الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جامعـة محمد خيضـر-بسكـرة

كليـة الآداب والعلـوم الاجتماعيـة
قسم علم الاجتمـــاع

موضوع الدراســة

انعكاسات الإرهاب على الأسرة

دراسة ميدانية على أسر ضحايا الإرهاب (دائرة براقي) الجزائر العاصمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية

إعداد الطالب :
نبيـل حليلــو

إشراف الدكتورين :
* برقوق عبد الرحمان
* نــوار الطيــب

السنة الجامعية 2005/2004

شكر وعرفان

إن ما يخالجني وأنا أرى حلمي يتحقق لأعظم من أي كلام أقوله، وأحلى من أي شعور أحسه ، بل كلمات الثناء والإطراء والشكر قد لا تكون كافية بالنسبة لأولئك الذين كانوا بجانبي طوال الوقت ، وكانوا لي نبعا لا ينضب من العطاء والمساعدة.

بداية أود أن أشكر الأستاذ المشرف الدكتور : **عبد الرحمن برقوق** ، على ملاحظاته التي كان يقدمها لنا عبر محطات البحث المختلفة.

كما أود أن أشكر الدكتور : **نوار الطيب** ، الذي بدأ معنا مشوار وضع اللبنات الأولى من البحث.

كما أشكر أساتذة قسم علم الاجتماع وخاصة الدكتورين : **دبلة عبد العال[illegible]** ، **حسان الجي[illegible]** ، كما لا نفوت فرصة تقديم شكرنا إلى الأستاذين : **الع[illegible] [illegible]زار** ، **برازايم[illegible] الطازار**.

كما أتوجه بخالص شكري إلى إدارة قسم علم الإجتماع والذي على رأسها الأستاذ المحترم : **لحمر عبد الحميد**.

كما أشكر **[illegible]يلة** التي تحملت عبء كتابة هذه المذكرة.

كما أشكر الأخ : **[illegible]رارقة محمد الطازار** الذي وضع اللمسات الأخيرة لهذه المذكرة.

كما أتوجه بشكر خاص إلى الأمينة العامة للمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب السيدة : **[illegible]ليس[illegible] [illegible]اطمة [illegible]**.

كما أشكر السيد **[illegible]دري[illegible] طاجورة[illegible]** : الأمين البلادي لجمعية ضحايا الإرهاب ، وأشكر نائبه المكلف بالشؤون الاجتماعية السيد : **عل[illegible] او[illegible]ل**.

كما أشكر كل **ال[illegible]ســـر** التي كانت لنا عونا في انجاز هذا البحث.

كما أقدم خالص تشكراتي إلى كل من انتظر بكل شوق ثمرة جهودنا في هذا البحث خاصة [illegible] دفعة 2000-2001 ، ودفعة 2004-2005 ،

خطــة الدراســة

شكر و عرفان

مقدمة

الفصل الثالث : انعكاسات الإرهاب على الأسرة

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

مقدمــة

الأسرة ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية, فليس هناك أسرة بلا مجتمع، ولا مجتمع بدون أسرة، فهي عماده, وهي البوتقة التي تحيط بالفرد منذ ميلاده لتزوده بالقيم والمبادئ التي تساعده على التكيف مع المجتمع به. وهي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعة والاجتماعية, وذلك مثل حب الحياة, بقاء النوع, تحقيق الغاية من وجودها والعواطف والانفعالات الاجتماعية مثل عواطف الابوة والامومة والإخوة, وهذه, كلها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد ويستهدف من وراءها الحرص على الوجود الاجتماعي وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني.

أن الأسرة تعتبر أكبر من كونها مجرد وسيلة لتحديد النسل وتربية الأبناء وأعدادهم للقيام بدورهم في الحياة الاجتماعية فهي كجماعة وظيفية تزود أعضائها بكثير من الاشباعات الأساسية، كما تعتبر أهمية كبرى في النمو الانفعالي للفرد, وتوفر له شعورا بالأمن الاقتصادي, إن هذه المقومات التي تتمتع بها الأسرة تساعدها على تأدية أدوارها على الشكل الذي رسمه لها المجتمع.

ومع ذلك هناك مواقف وظروف يمر بها المجتمع تهدد كيانه وتماسكه وأنساقه المختلفة بفعل قوة التغيرات، لما لها من القدرة في أحداث هزات واختلالات داخل هذا المجتمع.

وبكون الأسرة أحد انساقه, فإنها تتأثر بما يجري حولها من وقائع وأحداث بحكم إنها لا تستطيع العيش بمعزل عن محيطها.

أن الإرهاب بمقوماته المتعددة من عنف وتهديد ورعب، وبأساليبه المتنوعة من تخريب و غيرها من السبل التي يسلكها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافها، كلها عوامل ساهمت في ان تحدث اضطرابا في حياة الاسرة، مخلفة عليها انعكاسات وخيمة وعميقة على جوانبها المختلفة الاجتماعية منها الاقتصادية والنفسية.

أن خطورة هذا الارهاب الذي - لا يحكمه قانون وليست له قواعد - تمكن من تهديد حاضر الاسرة و مستقبلها.

أن معالجتنا لهذه الدراسة سيتم تناولها وفق خمسة فصول متباينة، الفصول الثلاثة الأولى منها افردناها للجانب النظري، أما الفصليين الباقيين فقد خصصا للجانب الميداني وعليه كانت الخطة موزعة كالآتي:

الفصل التمهيدي للدراسة والذي يتضمن إشكالية وتساؤلات البحث، وكذا أهمية وأهداف الدراسة، إلى جانب تحديد المصطلحات والمدخل النظري الذي تبنيناه في دراستنا.

أما الفصل الأول فقد تناولنا فيه تعريفا عاما للإرهاب حيث تمحور في تحديدنا تاريخه وتمييزه عن غيره من الظواهر الأخرى وأسبابه، كما تطرقنا فيه إلى مقاومات الإرهاب وأساليبه، إلى جانب أشكاله ودوافعه.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه ليكون نظرة عامة حول الأسرة، حيث تضمن تاريخ تطورها وأهم مداخلها السوسيولوجية التي تناولتها بالدراسة،علاوة على تصنيفاتها ووظائفها وأبرز عوامل نجاحها، هذا إلى جانب تخصيص مبحث يتعلق بالأسرة الجزائرية كنموذج.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث فقد تطرقنا فيه الى أهم انعكاسات الإرهاب على الأسرة متمثلة في الجوانب الثلاثة التالية :الجانب الاجتماعي والاقتصادي والنفسي،وقد قسمنا كل جانب إلى مؤشرات متباينة، حاولنا من خلالها الكشف عن هذه الانعكاسات.

أما الفصل الرابع الذي يدخل ضمن إطار الجانب الميداني للدراسة فقد خصص للإجراءات المنهجية المتبعة في البحث من مجالات الدراسة إلى المنهج المتبع في الدراسة إلى أدوات جمع البيانات ثم العينة وكيفية اختيارها.

وفيما يتعلق بالفصل الخامس فقد اشتمل على تحليل البيانات وتفسيرها ومن ثم استخلاص النتائج لنصل بعدها إلى وضع بعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل التمهيدي

1- إشكالية الدراسة

2- أسئلة الدراسة

3- أهمية والحاجة إلى الدراسة

4- تحديد مصطلحات الدراسة

5- المدخل النظري للدراسة

1- إشكالية الدراسـة

عرفت البشرية على مر عصورها صورا من العنف، واختلفت أطرافه وظروفه حسب المجتمعات التي ظهر فيها، أما ما تتعرض له في الوقت الحاضر فقد فاق كل تصور حيث أصبح الإرهاب هاجسا يقلق الإنسان ويفقده راحته في كل زمان ومكان، سواء كان في طائرة، أو كان في الشارع ، أو حتى في منزله ، وهو يمكن أن يطال الإنسان الذي لا علاقة له إطلاقا بالقضايا التي يتبناها الإرهابيون.

لقد تعددت الأنشطة الإرهابية في تحقيق أهدافها، مشكلة بذلك خطرا حقيقيا على أمن الدولة واستقرارها، وعلى مصالحها الحيوية ، ومما زاد في خطورة الظاهرة أن الإرهابي ينطلق في تحقيق أهدافه المتباينة من أفكار تحمل مضامينها الغاية تبرر الوسيلة وهي أفكار هدامة لكل تقدم في المجتمع، تخلف العديد من الآثار السلبية على القطاعات والمؤسسات بمختلف مستوياتها، كالمنشآت القاعدية والمؤسسات الإدارية وغيرها.

وباعتبار الأسرة أحد المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في قيامه وتطوره، لكونها تشكل أولى النظم الاجتماعية التي تضرب بجذورها في حياة المجتمع، فإنها كجماعة وظيفية تحتاج إلى عوامل وظروف تمهد لها القيام بمسؤولياتها دون حدوث أي خلل أو اضطراب.

ولذلك يعد الأمن والاستقرار بالمجتمع الذي تنتمي إليه الأسرة من أهم وأبرز عوامل نجاح الأسرة واستمرارها، لكونها نتاج اجتماعي تعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتوجد فيه، فإذا كان المجتمع يشهد نوعا من السلم والأمن ، فإن الأسرة سينعكس عليها ذلك، وأما إذا حدث العكس بتوفر حالات الفوضى واللاأمن بانتشار موجة الإرهاب ، فإن الأسرة ستتأثر بذلك ، مما يجعلها تواجه مواقف وخبرات لم تألفها من قبل بوصفها متغيرات جديدة عليها.

ولما كان الأمن والاستقرار بالنسبة للأسرة ضرورة تمليها شرطيات بقائها واستمرارها، وتقتضيها الحاجة المتعلقة بقيامها بدورها في المجتمع الذي توجد فيه، فإنها تقع في مواجهة ظاهرة الإرهاب ، باعتباره سلوكا معتلا أستنبط من ثقافة معتلة ترتبط بفئة فاعليه.

فبين الأمن واللاأمن تقع الأسرة في حالة يمكن تحسس بعض من انعكاساتها، وهذا ما يقودنا إلى طرح تساؤل فحواه ما يلي : كيف كان انعكاس الإرهاب على الأسرة ؟.

2- تساؤلات الدراسة

سينصب الجهد في هذا البحث على تجلية وإكتناه انعكاسات الإرهاب على الأسرة متخذا من التساؤلات التالية منطلقا.

التساؤل الرئيسي

فيما تتمثل انعكاسات الإرهاب على الجوانب التي تتصل بالأسرة ؟

ويحاول هذا التساؤل مسح المظاهر التي يحتمل أن تكون ناجمة عن الإرهاب في جوانب كبرى أساسية ، وتتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، وتفصيل ذلك تتضمنه التساؤلات الفرعية التي تم استلالها أو استنباطها من التساؤل العام المذكور آنفا وهي :

التساؤل الأول

فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب الاجتماعي للأسرة ؟

وتتم محاولة الإجابة عن هذا التساؤل بالتعرف لبعض من مؤثرات ذلك الجانب : كالتفكك الأسري الأداء التربوي للأسرة ، هجرة الأسرة وانتقالها.

التساؤل الثاني

فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب الاقتصادي للأسرة ؟

وهذا التساؤل يستهدف مؤشرين اثنين، الأول انعكاس الإرهاب على عمل أفراد الأسرة، أما الثاني فيتعلق بمستوى معيشتها.

التساؤل الثالث

فيما تمثلت انعكاسات الإرهاب على الجانب النفسي للأسرة ؟

وهذا التساؤل يرمي إلى تفحص جملة من القضايا تتعلق بإشباع حاجات أفراد الأسرة وتلك التي تتعلق بالصحة النفسية لأعضائها.

ولتوضيح أبعاد دراستنا سنضع بين أيدي القارئ مخططا توضيحي يبين ذلك ، لعله يمكن من إعطاء نظرة خاطفة وعامة على موضوع الدراسة.

3- أهمية ودوافع الدراسة

إن الإنسان لا ينطلق من لاشيء ، فكل فعل يقوم به له أسباب و دوافع ، وجهله بهذه الأسباب لا يعني انعدامها ، وعليه فان هذه المقولة تنطبق على الباحث ، فهو في دراسته ينطلق

من خلفيات تجعله يقدم على دراسة موضوع معين دون غيره، نظرا لأهمية تناوله ومعالجته، والأهمية بدورها تقتضي أو تتضمن أهدافا يرسمها الباحث لنفسه ويتوق الوصول إليها.

3-1- أهمية الدراسة

لم تعد ظاهرة الإرهاب مقتصرة على دولة أو منطقة بعينها، وانما أصبحت ظاهرة عالمية لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها أن تدعي أنها بمعزل عن تأثيراتها، سواء كانت في الشرق، أو في الغرب، في الشمال أو الجنوب.

فمنذ بداية القرن الماضي يحظى موضوع الإرهاب كظاهرة عنيفة باهتمام كبير وأصبح الكلام عنه من الموضوعات الحيوية التي لا يتردد عن الخوض في غمارها المتخصصون كل على حدا ، بما فيهم المفكرين والفقهاء ورجال السياسة، وعليه أصبح موضوع الارهاب يشكل محورا أساسيا لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها ، والشيء الذي أضفي على الموضوع أهمية أكبر هو تناولنا لمتغير الأسرة في الشق الثاني من الدراسة ، هذه الأخيرة التي استحوذت على اهتمام الباحثين في شتى ميادين العلم كالأنترولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس، وقد عبر الكثيرون عن المكانة الهامة التي تشغلها الأسرة في المجتمع بطرق متعددة ، فنحن ندين لها بطابعنا الانساني فمن خلالها نكتسب القيم والمعايير والقدرة على العيش في انسجام مع الناس وفي محيطها تتشكل ميولنا وطباعنا الاجتماعية.

وتأسيسا على ما تم عرضه من أهمية الأسرة كنسق هام في المجتمع من جهة، وخطورة الظاهرة الإرهابية التي طال تأثيرها هذا النسق من جهة أخرى، فإن تقصي وكشف شدة ودرجة هذا التأثير يصبح أكثر من ضرورة.

وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن في أن هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار، وتعيق خطط التنمية بشتى أنوعها ، قد لحقت آثارها على أهم مؤسسة اجتماعية وأبرز لبنة من لبنات المجتمع ألا وهي الأسرة ، وعليه أصبح التطرق إلى هذا الموضوع أكثر من ضرورة.

3-2- أهداف الدراسة

صحيح أن الباحث يسعى من وراء بحثه إلى الوصول إلى شهادة علمية معينة ، لكنه في الوقت نفسه يضع أهدافا بحثية يصبو إلى تحقيقها من خلال العمل الذي هو بصدد البحث فيه.

بما أن الإرهاب يهدد كيان ومقومات نواة المجتمع الذي هو الأسرة ، كان لزاما علينا أن نقف وقفة المتأمل الساعي إلى محاولة الكشف وإبراز الحجم الحقيقي لمخلفات هذه الظاهرة، لأن الإحاطة بهذه الانعكاسات وتشخيصها من شأنه أن يجعلنا نقف أمام واقع معين يستلزم وضع آليات واستراتيجيات يهدف من وراءها معالجة ما يمكن علاجه من مخلفات ظاهرة الإرهاب على الأسرة ، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الانعكاسات وشدتها ، كما أن هذا التشخيص من شأنه أن يوقظ في كل فرد الشعور بمسؤولية محاربة الإرهاب والوقوف ضدة من أجل القضاء عليه.

كما أننا نحاول من خلال هذه الوقفة البحثية أن نقدم إسهاما - ولو متواضعا - في مجال آثار الإرهاب على الأسرة ، لأننا لمسنا افتقار الدراسات النظرية والميدانية إليه، وهذا طبعا حسب حدود معرفتنا.

4- تحديد مصطلحات الدراسة

4-1- مفهوم الإرهاب

منذ بداية القرن الماضي وموضوع الإرهاب كظاهرة عنيفة يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء ورجال السياسة وغيرهم، ويشكل محورا أساسيا لعقد لقاءات ومؤتمرات دولية، غير أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة انتهت إلى إخفاق نسبي جراء اعتمادها على صيغ عامة فضفاضة ومتباينة أحيانا، وعليه أصبح تعريف الإرهاب مسألة معقدة لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد له، فالمرء ينهض وينام على ترديد لفظ الإرهاب ولكن دون ظهور تعريف دقيق متفق عليه[1]، وتتلخص صعوبة وضع تعريف محدد وموضوعي للإرهاب في أن المناضل هو إرهابي في نظر البعض ومقاتل من أجل الحرية في نظر البعض الآخر[2]، إذ لكل واحد تفسيره الخاص، حتى أن اللجنة السادسة القانونية في الأمم المتحدة اجتمعت خلال سنوات (1973-1985) دون أن تصل إلى تعريف

---

[1] محمد الدعمي : ثقافة الإرهاب وإرهاب الثقافة "الأصول والمدلولات، التجليات" الرافد، مجلة شهرية ثقافية ، دائرة الأعلام الشارقة العدد 65 ، جانفي2003 ص 67-68

[2] محمد برهان : إشكالية أمنية تنتظر القرن المقبل ، مجلة الشارقة للشرطة ، الإمارات العربية ، العدد 03 جويلية 1998 ، ص64-65

مقبول من جميع الأعضاء، ومن ثم أصبحت مشكلة تعريف الإرهاب تمثل من بين المواضيع التي يطغى عليها الغموض وعدم الاتفاق[1].

لكن رغم كل هذه الصعوبات التي تعترض تعريف الإرهاب قد جرت محاولات عديدة على عدة أصعدة ومستويات لتضع لنا تعريفا للمصطلح، وعليه سنقف عند تعريفنا للإرهاب على ثلاثة اتجاهات هي كالآتي:

أ- التعريف العام: والذي يشمل اللغوي والقاموسي والموسوعي.

ب- مساهمات المتخصصين في مجال البحث.

ج- المساهمات الدولية والممثلة في الاتفاقيات الدولية.

أ- التعريف العام

تعني كلمة إرهاب في اللغة العربية الخوف والرعب، وكلمة إرهاب مصدرها رهب[2]، وقد جاء لفظ رهبة من رهبه رهبا ورهبة، وأرهب فلانا أي فزعه وخوفه[3].

- وكلمة إرهاب جاءت مشتقاتها في القرآن الكريم في أكثر من آية:

-قال تعالى: « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم »[4]

-وقال تعالى: « قال القوا فلما القوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم »[5]

-وقال الله تعالى : « واضمم إليك جناحك من الرهب فذنك برهانان من ربك إلى فرعون وملائه، إنهم كانوا قوما فاسقين»[6]

-وقال أيضا: « لما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون »[7]

---

[1] عبد الله الأشعل : القانون الدولي لمكافحة الإرهاب ، دار الطوجي للنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص04-06

[2] محمد فتحي عيد : واقع الإرهاب في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، 1999، ص 21

[3] أحمد فلاح العموش : أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والأبحاث ، الرياض1999، ص 08

[4] سورة الأنفال الآية 60.

[5] سورة الأعراف الآية 116

[6] سورة القصص الآية 32

[7] سورة الأعراف الآية 154

أما إذا انتقلنا إلى اللغة الإنجليزية نجد أن كلمة إرهاب **Terrorism** تشير إلى أي نشاط ذو معاني تحمل العنف والترويع والهول ، ويرتبط هذا النشاط بأهداف سياسية[1].

ولو بحثنا عن مفهوم الإرهاب في قاموس اكسفورد سنجده يتطابق مع التعريف السابق، أي أنه ذلك النشاط الذي يحمل العنف ، ويكون ذو أبعاد وأغراض سياسية[2].

أما في اللغة الفرنسية نجد لفظ إرهاب **Terrorisme** قد استخدم لأول مرة في النطاق السياسي وتأخذ نفس المعاني السابقة هي الخوف والرعب ، فمصطلح الإرهاب يشير إلى ذلك الاستعمال المنظم للعنف من انفجارات واختطاف الرهائن وتدمير وغيرها من الأنشطة التي تستعمله بعض المنظمات السياسية في تحقيق أهدافها[3].

وفي موسوعة لاروس يعرف الإرهاب بأنه نشاط عنف منظم يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بغرض خلق جو يعمه الفوضى والرعب [4].

وفي قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية يعرف الإرهاب بأنه " تبني منظمة أو مجموعة من الأفراد القيام بأنشطة والتي من شأنها أن تبث الرعب والخوف ، وبعض هذه الأنشطة تتمثل في الانفجارات ، اختطاف الطائرات ، الاغتيالات ...، ولهذه الأنشطة أهداف كتحرير المعتقلين ، تغيير الأنظمة السياسية وغيرها "[5].

ونفس هذا التعريف نجده في قاموس مصطلحات علم السياسية حيث أشار بأنه نشاط عنف ذو بعد سياسي، وهذا النشاط يستخدمه فرد أو مجموعة من الأفراد ضد الممتلكات والمؤسسات المختلفة من أجل أغراض متعددة[6].

وفي الموسوعة السياسية يشير مفهوم الإرهاب إلى "استخدام العنف أو التهديد بأشكاله المتنوعة، كالاغتيال والتخريب والتعذيب بهدف تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو يشكل استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[7].

---

[1] Cambridge International Dictionary of English, First Published, Cambridge University Press,1995, P 1505.

[2] Oxford. Advanced learners encyclopedia dictionary. fourth impression, Oxford University 1998.P 1942.

[3] Le dictionnaire Pratique du français, Hachette édition, France, 1989, P 1099.

[4] Dictionnaire Encyclopédique, Grand Usuel Larousse, Volume 5 , impression Aubin , France 1997 , P 7167.

[5] Madeleine Grawitz : Lexique des Sciences Sociales, 7eme édition, Dalloz édition, Paris,1999 , P 400

[6] Charle Debbash, Jaque Bourdon : lexique de politique 7eme édition, Dalloz édition, paris 2001, 417.

[7] عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، الجزء الأول ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، 1985 ، ص 153

وبهذه التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الإرهاب يرتبط بالعنف والفزع واستخدام القوة كما يمكننا أن نستشف من خلالها أيضا أن مصطلح الإرهاب يرتبط دائما أو يتبع أثناء تعريفه بأنه ذو نشاط أو بعد سياسي أكثر من أي شيء آخر ، ويتضح هذا جليا في التعريفات الواردة سواء في القواميس أو الموسوعات.

ب- تعريف الإرهاب من منظور المختصين في مجال البحث عن الإرهاب

لقد تعددت تعريفات الإرهاب حتى أن أحد المؤلفات رصدت له تسع ومائة تعريف* وترجع الكثير من المؤلفات أن أول تعريف علمي أكاديمي للإرهاب كان على يد **هاردمان** عام 1930 حيث عرفه بأنه "يمثل منهجا أو نظرية كامنة ، والذي يهدف من خلاله مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة بإستخدام العنف".

سنحاول أن نوزع أهم مساهمات الباحثين في تعريف الإرهاب إلى مجموعتين، حيث تشكل الأولى المساهمات العربية والأخرى تتعلق بالمساهمات الغربية.

- **المساهمات العربية**

ينظر **صلاح الدين عامر** إلى الإرهاب على أنه " الإستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع أعمال العنف وحوادث الإعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريبية، التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن وهو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أظهرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة "[1].

ويعرف **عصام رمضان** الإرهاب بأنه " استخدام أو التهديد بإستعمال العنف ضد أفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين "[2].

ويرى **أحمد جلال عز الدين** أن الإرهاب هو "عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية"[3].

---

* إن هذا الكتاب للفقيه شميد ألكس والذي عنوانه: دليل البحث في مصطلحات الإرهاب السياسي.

[1] صلاح الدين عاصر : المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، دارالفكر العربي، القاهرة ، 1979 ، ص447

[2] عصام صادق رمضان : الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي ،المجلة السياسية الدولية، العدد 85 ، جويلية 1986 ، ص29

[3] أحمد جلال عز الدين : الإرهاب والعنف السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الحرية، القاهرة ، 1986 ، ص35-36

ويعرف **حريز عبد الناصر** الإرهاب بأنه "استخدام أو تهديد بعنف غير مشروع لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولا إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه"[1].

وعرفه **محمد الليثي معين** بأنه " استخدام القوة على نحو منظم ومتصل بقصد تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية تؤدي إلى إخلال بمفهوم النظام العام فى الدولة بمدلولاته الثلاث : الأمن، الصحة العامة، السكينة العامة"[2].

وعرفه **أسامة حرب** بأنه "يمثل فعل أو أفعال العنف البدني الذى يستهدف الكيان الإنساني إلى حد القتل وينطوي هذا الفعل على الانتهاك العمدي للقواعد الأخلاقية والعرقية والقانونية للسلوك الإنساني بغرض بث االشعور بالخوف وعدم الأمن ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي أي أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا اللآخرين ليزرع الرعب فى قلوبهم ويستهدف هذا السلوك التأثير على السلوك السياسي للدولة التى ينتمي إليها الضحايا"[3].

وعرف **ادونيس العكرة** الإرهاب بأنه "هو منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع والدولة من أجل المحافظة على علاقات إجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها"[4].

ويعرفه **حسين رشوان** بأنه "محاولة الأفراد أو الجماعات فرض رأي أو فكرة أو مذهب ديني أو موقف من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة على أناس وشعوب لآخرين بدل اللجوء إلى الأساليب الحضارية التى انتزعها الإنسان عبر كفاح طويل من أجل حقوقه"[5].

- **المسارات الغربية**

قد وضع **سالدان** أستاذ القانون الجنائي بجامعة مدريد تعريفا للإرهاب في عام 1936 عرّفه بأنه في مفهومه العام بعلم الجرائم كل جنحة أو جناية سياسية أو إجتماعية ويؤدي

---

[1] حريز عبد الناصر : النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي (دراسة مقارنة) مكتبة مدبولي القاهرة ، 1996، ص17-18

[2] أحمد فلاح العموش : المرجع السابق ، ص 19

[3] جلال عبد الله معوض : العنف والسياسة في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، مجلة شهرية ثقافية تصدر عن بيروت ، العدد 101 ، جويلية 1987 ، ص 171

[4] أدونيس العكرة : الإرهاب السياسي ، الطبعة الثانية ، دار الطباعة للنشر، بيروت، 1983، ص 93.

[5] حسن عبد الحميد رشوان : التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص42

ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث ذعر عام ويخلق بطبيعته خطرا عاما، أما تعريف الإرهاب في مفهومه الضيق للقانون الجنائي هو كل عمل إجرامي يرتكب فقط بصفة رئيسية لنشر الذعر، وذلك باستخدام وسائل تسمح بخلق حالة من الخطر العام، ويكون الهدف منها نشر فكرة أو لخدمة سياسية ثورية، ولذلك يمكن القول أن الجريمة الإرهابية تقوم على عنصرين اثنين هما :

- خلق حالة عامة من الذعر.
- استخدام وسائل قادرة على خلق حالة من الخطر العام.

وعرفه الفقيه الفرنسي **دونديودة Ăǯابر** بأنه " أفعال عصابة غالبا ماتكون ذات طبيعة دولية، مما جعل أفعالها تتسم غالبا بالفعالية، ويكون من شأن هذه الأفعال نشر الرعب، وذلك باستخدام المتفجرات وتدمير خطوط السكك الحديدية وقطع السدود ...

ويعرف الأستاذ **جورج ليفاسير** الإرهاب بأنه "الإستخدام العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها أن تنشر الرعب وذلك للوصول إلى أهداف محددة، فالإرهاب يتعلق بإرادة تتجه إلى إحداث أقصى درجات الرعب وفي أغلب الأحوال يرمي إلى إحداث رعب جماعي بين فئة إجتماعية معينة وفقا لأهميتها سواء كانت تمثل كافة فئات المجتمع أوشريحة منه أو تتعلق بحزب سياسي أو طبقة إجتماعية أو فئة تمارس سلطة معينة كالحكومة والهيئات العامة أو حتى قيادات مشروع معين".

وعرفه **بولوك** بأنه "كل عنف يرتكب ضد الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات ويكون له طبيعة سياسية، ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم أو قلب نظام الحكم أو التعبير عن إعتراض على بعض مظاهر سياسة الدولة".

كما عرفه الفقيه **ليماين** بأنه "يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف"

أما الفقيه **جيفانوفيتش** عرفه بأنه "أعمال من طبيعتها أن تثير لدى الشخص الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة".

ويعرفه **جونيبرج** بأنه " الإستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام تتعرض له الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحة أو الأموال العامة ".

ويعرفه **واسيورسا** بأنه "أسلوبا للعمل الإجرامي يتجه به الفاعل لفرض سيطرته بالرعب على المجتمع الدولي بهدف المحافظة أو التغيير أو تدمير الروابط الإجتماعية للنظام العام"[1].

ويعرف **والتر لاكيور** الإرهاب بأنه " نوعا من استخدام طرق عنيفة الهدف منها نشر الرعب فى المجتمع لإضعاف الحكم وتحقيق تغيرات سياسية[2].

مما سبق يمكن إبراز أهم ملامح تعريف الإرهاب كالآتي:

- تهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق أهداف معينة.
- يهدف الإرهاب إلى الرعب والفزع والخوف.
- وجود تنظيم.

وكذلك من خلال التعاريف يتبين لنا أن الإرهاب هو استخدام وسائل القوة على شكل أفعال منظمة ولايتم بالشرعية القانونية والمجتمعية ، ويهدف إلى تحقيق أهداف معلنة وأخرى غير معلنة، ويخلق نوعا من الرعب والفوضى سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

المساهمات الدولية في تعريف الإرهاب

من أبرز المساهمات في هذا الخصوص ما ورد في المادتين الأولى والثانية من إتفاقية جونيف وكذلك ما ورد من تحديد لأفعال معينة تدخل في إعداد الأعمال الإرهابية والتي نصت عليها المادة الأولى من الإتفاقية الأوربية لمنع وقمع الإرهاب والتي أبرمت في إطار المجلس الأوربي عام 1977 هذا فضلا عن المساهمات التي تقدمت بها الدول العربية في إطار اتفاقياتها المتمثلة في مكافحة الإرهاب، إلى جانب مساهمات دول عدم الإنحياز.

اتفاقية جونيف 1937

في 9-10-1934 نجح إرهابيون ينتمون إلى منظمة "الإستاذا" المقدونية الإنفصالية في اغتيال الملك الإسكندر الأول ملك يوغسلافيا ، وروعت الجريمة العالم أجمع، واجتمعت عصبة الأمم المتحدة بناء على طلب فرنسا التي حدث الاغتيال على أرضها، وكونت لجنة كلفتها

---

[1] مدحت رمضان : جرائم الإرهاب في ضوء الإحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية القاهرة 1995، ص83-84

[2] كمال حماد : الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت2003 ، ص23-24

بإعداد مشروع ميثاق دولي حول الإرهاب وكانت هذه اللجنة مكونة من 14 دولة منها بلجيكا، بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بولندا، رومانيا، سويسرا، روسيا، وتمت الموافقة على الميثاق الدولي في 16-11-1937، وضم الميثاق إتفاقيتين الأولى خاصة بقمع الإرهاب الدولي والثانية بالمحاكمة على هذه الجرائم الإرهابية أمام محكمة جنائية دولية، على أن يكون اختصاص هذه المحكمة اختياريا للدولة صاحبة الشأن.

نصت المادة الأولى على أن الإرهاب يتعلق بالأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعة من الناس أو لدى الجمهور.

أما المادة الثانية فقد حددت وعددت مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعال إرهابية هي: الأفعال العمدية الموجهة ضد حياة أو سلامة شخص من المذكورين تاليا:

- رؤساء الحكومات أو الدول وغيرهم من الأشخاص الذين يمارسون امتيازات رؤساء الدول وخلفائهم بالورثة أو التعيين.

- زوجات الأشخاص المشار إليهم في البند السابق .

- الأشخاص المكلفون بوظائف أو مهام عامة عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام.

التخريب العمدي أو إلحاق الضرر عمدا بالأموال العامة أو المخصصة لإستخدام الجمهور.

إحداث خطر عام عمدا يكون من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر، كاستعمال المتفجرات والمواد الحارقة وتسميم المواد والأغذية.

- الشروع في إرتكاب هذه الجرائم.

- صنع أو حيازة أو تقديم أو الحصول على أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مواد ضارة بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المذكورة في بلد أي كان.

- الإشتراك في تنفيذ العمل الإرهابي سواء بالإنضمام إلى جمعية أو بالإتفاق بقصد إرتكاب أعمال إرهابية أو التحريض على إرتكابها.

إن اتفاقية منع وقمع الإرهاب لعام 1937 كانت أول محاولة دولية لتقنين الإرهاب على الساحة الدولية، ولكنها لم تصبح نافذة المفعول نتيجة لعدم تصديقها إلا من قبل دولة واحدة فقط،

وقد تسببت الحرب العالمية الثانية في تحويل الأنظار عن هذه الإتفاقية ، وقد حلت بعد ذلك عصبة الأمم وأنشأت منظمة الأمم المتحدة.

الإتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب عام 1977

تضمنت الإتفاقية في مادتها الأولى تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التى تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهي :

- الجرائم المنصوص عليها فى إتفاقية لاهاي 1970 والخاصة بقمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات.

- الجرائم المنصوص عليها فى إتفاقية مونتريال 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدني.

الجرائم الخطيرة التى تتضمن الإعتداء على حياة وسلامة وحرية الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التى تشمل الخطف وأخذ الرهائن أوإحتجازهم غير المشروع.

- جرائم استعمال الأسلحة النارية الآلية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذ ترتب على هذا الإستخدام تعريض الأشخاص للخطر.

- محاولة إرتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الإشتراك فيها.

تعريف دول عدم الانحياز

شاركت فى صياغة هذا التعريف كل من الجزائر والكونغو، غينيا، الهند، موريطانيا نيجيريا، سوريا، تنزانيا، تونس، اليمن، يوغسلافيا، الزائير، وجاء التعريف معددا أعمال الإرهاب الدولى على النحو التالى :

- أعمال العنف وأعمال القهر الأخرى التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل نيل حريتها والحصول على مختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أنشطة المنظمات ذات التوجهات الفاشية أو التنظيمات الخاصة بالمرتزقة والموجهة ضد الدول ذات السيادة.

أعمال العنف التي تمارسها الأفراد أومجموعات من الأفراد والتي تعرض نفوسا بريئة للخطر أو تبيدها، أو تعرض الحريات الأساسية للخطر، ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتخذ أعمال للحق الثابت في تقرير المصير، الذي تطالب به الشعوب الخاضعة للنظم الإستعمارية أو

العنصرية أو شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية وتستثنى كذلك الأعمال التي تتم في إطار نضال الشعوب وخصوصا حركات التحرر الوطنية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بقرار من مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهم المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/04/28 ونصت المادة الأولى من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على مايلي :

"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أوترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الاستلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الطبيعية للخطر".

والجريمة الإرهابية هي أي شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أومصالحها، ويعاقب عليها القانون الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية تلك الجرائم المنصوص عليها في الإتفاقيات التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها :

1- إتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرة والموقعة بتاريخ 1963/09/14.

2- إتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الإستيلاء غير المشروع الموجه ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في 1971/09/23 والبروتكول الملحق بها والموقع في مونتريال في 1984/05/10.

3- إتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الدبلوماسيين والموقعة في 14/ 12/ 1970.

4- إتفاقية اختطاف الطائرات وإحتجاز الرهائن والموقعة في 1979/12/17.

5- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة1983، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية ولاتعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير وفقا لمبادىء القانون الدولي ،ولايعد من هذه الحالات كل عمل يمس الوحدة الترابية لأي من الدول العربية، وقد أخرجت الإتفاقية جرائم الإرهاب من عداد الجرائم السياسية[1].

[1] محمد فتحي عيد : المرجع السابق ، ص25-31

قبل أن نعقب على التعريفات السابقة نريد أن نضع بين أيديكم تعريفا لﺈرهاب وفق المشرع الجزائري.

أصدرت الحكومة الجزائرية أمام تطور الإرهاب قوانين خاصة لتجريم الأعمال الإرهابية وقمعها بوضع جهاز قضائي للمتابعة والعقاب ، يتلاءم مع الوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد.

حدد المرسوم التشريعي المؤرخ في 1992/09/30 لمكافحة الإرهاب أن العمل الإرهابي هو "كل مخالفة تستهدف أمن الدولة ووحدة الإقليم وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي بواسطة عمل يكون هدفه زرع الخوف في وسط السكان وإنشاء جو من اللاأمن يلحق مساسا بالأشخاص والممتلكات"[1].

وقبل أن نتطرق إلى المفهوم الإجرائي لﺈرهاب نشير إلى أن تعريف الإرهاب لا زال من المسائل المعقدة ، لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد لها، فإن **ارلوند** مثلا قال في هذا الشأن أنها "ظاهرة وصفها أسهل من تعريفها".

وذلك لوجود دول قوية تريد أن تحافظ عن مصالحها وتخطط برامجها ومشاريعها المستقبلية وفق هذا الغموض والتباين[2]، لأن معنى الإرهاب أصبح يقتصر في زماننا على من يضايق الأقوياء ويقف ضدهم[3]، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وراء كل هذه المناورات في وضع تعريف لﺈرهاب بحكم قوتها على الصعيد الدولي وما يؤكد الاستفراد المتوحش لﺈمبريالية الأمريكية هو القرار الصادر عن مجلس الأمن يوم 2001/09/28، الذي ينص على أنه يترك للولايات المتحدة الأمريكية حرية تحديد هويات الجهات الإرهابية ، وحرية الرد بالشكل التي تراه مناسبا[4].

➢ وبعد هذا كله نعرج إلى المفهوم الإجرائي لﺈرهاب وسنجده يكمن في ما يلي:

هو ذلك: **"الاستخدام العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام [illegible]**
المجتمع [illegible] منزلية [illegible] بعيدة [illegible] حياة [illegible] وحرية [illegible] وممتلكات [illegible] للخطر

---

[1] المرصد الوطني لحقوق الإنسان الجمهورية الجزائرية : التقرير السنوي 1994-1995 ، ص57-58

[2] عبد المجيد الصغير: الإرهاب، المنعطف، مجلة فصلية فكرية، وجدة المغرب العدد الخاص المزدوج 2003/22/21 ص119

[3] نعوم تشومسكي : نورمان فينكلشتاين : وآخرون العولمة والإرهاب - حرب أمريكا على العالم - ترجمة حمزة المريني الطبعة الأولى مكتبة مدبولي. القاهرة 2003 ص121

[4] إدريس لكريني : مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية المستقبل العربي العدد 23 ص274-275

أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو [illegible] أو [illegible] عليها [illegible] لمرور [illegible] أو جماعة [illegible] النشر عن بواعث [illegible]".

4-2- مفهوم الأسرة

بعد أن تطرقنا لمتغير الإرهاب بالتعريف سنعرض في هذا العنصر إلى تحديد مفهوم المتغير الثاني من دراستنا ألا وهو الأسرة، وعليه سنحاول عرض جملة من التعريفات التي وضعها مختلف الدارسين لشؤون الأسرة وقضاياها.

سنحاول أن نوضح أهم مساهمات الباحثين العرب والغربيين في تحديد مفهوم الأسرة.

أ- مساهمات الباحثين العرب

الأسرة في اللغة هي الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته[1]، وتطلق على الجماعات التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر[2].

- جاء في معجم **علم الاجتماع** أن الأسرة هي عبارة عن جملة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويتفاعلون معا[3].

- وعرفها **القاموس الاجتماعي** بأنها : رجل وامرأة أو أكثر يرتبطون معا برابطة القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال سواء كانوا هؤلاء أبناءهم بالتبني أم أبناءهم الطبيعيين.

- تعرفها **سناء الخولي** بأنها : "أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد، وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجماعي، وقواعدها تختارها المجتمعات[4].

- ويعرفها **أحمد زكي بدوي** على أنها : "الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها، العقل الجماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع"[5].

---

[1] مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ، عالم الكتب القاهرة ، 1985 ، ص 54

[2] عبد القادر القصير : الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1995

[3] زيدان عبد الباقي : الأسرة والطفولة ، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة العربية بمصر ، 1980 ص 06

[4] سناء الخولي : الزواج والعلاقة الأسرية دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية 1979 ، ص34

[5] احمد زكي بدوي : معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، محمود حسن، الخدمة الاجتماعية ،مكتبة لبنان بيرت ،1983 ص152.

- ويعرفها **منير المرسي سرحان** بأنها: "الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء المرتبطة برباط الدم وأهدافه مشتركة[1].

- يعرف **حسن عبد الحميد رشوان** الأسرة بأنها: "معيشة رجل و امرأة أو أكثر على أساس العلاقات الجنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من واجبات كرعاية الأطفال المنجبين وتربيتهم ثم إمتيازات كل من الزوجين إزاء الآخر وإزاء أقاربهم وإزاء المجتمع ككل[2].

- ويعرفها **عبد الحليم بركات** بأنها: "وحدة إجتماعية إنتاجية تشكل مركز النشاطات الإقتصادية والإجتماعية، تقوم على الإلتزام المتبادل والمودة ، وأنها أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤليات، ومن حيث الإنتساب وهرمية على أساس الجنس والعمر، ثم إن هناك خصائص أخرى تتعلق بالزواج والإرث والطلاق وبنوعية علاقاتها بالمجتمع ومؤسساته.[3]

- ويعرفها **محمد بدوي** بأنها: "مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيمابينهم وإذا كان التحليل في علم الحياة يقف على الخلية، ففي علم الإجتماع، يقف على الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع[4].

- ويعرف **الوحشي أحمد بيري** الأسرة في كتابه "الأسرة والزواج" بأنها "مجموعة أفراد يربطهم رباط الزواج، الدم أو التبني ويقيمون في منزل واحد ويتفاعلون ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوارهم الاجتماعية"[5].

ب- **تعريف الباحثين الغربيين**

-يعرف **مالينوفسكي** الأسرة بأنها "مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة تميزهم عن غيرهم من الجماعات ويعيشون في منزل مشترك وتربطهم عواطف مشتركة".

-أما **نيمكوف** فقد عرفها :"بأنها جماعة تتمتع بصفة استمرارية تتكون من الزوج والزوجة مع وجود أطفال أو بدونهم، أومن وجود رجل بمفرده أو امرأة بمفردها مع وجود أطفال".

---

[1] منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان 1981، ص179

[2] حسن عبد الحميد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1983 ص179

[3] عبد الحليم بركات: المجتمع العربي المعاصر مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 1986، ص175

[4] محمد بدوي : المجتمع و المشكلات الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ص182

[5] الوحشي أحمد بيري: الأسرة والزواج ، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، 1998،ص50

-أما **اوند** فقد عرفها بأنها "الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط الطبيعي الذي يترعرع فيه الفرد[1].

-وعرفها "**بوجاردS**" بأنها "جماعة إجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأم والأب وواحد أو أكثر من الأبناء، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية[2].

-أما **وليا! اجبرن** عرفها بأنها "منظمة نسبيا مكونة من الزوللا وزوجته وأطفال أو بدونهم، ويرى أن العلاقات الجنسية والوالدية هي المبرر الأساسي لوجود الأسرة، وإنها من مميزاتها في كافة المستويات الثقافية".

-ويعرفها **بال وزوجل** بأنها "جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم"[3].

- أما **لندبرا** فقد عرفها بأنها " النظام الإنساني الأول ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني كما أن النظم الأخرى لها أصولها في الحياة الأسرية، فأنماط السلوك الإجتماعي والإقتصادي، والضبط الإجتماعي والتربية والترفيه والدين نمت أولا داخل الأسرة[4].

- أما **مير دوp** فقد عرفها بأنها "جماعة تتميز بالإقامة المشتركة وتعاون البالغين من الجنسين والأبناء بالولادة أو التبني.[5]

- ويرى **وجبرا ونيواسن** : "بأن الأسرة هي رابطة إجتماعية تتألف من زوللا وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون أكثر من ذلك بحيث تضم أفرادا آخرين كالأجداد والأحفاد.[6]

---

[1] تركي رابح: اصول التربية والتعليم ،الطبعة الثامنة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1985ص236

[2] محمود حسن : الخدمة الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، منشورات ذات السلاسل الكويت ص25

[3] سيد عبد العاطي وأخرون : الأسرة و المجتمع دار المعرفة الجامعية القاهرة 1998 ص08

[4] محمد احمد، محمد البيومي وآخرون: علم الاجتماع العائلي، دار المعرف الجامعية الإسكندرية 2003 ص20_21.

[5] Rymond Boudon, Philippe Besnard et autres : Dictionnaire de sociologie , Larouse, Paris 1999, P 97

[6] سعيد حسن العزة:الإرشاد الأسري-نظرياته وأساليبه العلاجية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان2000 ص20

- أما **دينكن ميتشل** فقد عرفها في معجمه بأنها "كل مجتمع قائم بالفعل يشمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور. فهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، كما أنها الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الطفل دون إختيار، والجسر الذي يوصله إلى المجتمع[1]

عرف "**بيرجس ولوك**" الأسرة في كتابهما " الأسرة " بأنها : " جماعة من الأفراد يربطهم الزواج – الدم – التبني يؤلفون بيتا واحد ويتفاعلون سويا ولكل دوره المحدد، كزوج أو زوجة، مكونين ثقافة مشتركة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج أنه هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الجماعة الإجتماعية ليطلق عليها مفهوم أسرة، أهمها مايلي:

- لابد من توافر رابطة الزواج بين أفراد الأسرة.
- لا بد من توافر سكن مشرك يجمع كل أفراد الأسرة تحت سقف واحد.
- هناك علاقات جنسية، حسب ما يقرها المجتمع، ويتوقع من بعض أفراد الأسرة حمل الأطفال ورعايتهم وتربيتهم.
- توافر علاقات بين أفرادها تمكنها من تمييزها عن الجماعات الأخرى.

ويعرف **إيميل دوركايم** بأنها " هيئة اجتماعية ذات طابع قانوني وأخلاقي ، ويلتزم أفرادها من زوج وزوجة وأبناء بجملة من الواجبات ، والتي من بينها تحمل الآباء بشؤون أبنائهم والتكفل بهم[3].

وعرفها القاموس النقدي لعلم الاجتماع بأنها : "تلك الهيئة التي تميز الحياة الإنسانية والتي لا يمكن تفسير أي هيئة أخرى بدون الرجوع إليها ، لكونها تمثل نواة المجتمع ، وهي تتألف من مجموعة أفراد يتقاسمون الأدوار فيما بينهم" [4].

وقبل أن ننتقل إلى المفهوم الإجرائي للأسرة الذي سنعتمد عليه في دراستنا، نود أن نشير أنه عند تناول موضوع الأسرة بالدراسة، نلاحظ وجود مصطلح شائع التداول في هذا الشأن ألا وهو "العائلة". حيث يوظف العديد من الدارسين هذا الأخير للتعبير بنفس الدلالة ما يوحى به مصطلح الأسرة، ولكن هذا غير صحيح لاختلافهما، فحسب **عبد الرزاق حلبي** مثلا تختلف

---

1 دينكن ديتشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981، ص97

2 عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 1998، ص119-120

3 Alain Beitone : Sciences Sociales, 2eme édition Dalloz édition, Pris, 2000, P 173

4 Rymond Boudon, François, Bourricaud : Dictionnaire critique de la sociologie, 4eme édition, Presse Universitaires de France, 1994, P 251

العائلة عن الأسرة لكون الأولى جماعة تقيم في مسكن واحد تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين ، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة ويعيشون حياة واحدة تحت إشراف رب العائلة.

أما الأسرة فتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد.

ونضيف أن تباين العائلة عن الأسرة يكمن في مايلي :

- أن حجم الأسرة صغير عن حجم العائلة.
- وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية .
- الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة[1].

بعد كل ما تم عرضه سنحاول أن نضع تعريفا للأسرة يكمن فيما يلي: " هي تلك المجتمع الصغير الذي يتشكل من زوج وزوجة وأبنائهما، ويقيمون تحت سقف واحد ويرتبطون مع بعضهم البعض بعلاقات مميزة، ولكل فرد بداخلها له دور محدد حسب المركز الذي يشغله".

وبما أن دراستنا تقتصر على أسر خاصة دون أخرى سنتطرق إلى ما يميزها عن غيرها حتى نتمكن من إبعاد الأسر التي لا تدخل في نطاق بحثنا حسب المرسوم التشريعي رقم 97-49 المؤرخ في 22 فبراير 1997 والمتعلق بمنع التعويضات وتطبيق التدابير التي اتخذت لصالح الأشخاص الطبيعين ضحايا أضرار جسمانية بسبب الأعمال الإرهابية أو ضحايا حوادث تعرضوا لها في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم. ويقرر هذا النص التنظيمي في أحكامه العامة على مايأتي : "يعتبر ضحية الأعمال الإرهابية كل شخص تعرض لعمل أو أكثر من الأعمال الإرهابية، ارتكبها إرهابي ضده وتسبب في وفاته أو في إلحاق أضرار جسمانية أو خسائر مادية به".

كما ينص على حالات أخرى كالحوادث التي تقع في إطار مكافحة الإرهاب وتكييفه كحادث من الحوادث وقع في إطار مكافحة الإرهاب.

وبناء على هذا النص أسر ضحايا الإرهاب هي التي بها:

- أشخاص فقدوا أبنائهم (الابن – البنت)، ذويهم (الأب – الأم) إخوتهم أخواتهم، أزواجهم، زوجاتهم.
- أشخاص تضرروا جسديا من جراء الأعمال الإرهابية[2].

---

[1] علي عبد الرزاق حلبي: علم الاجتماع السكان الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1983 ، ص250

[2] المنظمة الوطنية ضحايا الإرهاب، الجزائر: مشروع قانون خاص بضحايا الإرهاب

الفصل الأول

1- تاريخ الإرهاب.

2- علاقة الإرهاب ببعض الظواهر الأخرى.

3- أسباب الإرهاب.

4- أشكال الإرهاب.

5- مقومات الإرهاب.

6- أساليب الإرهاب.

7- أهداف الإرهاب.

الفصل الأول: التعريف بمفاهيم الإرهاب

يتوزع هذا الفصل إلى ستة مباحث، خصصت أولها للحديث عن تاريخ الإرهاب بدءا من أول محطة اتفق عليها المنشغلون بهذه الظاهرة وهي الثورة الفرنسية إلى أن نصل إلى ماهو عليه في الوقت الراهن، أما المبحث الثاني فيتعلق بتمييز الإرهاب عن بعض الظواهر الأخرى لتحديد معالم كل مصطلح عن الآخر ، وبعدها تطرقنا إلى أهم الأسباب المؤدية إلى ممارسة الإرهاب بتقسيمها إلى ثلاثة محاور كبرى، وكل محور بدوره يتفرع منه إلى عدة عناصر فرعية، وبعد هذه الأسباب عرجنا إلى الأساليب المتعددة التي تتبعها الجماعات الإرهابية في تحقيق أهدافها، ثم تطرقنا إلى أهم مقومات الإرهاب وبعدها إلى دوافعه وأهدافه المختلفة.

1- تاريخ الإرهاب

قبل أن نخوض في هذا العنصر كان لزاما علينا أن نشير أن ربط تاريخ الإرهاب بالثورة الفرنسية في العديد من المراجع ليس معناه أنه لم يكن هناك إرهاب قبل هذا التاريخ في المجتمعات المختلفة في شتى المراحل التاريخية[1] ، وما يؤكد هذا مثلا تلك البرديات التي ترجع إلى عهد القدماء المصريين التي تشير إلى صراع دموي بين أحزاب الكهنة للدفاع عن أفكار معينة، وقد امتد ذلك الصراع إلى عصر الإغريق فكانت عقوبة الجرائم التي تضر بأمن الدولة هي الموت لمرتكبها، ولكافة أفراد أسرته، وقد لاحظ "**بارون**" أن الإغريق عندما استولوا على "طروادة " أعدموا جميع الذكور الذين تجاوزوا العاشرة وباعوا النساء والأطفال في سوق النخاسة[2].

وفي عصر الرومان كان المجرم يعتبر عدوا للأمة، وكانوا يعتبرون التهديد الذي يقع من داخل الدولة هو نوعا من الحرب، باعتباره مصدرا لخطر مماثل يقع من خارج الدولة.

وتشير بعض المراجع إلى ثورة اليهود "**السيكاريين**"* على الحكم الروماني التي تمثلت في مهاجمة أعدائهم في وضح النهار مخلفين بذلك المئات من القتلى، وإلى جانب هذه الأحداث ننتقل إلى القرن الثالث عشر ميلادي لنتحدث عن ما قام به "**جنكيزخان**" عند اجتياحه لآسيا وأوربا من إبادة الملايين من البشر المسالمين المجردين من السلاح[3] .

---

1 إبراهيم نافع: كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 2002 ، ص 12

2 احمد ابو الروس : العنف و التطرف و الإرهاب الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2001 ص 67 – 68

* **السيكاريين** : حركة إجتماعية ثورية تهدف إلى تحريض الفقراء على الثورة ضد الأغنياء وعرفت في فترة ما بين عامي 73 -66 ق.م

3 عبد الحميد رشوان : مرجع سبق ذكره ص69.

ومما سبق نستنتج أن الإرهاب ليس وليد تاريخ الثورة الفرنسية ، بل له جذور في التاريخ البعيد ولعل مرد هذا الربط هو أن الإرهاب في ذلك الوقت اصطبغ بالصبغة السياسية.

وسنحاول في هذه المناسبة أن نتطرق إلى تاريخ الإرهاب بالوقوف على أهم المحطات مقسمين مبحثنا هذا إلى شقين اثنين هما : تاريخ الإرهاب في العالم والشق الآخر يتعلق بتاريخ الإرهاب في الجزائر .

1-1- تاريخ الإرهاب في العالم:

يعود تاريخ ظهور الإرهاب إلى الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789 بسقوط الملك لويس السادس عشر والقضاء على النظام الإقطاعي[1] ، حيث مرت فرنسا بمرحلة الإرهاب أو مرحلة الجمهورية اليعقوبية[*] .

في هذه الفترة تأثر رجال الثورة اليعاقبة في أفعالهم ومواقفهم ببعض التيارات الفكرية العقائدية التي كانت سائدة في فرنسا حينذاك، مما أدى إلى اللجوء إلى الإرهاب كأسلوب عمل من الأساليب السياسية المتبعة.

كان لأفكار فلاسفة القرن الثامن عشر دور رئيسي في التغيير السياسي والاجتماعي ففي مقابل مثاليات القرن السابع عشر القائمة على السلطة الإستبدادية التي رسختها السلطة والكنيسة في النفوس حققت حركة التنوير تقدما في تنمية روح النقد في المجتمع الفرنسي "إيمانا بالعقل"، وهو مافتح المجال أمام رفض مفهوم السلطة الإلهية المتمثلة في الملكية المطلقة وفي رفض العادات والتقاليد.

وبعد تسلم اليعاقبة زمام الأمور وأعلنوا مبادىء الجمهورية الأولى، كان يتعين على الجمهورية أن تعيش وإلا سقط نظام الثورة وسقط معه الثوار، فكان الخيار بين الحياة والموت، ولقد تولد لدى قادة الثورة شوق بالغ ، ليس فقط للحقيقة المتمثلة في العدل والمساواة للكافة ، بل لأن تكون حقيقتهم هي الحقيقة المطلقة التي يتحتم تحقيقها وإلا بطلت قيمتها وانهارت الثورة[2].

---

[1] Ignacio Romonet, Gerre du XXI^{e} siècle, Galilie édition, Paris 2002. P52-53

[*] **اليعقوبية**: نسبة إلى اليعقوبيين وهم أعضاء المجلس الديمقراطي الذين اعتنقوا الديمقراطية خلال الثورة الفرنسية وكان يعقد المجلس جلساته سرا، ولم يكن للايديولوجية اليعقوبية نطاق فكري مترابط ينتج عنه حقيقة اجتماعية أو سياسية معينة بل كانت مجموعة صور ومفاهيم تغوص جذورها في التاريخ الروماني وفي فلسفة الأضواء، مدعمة بوسائل لإقناع الآخرين أو إخضاعهم بالقوة التي يتمتع بها اليعاقبة.

[2] ادونيس العكرة : مرجع سبق ذكره ص 27- 32 .

وعليه فإن الإنسان الذي يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة هو انسان شديد الخطر لأنه يرفض الحوار مع الآخرين، كما يرفض أفكارهم وعقائدهم، وعندما تختلط المقاييس وتتزعزع القيم إبان الأزمات ، وتقتضي الحال الراهنة قيام مبادىء جديدة كلية وبشكل سريع، فلا يمكن إلا أن يفرض الجديد فرضا وبعنف شديد يصل إلى حد الإرهاب وهو ماحدث فعلا[1].

وطبقا "**ليودان ولوبير**" فإن مصطلح الإرهاب استعمل لأول مرة للإشارة إلى"**روبيسير**" أحد قادة الثورة اليعقوبية ورفاقه فيما يتعلق بلجنته المشهورة "**لجنةالسلامة العامة**" التابعة لمحكمة الرهبة ويبدو أن اليعاقبة قد استعملوا مصطلح الإرهابيين أحيانا عند الحديث أو الكتابة عن أنفسهم بطريقة ايجابية[2].

ومن بين العمليات التي اتسمت بالطابع الإرهابي التي أخذت بها الإيدولوجية اليعقوبية إبان الجمهورية الأولى وهو المرسوم الذي أصدرته قيادة الثورة بايحاء من "**دانتون**" في 1792 والذي يقضي بمداهمة المنازل لتجريد المشبوهين من السلاح، مما أسفر عن اعتقال 3000 شخص اتهموا بالعمل ضد الثورة وزلا بهم في السجن، وعليه أصبح العمل الإرهابي هو العدالة القاطعة التي لاترحم أعداء الثورة والجمهورية، وكذلك ما قاموا به من مجازر في سبمتبر من نفس السنة للمعتقلين في السجون خوفا من تعاملهم مع الأعداء أثناء انهماك الثوار برد الهجومات الخارجية من الأنظمة الملكية، وبعد عام تقريبا من مجازر سبتمبر أي في الخامس سبتمبر1793 عقد المؤتمر الوطني جلسة في باريس حضرها وفود تمثل 48 دائرة جاءت تعلن إرادة الشعب الفرنسي حيث أعلن في إحدى الخطب "لقد حان وقت إرهاب المتآمرين" ، "ضعوا الإرهاب في جدول الأعمال" ومنذ تلك اللحظة أعتبر الإرهاب كنظام للحكومة أضفت عليه الصفة الشرعية، وخلال القرن التاسع عشر الميلادي طرأ تحول جذري بفضل موقف ثوري جديد كانت خيوطه وملامحه تتضح بالتدريج، وما إن أشرف هذا القرن على نهايته حتى ظهر جليا ذلك الموقف الثوري وبكامل أسسه ومبادئه وانقلاب مفهوم الإرهاب التقليدي من كونه وقفا على الدولة وللسلطة القائمة إلى اعتباره شائعا بين الأفراد والجماعات[3]، وبعبارة أخرى فقد انتقل الإرهاب من أيدي الحكام إلى أيدي المحكومين، وذلك بفضل حركتين ايدولوجيتين سنتطرق لهما لاحقا.

---

1 عبد الناصر حريز : الارهاب السياسي :(دراسة تحليلية)، مرجع سبق ذكره ، ص62-63.

2 محمود مؤنس محب الدين: الارهاب في القانون الجنائي على المستوين الوطني والدولي (دراسة قانونية مقارنة) ، مكتبة انجلو المصرية ص19-20 .

3 أمل يازجي، محمد عزيز شكـري : الإرهـاب الدولي والنظام العالمي الراهن ، الطبعة الأولى دار الفكر دمشق ، 2002. ص06-07.

تتعلق أولى هذه الحركات التي يعود مصدرها إلى الأفكار الإشتراكية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ، ومع وجود أشكال عديدة ومتنوعة للفوضوية قد تبدو متعارضة في بعض الأحيان "بحسب المفكر الذي تنتسب إليه ومواقفه" فإنه يمكن ادراجها تحت تيارين عريضين تشمل مجمل المبادىء الفوضوية .

التيار الأول يقوده "**ماكس ستيرنر**" ويسمى بالفوضوية الفردية، والتيار الثاني يجمع بين نظريات المفكر الفرنسي "**بيير برودون**" والمناظل الروسي "**ميخائيل باكونين**" ويسمى بالفوضوية المجتمعية .

ولم تكن الفوضوية الفردية الداعية إلى الحرية المطلقة بعيدة كل البعد عن تلك الداعية إلى التنظيم الاجتماعي ، إذ رفض السلطات والتركيزعلى أولوية الحكم الفردي قد دفع المتحررين من أتباع كلا الإتجاهين إلى إعلان رفضهم **للدوغماتية***، ويمكن جمع ركائز الفوضوية الأساسية الجامعة تتمثل في موقفهم الرئيسي الأول لرفض السلطان بمختلف تعبيراته وأشكاله، سواء تمثل هذا السلطان في الأشخاص أو المؤسسات أو القوى التي من طبيعة وجودها أن تسيطر على الإنسان فردا أو جماعة، فكل تنظيم يحد من حرية الفرد يجب محاربته وإلغاؤه لأن الفوضوية كما حددها "**برودون**" و"**باكونين**" تهدم وتبني في آن واحد هذا الموقف الذي انطلقت منه وضعها في مواجهة مباشرة مع الدولة مفهوما وواقعا ، لأن السلطة تمثل أداة الحكم والسيطرة.

وقد نقل "**باكونين**" هذا الصراع من مجال النظريات إلى ميادين العمل الفعلي العنيف فاتحا صفحة جديدة في تاريخ الفوضوية على الصعيدين الداخلي والعالمي.

وهنا يبرز عنصر أساسي جديد فإبان الثورة الفرنسية كان الإرهاب مشروعا وقانونيا، أما في الفوضوية فقد أصبح الإرهاب أسلوبا يستخدم ضد الحكومة وضد الأفراد، أي بصورة غير قانونية وإجرامية خارجة عن نطاق القانون.

أما الإيديولوجية الثانية فتتعلق بالعدمية**والتي تعود في أساسها إلى التيارات الإشتراكية الثورية والتي انطلقت من الفوضويين الروس ولم تكن العدمية تعني نظام فلسفيا يقوم على فكرة العدم والفناء، بل كانت تعني تحريرا ذاتيا يقوم به الفرد تجاه الاعراف والتقاليد الموروثة

---

* **الدوغماتية** DOGMATISME : تعني الاعتقادية اليقينية أي الاستعداد للإيمان دون جدال أو مناقشة.

** **العدمية :** تعني الإنكار لكل عقيدة وكل إيمان بشيء، وأول من استعمل هذه الصفة هو الشاعر الروائي " إيفان طور غنيف" في روايته الشهيرة : آباء وبنون التي نشرت في عام 1862 ولكنه لم يحدد تعريفا لها كنظام للعدم والفناء Système de mort.

فلم يكن العدمي ذلك الإنسان الذي يتمرد على الأعراف السائدة التي تحد من حريته، وفي نفس الوقت هو إنسان مخاص في جميع علاقاته الإجتماعية شريطة ألا يكون هناك امتياز لطبقة على أخرى ، وكما أنه مستعد لكل التضحيات حتى بذاته، وقد تبنى **الإرهابيون الروس** هذا المبدأ نظريا وعمليا حيث ترجم في شكل أعمال إرهابية شديدة فاقت أعمال الفوضويين الأوربيين، وكان من خصائص الحركة العدمية ماتضمنه البيان الذي صيغ عام 1865 على أثر مايسمى بالشعبية والذي يدعو إلى:

1- الدعاية بين الفلاحين خاصة مع التعميم كمبدأ أساسي.

2- الحث على ثورة الفلاحين ضد الملاك النبلاء والسلطة بوجه عام.

وقد كانت هذه الدعاية سليمة في أول الأمر ثم اتجهت نحو التدمير والعنف بتأثير من أعمال الفوضويين، أما الدعاية في المدن فقد اتخذت أسلوب المقاومة المباشرة ضد عملاء الحكومة والسلطة بهدف مساندة الثورة الإشتراكية الزراعية.

ونتيجة لإرهاب الحكومة في رصد الإرهاب المضاد تحولت وسيلة الدفاع إلى تكتيك منظم للهجوم على الحكومة بقصد التأثير والإنتقام واستمر هذا الوضع حتى عام 1900 حتى انضمت المجموعات الثورية كلها تلقائيا بلقائها الأول في فنلندا في 29-12- 1905، وأقرت الإرهاب كأسلوب مضاد لإرهاب الحكومة بهدف تأمين أشكال الدعاية في الشعب.

إن هذا النظام من الأعمال الإرهابية يختلف عن إرهاب الحكومة اليعقوبية حيث ينبع من صفوف الشعب إلى رأس الهرم ، وفيما بين إرهاب الدولة وإرهاب الثوار نما الإرهاب الفردي واشتد بصورة تمثل أكثر الأعمال الإجرامية خطورة.

ولقد اختلف مضمون الإرهاب في الإيديولوجية الشيوعية عن سابقه في ظل الإيديولوجية اليعقوبية والفوضوية، حتى أطلق على **لينين** أنه صاحب مذهب الإرهاب*، وقد وجه هذا الأخير مع **تروتسكي** انتقادات شديدة للأيديولوجية الفوضوية ، ففي هذه الفترة أصبح الإرهاب الأسلوب الوحيد لإعداد الثوار للمجابهة الكبرى بعد أن فشلت الدعاية ورفض الإيديولوجية والإرهاب الفوضوي، كما لم يكن مجرد إجراء عنيف للتخويف وبث الرعب في النفوس بل كان أسلوبا منظما كمدخل لأعمال استراتيجية في ضوء ايديولوجية جديدة مرسومة، فقد كان الإرهاب الشيوعي مرتبطا بالتكتيك ، وليس وسيلة منعزلة يقتصر هدفها على تحقيق

---

* مذهب الإرهاب: أطلق هذا الوصف الأستاذ : V.Stanclu أمـام المؤتمر الدولي المقارن الجنائي وعلم الإجرام الذي عقد في باريس أيام 17-18-19 ديسمبر 1971.

نتيجة ثانية وسريعة بعكس الإرهاب الفوضوي ، وهو ما قضى عليه هذا الإرهاب الشيوعي الذي برز بين عامي 1905-1917، كمرحلة مرتبطة بالتكتيك الثوري للبلشفيك خلال نضالها وقد حققت به النجاح والسلطة.

واصطبغ إرهاب الدولة في انشاء حكم **لينين** طابعين هما:

الأول: ارتباط أعمال القمع الإرهابية وأشكالها المتعددة إلى حد كبير بالظروف العسكرية التي كانت تمر بها البلاد وتناسبها طرديا.

الثاني: اتخاذ الإرهاب صفة الصراع الطبقي ضد البرجوازية وهذا هو جوهر الإرهاب الأحمر.

ومما سبق يتضح لنا أن الشكل الأول للإرهاب قد اتخذ الصفة السياسية أو تحقيق لأغراض سياسية سواء من قبل السلطة الحاكمة أو الأفراد المحكومين وتولدت بين هذين الشكلين أعمال إرهابية فردية مستقلة ومنعزلة عن كل تنظيم ولا ترتبط بايديولوجية معينة كرد فعل عفوي أو تلقائي تمثله الإيديولوجية الفوضوية[1].

وبعد هذه الإطلالة ننتقل إلى بدايات القرن العشرين حيث شهدت جرائم الإرهاب تطورا وانتشارا بشكل واسع واستفحلت في كثير من دول العالم، وقد اخذت العمليات الإرهابية أشكالا وأساليب متنوعة وأصبحت تمارسها منظمات على قدر كبير من التنظيم والتسليح.

وما يميز هذه الفترة على ما سبقتها هو ان الإرهاب لم يعد مقتصرا في الدول الغربية فقط بل أصبح ظاهرة تهدد العالم بأسره حتى أنه اصطبغ بالصبغة الدولية.

1-2- تاريخ الإرهاب بالجزائر (جذوره وبداياته):

سنحاول بداية أن نتطرق إلى جذور العنف في الجزائر من حيث طبيعته وأشكال نشاطه، لنصل بعدها إلى الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر ألا وهي مرحلة التسعينيات التي عانت خلالها من إرهاب همجي.

وللتمكن من إبراز جليا مشوار الحركة الإسلاموية الجزائرية ، وكل ما يميزها من تقلبات وتغيرات في ظل نظام الحزب الواحد ، يجب أولا استعادة الأحداث التاريخية التي سبقتها إجمالا.

يجب بداية الرجوع إلى السنوات الأولى بعد استعادة الإستقلال الوطني حيث ظهرت النواة الأولى لما سيسمى لاحقا بالحركة الإسلامية الجزائرية ، بالتحديد فقد كان الباقون من

---

[1] ادوينس العكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38-39 .

جمعية علماء المسلمين الجزائرين المنحلة سنة 1962 وبعض تلاميذ المدارس التي أسسها عبد الحميد بن باديس هم من قاموا ببعث هذه الحركة بمعية الأعضاء القدامى لحزب الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني المتناضين لما كانت تشهده الجزائر آنذاك بخصوص التوجه الماركسي الذي رسمه النظام الجزائري بقوة غداة الاستقلال[1].

إن التوجه الماركسي الذي تبناه القادة الذين تقلدوا الحكم غداة الإستقلال قد أثار حفيظة الكثير من الزعماء الوطنيين بمختلف توجهاتهم السياسية الذين كانوا يرون بقلق شديد الجزائر وهي تتدحرج تحت ويلات الماركسية ، هذه الجزائر التي جاهدت من أجل دولة ديموقراطية و اجتماعية في إطار المبادىء الإسلامية، كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954.

وقد انجر عن معارضة هذا الإنحراف أن بعض الوطنيين اعتقلوا والبعض الآخر تم نفيهم إلى جنوب البلاد "مثل فرحات عباس، ابراهيم مزهودي"[2].

إن الأعضاء الباقين من جمعية العلماء المسلمين والمتعاطفين معها الذين رفضوا التعاون مع النظام اختاروا لم الشمل والتجمع في إطار جمعية ذات طابع تربوي سميت بـ"القيم"، والتي كان ميلادها في فيفري 1963 بالجزائر العاصمة، ومن بين أعضائها المؤسسين نجد ذوي المذهب الإباضي والسني، وكانت تضم أصحاب الشرائح الإجتماعية من معلمين، موظفين، تجار، ومن بين أعضائها نجد العرباوي، عبد اللطيف سلطاني، أحمد سحنون، عباسي مدني، رضا بن فقيه، عمر بوشارب، وآخرون[3].

وكانت أفكار وكتابات هذه الجمعية منتقاة من اسهامات الإخوان المسلمين ، ومن أولئك نجد : السيد قطب ، حسن البنا ، محمد عبده ، محمد إقبال[4]، وهؤلاء هم من رفعوا شعار الإصلاح والدعوة للدين ، وقد انتقلت هذه الأفكار إلى الجزائر أثناء القدوم المكثف للمعلمين بعد الاستقلال[5].

---

[1] جون اسبوزيتو: التهديد الإسلامي (خرافة ام حقيقة) ترجمة قاسم عبده القاسم ،الطبعة الأولى، دار الشروق القاهرة.2001 ص238.

[2] مسعود بوجنون : الحركة الإسلامي الجزائرية(سنوات المجد والشؤم) ترجمة، عزيزي عبد السلام، دار مدني . الجزائر، 2002. ص15-18.

[3] Mohamed.Issami: le FIS et le terrorisme Au cœur de l’enfer, le matin édition,Algler.2001. P 23-25.

[4] موسى زيد الكيلاني : الحركات الإسلامية (دراسة وتقييم) مؤسسة الإسراء، قسنطينة الجزائر. ص23.

[5] جريدة رسالة الاطلس، الجزائر العدد 491، من 07- مارس الى13مارس 2004 الموافق لـ15-21 محرم 1425ه. ص09، جذور التفكير و التطرف في الفكر العربي المتصوف.

لقد بدأت منذ أواخر الستينات تظهر جماعات إسلاموية منظمة تنظيما جيدا اتخذت المدارس والجامعات قواعد انطلاقاتها الأولى ، وفي أواخر نوفمبر عام 1969 ، شهدت الجامعات الجزائرية سلسلة من الإضطرابات قادتها مجموعة كانت تطلق على نفسها لقب كتائب مثل "**الشبيبة محمد**" وكانت قد أخذت على نفسها مهمة صيانة الأخلاق العامة في الحرم الجامعي وحرمت على الفتيات ارتداء الثياب القصيرة، حتى إن إحدى الفتيات اللواتي خالفن تلك القاعدة ألقيت عليها زجاجة من سائل حمض حارق.

وفي أولا الدفاع عن الثورة الزراعية شكل الطلبة عدد من الكتائب الطلابية لكي يواجهوا "لجان الثورة الزراعية " وفعلا قد تعرضت هذه الأخيرة لدى عقد إجتماعها في جامعة بن عكنون إلى هجمات حقيقية بالعصي والهروات من قبل هذه الكتائب التي كانت تعتبر نفسها في مواجهة الإلحاد ، هذا إلى جانب العديد من المشادات التي كانت تحدث هنا وهناك كالتي وقعت عام 1975 أثناء الإعلان عن تأسيس "الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية" فأسفرت عن قتل طلبة من التقدميين والإسلاميين المتشددين.

إن الأفعال المرتكبة منذ نهاية السبعينيات تثبت أن العنف ظل على الدوام ضمن الأسلحة المستعملة من طرف الإسلامويين لفرض آرائهم على أولئك الذين يرون فيهم أنهم خارجون عن الدين الإسلامي[1].

وبعد هذه الفترة تحولت المواجهة إلى حركة عنف تجاوزت أبواب الجامعات حيث قامت مجموعة من هذه الحركة بتحطيم محلات بيع الخمور في مدينة الوادي ، وبعدها شهدت الأغواط أول حالة وفاة وكان ذلك عام 1981 إذ حاول ما يقارب ثلاثين فردا مسلحين احتلال المسجد مما أدى إلى مقتل شرطي، ثم تلتها مظاهرات ومواجهات بسبب اعتقال أحد قادة الحركة في هذه المدينة وإصدار بيان حث فيه الشعب إلى الجهاد ضد النظام الملحد.

وخلال الأيام التالية تم توزيع منشورات كان من بين مطالبها إنشاء دولة إسلامية في الجزائر.

وفي نوفمبر 1982 أدت الإضطرابات الكبرى التي قام بها الطلبة الناطقون باللغة العربية إلى تصادم عنيف داخل حرم جامعة بن عكنون وكان المحرك الرئيسي لهذا هو عباس مدني، ومن بين أهداف هذا التجمع هو إظهار قوة الحركة للنظام.

---

[1] رضا مالك: الإرهاب الاسلاماوي في الجزائر، مداخلة بما الملتقى الدولي حول الإرهاب .الجزائر.26-28_ اكتوبر 2002. ص03.

ونشير أنه أمام هذه الأحداث قد تعامل النظام بقوة وعنف مع رموز الحركة ومناضليها في كل مرة تقع فيها المواجهة بينهما، حتى أنه هدد أولئك الذين يستغلون الإسلام منبرا لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير والمساس بكرامة الأشخاص، وفعلا لقد شهدت هذه الفترة جملة من الإعتقالات لبعض الشخصيات مثل أحمد سحنون، عباسي مدني، عبد اللطيف سلطاني.

في بداية الثمانينات ظهر تغيير نوعي في خط الحركة تزامن مع بروز تنظيمات تفضل العمل المسلح ، وتدعو إليه بشكل صريح وتعد العدة لذلك ومن تلك التنظيمات:

- تنظيم الجهاد بقيادة كل من بشير فقيه والشيخ عثمان، وقد أصبحا فيما بعد من القيادات البارزة في جبهة الإنقاذ.

- جماعة أهل التوحيد والدعوة التي اعتبرت جزءا من جماعة التكفير والهجرة وكان على رأسها الهاشمي سحنوني الذي أصبح بدوره من القيادات البارزة في جبهة الإنقاذ فيما بعد ، فهذه المجموعة بدأت تعد العدة للتمرد على النظام وظلت تجمع السلاح وتدرب أعضائها، ولكنها حينما أرادت أن تعد بيانا تعلن فيه عن أهدافها وهويتها في مدينة البليدة تم القبض على على أفرادها في شهر أوت 1981 من طرف مصالح الأمن بتبليغ من مدير الشؤون الدينية الذي أرغموه على الإنظمام للمجموعة[1].

- أما المجموعة الثالثة تمثلها الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي والتي تعتبر بحق التنظيم المدشن للعنف المسلح ضد النظام والخروج عليه لأنه لايطبق شريعة الله[2].

وتتكون هذه الحركة من مجموعة نشطاء التيار الإسلامي الإحتجاجي المعروفين باسم "جماعة العاشور"، حيث تلتقي للصلاة وحلقات التدريب والدعوة، وظلت هذه الحركة تبشر بدعوتها بمنطقة البليدة، وظل بويعلى يجمع السلاح لأجل تحقيق التغيير الذى دعا إليه، لقد لقيت دعوته صدى عند البعض وكان على بلحاج أحد هؤلاء حيث عمل معه حيث أعتبر مفتي الجماعة.

---

[1] عبد الباسط دردور: العنف السياسي في الجزائر وازمة التحول الديمقراطي ، الطبعة الاولى، المكتبة الوطنية الجزائرية 1996 ص82 -86.

[2] زروق احمد : الارهاب الاسلاماوي السابقة الجزائرية مجلة الجيش الجزائر:العدد 474، ص18 – 19.

بعد فترة التنظيم باشرت أعمالها إنطلاقا من 17 نوفمبر 1982 تاريخ قيامها بأول عمل مسلح أخذ شكل كمين نصبته ضد رجال الدرك الوطني وبعدها قامت الحركة بهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة قتلت خلالها شرطي وأستولت على كمية معتبرة من السلاح.

كانت هذه العملية بمثابة انطلاقة المواجهة العنيفة بين القوات النظامية والحركة الإسلاموية المسلحة التي التحق أعضائها بجبال الشريعة ، وكانت هذه أيضا مرحلة التنظيم العسكري للحركة حيث انقسمت إلى أربع مجموعات كبرى أو أفواج ، وقسمت المنطقة الشمالية للبلاد إلى أربع نواحي جغرافية :

1- ناحية الجزائر العاصمة وضواحيها بقيادة زعيم الحركة "بويعلى"

2- ناحية البليدة وضواحيها تحت قيادة "بن عمار محمود "

3- ناحية تيزي وزو "القبائل "تحت قيادة "منصوري ملياني"

4- ناحية الشلف "الغرب" بقيادة "شبوطي عبد القادر "[1]

دامت المواجهة المسلحة بين النظام والحركة حوالي عشرين شهرا، اشتدت خاصة مابين 20 أفريل 1985 وجانفي 1987 تاريخ القضاء عليها بعد مقتل زعيمها ومجموعة من رجاله في كمين نصبته لهم قوات الدرك وأسر عدد أخر من قادتها ورجالها.

وقبل أن ننتقل إلى نقطة أخرى نشير إلى أن وفاة الشيخين "عبد اللطيف سلطاني" في 12 أفريل 1984 ثم "عمر العرباوي" في 2 ديسمبر 1984 يعتبر بمثابة المنعرج الحاسم والخطير بالنسبة لتاريخ تطور هذه الحركة ، لكونهما كانا يرفضان العنف لإعتدالهما في مساعيهما السياسية، ويذكر أن "بويعلى" نفسه طلب منهما السماح له بالصراع مع النظام، لكن دون جدوى ، فوفاتهما أدت إلى فتح المجال إلى التصلب المذهبي وإلى التجاوزات المتطرفة وإلى النزاعات العنيفة ضد النظام ، ورغم بقاء بعض الزعماء الآخرون ذو التوجه المعتدل لكونهم لم يتبنوا هذا الخيار أمثال الشيخ سحنون ومحفوظ نحناح ومحمد سليماني غير أنهم سرعان ما تجاوزتهم الأحداث ، إذ برز على مستوى الحركة وجه لدعاة الشباب مندفعيين ومتحمسيين ذوي الخطابات العنيفة لإنتقاداتهم الصارمة للنظام ومثالنا في ذلك أنه ظهر من بين هؤلاء الدعاة المتحمسين "علي بلحاج"[2].

---

[1] عنصر العياشي : نحو علم الاجتماع نقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999

[2] عنصر العياشي : سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر القاهرة .1999 ص12-16

لا يمكننا أن نغادر محطة فترة الثمانينيات بدون الإشارة إلى حوادث 5 أكتوبر 1988 والتي عرفت بانتفاضة الطعام، أثناء هذه الحوادث حاول فريق من المسلمين المتشددين ركوبها وتوجيهها معتبرين إياها حركة عصيان قام بها العامة ضد نظام فاسد، وكان ذلك موقف التيار الإسلامي الراديكالي بقيادة علي بلحاج ، الذي كان وراء تنظيم مسيرة كبرى يوم 11 أكتوبر 1988 التي انتهت بحمام من الدم أمام المقر المركزي للأمن الوطني بالعاصمة.

كانت هذه الأحداث بمثابة أولى الدواعي التي أدت إلى ظهور التفرقة بين مختلف الحساسيات للحركة الإسلاموية، فالعديد من زعمائها وجهوا أصابع اللوم والتأنيب إلى علي بلحاج كونه هو الذي قام بتحريض الشباب لتنظيم هذه المسيرة ووصفوا هذا التنظيم بالتطرف والتشدد.

وفي هذه الفترة بدأت الخلافات بين أعضاء الحركة تطفو على السطح خاصة بعد أن تبنى النظام التعددية الحزبية في الجزائر، فالدعاة ذو الشهرة الكبيرة يتكتلون كل حسب أهدافه وتوجهاته ، ومنه نشهد بروز ثلاثة أقطاب يمثلون أهم التوجهات للحركة :

التوجه السلفي: الممثل في علي بلحاج، هاشمي سحنوني، عبد القادر مغني، بشير فقيه، بن عزوز زبدة، محمد كرار، عباسي مدني. وهذه المجموعة هي التي كانت وراء إعلان ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989 بعد إجتماعهم بالقبة ثم بباب الواد.

توجه الإخوان المسلمين: المتمثل في الأعضاء السابقين للحركة السرية "الموحدون" محفوظ نحناح، محمد بوسليماني، شرفي الرفاعي، أبو جرة سلطاني، نعيم رحالي، بوجمعة عياد وآخرون ومن هذا التوجه ظهر ميلاد الجمعية الخيرية للإرشاد والإصلاح التي خرج منها في وقت لاحق حزب سياسي هو حركة المجتمع الإسلامي "حماس" المنطوية تحت لواء الأخوية العالمية للإخوان المسلمين.

كما يشهد حزب آخر ذو توجه الإخوان المسلمين الذي كان ميلاده في الشرق الجزائري بعد شهور قلائل ، وهو حركة النهضة المتمثل في دعاة معروفين في شرق البلاد أمثال عبد الله جاب الله ، عثمان عيساني ، لحبيب آدمي.

الجزأرة: التي يرجع انتمائها إلى مدرسة بن باديس وتتميز بطابعها النخبوي حيث كانت تضم إلى صفوفها الجامعيين خاصة ، وهي ممثلة في : محمد السعيد، بوجلخة تجاني، مصطفى براهمية، ثابت الأول محمد، الطيب برغوت، مولاي السعيد، نور الدين لمجداني، أنور ولحبيب هدام ورابح كبير وآخرون.

بعد ذكر بوادر الخلافات بين زعماء الحركة، ننتقل إلى أهم محطة من تاريخ الجزائر ألا وهي قرار رئيس الجمهورية بفتح باب الساحة السياسية أمام الأحزاب، والذي على أساسه تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كحزب سياسي برئاسة عباس مدني، وكانت من بين طلائع الأحزاب التي تم الإعلان عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية[1].

لقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تحشد ضمن قواعدها عددا كبيرا من المواطنين في فترة قصيرة جدا وبسرعة فائقة، ففي خلال أسابيع انخرط في عضويتها أكثر من مليون مناضل ووصلوا إلى ثلاثة ملايين فيما بعد، فضلا عن المتعاطفين والمساندين[2].

هناك شيء لابد أن نشير إليه هو أن الوصول إلى الحكم عن طريق الإنتخابات بالمشاركة في لعبة الديمقراطية لم تكن الغالبية من المنخرطين خاصة القياديين منهم متحمسة لها، لذلك كانت الإستعدادات حثيثة على الجبهتين، جبهة العمل السياسي، وجبهة العمل المسلح في ذات الوقت، ومن أسباب ذلك الشك في نزاهة وصدق نوايا النظام وطريقة تعامله مع الإنتخابات باستعمال الإدارة للتحكم في النتائج، وهو ما جعل التيار الراديكالي في بداية التسعينيات من مهاجمة محكمة البليدة، حيث سقط عدد من أفراد الدرك الوطني وتلتها عملية الهجوم بالمتفجرات في نفس المدينة، وبعدها كانت عملية الهجوم على الثكنة العسكرية في مدينة قمار بالوادي (نوفمبر 1991) بهدف الحصول على الأسلحة.

ثم توالت عمليات الإحتجاج والمظاهرات في شوارع المدن الكبرى لممارسة الضغط على النظام لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بعد أن أحرزت الجبهة فوزا ساحقا في الإنتخابات البلدية سنة 1990 حيث تحصلت على 55.42 % من الأصوات[3].

وممارسة الضغط هذه جاءت كنتيجة لتأجيل الإنتخابات في 30- يونيو- 1991 كرد فعل لموجة الإحتجاجات التي قامت بها الجبهة لمعارضة الحكومة في محاولتها لتقديم قوانين انتخابية جديدة وتم خلالها القبض على عباسي مدني وعلي بلحاج والمئات من مؤيديهم.

في نفس هذه الفترة كان قادة الجناح الراديكالي يقومون بتنظيم جماعات مسلحة متفرقة في أحياء العاصمة وضواحيها مثل : القصبة، براقي، بوفاريك. ثم جرت هيكلة تلك الجماعات

---

[1] عيسى جرادي : التعددية و الاحزاب السياسية في الجزائر ،رسالة الاطلس ، الجزائر ، العدد 206_ 1998. ص11

[2] احمد فارس عبد المنعم: ظاهرة الارهاب في الوطن العربي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتجية. لندن العدد09_ص13_14

[3] الحسن بركة:أبعاد الأزمة في الجزائر(المنطلقات والانعكاسات) الطبعة الأولى-دار الأمة للطباعة. الجزائر1997 ص61-62

في تنظيم موحد باسم "جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وقع ذلك في أوت 1991. وهي المجموعة نفسها التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم الجماعة الإسلامية المسلحة "**GIA**"[1].

في 26 ديسمبر 1991 أجرت الجزائر أول انتخابات برلمانية ، تخوضها عدة أحزاب في تاريخها الممتد بثلاثين سنة بعد الإستقلال، كسبت الجبهة الإسلامية فيها 47.54 % من الأصوات مع وجود 59 % من الأصوات المسجلة في الجزائر، فتحصلت بذلك على 188 مقعدا من مجموع 231 مقعدا، وتحصلت جبهة التحرير على 16 مقعدا وجبهة القوى الإشتراكية على 26 مقعدا أما مابقي من المقاعد التي جملتها 430 فكان لابد من تقرير مصيرها في جولة ثانية في 16 جانفي 1992[2].

رغم إعلان نتائج الدور الأول أمام الصحافة الوطنية والدولية فقد رافقه سيناريو سريع في كيفية إلغاء الدور الثاني، وتم حل البرلمان يوم السبت 4-1-1992 وأسبوع من بعد استقال رئيس الجمهورية، وأصبحت السلطة التنفيذية تحكمها هيئة جماعية تدعى المجلس الأعلى للدولة[3]، فحاولت حينها تغيير نمط التعددية السياسية السائدة وذلك بتوقيف المسار الإنتخابي.

وفي 9 فيفري سنة 1992 أعلن النظام حالة طوارىء ، وألغيت نتائج الإنتخابات الجولة الثانية من الإنتخابات البرلمانية، وأجلت كل الإنتخابات إلى أجل غير مسمى، وتحركت الحكومة نحو القضاء على الجبهة الإسلامية حيث تم في مارس 1992 حظر نشاطها، وبالتالي تم القبض على زعماء الجبهة وأعضائها ، وأولئك الذين حامت من حولهم الشكوك بأنهم أعضاء ومتعاطفين معها وزلنا بهم في السجون، وتم إعتقال الآلاف في معسكرات الإعتقال بالصحراء، واستبدل النظام أيمة المساجد المتعاطفين مع الجبهة بآخرين توافق عليهم الدولة.

وبهذه الأحداث التي أفسدت على الجبهة إستمتاعهم بثمار سلطتهم التي كسبوها من خلال الانتخابات ، دخلت الجزائر مرحلة متقدمة من العنف المسلح، حيث عرف هذا الأخير نقلة نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات وانتشر ليشمل مناطق واسعة من البلاد، حتى أصبحت مهددة لكل مرفق في البلاد ولكل شخص في السلطة ، بل ولكل مواطن عادي لاحول له ولا قوة، وبهذا ظهرت إلى الوجود العديد من المجموعات الإسلامية منذ 1992 ممثلة للتوجهات المتناقضة والمتعارضة التي كانت تضمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

[1] Louis Martinaze : La guerre civile. Traduction : Mohamed Yahaten, Marsa Edition, Alger,59-61

[2] محمد تواتي: الجيش الوطني الشعبي في مواجهة خطر إنهيار الدولة ، مجلة الجيش . الجزائر العدد 473 - 2002 ص19

[3] Leila Aslaoui : Les Années Rouges , Casbah édition, Alger, 2002, P 199-200

هذه التوجهات التي تقاسمت ميدان الكفاح المسلح نجدها مجسدة في الحساسيات الكبرى التي كانت تميز الفيس على الدوام وهي : الجزأة – السلفية الهجرة والتكفير[1].

ومن أهم هذه الجماعات المسلحة نذكرها باختصار شديد دون التعمق في التحليل فيها هي الحركة الإسلامية المسلحة، الحركة من أجل الدولة الإسلامية للجهاد، الهجرة والتكفير، الجماعة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، جماعة الدعوة السلفية، الجماعة السلفية من أجل الجهاد، الجماعة السلفية المقاتلة، المجموعة المسلحة المستقلة[2].

إن هذه الجماعات التي قادت المعركة ضد النظام بتوجيه الضربات المباشرة على الأهداف العسكرية والحكومية[3]، هي نفسها التي تحولت بين عشية وضحاها إلى نوع من الإبادة الجماعية لسكان المناطق العزل التي لم ينج منها حتى الأطفال الرضع، النساء الحوامل، الشيوخ المسنين الذين تعرضوا لعمليات التقتيل وقطع الرؤوس باستخدام كل أنواع الأسلحة بصورة لم تعرفها الجزائر حتى في عهد الإستعمار.

2- علاقة الإرهاب ببعض الظواهر الأخرى

يخلط الكثير من الباحثين بين مفهوم الإرهاب وبعض الظواهر الأخرى كالعنف، الجريمة المنظمة والجريمة السياسية وغير ذلك، ولذلك سنهدف إلى التميز بين هذا المفهوم وهذه الظواهر حتى تتضح الصورة ويكتمل الفهم لطبيعة الإرهاب.

2-1- علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة

جاء في تعريف شامل وواسع لمنظمات الجريمة المنظمة صدر عن الأنتربول سنة 1988 أنها "كل مؤسسة أو مجموعة الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي لا تعترف بالحدود الوطنية وهدفها الأول والأساسي هو تحقيق الربح والفائدة[4].

والجريمة المنظمة ليست نشاط يرتكبه شخص واحد بل هي مشروع جماعي يقوم عليه أساس متعدد[5]، وتعرف على أنها الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل

---

[1] معيزة عبد الرزاق: الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب ،مداخلة بالملتقى الدولي للإرهاب، الجزائر 26-28 أكتوبر 2002

[2] رؤوف أحمد: الارهاب الاسلاماوي، السابقة الجزائرية، مجلة الجيش مديرية الإعلام و الاتصال وزارة الدفاع الوطني – الجزائر، العدد 474، جانفي 2003 ص18-20

[3] حكيمة أوقاسي، مليكة آيت عميرات: الجزائر الرعب المقدس، مجلة الجيش العدد 466. ماي 2002 ص32.

[4] بولعراس بوعلام، جبابلة فريد: الجريمة المنظمة (الوجه الآخر للارهاب الدولي) مجلة الجيش مديرية الاعلام و الاتصال- وزارة الدفاع الوطني الجزائري العدد 471 ص08

[5] محمد محمد اسماعيل فرللا: الجريمة المنظمة ، مجلة الشرطي الأكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية، مجلة شهرية للعدد 05 – السنة الثانية 1999 ص44

هرمي من مجرمين محترفين يعملون على إحترام وطاعة قواعد خاصة ، ويخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام التهديد والعنف[1].

والجريمة المنظمة تتماثل مع الإرهاب في أن كل منها بمثابة تعبير عن عنف منظم تقوده مجموعات أو منظمات ذات مقدرات وإمكانيات تنظيمية كبيرة تخطط لأعمالها بسرية تامة، كما تتماثل مع الإرهاب في بعض الأساليب التي تتبعها تلك المنظمات الإجرامية لتحقيق أهدافها هذا فضلا عن إمكانية قيام تعاون بين المنظمات الإجرامية والمنظمات الإرهابية تتصل إلى حد قيام بعض المنظمات الإرهابية بعمليات لحساب الجريمة المنظمة والعكس.

وفي هذا الإطار يطرح التساؤل : إنه إذا كانت هناك قواسم مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة فماهي إذن الفواصل القائمة بين هذين النمطين ؟

والإجابة عن ذلك تكمن في ما نلمسه من أوجه التباين والتمايز بين الإرهاب والإجرام المنظم في العناصر الرئيسية التالية :

أ-الأهداف المقصودة والدوافع المحركة للنشاط.

ب-نطاق عمليات.

ج-النتائج المترتبة على الفعل.

1-من حيث الأهداف والدوافع:

يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية ، والدعاية لقضيتهم ومبادئهم عن طريق الفعل العنيف[2]، أما العصابات الإجرامية تعمل على تحقيق غايات وأهداف مادية بحتة ومنافع ومكاسب ذاتية[3]، كما أن الإرهابي يعمل وهو مجرد من المصلحة الذاتية في الكثير من الأحيان مدافعا عن مبادىء ومثل وقضايا مقبولة في نظره ومقتنع بها ، فإن المجرم في الجريمة المنظمة عادة ما يعمل لتحقيق منفعة ومصلحة ذاتية دون أن يكون مقتنعا بفكرة ما أو مبدأ معين، وعلى ذلك يعمل الإرهابي بدافع معنوي يتمثل في قناعته التامة بأنه يعمل من أجل مبدأ أو دعوة أو فكرة مشروعة من وجهة نظره ، بينما يسعى المجرم في الجريمة المنظمة إلى إشباع حاجة في نفسه ، تدفعه دائما إلى إرتكاب المزيد من الجرائم كالحاجة إلى الإستحواذ على المال والممتلكات والكسب المادي.

---

[1] أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية: أبحاث خاصة حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها.الرياض - 1999 ص33

[2] محمود مراد : الظاهرة الارهابية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1998 ص48.

[3] محمد الغنام : الإرهاب والجريمة المنظمة، الطبعة الأولى الندوة العلمية للإرهاب. الأهرام للصحافة.القاهرة-1997ص51-52.

ب - نطاق العمليات :

ومن الفوارق التي تميز الإرهاب عن الإجرام المنظم هي مناطق تركز أنشطة كل منهما ، فالأنشطة الإرهابية عادة ما تتركز في الحظر ، أما الأنشطة الإجرامية المنظمة تمتد لتشمل كل من الحضر والريف على حد سواء ، وإن كانت المنظمات الإجرامية تكثر من أنشطتها في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

ج - النتيجة المترتبة على الفعل :

إن الجريمة المنظمة عادة ما تترك تأثيرا نفسيا له نطاق محدود ، وعادة ما لا يتجاوز نطاق الضحايا، بينما يترك الفعل الإرهابي تأثيرا نفسيا ليس له نطاق محدود ، وعادة ما يتجاوز نطاق ضحايا العمليات الإرهابية ليؤثر على الآخرين بهدف تعديل سلوكهم أو لممارسة الضغوط عليهم للتخلي عن قرار أو موقف معين [1] .

2-2- علاقة الإرهاب بالجريمة السياسية

إن مسألة العلاقة بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية تعد من الموضوعات التي كانت ولازلت محلا للبحث في مجال الإرهاب.

الجريمة السياسية هي طائفة من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة وقد اختلف الفقهاء في تعريفها، ويمكن إرجاع آرائهم إلى منهجين أساسين هما: المذهب الشخصي والمذهب المادي، فيرى أنصار المذهب الأول أن العبرة بالباعث الذي حمل الجاني على إرتكاب الجريمة أو الغرض الذي قصد إليه منها ، فبمقتضى هذا المذهب تعتبر الجريمة سياسية متى كان الباعث إليها أو الغرض منها سياسيا، ويرى أنصار المذهب المادي أن العبرة بطبيعة الجريمة نفسها وصفتها الخاصة، فتعتبر الجريمة سياسية متى كانت موجهة ضد الحكومة بإعتبارها سلطة عامة أي سلطة سياسية موكول إليها المحافظة على أمن البلاد.

والجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض أو بدافع سياسي ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجريمة العادية كالقتل أو التخريب ، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياسية مادامت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية وهي جرائم عادة ما ترتبط بالإضطرابات السياسية[2].

---

[1] نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقا للقانون الدولي العام دار النهضة العربية، القاهرة ص53.
[2] جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية الجزء الثالث، دار العلم للجميع بيروت ص 49-50

وبناء على هذا التعريف فإن الإرهاب والجريمة السياسية يتماثلان في كون كل منهما يعبر عن عنف منظم من جانب، وله طابع ومغزى سياسي من جانب آخر ، إلا أن كل منهما يتمايزان تمايزا واضحا ، فالمحك أو المعيار الأساسي في التمييز بينهما يتركز في الهدف والقصد من وراء القيام بأعمال الإرهاب وارتكاب الجريمة ذات الطابع السياسي، فأعمال الإرهاب عادة ما تحمل في طياتها أهدافا تتجاوز نطاق الفعل العنيف وتنطوي على رسالة ما يتم توجيهها من خلال العمل الإرهابي ، بقصد التأثير على قرار أوموقف معين من السلطة القائمة، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للجرائم السياسية، وعليه فإنه وإن كان جائزا القول بأن كل إرهاب ينطوي على فعل أوعمل من أعمال العنف له طابع سياسي فإنه لايمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على إرهاب.

وتتضح التفرقة بصورة جلية في مقررات المؤتمرات والإتفاقيات الدولية التي عالجت القضايا المتعلقة بالجرائم السياسية وأعمال الإرهاب والتي أغلبها تنص على إخراج جرائم الإرهاب من دائرة الجرائم السياسية ، والذي تترتب عليه أثارا عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه ، فالفقه الدولي والمعاهدات الدولية باتفاقهما على اعتبار العمل الإرهابي عمل لا يتمتع بالحماية التي تتمتع بها الجريمة السياسية وبصفة خاصة بشأن تسليم المجرمين يدل على مدى خطورة المجرم الإرهابي على المجتمع من المجرم السياسي.

2-3- علاقة الإرهاب بالعنف السياسي

هناك تقارب كبير بين الإرهاب والعنف السياسي ، ففي شأن هذا التقارب يرى **ايدزاندريس** بأنهما اللجوء إلى القوة لجوءا كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد أو الأشياء واللجوء إلى قوة يحضرها القانون موجها لإحداث تغيير في السياسة في نظام الحكم أو في أشخاصه ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى ، فكل منهما يهدف إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية وكل منهما بمثابة استخدام أو تهديد باستخدام وسائل عنيفة وبصورة منظمة وعلى وجه غير مشروع لتلك الغايات والأهداف".

وللوقوف على الفواصل بينهما يمكن التمييز بين الإرهاب والعنف السياسي على النحو التالي:

- الإرهاب غالبا ما تكون الدعاية فيه لقضية يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب انتباه العالم نحو أبعادها وجوانبها وتطوراتها وذلك على نحو مغاير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها

مرتكبوا أعمال العنف السياسي، والإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي ، وذلك عبر رسالة أو إيجاد ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي ، في حين أن صور العنف السياسي الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة ، دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذي يتميز به الفعل الإرهابي.

- العمل الإرهابي عادة ما يركز التأثير على عقل وقلب الجماهير ، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به ، وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر ليس قائما بصورة مطلقة فيما يتعلق بصور العنف السياسي الأخرى، لأن القائم به عادة ما ينظر إليه على أنه مرتكب لجرم عادي دون أن يراعي في ذلك الهدف السياسي الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه، وذلك على النقيض من موقف مرتكب صور العنف السياسي الأخرى حيث عادة مايؤخذ الباعث السياسي في الإعتبار عند محاكمته وتوقيع العقاب عليه.

- العمل الإرهابي يعتمد وبصورة أساسية وجوهرية على استخدام وسائل الإتصال الجماهرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته ونشر قضيته، ولكن الاعتماد على وسائل الإعلام ليس محوريا في معظم صور العنف السياسي في الكثير من الأحيان ، كما يأخذ العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي الأخرى قليلا ما تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعا داخليا أو إقليميا.

2-4- علاقة الإرهاب بالكفاح من أجل الاستقلال

الكفاح المسلح من أجل الإستقلال هو نضال ذو طبيعة عامة يتعلق بعمل عسكري موجه ضد قوى محتلة ومسيطرة على أرض شعب ما، متسلطة على حقه في ممارسة حريته وتحول دون الشعب في ممارسة حقه بالإستقلال السياسي، وتجعل سيادة هذا الشعب على أرضه سيادة ناقصة أو مؤقتة لأن السيادة تبقى للشعوب وما القوى المسيطرة إلا ممارسة لمظاهر تلك السيادة[1]، والكفاح من أجل التحرير هو كفاح شعب بأسره للحصول على الإستقلال وحريته ، ويعني الحق في تقرير المصير أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي ويعتمد على الإقرار بأن الكفاح المسلح المشروع يتميز بمجموعة من الخصائص هي مايلي :

[1] محمد محي الدين عوض : واقع الإرهاب و اتجاهاته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض جوان 1999 ص21

- كفاح يلجأ إلى وسائل عسكرية لتغيير موازين القوى .
- كفاح ذو طبيعة شعبية .
- أنه يستند إلى أسس مشروعة دوليا .
- أنه كفاح موجه ضد قوى متعدية محتلة[1] .

ولكن رغم هذا قد سعت بعض أسواق الدعاية ووسائل الإعلام الغربية على وصف عمليات التحرر والكفاح الوطني من أجل الإستقلال بالإرهاب[2]. بحيث نجد مؤتمراتها الإقليمية ومعاهداتها الخاصة بمكافحة الإرهاب لا تشير إلى شرعية النضال من أجل التحرير من السيطرة الأجنبية والإستعمارية وإلى حق الشعوب في تقرير المصير وتتضمن فقط الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومن ثمة كان لابد من تبيان أوجه التباين والإختلاف بين الأمرين، ويتمثل ذلك فيمايلي :

1- عنصر الطابع الشعبي .
2- عنصر الدافع الوطني .
3- عنصر القوى التي تجري ضدها عمليات المقاومة .

عنصر الطابع الشعبي :

إن الرغبة العارمة والمتسعة النطاق لدى قطاع عريض من أبناء الشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته وفئاته في الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية لمواجهة المعتدي يختلف عنه في انخراط الجماعات الإرهابية الذين هم عادة أشخاص ناقمون على الأوضاع القائمة في المجتمع ولا يمثلون بحال من الأحوال قطاعا عريضا من الشعب ، بل هم فئة أو فئات خارجة متمردة على الواقع القائم.

عنصر الدافع الوطني

هذا العنصر هو المحور أو المركز الذي تتبلور حوله وتعمل في سياقه وتدور في إطاره حركات المقاومة الشعبية المسلحة، وهو الذي قلما يتوفر لدى الجماعات الإرهابية خاصة التي تمارس أنشطتها ضد أنظمة الحكم الشرعية القائمة انطلاقا من أفكار مستساغة لديهم ودون

---

[1] بول ماري دولاقورس: حركات التحرير الوطني للكفاح المسلح للإرهاب ورفع الالتباس، ترجمة بولعراس بوعلام ، مجلة الجيش ، مديرية الإعلام وزارة الدفاع الجزائر ، العدد 476 مارس 2003 ص31-32

[2] لاسنا دنداف:أسامة بن لادن (واحد من مليار) ترجمة ريما السعدي، الطبعة الأولى دار الترشيد، دمشق 1998ص 25.

أن يكون لها أدنى ارتباط بالوطنية أو الصالح العام أو الأهداف القومية المتعارف عليها في المجتمع.

عناصر التمييز بين الإرهاب وعمليات المقاومة

تجري عمليات المقاومة الشعبية المسلحة عادة ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية الغاشمة على أرض الوطن، وأفقده استقلاله وسيادته، أما الأنشطة الإرهابية فإنها عادة ما توجه إلى أهداف محددة داخل المجتمع أوخارجه ليس كأهداف نهائية ولكن كسبيل رمزي للتأكيد على مضمون ماتسعى الجماعات الإرهابية إلى تأكيده في أوساط الحكومة أو النظام السياسي القائم في مجتمع من المجتمعات.

يضاف إلى هذا كله طابع الشرعية الذي تتميز به أنشطة المقاومة الشعبية المسلحة وهو الذي أكدته مبادىء القانون الدولي العرفي والإتفاقي ودعمته الإتجاهات الفقهية الدولية المعاصرة وبلورته خبرة العمل الدولي في هذا الخصوص متمثلا فيما ذهبت إلى تقريره أحكام المحاكم الدولية وما صدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات بهذا الشأن بينما تفقد الأنشطة الإرهابية طابع الشرعية سواء بالنظر للقوانين الوطنية أو بالنظر إلى مبادىء القانون الدولي[1].

3- أسباب الإرهاب

تتعدد دوافع الإرهاب ومثيراته بتنوع المواقف التي ينبثق منها، وسنطلق في معالجة هذا العنصر من ثلاث مستويات هي: أسباب الإرهاب على المستوى الفردي وتتعلق بدوافع الفرد المؤدية للإرهاب مثل النفسية والإجتماعية والإقتصادية.

- أسباب الإرهاب على المستوى المجتمعي وتتعلق بالمجتمع والدولة والظروف المؤدية للإرهاب.
- أسباب الإرهاب على المستوى الدولي وتتعلق برعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب.
- وجود بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم.
- الأوضاع الدولية الغير عادلة.

---

[1] مدحت أيوب: الأمن القومي العربي في عالم متغير، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة2003 ص 181-182.

3-1- أسباب الإرهاب على المستوى الفردي :

لقد عرض الكثير من الباحثين العديد من النظريات التي تفسر اندفاع الفرد إلى ممارسة الإرهاب. فمنهم من ركز على الجوانب السيكولوجية ومنهم من ركز على الإعتبارات المادية، في حين ذهب فريق ثالث إلى رده إلى جوانب وجدانية وفيما يلي عرض موجز لهذه الآراء.

أولها تتمثل في الجوانب السيكولوجية وما يعتريها من تغيرات ، فالبناء السيكولوجي للفرد يلعب دورا هاما في هذا الشأن لاسيما عندما تتعرض تلك الجوانب إلى بعض الإضطرابات التي تأخذ صورة لأمراض أو تقلبات نفسية حادة، وهذه الإضطرابات قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية كما يمكنها أن ترجع إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة، يتعرض لها الفرد[1].

لقد ظهرت ثلاثة مدارس في علم النفس تفسر ظاهرة الإرهاب، من وجهة النظر السيكولوجية لمنظور العدوان ، الأولى هي النظرية البيولوجية ويمثلها آراء علماء الإيثولوجيا ومدرسة التحليل النفسي ، والثانية هي نظرية الحفز أو نظرية الإحباط ويمثلها "دولارو" وزملاؤه والثالثة هي نظرية التعلم الإجتماعي ويمثلها "باندور" و "والتزر"، أما النقطة الثانية فتمثل علاقة الجوانب المادية بالعمل الإرهابي، فحين يثور التعارض بين الحاجة وإشباعها، وحين تقصر الإمكانيات المادية المتاحة إلى تلبية متطلبات الفرد وحاجياته، قد تدفع بالفرد إلى ممارسة الإرهاب خاصة حين توفر هذه الممارسة ما يتوق إليه وتشبع حاجاته.

أما علاقة الإرهاب بالجوانب الوجدانية تكمن حين تلعب وسائل الإعلام والإتصال دورا رئيسيا في الإعلام عن القضايا التي تعمل من أجلها المنظمات الإرهابية وحين تضخم تلك الوسائل المؤثرات النفسية المرتبطة بالحوادث تجد ردود فعل قد تكون مؤيدة ومتعاطفة لقضايا الإرهابيين لدى بعض الأفراد، ومن ثمة يندفعون إلى الإنخراط في المجموعات لمساندتها عن طريق الإرهاب لتحقيق أهدافها[2].

3-2- أسباب الإرهاب على المستوى المجتمعي :

إن الحديث عن أسباب الإرهاب على هذا المستوى تتداخل فيه عدة آراء من حيث الدوافع، كتلك التي تشير إلى الدوافع الإنفصالية، الثورية، استبداد الفئات الحاكمة، الدوافع الدينية وغيرها.

---

[1] عصمت عدلي: علم الاجتماع الأمني و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001 ص30-31

2 عزت سيد اسماعيل: سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف ، منشورات السلاسل الكويت 1998ص 64

ولكننا فضلنا تناول هذا المحور من زاوية تقسيمه إلى ثلاثة عوامل رئيسية، بحجة أن كل الدوافع المذكورة آنفا قد تدرلنا ضمنيا فيها ، وهذه العوامل هي السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ونشير أننا في كل محطة سنحاول أن نسقط هذه الدوافع على الواقع المعاش في الجزائر.

3-2-1- الأسباب السياسية :

ترتبط الأسباب السياسية بعدة مظاهر، ولعل من أبرزها غياب الحوار الديموقراطي وعدم المشاركة في التعبير عن الآراء والأفكار، كما أن افتقار نظام الحكم القائم على توفير المساندة والتأييد الشعبيي له يجعل الظروف مهيئة لممارسة الإرهاب من جانب القوى المعارضة للسلطة، كما أن استبداد الفئات الحاكمة كخروجهم عن الصلاحيات الدستورية المخولة لهم واستخدامهم لأسلوب العنف والقوة والتخويف يدفع ببعض الفئات إلى اللجوء إلى العنف كرد فعل لما تتبعه هذه الفئات الحاكمة[1].

وباسقاط الأسباب السياسية المؤدية للإرهاب في الجزائر سنركز على مجموعة من العوامل أهمها اغتصاب الحكم واحتكاره من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة[2]، بالإضافة إلى خنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة إلغاء حرية التعبير ومنع المبادرة المبدعة ونفي الإختلاف، وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء ويرجع هذا كله إلى طبيعة النظام السياسي المطبق القائم أساسا على الحزب الواحد، على اعتبار أن هذا الأخير لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم، مما جعله لا يهتم بمصالح الشعب بقدر ما ينشغل وراء مصالح فئوية ضيقة الأفق، وقد أدى كل هذا إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، مما أفقد مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع[3].

ويرتبط هذا بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية، حيث يعتبر الفرد كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وبإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة وتحرص مؤسسات الدولة وأجهزتها على حقوقه هذه، بينما تتميز الأوضاع بالجزائر بعكس

---

[1] أدونيس العكرة: مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] محمد بليلي: الجزائر إلى أين؟، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 271.2001 ص25.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية(الأزمة و الحل) الطبعة الأولى ، دار الأمة الجزائر، 1996 ص47.

ذلك تماما بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية، مما أوجد فئة تتمتع بكل شيء وفئة أخرى تفتقر لأي شيء[1].

3-2-2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

تتصل الأسباب الإقتصادية بحالة اللامساواة الإقتصادية والمادية بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة[2]، وتدفع حالات اللامساواة الإجتماعية والمتعلقة بظاهرة الفقر والبطالة وعدم عدالة توزيع الثروات الإقتصادية واحتكارها بيد فئة قليلة فقط إلى اللجوء إلى العمليات الإرهابية بقصد تحقيق غاياتها الإقتصادية وإشباع حاجاتها المادية[3]، وهو الشيء الذي حضى بعض العلماء بتأكيدهم بأن الظروف المعيشية المتدهورة لشرائح من المجتمع قد يدفعهم وضعهم هذا إلى اللجوء إلى العنف والطرق الغير مشروعة لتحقيق مآربهم[4].

ويتطابق هذا مع ما أكده الكثير من المفكرين بأن أسباب الإرهاب هو انتشار الفساد في المجتمع كغياب القدوة والمثل وإلى افتقار المجتمع إلى المشروع القومي وغياب الهدف المجتمعي العام ، وسيادة ما يسمى بالحل الفردي، ووضوح التباينات الطبقية[5].

إن ما قلناه غير بعيد عن واقع الجزائر، لأنه حين نتطرق في تشخيص الأزمة بتسليط الضوء على العامل الإقتصادي مثلا باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، نستدل بالتبعية التي تعرضت لها البنية الإقتصادية بسبب الإعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي 98% من قيمة الصادرات ، وتفاقم الفشل الإقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد الإنفاق العام، نظرا إلى نمط الحياة الإستهلاكي غير الرشيد الذي برز في بداية الثمانينات، وكان النظام أحد الأطراف المشجعة له من خلال سلسلة الإجراءات أشهرها برامج مكافحة الندرة المعتمدة على الإستيراد المكثف للسلع، وقد جاءت تجسيدا لشعارات سياسية مثل : "من أجل حياة أفضل".

---

[1] عبد الإله بلقريز: العنف السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي العدد207 ماي أفريل 1996، ص86-87.

[2] بليشنكو وزادانوف: الإرهاب والقانون الدولي، ترجمة مبروك محمد العويص، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر،1994 ص35.

[3] محمد موسى عثمان: الارهاب، أبعاده و علاجه، 1996 ص30.

[4] محمد عبد الرحمان أبوتوتة : علم الاجرام، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1998 ص260.

[5] اسماعيل الغزل: الإرهاب و القانون الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ص27.

ومن العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة هو توقيف الإستثمارات المنتجة خصوصا في القطاع الصناعي، فضلا عن التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة هيكلة المنشآت التي زعزعت استقرار القاعدة الإقتصادية بأكملها.

إن معظم النتائج المترتبة على هذه السلسلة من الإجراءات تمثلت في عجز شبه كلي في الجهاز الإنتاجي ، حيث لم يبلغ مردود المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20% إلى50% من طاقتها الفعلية، إضافة إلى الإرتفاع الملحوظ في معدلات البطالة التي تجاوزت 25% من القوى العاملة، كما تقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حد يثير القلق منذ منتصف الثمانينات لتزيد حدته في بداية التسعينات، خاصة أثناء الإمضاء على اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية مع الصندوق النقد الدولي، وما تبع ذلك من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية، كتخفيض قيمة العملة، تحرير الأسعار، تجميد الأجور ...

ويحدث كل هذا في جو يتميز بالتدهور المستمر للنسيج الإقتصادي بفعل غياب الإستثمارات الضرورية لتجديد التجهيزات والمعدات وصيانتها. إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية منذ بداية التسعينات وأخطرها فيها، بأن القروض القصيرة المدى تشكل الجزء الأكبر منها، حيث بلغت أكثر من 26 مليار دولار، ويطرح ذلك طبعا مشكلة خدمة الديون التي أصبحت تمتص عددا كبيرا من العائدات النفطية 75% [1]

أما على المستوى الإجتماعي فقد اتسعت فجوة التفاوت الإجتماعي بين الفئات والشرائح المختلفة، وتزايد درجة الإستقطاب التي تعرفها بنية المجتمع، خاصة أن هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي لدى القوى الإجتماعية[2]، بل على العكس من ذلك تماما، إذ يقوم ذلك التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلية في المجتمع ، وهو ما أفرز على اختلال سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وتسيره بماهو مجموعة من العلاقات التي تخضع لقواعد تحظى بالإتفاق للأفراد والجماعات ،ويتجلى ذلك الإختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات[3].

---

[1] العنصر العياشي: نحو علم الاجتماع، مرجع السابق ص 162-167.

[2] الطاهر حليسي: الأزمة الجزائرية (النتائج و الجذور) رسالة الأطلس الجزائر، العدد 205، 07 الى 13 سبتمبر 1998 ص 12.

[3] أحمد رواجعية: ديمقراطيون لا يعرفون من الديمقراطية إلا اسمها، جريدة الشروق، العدد: 963 الأربعاء 31 ديسمبر 2003، ص15.

ومن أهم المظاهر التي صاحبت التخلف الإجتماعي، الرشوة، المحسوبية، روح الإتكال وغيرها من الممارسات التي مست مجالات حساسة مثل التوظيف، الترقية والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة.

3-2-3- الأسباب الثقافية :

تتصل الأسباب المؤدية إلى الإرهاب بحالة من التنوع والإنسجام الثقافي في المجتمع، فكلما كان هناك درجة من الإنصهار الثقافي كلما قلت درجة الميول إلى العمليات الإرهابية، وذلك بسبب الهوية العامة والتي تمثل كلية القيم والعادات والتقاليد، وتسود في هذا المجتمع عملية الإنصهار، وينشأ نظام سياسي مركزي، ويسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية، ويمكن أن نقول أن درجة التجانس هذه تقف عائقا أما اللجوء إلى الإرهاب، في حين يظهر هذا السلوك في حالة المجتمع التعددي والذي تسيطر فيه عمليات الاضطهاد الإجتماعي والعرقي لتشكله من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة[1].

ومن أمثلة هذه الدوافع العنصرية الأسس التي تقوم عليها جماعات **الكوكلوكس كلان***
في الولايات المتحدة الأمريكية ضد العناصر السوداء في المجتمع الأمريكي[2].

وإلى جانب هذا التنوع العرقي نجد التعصب لمبدأ فكري أو ايديولوجي أو ديني فتحاول الجماعة أو فئة إجتماعية ممارسة الإرهاب ضد الفئات الأخرى من أجل فرض هيمنتها الفكرية والإيديولوجية على المجتمع وعلى الثقافة السائدة[3]، فحين تتركز أقليات دينية ومذهبية في منطقة معينة وتمارس هذه الأقليات طقوسها وعاداتها على وجه مخالف بل قد يكون متعارضا مع الطقوس والشعائر الأغلبية[4]، وحيث يسود التعنت والتعصب في أوساط بعض

---

[1] عبد الإله بلقريز، نواف الموسوي و آخرون: المعارضة و السلطة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ، ص23-24.

* نشأت هذه المنظمة عام 1866 لترفع لواء حماية النصارى البيض من القهر والحفاظ على طريقة حياة الجنوبيين الامريكيين ومقاومة تحرير العبيد، ولازالت هذه المنظمة مثالا لجماعا الهوية النصرانية مثل فرسان الكميليا البيضاء التي تحمل الكراهية للسود، وتوسع نطاق كراهيتها وعدائها لتشمل المختلفين في الدين والعرق.

[2] أحمد العويمر: الارهاب المسكوت عنه، مجلة البيان، مجلة اسلامية شهرية تصدر عن المنتدى الاسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد 168، نوفمبر 2001، ص97.

[3] جون دكت: علم النفس الاجتماعي، ترجمة عبد الحميد صفوت، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 ص 91.

[4] علي أسعد وطفة، عبد الرحمان الأحمد: إشكاليات التعصب في العالم و الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد 03 مارس 2002 ص 85.

الأفراد يتكون الدافع المبرر إلى اللجوء إلى ممارسة الإرهاب ضد تلك الأقليات التي تتجه بدورها إلى تشكيل مجموعات إرهابية مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها[1].

ويمكن أن نشير في هذا العنصر بالخبرة الإرلندية في الإرهاب حيث إرهاب الكاثوليك ضد البروتستانت وكذلك إرهاب البروتستانت ضد الكاثوليك.

وإلى جانب هذا نجد تلك الإتجاهات الثورية التي عادة ما تستمد آرائها ومبادئها من المبادىء والإيدولوجيات الثورية المنادية بضرورة القضاء على الرأسمالية الغربية وإعادة توزيع الثروة والسلطة والمكانة في المجتمع، وقد كانت للماوية تأثيرا كبيرا على تلك الإتجاهات ولا سيما حركات اليسار الجديدة التي ظهرت في معظم دول أوربا الغربية.

وإذا كانت الأفكار والإيدولوجيات قد أوجدت الإتجاهات الثورية التي عبرت عن نفسها في صورة إرهاب حركات اليسار الجديدة فإنها من جانب آخر ، قد أوجدت رد فعل معاكس تمثل في تبلور التيارات الرجعية على أسس ايديولوجية ، تعتمد على الإرهاب لمقاومة التيارات الثورية الراديكالية ، وتعمل بالحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع وتمارس نشاطها الإرهابي ضد الأحزاب والشخصيات ذات الميول الثورية الراديكالية.

ومن هنا يتبين لنا أنه بدل أن يسود التعاون بين هذه الجماعات والفئات الذي يحقق في النهاية التكامل والتساند تتيح هذه المواقف المتباينة فرصة ظهور علاقات لها طبيعة العداء والصراع والتنافس.

للحديث عن الدوافع التي أدت إلى الإرهاب بالجزائر من هذه الزاوية نشير إلى إحدى القضايا التي يتغذى منها هذا الجانب للأزمة ألا وهو مسألة الهوية، حيث أن المجتمع الجزائري عرف انقسام يتشكل من فريقين أحدهما دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت والآخر دعاة التحديث والتفتح[2]، وإلى جانب هذا نجد الباحث عيسى خلادي قد أكد من بين جذور الأزمة في الجزائر هو ذلك الصراع في الهوية الثقافية الذي عرفه المجتمع خاصة بين الناطقين باللغة العربية واللغة الفرنسية[3].

والأمر المرتبط بهذه القضية من جهة أخرى هو المغالاة في تسييس النقاش حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الإنتماء الحضاري)، في

---

[1] أحمد شلبي: الفئة الطائفية و التطرف، الهيئة العربية للكتاب القاهرة 1993، ص 05.

[2] Nadir Marouf : Religion manichéisme et violence, « l’orient face à l’occident, colloque internationale sur le terrorisme. Alger 26-28/10/2002

[3] Aissa Khalladi : Le FIS à l’assaut du pouvoir, Mitidja impression Alger, 2002, P 18.

تنوعها بطريقة ميكافلية سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات الأخرى، وانطلاقا مما قلناه حول التعصب الفكري أو الديني الذي يدفع بأصحاب هذا الإتجاه إلى الإرهاب نجده قد تجسد بالجزائر متمثلا في تلك الحركات الإسلاموية التي تريد أن تصل إلى السلطة لتفرض ثقافتها وايديولوجيتها ، مستغلة الآلاف من الشباب الذين يعيشون التهميش والحرمان في ظل ظروف إجتماعية وإقتصادية عصيبة بإثارة وتهييج أحاسيسهم ومشاعرهم ضد النظام، وما زاد الوضع تأزما هو أن هؤلاء لا يعرفون من الدين إلا اسمه ، ومن القرآن إلا رسمه ، هذا من جهة إلى جانب الطبقة الحاكمة التي ترفض أن تتنازل عن السلطة وتدافع عنها من جهة أخرى، ومن هذين الإتجاهين المتناقضين انتشرت موجة الإرهاب في الجزائر.

3-3- أسباب الإرهاب على المستوى الدولي

هناك العديد من دوافع الإرهاب ومثيراته على المستوى الدولي منها رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب تحقيقا لمصالحها الذاتية ، ووجود بؤر للتوتر في مختلف مناطق العالم ، والأوضاع الدولية الغير العادلة ، وفيما يلي لمحة سريعة عن هذه الجوانب .

أ- رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب

ساهمت رعاية ومساندة بعض الدول للإرهاب في نشأة وظهور العديد من المنظمات الإرهابية التي تنفذ أهداف الدولة وتحقق مصالحها وتعد الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أول المساهمين في رعاية هذه المنظمات المنتشرة عبر العالم، وأكبر دليل نضربه في هذا المقام العمليات التي تقع في فلسطين وغيرها من الدول العربية خاصة بعد الضربة القوية التي وجهت إلى أمريكا في 11 سبتمبر 2001 فاتجهت سياسة الدول القوية إلى سياسة زعزعة استقرار الدول العربية وإضعافها بحجة تدعيمها للإرهاب[1].

ونود أن نشير هنا أن الدول الغربية استغلت ضبابية مفهوم الإرهاب في عدم دقته وتحديده، والذي يرجع كما قلنا إلى عدم إجماع المجتمع الدولي على تعريف مفهوم الإرهاب وهو ما جعلها توجه اتهاماتها لأي دولة تراها بمنظورها الخاص ، بأنها ضدها وخارج إمبراطوريتها بحجة دعمها ومساندتها للجماعات والمنظمات المختلفة[2].

---

[1] سليمان إبراهيم العسكري: أيلول الأسود الأمريكي العربي، مجلة شهرية تصدر عن وزارة الإعلام، الكويت العدد 516، ص14.

[2] عبد الحق يحي لزوم: إمبراطورية الشر الجديدة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص42-43.

ب- وجود بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم

ساهم وجود مناطق وبؤر التوتر خاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ووجود رواسب استعمارية حتى يومنا هذا إلى حد كبير في قيام العديد من الأنشطة الإرهابية ، التي تمارسها بعض الجماعات سعيا للتخلص من تلك المشاكل وبؤر التوتر ، ورغبة في وضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها ، ولاسيما وأن الإرهاب أصبح من السبل الميسرة والمؤثرة في ذات الوقت والمتاحة أمام مختلف الجماعات والمنظمات .

ج - الأوضاع الدولية غير العادلة

أما فيما يخص النقطة الثالثة والتي تتعلق بالأوضاع الدولية غير العادلة فيشير الكثير من الباحثين أن الأسباب الكامنة وراء القيام وممارسة الأنشطة الإرهابية هي كثيرة ومتعددة منها ما يتصل بالجانب السياسي ، والذي يتمثل بصورة أساسية في السيطرة الاستعمارية إلى جانب كافة الصور العنصرية والسياسات العدوانية باستخدام القوة من جانب بعض الدول والتدخل في الشؤون الداخلية وممارسة أعمال القمع والعنف بهدف السيطرة على بعض الشعوب.

وهذا القول يدخل في إطار ما قلناه أن الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية طبعا تريد أن تجعلها إمبراطورية تستخدمها لاستغلال شعوب العالم التي لا ترضى أن تكون في صفها.

وإلى جانب تلك الأسباب نضيف إليها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتوازن والاستغلال الأجنبي لثروات وموارد الشعوب[1]، فضلا عن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والممارسات التعسفية لبعض الأنظمة السياسية في مواجهة شعوب معينة أو طوائف عرقية أو دينية محددة.

ونشير هنا أنه أصبح من واجب هذه الشعوب ألا تدافع عن حقوقها وأن لا تقف ضد هذه الدول الممارسة للسياسات الاستغلالية غير العادلة وغير المشروعة لأنها لو تفعل ذلك تصنف في خانة الدول التي يجب مكافحتها لأنها تولد الإرهاب والعنف.

"**نعوم تشومسكي**" يؤكد ذلك بقوله " فالدول القوية تمارس العنف والإرهاب ولا أحد يتجرأ بالقول بأنها ليس على حق ، وهذا ببساطة لأنها الوحيدة التي تملك الحكم فتطلق لفظ

[1] سالم إبراهيم بن عامر: العنف و الإرهاب، الطبعة الثانية، المركز العالمي للدراسات و الأبحاث، الكتاب الأخضر طرابلس، 1998، ص 39-40.

الإرهاب على من تشاء وتطلق لفظ المكافح على من تشاء ، لأننا في مجتمع دولي يؤمن بهيمنة الأقوياء على الضعفاء"[1] .

4- أشكال الإرهاب

نشير في بداية تطرقنا لهذا العنصر بالدراسة على أنه هناك اجتهادات كثيرة ومتنوعة على الصعيد الدولي من أجل بلورة أشكال وأنماط الإرهاب، وعليه وأمام هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بكافة صور الإرهاب وتصنيفاته.

فبعد الإطلاع على هذه المحاولات ارتأيت أن أتبنى الإجتهاد الذي صنف الإرهاب على شكلين اثنين ، وهما إرهاب الفرد وارهاب الدولة، ولكن محاولة منا وددنا أن نتطرق إلى بعض الأشكال الأخرى المصنفة للإرهاب ضمن الشكلين المختارين بتبرير أننا نستطيع إدراجها ضمن سياق الحديث كتلك التصنيفات التي ترى بأنه ثمة معايير يمكن عن طريقها التمييز بين أنماط الإرهاب **بالمعيار التاريخي** الذي يتشكل من ارهاب الماضي والإرهاب المعاصر، **ومعيار النطاق** الذي بدوره ينقسم إلى الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي ، بالإضافة إلى تصنيف الإرهاب بناءا على **معيار الطبيعة** وفيه يتم التمييز بين الإرهاب الثوري والإرهاب الرجعي.

4-1- إرهاب الفرد :

ويقصد به ذلك الإرهاب الذي يرتكب بواسطته أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، وقد يتمثل الإرهاب في أعمال يقوم بها الفرد الواحد ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة، ويطلق على هذا النمط من الإرهاب مصطلح "الإرهاب من الأسفل أو الإرهاب الأبيض"

ويمتد جذور إرهاب الفرد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وقد تركز هذا النمط في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية، فالأولى تقوم فلسفتها على مناهضة السلطة والسعي عن طريق الإرهاب إلى تقويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهرها استنادا لمقولة " أن الناس قادرين على العيش معا دون حاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة"، أما العدمية فهي صورة متطرفة من الفوضوية، شن أنصارها هجمات عنيفة ضد روسيا القيصرية.

---

[1] نعوم تشومسكي: القوة و الإرهاب، ترجمة أحمد إبراهيم الشهابي، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق، 2003، ص 12.

ولكن بعد تطور الزمن اتخذ الإرهاب الفردي بعدا آخر وتطورت أساليبه وأشكاله، وذلك لتأثره بصورة خاصة بالإيديولوجية الشيوعية في صورة حركات تحرر في جميع أنحاء العالم مثل الفيتنام، أمريكا اللاتينية، ثم تطور بعد ذلك واستخدم الإتجاهات اليمنية واليسارية لضرب نظام الحكم ، وإعلاء صوت الجماعات التي تستخدم الإرهاب ضد الحكومات، وأصبح يتميز بطابع جماعي وهو الشكل الذي نعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي، ويتميز هذا النمط بأنه يضم منظمات بالغة التعقيد والمتطورة في مجال التنظم والتسلح ، وإرهاب الفرد قد يمارس داخل إقليم الدولة ويطلق عليه بالإرهاب المحلي و يتوفر فيه العناصر التالية :

- أن ينتمي المشاركون في العمل الإرهابي وضحاياه إلى جنسية نفس الدولة التي وقع فيها الفعل الإرهابي.
- أن تنحصر نتائج الفعل الإرهابي داخل حدود نفس الدولة.
- أن يتم الإعداد والتخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة الهدف.
- أن لايكون هناك أي دعم مادي ومعنوي لذلك النشاط الإرهابي من الخارج.
- أن يكون تواجد المشتركين في الفعل الإرهابي داخل حدود الدولة.

وسنتطرق إلى إرهاب الفرد حين يأخذ طابعا دوليا في الشكل الثاني من الإرهاب ألا وهو الإرهاب الخارجي للدولة في صورته غير المباشرة تجنبا للتكرار.

2-4- إرهاب الدولة :

من المتفق عليه دوليا هو أن للدولة سيادة، ولا تعلو على سيادتها سيادة دولة أخرى، لكن هذا الرأي لا يسلم به على نحو مطلق ، على أساس أنه لا يجوز إغفال بعض الأعمال التي تصدرمن دول أو حكومات ككيان رسمي معترف به دوليا لها تخطيطها ووسائلها التي تمارسها على المستوين الداخلي والخارجي هي من قبيل الأعمال الإرهابية، وبالتالي لايمكن تبريرها بدعوى السيادة أو التحكم في الوضع والتدخل في الشؤون الخارجية[1].

لهذا سوف نتناول تلك الأعمال غير المشروعة الصادرة من أشخاص خاضعة للقانون الدولي لاسيما الدول ، سواء قامت به الدولة بنفسها بصورة مباشرة أو برعاية وتدعيم منها، كالإعلانات والمساعدات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لممارسة الإرهاب عن طريق دعمها وتأييدها لهاته الأخيرة ، وتستخدمها كوسيلة ضغط على الأطراف الأخرى.

---

[1] نزيه نعيم شلال: الإرهاب الدولي و العدالة الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص 18.

يكون الإرهاب ذو طابع دولي عندما تتوفر فيه الظروف التالية.

- اختلاف جنسيات المشاركين في الفعل الإرهابي.
- تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب العمل الإرهابي.
- ميدان حدوث الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو الفعل ، وهذا الميدان قد يكون جزءا من اقليم الدولة أو سفارة تابعة لتلك الدولة
- وقوع الفعل الإرهابي ضد وسائل النقل الدولية كالطائرات أو السفن.
- تجاوز الأثر المترتب على الفعل نطاق الدولة الواحدة ، كأن يكون متجها نحو دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين.
- تباين مكان الإعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ.
- وقوع الفعل بتحريض دولة أخرى أو يتم بواسطتها.
- تلقي المجموعة الإرهابية مساعدة أو دعما خارجيا ماديا أو معنويا.
- فرار مرتكبي الفعل بلجوئهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم.

إن الإرهاب الذي تنظمه الدولة ووكالاتها الرسمية، أو الذي ترعاه وتدعمه يكون على مستويين، إرهاب داخلي وخارجي للدولة وهوالذي تمارسه داخل اقليمها وعلى مواطنيها المتواجدين بأراضيها، وارهاب آخر خارجي للدولة وهو الذي تمارسه خارج إقليمها[1].

الإرهاب الداخلي للدولة :

قد ترتكب أعمال إرهابية من قبل المسؤولين في حكومة ما ضد مواطنيها بقصد تخويفهم أو لقمع المعارضة، حيث تقوم بتسخير وسائلها لقمع وقهر شعبها وتخويفه، بغض النظر عما إذا كان ذلك يتعارض مع القانون الداخلي للدولة التي ارتكبت تلك الأفعال أم لا.

فالدولة قد تقوم بأعمال إرهابية ضد مواطنيها سعيا منها لتأمين الولاء والطاعة والإذعان لشعبها عن طريق استعمال وسائل غير مشروعة ، وذلك عندما تجد نفسها عاجزة على توفير الولاء بالأساليب المشروعة ، وبالتالي تلجأ إلى اتخاذ اجراءات تعسفية لفرض النظام أو المحافظة عليه[2].

والإشارة أنه لايمكن أن نصنف كل عنف تقوم به السلطة في الدولة ماهو من قبيل أعمال الإرهاب، لأنه قد يكون نتيجة لدعم نظامها الداخلي، كأسلوب للرد على الجماعات

---

[1] نبيل بشرى: المسؤولية الدولية في عالم متغير، الطبعة الأولى، مطبعة عبير، القاهرة ، 1994 ص 37.

[2] مصطفى العوجي: دروس في العلم الجنائي، الجزء الأول الطبعة الثانية، مؤسسة نوفل بيروت1987، ص396

المعارضة في الدولة التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية على المستوى الإجتماعي والسياسي أو تلك الجماعات التي تسعى إلى تحقيق انفصال على الدولة بتوجيه ضرباتها ضد الدولة وأفرادها ومؤسساتها ، بحجة اعتبارها مسؤولة عن حرمانها من بلورة كيانها المستقل.

وانطلاقا من هذا تلجأ الدولة إلى استخدام العنف للتحكم في الأوضاع ، لكن لابد أن يكون وفقا لمقاييس دولية، كما قد يكون نتيجة قوانين صارمة لمواجهة حالة تستدعي تطبيقها بصرامة[1].

الإرهاب الخارجي للدولة :

ويقصد به ذلك الإرهاب الذي تقوم به دولة معينة ضد أراضي وسيادة دولة أخرى، أي خارج إقليمها لتعديه حدودها.

وقد أشارت إلى هذا النوع من الإرهاب لجنة القانون الدولي في مؤتمرها السادس والتي جاء فيها أن شروع مسؤولي دولة ما أو تحريضهم على النشاطات الإرهابية في دولة أخرى أوتهاون أولئك المسؤولين في تلك الدولة في منع إيقاف تنظيم أية نشاطات يكون الغرض منها تنفيذ أعمال إرهابية في دولة أخرى يعتبر إساءة ضد أمن البشرية وسلامتها[2].

ويمكن اعتبار إرهاب الدولة في القانون الدولي أعمالا عدوانية أو شكلا من أشكال العدوان حين يوجه لدولة اخرى، ويترتب عليه مسؤولية دولية، وهذا طبقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1970/1/24 الذي ينص على ما يلي : "يجب على كل دولة أن تمتنع عن تنظيم أو تشجيع الحرب المدنية أو الاعمال الإرهابية على إقليم دولة أخرى، أو تقديم المساعدة لها أو الإشتراك فيها أو السماح بممارسة أنشطة إرهابية على إقليمها تهدف إلى إرتكاب هذه الأعمال" [3]

قد يكون العمل الإرهابي في إرهاب الدولة من قبل أشخاص نيابة عنها، وينفذ من قبل أفراد على شكل عملاء سريين أومنظمات عسكرية لتلك الدولة بتمويلهم ، والذي يأخذ أشكالا متعددة ويأخذ هذا العمل صورة من صور إرهاب الدولة غير المباشر، ويمكن أن نستدل في هذا المقام بالدعم الأمريكي المكثف للإسرائيليين للقيام بأعمالهم الشنيعة في حق الفلسطنيين.

---

[1] محمد محمد عنب: الإرهاب، الاتفاقيات وطرق المكافحة، مجلة الشارقة للشرطة، الإمارات العربية 1999 ص02.

[2] محمد صادق صبور: الإرهاب في العالم، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر 2002 .

[3] محمود صالح العادلي: الجريمة الدولية(دراسة مقارنة) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003 ص148-149

ما يمكن أن نقوله من خلال عرضنا حول هذه النقطة أن أصحاب العمليات الإرهابية التي تحدث في العالم هو مردها الدول الغربية، فهي التي تدعمه لزعزعة كيان الدول، لذلك فهي لا تعترف إطلاقا بإرهاب الدولة، وتحصر فقط أعمال الإرهاب في تلك الأعمال المرتكبة من قبل الأفراد، إما بصفتهم الفردية أو بصفتهم أعضاء في كيانات أدنى من الدولة. أما تلك الأعمال الصادرة عن الدول فتدرجها ضمن فعل من الأفعال المشروعة وفقا للقانون الدولي، فتعتبرها تارة ردا إنتقاميا ، وتارة أخرى تسميها دفاعا عن النفس أو دفاعا مسبق عن النفس وغير ذلك من المصطلحات المصطنعة التي تقدمها الدول القوية وعلى رأسهم الولايات المتحدة، لأن السياسة الأمريكية بالخصوص قائمة على مبدأ المصلحة، فحينما وجدت فثمة أمريكا ولو كان ذلك على حساب جثث الأبرياء.

5- مقومات الإرهاب

يستند الإرهاب إلى مجموعة من المقومات يمكن إيجازها على النحو التالي : **الأول العنف، التهديد، وسائل التأثير**، وقبل التطرق لمعالجة هذا العنصر يجب أن نشير بأنه لا يشترط اجتماع هذه المقومات كلها ليتوفر مصطلح الإرهاب لأن وجود مقوم واحد كاف بأن يحدث إرهابا.

5-1- الأول :

ينصرف مدلولها إلى كافة أعمال القهر أو الإرغام أو الإكراه المادي ، والعبرة من استعمال القوة هو ما تحدثه من تأثير في العالم الخارجي ، وقد تكون باستخدام السلاح أو بدونه مثل تنظيم مظاهرة شعبية وتحريكها كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومة[1].

وفي هذا المقام نشير أنه لا يعد استعمالا للقوة بمجرد حمل السلاح ولو كان ظاهرا دون التلميح باستعماله ولو ضمنيا.

والهدف من إستعمال القوة هو خلق جو من الفزع والترويع لدى جمهور أو طائفة منه أو شخصيات عامة أو أصحاب سلطة ، بما يحمله العمل الإرهابي من مخاطر، بحيث يمكن صاحبه من السيطرة والوصول إلى غرض نهائي[2].

---

[1] أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات (القسم الخاص ") الطبعة الرابعة، دار الطباعة الحديثة 1991 ص85.

[2] رؤوف عبيد: جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال، الطبعة الثامنة، دار الفكر العربي بيروت 1985ص 421.

5-2- العنـف :

العنف هو إستخدام الضغط أو القوة إستخداما غير مشروع، من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد.

ويعد العنف صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيون لغرض أو موقف معين والذي يكون سياسيا، ثقافيا، دينيا، وهنا يلزم استخدام العنف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر كتخريب الممتلكات، إلحاق الضرر بالبيئة، الإتصالات أوالمواصلات وهذا مايجسده تعريف **دوسون** للعنف حينما قال بأنه شعور بالغضب أو العدوانية يتجسد بأفعال دامية جسديا أو بأعمال تهدف إلى تدمير الآخر[1] ، ويوصف العنف بأنه غير عقلاني وغير رشيد يقع على ضحايا وأبرياء لاعلاقة لهم بطرفي الصراع – الإرهابيون وخصومهم – أي أن العبر منه هو إفشاء حالة الفزع وتوتر في إتخاذ القرار، فالأثر النفسي الذي تحدثه الواقعة الإرهابية هو الهدف وليس ضحاياها، فالعنف يخلق حالة اللاستقرار واللاأمن داخل المجتمع وتهدد حياة الإنسان وتطوره.

5-3- التهديـد:

يقصد بالتهديد أعلى درجات الخوف، وهو الوعيد بالشر أو بالأحرى زرع الخوف في النفس وذلك بالضغط على إرادة الإنسان من أن ضررا سيلحق بأشخاص له بها صلة ويستوي أن يكون التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة ، لأنه في النهاية ينال من مقاومة المجني عليه، وقد يتداخل العنف مع التهديد فيكون حسب الغالب تخويف ووعيد بعنف مستقبلي، غير أن لكل من العنف والتهديد كيانا مستقلا عن الآخر، لأن العنف يفترض علاقة جسدية بين الجاني وبين ضرر جسماني لحق بالمجني عليه، بينما التهديد يسفر عنه نتيجة معنوية تمثل في الضغط على إرادة المجني عليه فلا يعدمها كلية ، وبناء على هذا نقول إن نشر الرعب يهدف إلى إثارة جو من عدم الإستقرار النفسي والإجتماعي مما يخلف حالة من الفوضى لدى المواطنين[2].

5-4- وسائل الإعلام :

تلعب وسائل الإعلام دورا بارزا في إظهار صورة الفعل الإرهابي، ومن الملاحظ أن الإرهابيين يبادلون وسائل الإعلام نفس الإهتمام لدرجة أنهم يستاؤون بشدة إذا ما تم تجاهلهم إعلاميا بخلاف المجرمين العاديين، فإننا نجد الإرهابيين يلجئون بالاتصال بوسائل الإعلام

---

[1] خليل وديع شكور: الجريمة و العنف الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم بيروت، 1997 ص 30.

[2] محمد عبد اللطيف عبد العالي: جريمة الارهاب، دار النهضة العربية، القاهرة 1994 ص 03-06.

ويلحون كثيرا من أجل عرض أفكارهم وأنشطتهم ، خاصة بعد أن شهدت وسائل الإعلام اتساعا في السنوات الأخيرة ، وذلك من أجل كسب أكبر قدر من التغطية الإعلامية والجماعات الإرهابية تسعى إلى إصدار نشاطهم الإعلامي الهادف في صورة كتب ونشرات وبيانات من أجل الحصول على التأييد والتمويل.

فالدور البارز والفعال لوسائل الإعلام المختلفة جعل الإرهابيين يسعون إلى تسخير هاته الأخيرة لخدمة أغراضهم ، لما لها من القدرة في التأثير حتى لو كانت الحقائق مشوهة، مثل ما تسعى الدوائر الإعلامية الأمريكية و ما يدور في فلكها إلى تشويه صورة الإنسان المقاوم للاحتلال الذي يريد استرجاع أرضه و حقوقه.

6- أساليب الإرهاب:

تلجأ الجماعات الإرهابية إلى العديد من الأساليب في تنفيذ عملياتهم الإجرامية التي من أهمها : الاغتيال، الاحتجاز، الرهائن، اختطاف الطائرات، التخريب.

6-1- الاغتيال :

إن الجرائم التي تتصف بالصفة الإرهابية تشكل خطرا شديدا على أمن واستقرار الإنسان لأن حريته وأمنه تجعل من المجتمع لايقوم بدونها، فقد يتخذ الإرهاب صورة من شأنها أن تمس بأهم حق للإنسان وهو الحق في الحياة وذلك باستخدام العنف والتصفية الجسدية.

إن العمليات الإرهابية غالبا ما يكون هدفها الأكبر قتل أكبر قدر ممكن من الناس والسبب فيما يبدو هو أن الهجمات القاتلة تجذب الأنظار إليهم وتقوي من قبضة المنظمة الإرهابية على أعضائها.

وقبل التطرق لأحد صور الإرهاب والذي نعني به الإغتيال، ارتأينا أن نقف لنضع ما يميز هذه الصورة عن القتل ، لقد جاء في قانون العقوبات الجزائري مثلا في مادته 254 التي تنص على أن "القتل هو إزهاق روح الإنسان عمدا " أي أن المجني عليه هو هدف الجاني وغايته، بينما يرتبط الإغتيال بالدوافع السياسية كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم أوالمعارضين بهدف خدمة اتجاه أو غرض سياسي معين[1]، ومن هنا يتضح أن إرادة الجاني في جريمة القتل العادي تختلف عن إرادة الإرهابي الذي يعمد

---

[1] محمد صبحي نجم: شرح قانون العقوبات الجزائري، " القسم الخاص " الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص38

إلى القتل ليس لمجرد القتل ، وإنما يقوم به من أجل بث الرعب والفزع والخلل الأمني والشعور بالخوف وعدم الطمأنينة.

وعليه فغالبا ما تكون الشخصيات الهامة التي لها تأثير على الرأي العام ، والمؤثرة في الدولة هي ضحية هذه الأعمال ، وتتوقف هذه الشخصية بالنسبة للإرهابي حسب الغرض من العملية.

وإلى جانب هؤلاء قد يستهدف عدد من المواطنين الأبرياء العزل بإرتكاب مجازر دموية خاصة الذين يقطنون في أماكن تفتقد إلى قوات الأمن المختلفة مثلما يحدث في المداشر والقرى في بعض المدن الجزائرية.

وبناء على هذه العمليات الإغتيالية ينتشر الخوف والذعر لدى أوساط المواطنين وحتى في نفوس القادة ومن يمتلكون السلطة.

وفي هذه النقطة نشير إلى تلك العمليات التي تمارسها الدولة التي تهدف إلى زرع الرعب والفزع في المجتمع مثل الذي جرى في الأرجنتين بعد أن تسلم العسكريون السلطة حيث عمدت السلطة الحاكمة إلى تنفيذ سلسلة من الإغتيالات ذهب ضحيتها بعض رجال الصحافة وزعماء الأحزاب والشخصيات التي تحتل مكانة داخل الدولة، هذا كله من أجل دفع الرأي العام للتحرك ضد نظام الحكم الجديد[1].

6-2- احتجاز الرهائن:

من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا في العالم والتي تمارسها معظم الجماعات والمنظمات الإرهابية أسلوب الإختطاف واحتجاز الأفراد كرهائن، ويرجع الكثير أن بداية ظهور اختطاف الرهائن كان في دول أمريكا اللاتينية لتمتد بعدها لتشمل دول أخرى في العالم.

ويؤكد الباحثان "**رونالد ارليخن**" و **دنيس البو** في مقدمة بحثيهما " احتجاز الرهائن " أنها ظاهرة إجرامية ترجع في جذورها إلى الماضي السحيق وترمي إلى الإبتزاز والحصول على أموال أو تحقيق أهداف سياسية.

كما ترتكب هذه الصورة في جرائم السطو المسلح التي يحتجز فيها المجرمون بعض الرهائن كوسيلة لتسهيل عملية هروبهم من مسرح الجريمة ، وفي حالة ما إذا كان الغرض من ارتكاب هذه الحوادث سياسيا، فغالبا ما يكون الضحايا من الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية هامة في الحكومات أو البنوك أو المؤسسات المالية ، أو ممثلي الدول لدى المؤتمرات

---

[1] فهد الساكت: موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر الأردن 2000 ص 58.

أو الإجتماعات الدولية، ويلفت النظر في عملية حجز الرهائن إلى ما يطالب به الإرهابي ويخلق موقف المساومة يكون فيه في موقف أفضل، لأنه عندما تتم العملية الإرهابية بحجز الرهائن تتحول اهتمامات المجتمع الدولي بالحياة الإنسانية إلى إرضاء رغبات الجاني بالمال أو الممتلكات أو الإعتراف بقضية معينة ، أو الإفراج عن زملائه المحجوزين والفرار سالما من المواجهة الخطرة التي يمكن أن تترتب كعقاب على ما ارتكبه ومن هنا تبدو عملية أخذ الرهائن وحجزهم هي عملية مثالية للوصول لهدف الجماعة الإرهابية[1].

ويعد مرتكبا لجريمة أخذ الرهائن كل من يقوم بقبض على شخص ويحتجزه ويهدد بقتله أو ايذائه ، ويستمر في احتجازه لإجبار شخص ثالث سواء كان في الدولة أو منظمة دولية أو حكومية أو شخص طبيعي أو معنوي ، أو مجموعة من الأفراد على القيام أو الإمتناع عن القيام بعمل معين وذلك كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة.

كما يلجأ الإرهابيون إلى استخدام هذا الأسلوب بغرض دعائي لتحقيق صدى شعبي واسع من خلال هذا العمل الإرهابي المقترن بإحداث التأثير النفسي في المجتمع، وهذا ما يجسد المبدأ الذي تأخذه معظم المنظمات الإرهابية والذي هو مبدأ الدعاية بالفعل[2].

ومن هنا نلمس أن القيام بهذا الأسلوب لا يكون عشوائيا، وإنما يأتي بعد تخطيط ودراسة محكمة، وكلما كان للرهينة مكانة ووزن في المجتمع ، كلما زاد الضغط على الدولة واهتمام الدول بالقضية ، وتترتب عن هذا الأسلوب آثار على أكثر من مستوى، فعلى مستوى الضحية يتأثر صحيا ونفسيا نتيجة التهديد المستمر بالقتل أو الإيذاء البدني ، وتزداد الحالة سوءا خاصة إذا إنتهت المفاوضات بنتائج سلبية بالنسبة للإرهابيين، أما على مستوى الدول فقد يتمثل في حدوث أزمات بين الدولة التي تنتمي إليها الضحية والدولة التي تقع فوق إقليمها عملية الإحتجاز ، خاصة عند عدم فعالية الجهود المبذولة من طرف الدولة الثانية وعدم تحقيق نتائج ايجابية ، وقد شهدت الساحة الدولية في السنوات الأخيرة تزايد عددا كبيرا لعمليات الإحتجاز و يمكن أن نستشهد ما جرى في ايطاليا حيث عرفت زيادة مطردة ، لتبلغ في إحدى السنوات اثنين وستين حالة، وقد كشفت البحوث الجنائية فيها بأن المهربين من تجار التبغ ومجرمي السطو عل المصارف يفضلون ترك أنشطتهم الإجرامية التي تحف بها الأنظار، ويتحولون إلى جرائم الإختطاف التي تمكنهم من استيلاب الأموال ، كما يتيح هذا النمط من الجريمة

---

[1] كامل محمد كامل: احتجاز الرهائن، مجلة الشارقة للشرطة، الإمارات العربية، العدد11 مارس 1999، ص 58.

2 فكري عطا الله: المتفجرات و الإرهاب الدولي، دار المعارف مصر 1992ص 21

للمختطفين حرية اختيار الضحية ووقت ومكان الإختطاف، كما يسود دوائر المجرمين الإعتقاد بعدم تدخل الشرطة حرصا على حياة الضحية مما يضمن استلامهم الفدية[1].

6-3- اختطاف الطائرات :

يعد النقل أحد الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الإقتصادي في العصر الحديث ولما كانت الحركة طابع عصرنا فمن الطبيعي أن يصبح النقل الجوي ضرورة من ضرواته ، وذلك لاستئثار وسيلته السرعة الفائقة التي تمكنه من وصل المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه غيرها من وسائل النقل الأخرى.

ومن هنا تعتبر الطائرة من أهم الوسائل الحديثة على المستوى الداخلي والخارجي وعليه فالإعتداء على هذه الوسيلة يعني تعريض خطوط المواصلات الدولية وحياة الأشخاص للخطر، فقد صار النقل الجوي عرضة منذ سنوات لأعمال إرهابية، فقد سجل التاريخ البشري أول حادثة لإختطاف الطائرات كان عام 1930 عندما قام بعض مناضلي النظام الحاكم في البيرو باختطاف طائرة تابعة لإحدى الشركات المحلية وذلك بقصد الهروب من البلاد[2].

والمقصود باختطاف الطائرة هو الإستيلاء عليها من طرف شخص أو أكثر أثناء تحليقها في الجو عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من أجل تحقيق غرض معين، وتتراوح الدوافع الكامنة وراء عمليات الإختطاف وتحويل مسارها مابين دوافع ذاتية ذات جوانب سيكولوجية أو مصلحية ، ودوافع سياسية كالتعبير عن الإحتجاج على أوضاع سياسية كأسلوب للضغط على الحكومة لتعديل سلوك معين كالإفراج على بعض المعتقلين السياسين ، وعادة ما تقترن هذه الصورة الإرهابية بمطالبة المختطفين بحق اللجوء السياسي، إن القرصنة الجوية تكتسي أهمية بالغة لما لها من علاقة كبيرة بحياة البشر مما جعل المفهوم العالمي للإرهاب يوضح الصلة بين الإرهاب والقرصنة الجوية باعتبارها أسلوبا من أساليب الإرهاب الدولي والتي عرفها اتفاق **جونيف لعام 1937** " بأنها تشمل كل عمل عنيف وغير قانوني، أو احتجاز سفينة أو طائرة ضد أشخاص أو ممتلكات في نطاق سلطة الدولة أو خارج نطاقها".

وما تجدر الإشارة إليه هو أن مرتكبي هذه الجريمة قد يكون من طرف الدولة نفسها أو من جنسيات مختلفة ، وعملية الاختطاف قد تبدأ وتنتهي في إقليم دولة، كما تمتد لتشمل أقاليم

---

[1] مصطفى مصباح دبارة: الارهاب (مفهومه و أهم جرائمه) في القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1990ص152.

[2] علي البارودي، محمد فريد العريني: القانون البحري و الجوي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2001 ص 689.

عدة دول، وتترتب عن هذه العملية آثار متعددة الجوانب، فمن جهة تعرض ركاب الطائرة وطاقمها للخطر عن طريق إستعمال القوة أو التهديد به كقتلهم مثلا، بالإضافة أن مصيرهم يبقى مجهولا مما ينجرعنه تأثيرات نفسية وصحية، وهذا إلي جانب إمكانية تعرض الطائرة في حد ذاتها للخطر في حالة عدم توصل الطرفين إلي حل يرضي المختطفين.

كما أن هذه العملية في حد ذاتها تؤثر في حركة النقل الجوي بغض النظر لما قلناه في الأسطر الأولى من هذا المطلب مما يجعل المسافرين يختارون طريقة أخرى تحقق لهم الأمان أكثر.

وأمام هذه الأبعاد جعلت الدول توجه جهودها في إطار مكافحة الإرهاب للنظر في كل ما يتعلق بهذه العمليات ، حيث ظهرت على الساحة التدابير الوقائية التي إتخذتها منظمة الطيران المدني، وكذا التدابير القانونية المتمثلة في الإتفاقيات الدولية التي أبرمت بهذا الخصوص[1].

6-4- الأعمال التخريبية :

تعتبر الأعمال التخريبية من أقدم الأساليب الإرهابية وأوسعها إنتشارا يسعى من خلالها مرتكبوها إلي التدمير والتخريب المتعمد، والهدف الرئيسى للعمليات هو زعزعة الكيان السياسى للدولة وإثارة الرعب والفزع بين مواطنيها للتأثير عليها.

وتظهر أعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية علي المبانى والمؤسسات الهامة في الدولة سواء التابعة لها أو كانت لدولة أخرى كالاعتداء على السفارات والقنصليات[2].

ومن بين الأسباب التي تستخدمها المجموعات الإرهابية للقيام بتلك العمليات أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل، ويلجأ الإرهابيون إلي استخدامه على وجه متسع من النطاق نظرا للسهولة، حيث لا تحتاج هذه العمليات إلى مهارة خاصة.

وقد يلجأ إلى هذا الأسلوب لما يحققه من دقة في إصابة الأهداف ومن حجم الخسائر في أوساط المستهدفين من تلك العملية التخريبية ، إلى جانب تمكنهم من النجاة بأنفسهم من مكان تنفيذ المهمة، وينجم عن هذه العمليات خوف وذعر عنيف في نفوس المواطنيين مما يجعلهم يشعرون بعدم الأستقرار والأمن، وتنتظر المجموعات الإرهابية من المستهدفين عدولها عن موقفها في بعض القضايا لصالحها ، وقد تتنوع أهداف القيام بالأعمال التخريبية التي تسعى

---

[1] محمد السيد الفقي: القانون البحري و الجوي، ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2001 ص 670.

[2] محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) دار النهضة العربية، القاهرة 1988ص 838.

المجموعات إلى تحقيقها مما ينتج عنه تنوع الأماكن المستهدفة تبعا لاختلاف الأهداف والغايات، ومن الأماكن التي تعد المجال الحيوي لقيام يمثل الأعمال المقاهي، أماكن النقل المختلفة، وغيرها، لتردد العدد الكبير من المواطنين عليها بمختلف فئاتهم وهذا ما يجعل عدد الضحايا كثير جدا ، ونظرا لخطورة هذه الأعمال شرعت الدول عقوبات قاسية لمرتكبيها، فالمادة الثالثة من إتفاقية جونيف 1997 نصت على ما يلي: " تعد أعمال التخريب والإتلاف المتعمد للممتلكات الخاصة أو العامة ، أو تلك الممتلكات التابعة لسلطة دولة أخرى متعاقدة إرهابا " ، كما حرمت كل الوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأعمال من قنابل ومتفجرات وكل وسيلة من شأنها أن تهدد حياة الإنسان وممتلكاته[1].

7- أهداف الإرهاب

يقصد بالهدف الغرض سواء كان فردا أم منشأة ، والذي من أجله تخطط وتنفذ العملية الإرهابية ، فأهداف هاته الأخيرة متعددة ومتباينة لدرجة أنه يصعب حصر وتحديد الأهداف الكامنة على وجه الدقة لأسباب منها : وفاة مرتكبيها أثناء العملية ، ولكن رغم هذا فإنه لا يمنع من تصنيف أو تقسيم أهداف الإرهاب إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة.

الأهداف المباشرة

فالأهداف المباشرة هي التي تعلنها المنظمة في أثناء تنفيذها للعملية الإرهابية وتتمثل في التالي:

- الحصول على الأموال لتموين نشاط المنظمة وتجنيد أفراد جدد للعمل فيها.
- إطلاق سراح المعتقلين في السجون سواء كانوا سياسين أو أفراد منظمة سبق القبض عليهم في عملية سابقة.
- القيام بعمليات الإغتيالات للخصوم ، سواء الاغتيالات المكشوفة أو المستترة.
- تأمين خروج الأفراد القائمين على تنفيذ العملية الإرهابية بعد الإنتهاء منها وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى نجاحها.
- عملية الدعاية اللازمة للمنظمة.

الأهداف غير المباشرة

[1] محمود صالح العادلي: جرائم الإرهاب، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2003 ص72-79.

- إضعاف سلطة الحكومة وإظهارها عاجزة نظرا لعدم نجاحها في الكشف عن العملية قبل تنفيذها وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية.

- الحصول على اعتراف رسمي من الدولة بوجود المنظمة أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها ، نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها.

- إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين بما يؤدي إلى فقد الثقة في الحكومة نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان لهم ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها.

- خلق متعاطفين مع المنظمة من رعايا الدولة الهدف ، والعمل على قلب نظام الحكم أو تحقيق أغراض المنظمة.

بعد تعرضنا لأهداف العملية الإرهابية والتمحص فيها نستطيع أن نقدم ثلاثة محاور رئيسية لأهداف الإرهاب متمثلة في الأهداف السياسية والأهداف الإعلامية والإقتصادية وسنوضح ذلك على النحو التالي :

فمن الأهداف السياسية تحاول المجموعة الإرهابية تنبيه الرأي العالمي إلى قضية سياسية أو محاولة الإفراج عن مجموعة من المساجين في سجون الدولة أو اجبار الدولة الهدف على تغيير سياستها وجعلها تتماشى مع ما تراه المجموعة الإرهابية مناسبا ، بمعنى أن هدفها في النهاية هو الصول إلى اتخاذ قرار معين أو الإمتناع عنه يتلاءم مع مصلحتها، ونشير بالمناسبة قبل الإنتقال إلى النقطة اللاحقة أن العمليات الإرهابية قد تكون في مواجهة دولة تؤيد دولة الخصم أو الهدف ، ويكون هنا الدافع سياسيا.

أما فيما يخص الأهداف الإقتصادية فقد يكون من وراء العمليات الإرهبية هو الإضرار باقتصاد الدولة كتدمير منشآتها الصناعية أو التجارية التابعة لها ، لإثارة الرعب والذعر بين المتعاملين معها، بالإضافة إلى الحاجة للدعم المالي ليمكنها من مواصلة عملياتها للوصول إلى الأهداف التي قامت من أجلها.

أما النقطة الأخيرة فتتعلق بالدوافع الإعلامية والتي ترمي من ورائها العمليات الإرهابية طرح القضية أمام الرأي العالمي والمنظمات العالمية، وقد تعتقد الجماعات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام لقضيتهم، فيقومون بهذه العمليات لجلب الإنتباه إليهم ومحاولة كسب جماعات ودول أخرى لمناصرة قضاياهم، ونظرا للأهمية الإعلامية للعمليات الإرهابية فقد أشار البعض إلى أن الإرهاب يعتمد في تحقيق أهدافه على عنصرين رئيسيين هما:

- إثارة الرعب والذعر.
- نشر القضية[1]

ومهما كان الخلاف حول مشروعية الأعمال الإرهابية وما تثيره فلا شك أنه مع التطور العلمي لوسائل الإعلام والإتصال فقد نجحت هذه الأعمال في إثارة انتباه الرأي العالمي لقضايا ما كانت لتعرف إلا بالعمليات الإرهابية، كما أنها تخلق في بعض الأحيان نوعا من التعاطف مع من يقومون بها، وينتج عن هذا كله ضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضية وإعطائها العناية الكافية لحلها أو التفاوض مع أطرافها[2].

[1] أحمد محمد رفعت،صالح بكر الطيار:الإرهاب الدولي، الطبعة الأولى،مركز الدراسات العربي الأوربي 1998 ص 103

[2] محمد فتحي عيد: الأساليب و الوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون و طرق التصدي لها و مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2001 ص 66

الفصـــل الثانـــي

1- تطور نطاق الأسرة.

2- أهم المداخل السوسيولوجية في دراسة الأسرة.

3- تصنيف الأسرة.

4- وظائف الأسرة.

5- عوامل نجاح الأسرة.

6- الأسرة الجزائرية " خصائصها العامة ".

سنتطرق في هذا الفصل إلى التطور التاريخي التي شهدته الأسرة عبر المراحل التاريخية إلى أن وصلت إلى ماهي عليه في الوقت الحاضر، ثم نتناول بعدها إلى أهم المداخل السوسيولوجية التي رسمها علماء الإجتماع أثناء دراستهم للأسرة، ثم نشير إلى الوظائف الرئيسية التي تتكفل بها الأسرة، لننتقل بعدها إلى ذكر تصنيفاتها وأنماطها لنعرج بعدها إلى العوامل التي تساعد على نجاح الأسرة وتدعم وجودها، كما ارتأينا أن نختم فصلنا هذا بإدراج مبحث خاص بالأسرة الجزائرية للإحاطة بأهم خصائصها العامة.

1- تطور نطاق الأسرة:

هناك كثير من الآراء المختلفة بل والمتناقضة حول أصول وتاريخ الأسرة الإنسانية،والبعض منها مجرد أساطير، وقلة منها تؤيد الحقائق العلمية.

قد توصل العلم الإجتماعي إلى نظرية عقلية عن تطور الأسرة تستند إلى النظرية التطورية التي سادت في القرن التاسع عشر، والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية تؤكد أن الأشكال العليا للتفكير والثقافة مثلها كمثل الأشكال العليا للكائنات الحية قد نشأت بطريق التطور عن الأشكال الدنيا، وخلال نمو الإنسان نشأت الأسرة عن مرحلة فوضى جنسية بدائية تشبه إلى حد كبير الحالة التي يحيا عليها الحيوان، ثم انتقل إلى الزواج الجماعي ثم لم يلبث الأبناء أن التفوا حول الأم وظهر النظام الأموي، وتطور نظام الأسرة من جديد وظهر النظام الأبوي في شكل تعدد الزوجات ثم بلغ أقصى تطوره في أسمى تعبير روحي عن الأسرة في شكل زواج الرجل بزوجة واحدة.

بيد أن المعلومات الحقلية التي تجمعت عن الدراسة المنهجية لمجتمعات إنسانية في أنحاء مختلفة من العالم أثبتت فساد نظرية التطور في تفسير نشأة الأسرة وقد دلت الدراسات الأنثروبولوجية على خطأ الفرض القائل بأن النظام الأسري قد مر بمراحل شيوعية جنسية، فمرحلة النظام الأموي، ثم مرحلة النظام الأبوي.

وقد أثبت العالم الأمريكي "**لوي**" أن العلاقات الجنسية الحرة التي يشير إليها أصحاب نظرية التطور هي صورة وهمية لا وجود لها في أي مجتمع من المجتمعات وأنه ليس ثمة ما يثبت أن هذه الحالة قد وجدت في أية مرحلة من مراحل تطور البشرية[1].

---

[1] محمود حسن:الأسرة ومشكلاتها , دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981،ص02.

نشير في هذا الإتجاه أنه بعد اطلاعنا على العديد من الكتب لم نجد ما يؤكد على أصول الأسرة وتطورها، سوى أنها تشير على أن الأسرة قطعت منذ فجر الحياة الإجتماعية إلى عصورنا الحديثة مراحل شاقة من التطور وشهدت أحداثا وتغيرات شاملة مختلفة باختلاف الأزمنة والشعوب.

إن الحديث عن تاريخ الأسرة يحتم علينا أن نقف وقفة نتطرق من خلالهاإلى تطور نطاق الأسرة، لأن الإشارة إلى هذه النقطة في مختلف محطاتها يعتبر في حد ذاته، من مراحل تطور الأسرة لأننا سنكشف عن أبرز مظاهرها في الماضي لتنتقل بعدها إلى وضعها الحالي السائد في المجتمع الحديث رغم أنه من الصعب الوقوف على صورة تاريخية صحيحة على عدد أفراد الأسرة في فجر الحياة الانسانية إلا أنه هناك من الدراسات التحليلية للأشكال الاجتماعية أوقفتنا على أن نظام المعاشرالذي كان أقدم التشكيلات أوالتجمعات البشرية[1]. وكان هذا النظام بالطبيعة ينطوي على ترابطات شبه أسرية من الصعب معرفة حدودها ونظامها، فلم يكن المعشر أسرة واحدة ولكنه كان مكونا من عدة خلايا أسرية.

واختلفت هذه المعاشر في عدد أفرادها فقد تكون بضعة أفراد في بعض البيئات، وقد تبلغ المئات في البعض الآخر وتدل هذه الدراسات أن الترابطات الشبه أسرية التي تنطوي عليها كانت طبقة النطاق لا تعدو الرجل وبعض النساء وأطفالهم.

وتثبت دراسات أخرى أن أقواما كثيرة عاشت في ظل المعاشر واستقرت زمنا طويلا، وقامت الترابطات الأسرية في بعضها على أساس تعدد الزوجات وفي البعض الآخر على أساس الزواج الثنائي أي اقتصار الرجل على زوجة واحدة، ومن هذه القبائل "**البوشمان**" في افريقيا وأقوام "**التودا**" في الهند، ومن الطبيعي أن تكون الأم في هذه الترابطات شبه الأسرية هي العنصر البارز وهي المحور الذي تدور حوله القرابة، أي أن الأطفال كانوا ينسبون إلى أمهاتهم، وذلك نظرا لخروج الرجال جماعات في رحلات الصيد حيث يطاردون الحيوانات في مساحات شاسعة أو حيث يرعون الأنعام.

وإذا تركنا هذه المعاشر جانبا، وانتقلنا إلى المجتمعات الطوطمية التي تعتبر في نظر معظم علماء الإجتماع من أقدم مظاهر الحياة البشرية، وهي الجماعات التي عاشت بصورة بدائية في وسط أستراليا وشرقها وفي أمريكا، نجد أن عدد أفراد الأسرة كان كبيرا جدا، ولو لم يكن ثمة فرق بين الأسرة والعشيرة لأن الجميع يرتبطون برابطة قرابة واحدة، ولم تكن هذه

---

[1] مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية ، بيروت ،1985 ص49.

القرابة قائمة على صلات الدم والعصب ولكنها كانت قائمة على أساس إنتماء جميع أفراد المعشر لطوطم واحد وانحدارهم من أصلابهم كما يعتقدون، فقد نسبت هذه المجتمعات نفسها إلى بعض فصائل الحيوانات والطيور والنباتات أو إلى بعض مظاهر الطبيعة واعتقدت أنها منحدرة منها وأنها تؤلف معها وحدة إجتماعية، ولذلك كانت تقدس هذه الفصائل وتتخذ حيالها إجراءات طقوسية[1].

ولما كانت الإتصالات الجنسية في نظرهم تنطوي على إختلاط الدماء وتدنيس المبادىء الطوطمية المقدسة، حرمت هذه المجتمعات التزاوج بين رجالها ونسائها لأنهم ذوو قربى ومرتبطون بوحدة قدسية، ومن ثمة كان لزاما على الرجال أن يبحثوا عن زوجات لهم من المعاشر الخارجية التي تعبد طواطم مغايرة لطواطمهم، وهذا الحال ينطبق على النساء أيضا، ومن هنا نشأ نظام الزواج خارج العشيرة.

وإذا انتقلنا إلى مرحلة أكثر تقدما في تاريخ الإنسانية، نجد أن نطاق الأسرة أخذ يضيق عما كان عليه في المجتمعات الطوطمية، فقد بطل اعتقاد الأفراد في انحدارهم من طواطم وبطل تقديسهم لها وأصبحوا يعتقدون في انحدارهم من عصبيات وأجداد وأصول معروفة تاريخيا، فكان رب الأسرة هو الذي يحدد نطاقها ويعطي له المجتمع مطلق السلطة في ذلك، فكان من سلطته أن يضيف إلى الأسرة من يشاء من الأفراد حتى ولم يكونوا من أصلاب عائلته، فنطاق الأسرة كان خاضعا لتصرفات كبير العائلة ورهن مشيئته، وكان النطاق في واقع الأمر قائما على مصطلحات تحددها المجتمعات مثل "القبول والإدعاء والتبني والإعتراف" فمتى قرر رئيس الأسرة قبول فرد ما في نطاق أسرته، اكتسب هذه الصفة وأصبح مرتبطا بدرجة لاتقل شأنا عن أي فرد آخر من صلب الأسرة، ولذلك يعرف هذا الشكل " بالأسرة الأبوية الكبيرة " وكان هذا النظام سائدا في مجتمعات كثيرة أشهرها بلاد اليونان والرومان في عصورهما القديمة[2].

ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئا فشيئا لاسيما عندما حاربت الشرائع نظام القبول والإدعاء ونادت إلى إلغاء الرق وفتحت منافذ العتق والتحرر، فلم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاقها من يشاء، بل أصبح ذلك مقتصرا على نسائه وأولاده الذين يأتون الوجه الصحيح أوعن

---

[1] عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص 239 -240.

[2] طلعت ابراهيم لطفي: مدخل الى علم الاجتماع ،الطبعة الثانية دار غريب للطباعة ،القاهرة، 1993ص176-177.

طريق التبني التي يقرها المجتمع، وهذا هو نطاق الأسرة الزوجية الحديثة التي تعتبر أحدث أشكال النظام الأسري[1].

2- المداخل السوسيولوجية في دراسة الأسرة

إن معالجة موضوع الأسرة وتوضيح جوانبها في ميدان علم الإجتماع، فإنه لامناص من التطرق إلى المداخل السوسيولوجية التي رسمها المفكرون في هذا الإتجاه، والتي أفرزت المداخل الآتية : المدخل التطوري، المدخل النسقي، مدخل دراسة التبادل الاجتماعي، المدخل التفاعلي الرمزي، مدخل القوة وصناعة القرار (مدخل الصراع).

2-1- المدخل التطوري

لقد تأثر هذا المدخل بآراء وتحليلات المذهب العضوي، الذي ينظر إلى كل شيء في الوجود على أنه يخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيها الأسرة.

ويعبر أصحاب هذا المدخل أن لكل مرحلة تطورية ظروفا وشروطا تلزم الأسرة القيام بمهام معينة، لكي تواجه شروط مرحلة تطورية جديدة أو تتقبل حالة التغيير الآتية، وغالبا ما تكون هذه الظروف أهداف الأسرة وغاياتها، لأنها غير مستقلة بذاتها عن باقي الأنساق الإجتماعية وفي الوقت ذاته غير معتمدة عليها بشكل تام، فهي لاتقبل أي شيء حتى من هذه الأنساق ولا ترفضه كليا، بل تتفاعل معها حسب ظروفها وشروطها.

ويرى أصحاب هذا المدخل أن كل أسرة تمثل وحدة فريدة خاصة بها من حيث العمر والجنس والتركيب والمؤثرات، التي تتعرض لها من العالم الخارجي بمعنى أنه لاتوجد وحدة واحدة لكل أنواع الأسر بل تختلف حسب المتغيرات التي تطرأ عليها.

وبناء على هذا تعرف الأسرة وفق هذ المدخل على أنها نظام حيوي تتجدد فيه الأدوار وتتغير بتغير مراحل النمو التي يعيشها أفراد الأسرة من جهة، وبالتغيرات في دور حياة الأسرة من جهة أخرى.

وفي ضوء هذا الفهم تبرزلنا ثلاث موضوعات أساسية تدخل ضمن اهتمامات هذا المدخل:

- تعد التنشئة الإجتماعية أساس النمو والإرتقاء فهي العملية التي يتعلم من خلالها الأفراد أدوارهم ومكانتهم الإجتماعية وهذا يدل على أن الأسرة تلعب دورا هاما في النمو

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدين والبناء العائلي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ،بيروت، ص85.

الشخصي والإجتماعي لأعضائها وإنها كلما كانت ناجحة في عملية التنشئة كلما أصبح أعضاؤها قادرين على إنجاز المهام الإرتقائية التي تواجههم.

- أما النقطة الثانية تتعلق بدور حياة الأسرة وتحديد مراحلها فهي عند البعض تبدأ مع الحياة الزوجية وتنتهي بوفاة الزوجين أو أحدهما وفي هذا الإطار نجد دراسة " **ايفلين ميلر**" أحد المنظرين في هذا المدخل بتصويرها بحياة مراحل الأسرة والتي حددتها بثماني مراحل تبدأ من بداية تأسيسها إلى نهاية موت أحد الشريكين أو كلاهما.

في حين نجد البعض الآخر يحددها عند أول طفل وتنتهي ببلوغ الزوجين مرحلة متقدمة من العمر.

- أما النقطة الثالثة تشير إلى دراسة العلاقة بين الأجيال، حيث يمكن النظر إلى دور حياة الأسر من منظور جيلي أو من حيث المحتوى الثقافي ومن حيث الضبط والسيطرة بداخلها.

تؤكد البحوث أن التغيرات الإجتماعية والثقافية في المجتمع تترك أثرا كبيرا على العلاقات بين الأجيال حيث تنمو الفردية في علاقات الأسرة وتتحلل سلطة الكبار ويصبح الجيل الصغير أكثر حرية في اختياراته.

2-2- المدخل النسقي:

ساد هذا المدخل في علم الاجتماع إبان العقد السادس من القرن العشرين, والذي صب اهتمامه على دراسة آثار ارتباط كل جزء من النسق, " الكيان الاجتماعي " بباقي أجزائه المكونة له, ويعتمد هذا المدخل على رؤية مشتقة بالأساس من أعمال **تالكوت بارسونز**.

وينطوي هذا المدخل على دراسة المستويات التالية:

المستوى الفردي الذي يرتبط بنمو شخصية الفرد, والمستوى المؤسسي الذي يكشف عن كيفية قيام الأسرة بمهامها, والمستوى المجتمعي الذي يوضح أهمية النسق الاجتماعي, ويؤمن أنصار هذا المدخل أن كل جزء من أجزاء المجتمع له وظيفته في المجتمع, وأن هناك تساند وتكامل بين جميع أجزاء هذا البناء.

وطبقا لرأي أصحاب هذا المدخل يعتبر المجتمع نسقا متداخل الأجزاء أو العناصر أو الأنساق الفرعية, والذي عن طريقه لا يمكن فهم أي جزء أو نسق فرعي دون معرفة علاقته

بالكل والتي غالبا ما تكون متكافلة[1]، فالمجتمع يتكون من بنى مؤسسية لها وظائفها الحيوية التي تشبع حاجيات الأفراد. لتحقق بالتالي أهداف وطموحات المجتمع الكبير.[2]

وتتحدد علاقة النسق- حسب رأيهم- ببيئته من خلال نظام المدخلات والمخرجات, فالأولى تشير إلى كل المؤثرات الخارجية على النسق, أما الأخرى فإنها تشير إلى كل الاستجابات التي يتفاعل بها النسق مع المؤثرات الخارجية وتتحدد استجابة النسق أو رجعه في ضوء القواعد التي يتعامل بها مع المؤثرات الخارجية, وهي ما يطلق عليها منظروا النسق قواعد التحويل, أي مجموعة القواعد التي تحكم فعل أجزاء النسق ما يستقبله من مؤثرات[3].

كما يعيش النسق في حالة توازن, ومن ثمة فإن التغيير فيه يحدث بشكل تدريجي, وغالبا ما يحدث التغيير من خلال الاستجابة التلاؤمية للتغيرات الخارجية التي تنحصر في انتشار المعرفة العلمية والتكنولوجية, وتحدث هذه التغيرات توترات في داخل النسق قد تهزه وتؤرقه إلى حين, ولكنه قد يتلاءم معها ويغير من طريقة أدائه ووظائفه, لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة, وإذا فشل النسق في ذلك فإنه يصبح منعزلا, بل إنه قد ينفى وتختلف الأنساق في قدرتها التكييفية مع المتغيرات الخارجية[4].

وباعتبار الأسرة نسقا فأصحاب هذا المدخل أكدوا أنها تقوم بالعديد من الوظائف بدءا من عملية الحمل والإنجاب, إلى الدور الذي تلعبه في تشكيل شخصية الطفل وغرس القيم الأخلاقية والدينية فيه, إلى جانب الوظائف الأخرى, فالأسرة تعتبر هي البوتقة الأولى التي تحيط بالطفل منذ الميلاد, حتى يصبح عضوا فعالا في المجتمع.

وينظر علماء هذا المدخل للأسرة بكونها ظاهرة كونية سادت وتسود المجتمعات الإنسانية كافة, وينظرون إلى الفرد لا من حيث كونه كائنا بشريا, بل من حيث كونه مجموعة معايير وقيم تعلمها واكتسبها من أسرته عبر تنشئتها له, وفي نظر هذا المدخل أن الأسرة لكي تبقى ناجحة بالحياة ودائمة الوجود ما عليها إلا أن تكافح من أجل ذلك والذي يتحقق بممارستها لوظيفتها البنائية, والمتمثلة بتنفيذ متطلبات مواقع وأدوار كل فرد.

ونشير أن أصحاب هذا المدخل يعترفون بعدم تكافؤ جميع وظائف الأسرة في محافظتها بالبقاء داخل المجتمع وبنائه, إذ قد تحصل اختلالات وظيفية تهدد بناءها مثل التقصير بواجباتها في

---

[1] جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية, ترجمة محمد الحسيني, محمد الجوهري,منشأة المعارف الإسكندرية ص112-113

[2] إحسان محمد حسن, موسوعة علم الاجتماع, الدار العربية للموسوعات, بيروت 1999, ص 570.

[3] محمد الرايق, عبد العاطي السيد, نظرية علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ص 72, 74.

[4] مجد الدين عمر، الخيري الخمشي: علم الاجتماع "الموضوع والمنهج" الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999, ص 128.

تنشئة أبنائها, وتقوم بها بأسلوب خاطئ أو سيء, مما ينجر عنه انحرافات لا تخدم الأسرة والمجتمع معا وقد يظهر هذا خاصة في تصورات **بارسونز** حول المحافظة على النسق وإدارة التوتر كأحد المتطلبات أو المستلزمات الضرورية أو الوظيفية التي تهدف إلى حل المشكلات التي تواجه النسق أو النظام الاجتماعي بصورة عامة, وهو الشيء الذي جعل المفكرين المعاصرين للوظيفية يعترفون بحالات التفكك والاضطراب, والتي قد تصيب أي نسق اجتماعي ويحدث به الكثير من مظاهر الخلل الوظيفي, وتعتبر بمثابة معوقات وظيفية تواجه النسق الأكبر ككل, ومن أهم التحليلات التي تصب في هذا الاتجاه, نجد **روبرت ميرتون** وتحليل **نيل سملسر** عن الأسرة حين أصبحت عاجزة عن إنجاز وظائفها على نحو كاف وذلك نتيجة للتغيرات في الاقتصاد[1].

وبعد هذه التوطئة التي خصصت لكيفية معالجة المدخل النسقي لموضوع الأسرة يمكننا في الأخير أن نستشف أن الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها تصب في هذا الاتجاه لكونها تعالج متغيرين اثنين ، أحدهما الأسرة كنسق فرعي من نسق عام ، وكجماعة وظيفية تتوزع فيها الأدوار والوظائف مما يمكنها من أداء وظائفها بشكل صحيح ، أما المتغير الثاني من الدراسة ، ونقصد به الإرهاب هذا الذي يعتبر كأحد التغيرات التي تواجه الأسرة ، والتي قد تصيبها وتحدث فيها مظاهر من الخلل الوظيفي وتجعلها عاجزة عن انجاز وظائفها على نحو كاف.

2-3- مدخل دراسة التبادل الاجتماعي:

يرى علماء هذه النظرية أن التبادل هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة، فأفراد الأسرة الواحدة يتبادلون العواطف والخدمات والإتجاهات، ومن أجل تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل التكاليف أو خسائر ممكنة.

ومن أهم زعماء هذا المدخل هم "**كيلي**"، "**تيبوت**"، "**هومنز**"، "**بلاو**"،"**ليفي ستراوس**".

لقد انقسم علماء هذا المدخل في طريقة دراستهم للأسرة، فاهتم البعض بدراسة الأسرة من المنظور المايكروسيولوجي بدراستهم للجماعات الصغيرة وعلاقات الوجه بالوجه داخلها، في حين اهتم الأخرون بدراسة الأسرة من منظور الماكروسوسيولوجي بدراستهم للجماعت الكبيرة، وعلاقات التبادل بينها.

[1] سامية محمد جابر, علي عبد الرزاق حلبي, علم الاجتماع المعاصر, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية1998,ص 79-80

وأهم مبادىء هذه النظرية هي أن الفرد بطبعه يسعى لتحقيق أهدافه بأقل تكاليف ممكنة، فهو يحاول تحقيق أكبر ربح ممكن في العلاقات والتفاعل والمكانات، ولتحقيق هذه الأهداف يظطر الفرد إلى تحمل بعض الخسائر مقابل الوصول إلى الأرباح التي يسعى إليها.

لقد حاول أصحاب هذا المدخل تطبيق مبدأ التبادل داخل الأسرة، فدرسوا علاقات التبادل بين الآباء والأبناء، ولقد أكدوا أن الآباء عادة ما يتحملون مسؤلية تربية الأبناء ورعايتهم وتقديم المأكل والمسكن والملبس لهم، مقابل ذلك نجد أن الأطفال في كثير من المجتمعات التقليدية يدخلون في سوق العمل في سن مبكر، ويساعدون أهليهم في العمل الزراعي والرعوي، أما في المجتمعات الصناعية الحديثة فلم يعد الأبناء يدخلون في سوق العمل في سن مبكرة بل أصبحوا يكملون تعليمهم، ولذا فإن نوعية الخدمات التي يقدمونها قد تغيرت.

ومن هذه الموضوعات التي شغلت المهتمين بهذا المدخل بالدراسة هي ظاهرة عمل المرأة، ومن النتائج المترتبة عن أبحاثهم وجدوا أن قرار المرأة تجاه العمل يعتمد على مقارنتها بين الإيجابيات والسلبيات المترتبة عن هذا العمل، فإذا ماوجدت أن الفوائد اكبر من الأضرار المترتبة عن العمل دخلت مجال العمل والعكس صحيح إذا ما وجدت أن السلبيات أكبر فإنها قد تختار البقاء في المنزل ورعاية الأطفال.

2-4- مدخل التفاعل الرمزي:

يرى علماء التفاعل الرمزي أن الأسرة يجب أن تدرس لا كنموذج مثالي يحدد ما يجب أن تكون عليه الأسرة، ولكن كما هي الحياة اليومية للأفراد، فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق، فكل أسرة لها علاقاتها الخاصة بها، والتي تميزها عن الأسر الأخرى، وتلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تحديد الأدوار التي يتوقع من الأفراد القيام بها كدور الأب والأم والإبن والابنة وغيرهم، ولكن الأفراد عادة لا يقومون بأداء الأدوار المتوقع منهم دائما كما يجب، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولا ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين إدخال بعض التعديلات على دوره وفقا للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر، ووفقا للظروف المحيطة به لذلك أن علاقة كل زوجين تختلف عن العلاقة الأزواج الآخرين.

ومن أهم العلماء المؤسسين لهذا المدخل هم "**جيمس**"، "**كولي**"، "**ديوي**" "**ميد**" وأهم مبادىء هذه النظرية أن الحياة مليئة بالرموز التي يتوقع من الفرد اكتسابها من البيئة المحيطة به، ويلعب العقل دورا هاما في تحديد الرموز التي يكتسبها الإنسان.

وعلماء هذا المدخل يؤكدون دور العلاقات الحميمية داخل الأسرة في التأثير على تفكير الفرد وعلى التفسيرات والمعاني التي يكونها عن المواقف المختلفة.

ولا يوجه علماء التفاعل الرمزي اهتمامهم لفكرة الربح والخسارة ودورهما في توجيه سلوك الأفراد، كما يرى ذلك زعماء مدخل التبادل التي سبق ذكرها، لأنهم لا يؤمنون بأن السعي وراء الربح هو المبدأ الأساسي الذي يوجه سلوك الفرد، ولكن المهم هو فهم الفرد وتفسيره للمواقف عقليا.

فالإنسان الوليد حسب هذا المدخل هوشبه إجتماعي وليس بالكامل ويتحول هذا الأخير إلى كائن اجتماعي بعدما يخضع لمؤثرات عملية التفاعل الإجتماعي التي تحصل بينه وبين أسرته عبر التنشئة الإجتماعية، التي يتعلم بها ويكتسب دوره وأدوار الآخرين وتصوراتهم نحوه، إذ بذلك يتولد عنده الشعور بذاته وما ينعكس عنها عند غيره من المحيطين به، وفي ضوء أحكامهم "السلبية والإيجابية" تتأسس فيه اللبنات الأساسية لنمط شخصيته.

ويأخذ هذا المدخل بعين الإعتبار تأثير الوليد على الوالدين ، إذ أنه يوضح لهما درجة نجاحهما أو فشلهما في ممارسة دورهما، أي أن التفاعل الإجتماعي داخل الأسرة لايأخذ جانبا واحدا بل جانبين اثنين هما التأثير والتأثر[1].

2-5- مدخل الصراع :

ظهر هذا المدخل بشكل قوي في علم الإجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تفاقم الأحداث والمشكلات التي تمثلت في ظهور حركات وتنظيمات نسوية تدافع عن حقوقها مطالبات بتغيير ميزان القوى داخل الأسرة الأمريكية، فبعدما كان ينظر إلى أي طرح مضمونه الصراع بأنه يمثل رؤية مريضة وغير سوية، لأنه يطالب بتقويض البناء الأسري ويمدد استقرارها، أصبح ينظر إلى النزاعات والخلافات الأسرية أمر طبيعي ناتج عن عدم المساواة في الحقوق والواجبات، وبهذه الرؤية نجد أنه لاتوجد هناك أسرة خالية من النزاعات، وحتى إذا حصلت فترة تغيب فيها المشاحنات فإن ذلك لايعبر عن سعادة وهناء الأسرة بل إنها حالة طارئة ومؤقتة تعقبها مشاحنات قادمة.

فضلا عن هذا المدخل فإنه لا ينظر إلى النزاعات الأسرية على أنها تعبر عن سلبيات تقوض كيان الأسرة، بل لها ايجابيات تعود على بنيتها وتصفي أجواءها من التلوث الذي أصابها، لأنها سوف تصرف الإختلافات والمشاحنات التي أحدثتها الظروف القاسية والصعبة

---

[1] سلوى عبد الحميد الخطيب:المرجع السابق ص 372-382

وبالتالي تعيد النصاب وتصحح الأخطاء وتزيل الغموض والإبهام الذي طرأ على حياة الأسرة عبر معايشتها للأحداث الساخنة.

لقد وجه أنصار هذا المدخل إهتمامهم للكشف عن كيفية إستغلال الأفراد داخل الأسرة قوتهم في سبيل تحقيق أهدافهم وغاياتهم، لكنهم لم يعتبروا العلاقات الأسرية كنوع من الصراع الطبقي، حيث الرجل يمثل الطبقة الحاكمة والمرأة تمثل الطبقة المحكومة، ولكنهم حاولوا معرفة كيف يحاول كل فرد من أفراد الأسرة استغلال امكانياته المتاحة للوصول إلى غاياته.

وحاول أصحاب هذا المدخل دراسة العلاقات الزوجية والعلاقات الوالدية بين أفراد الأسرة الواحدة، واعتبروا أن الصراع داخل الأسرة ما هو إلا شكل من أشكال استخدام القوة ضد الآخرين، محاولين معرفة مصادر قوة كل فرد من أفراد الأسرة، وكيف يستغلها في التأثير على اتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك كيف يمكن للمرأة التأثير على القرارات داخل الأسرة لخدمة مصالحها، أو ماهي الوسائل التي يستخدمها الأبناء للتأثير على قرارات الأسرة رغم ضعفهم مقارنة مع أبنائهم.

ومن أبرز ممثلي هذا المدخل نجد "**جيل سيرة**" التي تشير بأن الأسرة تمثل نسقا اجتماعيا يحمل أنماطه المكونة له معايير متصارعة لاتقبل التعايش معا، مثل المعايير الشخصية والمصالح الذاتية لأفراد الأسرة التي لاتتفق في أهدافها ومسارها مع معايير المجتمع الموروثة، التي تؤدي بالتالي إلى إبقاء الصراع مهما تم التحكم فيه أو إبعاده أو تجميده لأنه في نهاية المطاف سيبرز على سطح حياة الأسرة[1].

3- أنواع الأسرة

من خلال الدراسات التي قام بها علماء الإجتماع في العديد من المجتمعات وجدوا أن هناك أكثر من تصنيف يمكنهم تقسيمهم لها، ويمكن معالجة هذا العنصر على النحو التالي:

3-1- أنواع الأسرة من حيث الحجم:

ميز العديد من العلماء نمطين من الأسرة بناء على الحجم وهما: الأسرة الممتدة والأسرة النووية

[1] علياء شكري وآخرون: الأسرة والطفولة ،الطبعة الأولى،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص30-31.

الأسرة الممتدة

وهي الأسرة التي ينظر إليها على أنها جماعة تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما وتظم المتزوجين منهم مع أبنائهم[1] ، كما يمكن أن نجد بعض الأقارب كالعم والعمة وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن والسلطة تكون فيها للأب الأكبر أو رئيس العائلة[2]، ويكثر وجود هذا النوع من الأسرة في المجتمعات التقليدية مثل مجتمعات الجمع والإلتقاط والمجتمعات الرعوية، والمجتمعات الزراعية[3] حيث تشكل هذه الأسرة وحدة إقتصادية واحدة، يشترك جميع أفرادها في النشاط الإقتصادي السائد في هذا المجتمع.

الأسرة النووية

لقد تأثرت الأسرة بالتغيرات التاريخية والإقتصادية والإجتماعية التي مرت بالمجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

ولقد كان للتصنيع والتحضر أثرهما الواضح على هذه الأخيرة، رغم وجود بعض التفاوت في درجة الأثر من مجتمع لآخر وهو ما أدى إلى التحول في بناء الأسرة من الأسرة الممتددة إلى الأسرة النووية.

إن انتقال الأسرة النواة حسب **دوركايم** يرجع لحركة التطور المنظمة والمتجهة نحو التخصص والتمايز المصاحبتين للواقع الإجتماعي نظرا لتوسع الوسط الإجتماعي الذي يجعل الفرد في علاقات مباشرة، وهذا النمط يتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما غير المتزوجين ،ويكثر تواجده في المجتمعات الصناعية وهذه الأسرة مستقلة في اتخاذ قراراتها وينتمي كل فرد فيها إلى نوعين من الأسر:

- أسرة التوجيه : وهي الأسرة التي أنجبته وربته.
- أسرة الإنجاب : والتي سيكونها بعد الزواج وينجب فيها أطفالا يرعاهم ويربيهم[4].

2-3- أنواع الأسرة من حيث النسب

عرف القاموس الإجتماعي النسب بأنه "الوسيلة التي يمكن من خلالها تتبع أصول الأفراد القرابية لعدة أجيال سابقة، فإذا ماكان لدى المجتمع نظام نسب واضح فيمكن معرفة

---

[1] Michel Panoff, Pierre triquier : Dictionnaire des Sciences Humaines «Sociologie/anthropologie » Natham édition , Paris , 1994. P 131

[2] اتحاد الجامعات العربية : دراسات في لمجتمع العربي، المملكة الأردنية ، الطبعة الأولى 1985، ص185.

[3] سناء الخولي : المدخل الى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .1998 ص202.

[4] السيد عبد العاطي، وآخرون: الأسرة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص03.

العلاقات القرابية بين الأفراد". وأصغر الأشكال القرابية هي الأسرة ثم العشيرة والفخذ ثم القبيلة، فالعشيرة مجموعة قرابية أكبر من الأسرة تنحدر من جد واحد مشترك وتنتسب إلى هذا الجد مكونة وحدة قرابية، وقد يكون هذا النسب في خط الإناث فقط ويسمى النسب الأموي، وقد يكون في خط الذكور فيسمى بالنسب الأبوي.

وتشير الدراسات الإثنوجرافية أن دور الخال في تربية الأبناء أكبر من الأب في المجتمعات الأموية عنه في المجتمعات الأبوية مثل "**اللاوبا**" و"**النرونا**" حيث وجد أن دورالأب ثانوي في بعض المجتمعات الأمومية، ويلعب النسب دورا مهما في المجتمعات البدائية، فهو يحدد لمن ينتمي الفرد لأهل الأب أم لأهل الأم، كما أنه يحدد ممن يتزوج الفرد، كما أنه يحدد علاقات الفرد الإجتماعية.

3-3- تنويع الأسرة من حيث السلطة

الأسرة وحدة إجتماعية واحدة تتوزع فيها الأدوار والإختصصات، وفي معظم المجتمعات الإنسانية نجد أن السلطة تتركز في يد الرجال مكونة شكلا من أشكال السلطة تعرف بالساطة الأبوية حيث يمتلك كبير العائلة من الرجال جميع موارد الأسرة، وهو الذي يتخذ جميع القرارات الخاصة بأفرادها، إلا أن علماء الأنثروبولوجيا لاحظوا أن السلطة لاتكون دائما في يد الرجال، فهناك من المجتمعات التي تتركز السلطة فيها للمرأة مكونة بذلك ما يعرف بالسلطة الأموية، فنجد أن المرأة في هذه المجتمعات هي التي تتخذ معظم القرارات الخاصة بالأسرة[1].

4-3- تنويع الأسرة من حيث السكن

تضع المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد والمعايير التي تحدد معايير التي تحدد إقامة الزوجين، ففي بعض المجتمعات يتوقع من الرجل وزوجته الحديثي الزواج العيش مع أسرتهم الممتدة، ومكان الإقامة يختلف من مجتمع إلى آخر، فنجد من يفضل انتقال المرأة للعيش مع أسرة الرجل حيث السكن الأبوي، في حين نجد البعض الآخر يفضل انتقال الرجل للسكن مع أسرة زوجته فيصبح السكن هنا أموي، ويلاحظ أنه مع قيام الثورة الصناعية ظهر نمط جديد من السكن يسمى بالسكن الجديد المستقل، حيث يعيش الزوجان في منزل مستقل قائم بذاته، ومن العوامل التي ساعدت على ظهور هذا النمط من السكن التغيرات التي طرأت على الأسرة نتيجة للمستجدات الحديثة التي واكبت المجتمع بعد الثورة الصناعية، فلم تعد الأسرة وحدة إقتصادية واحدة كما كانت من قبل.

---

[1] سلوى عبد الحميد الخطيب ، المرجع السابق 362-363.

وفي نفس السياق يمكن إدراج تصنيف يوازي ما قلناه حين تطرقنا إلى السكن المستقل ألا وهو الأسرة التي تقطن في الريف والأخرى التي تقيم في المدينة، لأن بعد التغيرات التي لحقت بالمجتمع كالثورة الصناعية المذكورة آنفا اكتسبت المدينة عوامل جذب السكان إليها الذين كانوا يسكنون في الأرياف وعليه ظهر هذا التصنيف[1].

في ختامنا لهذا العنصر نشير إلى أننا تطرقنا إلى هذا النمط من التصنيفات للأسرة لكي لا نبقى دائما سجناء التصنيف الموجود في الغالب في العديد من الكتب والمراجع الذي يبنى على أساس نمطين اثنين هما الأسرة الممتدة والأسرة النووية، وعليه ارتأينا أن نقدم هذا التصنيف لاعتقادنا أنه يقدم اضافات ويوسع الرؤى في هذا المجال.

4- وظائف الأسرة

سنتطرق في هذا المبحث عن أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة ألا وهي الوظيفة البيولوجية، والوظيفة الإجتماعية والتربوية والنفسية وأخيرا الوظيفة الإقتصادية.

4-1- الوظيفة البيولوجية

إن الزواج ظاهرة إجتماعية يستلزم تصديق المجتمع وقبوله، ويخضع لأنواع مختلفة من القيود الثقافية، كما أنه يتضمن مجموعة من القواعد والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات وامتيازات كل من الزوج والزوجة نحو بعضهما البعض، وكذلك بالنسبة للأطفال والأقارب والأصهار والمجتمع برمته، هذه القواعد تمثل في جملتها تنظيمات اجتماعية تتحكم في العادات والتقاليد.

وبمعنى آخر فإن الزواج اتفاق تعاقدي يقوم على الثبات والإستمرار الذي يؤدي إلى تكوين وتقوية العلاقات الإجتماعية التي تنظمها الأسرة.

إن الأسرة لاتزال أصلا نظام للتناسل يضمن للمجتمع نموه واستمراره، كما أنه ارضاء للنزعات الجنسية بين الأزواج والتي من ثمرتها انجاب الأطفال، أي أنه هناك ارتباطا بيولوجيا بين الأم يتمثل في عملية الحمل ثم يتجدد في عملية الرضاعة والعناية بالطفل بشكل دائم ومستمر طوال السنوات الأولى من حياته، في حين يلاحظ أن علاقة الأب بالطفل علاقة وقتية ومتقطعة، حتى أنه في بعض المجتمعات البدائية لا يعتقد بوجود علاقة بيولوجية بين الأب والإبن مثل مجتمعات "**التروبرياند**" التي يعتقد أفرادها أن عملية الحمل تحدث نتيجة لإنتقال

---

[1] زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة ، مرجع سبق ذكره ،ص45-46.

أرواح الأجداد إلى رحم المرأة كما أنه في بعض المجتمعات لايكون للأب دور كبير في تربية الأبناء بعد سن السابعة حيث ينتقل الطفل للعيش مع خاله في سن السابعة، وهو الذي يتولى تربيته، لكن ليس هناك مجتمعا واحدا على وجه الأرض لايظهر فيه دور الأم في العناية بالطفل، فالإرتباط البيولوجي والعاطفي بينهما واضح في كل المجتمعات الإنسانية على اختلاف مستوايتها الحضارية[1].

إن الوظيفة البيولوجية ظلت دائمة مع الأسرة رغم تعرضها إلى عمليات تنظيمية متأثرة بالتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهذه العمليات تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الزمان والمكان، فعملية الإنجاب قد تتوقف على عامل العمر الزمني الذي يفضله الزوجان، وقد يكون عن طريق عاملا آخر بتحديده رسميا بقانون معين.

ونشير في هذا العنصر إلى أن نتائج الدراسات والأبحاث التي انشغلت بهذا المجال خاصة ما يتعلق منها بالصحة والتربية، قد استفادت منها الأسرة بشكل واضح، إذ أصبح إنجاب الأطفال مثلا يكون بطريقة منظمة على فترات متباعدة وهذا طبعا لإعتبارات صحية تمس الأم والطفل معا.

وهناك نقطة مهمة يجب أن نشير إليها في هذا المجال هو أن من بين مقومات الأسرة من الناحية الصحية هو سلامة الوالدين من الأمراض لأن هناك ما يؤكد انتقال الخصائص الوراثية من الآباء إلى الأبناء وعليه من أجل سلامة النسل لابد من سلامة الآباء من الناحية العقلية والجسمية، لأنهما ركيزتان أساسيتان لتكوين أسرة سليمة.

4-2- الوظيفة الاجتماعية

كانت الأسرة ولا تزال أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الإجتماعي وفي نقل التراث من جيل إلى آخر، بمعنى أنها تقوم بمهمة إعداد الطفل اجتماعيا عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية، والتي تحدد له مكانته ليصبح يعي أدواره المبدئية والتي يهيئ عن طريقها الإنخراط في سلك المجتمع والمساهمة في نشاطه[2].

فالتنشئة الاجتماعية تلعب دورا مهما في تشكيل شخصية الفرد وفي تكوين اتجاهاته وميوله وفي نظرته إلى نفسه وإلى الآخرين من حوله[3]، ويكتسب من خلالها أساليب السلوك

---

[1] سامية محمد فتحي: المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 1997 ص112.

[2] رعد حافظ سالم:التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي،الطبعة الأولى،دار وائل للطباعة،عمان،2000 ص165

[3] غريب محمد سيد احمد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، دار المعرفة الجامعة ،الإسكندرية 2003،ص384-385

والقيم المتعارف عليها في الجماعة[1] بحيث تمكنه من العيش ضمن المجتمع ويتفاعل مع أعضائه بقدر مناسب من التناسق والنجاح[2].

فالأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ ولادته وتستمر معه وتعتبر السنوات الخمس الأولى من حياته أهم السنوات، نتيجة لاكتسابه الصفات والخصائص الاجتماعية[3]، وقد دلت أبحاث علماء النفس والتربية أن هذه المرحلة لها أثر بالغ في تشكيل شخصيته وطباعه لأسباب منها أن الطفل في هذه المرحلة لا يكون خاضعا لسلطان جماعة أخرى غير أسرته، ولأنه يكون فيها سهل التأثر والتشكيل شديد القابلية للإيحاء والتعليم[4].

إن الأسرة عادة تقوم بترجمة المعارف التي سيكتسبها والقيم على شكل أساليب عملية في التوجيه والإرشاد، ويتم هذا بطريقتين إحداهما ظاهرة وأخرى كامنة، وتعني الأولى تدريب الطفل على أنماط معينة من السلوك الاجتماعي المقبول، وتلعب دورا حاسما في تكوين أهم مقومات شخصيته، ألا وهو الضمير الإنساني طبقا لما تغرسه في مرحلة الطفولة لتكوين الذات[5].

أما الثانية فتتضمن في عدة أهداف أهمها توحيد الطفل مع مجموعة من الأنماط الثقافية مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية، ويتم ذلك عن طريق التفاعلات الأسرية التي تعد من أولى العلاقات الإنسانية التي يكونها الطفل خاصة مع أمه باعتبارها أول شخص يتفاعل معه وبالتكيف مع أدوار أفراد أسرته ومحاولته القيام بها، يتعلم دوره الخاص الذي يلائم الموقف الذي يعيش فيه، ليصل في النهاية إلى دور واحد يتخذه لنفسه، فيكتسب السلوك الإجتماعي الذي يرضى عنه الجميع.

4-3- الوظيفة التربوية:

قلنا آنفا أن الطفل يستمد نظرته إلى نفسه وإلى مكانته في المجتمع ويكتسب الدور المتوقع منه أداؤه في المستقبل من الأسرة المحيطة به[6]، لأنها تعتبر لدى الكثير من الباحثين

على أنها أنسب وأصلح بيئة إجتماعية للتربية التي يتشكل بها الوعي الإجتماعي للفرد[1].

---

[1] محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية ،الطبعة الثانية ،دار النهضة للطباعة .بيروت 1981 ص81-82

[2] إسماعيل علي سعد:الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1993 ص 182

[3] جعفر عبد الأمير ياسين: اثر التفكك العائلي في جنوح الاحداث ، الطبعة الاولى ،عالم المعرفة بيروت ، 1981 ص 16

[4] محمد عبد القادر قواسمية :جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1998 ص 104

[5] محمد علي محمد: الشباب العربي والتغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1985 ص55.

[6] شبل بدران،حسين بليلاري:علم الاجتماع التربية المعاصر،الطبعة الأولى،دار المعرفة الجامعية الاسكندرية1997 ص201

وسنحاول معالجة الوظيفة التربوية لبيئة الأسرة في النقاط الأساسية التالية :

- تحديد هوية الطفل وتقبلها.
- إمداد الطفل بالإحساس بالأمان.
- توفير القدوة.
- حرية النمو نفسيا وإجتماعيا وفكريا.
- الإحساس بالمسؤولية والإستقلالية.

من خلال الأسرة يتعرف الطفل على هويته من خلال تعامله مع الآخرين ونظرتهم إليه، ومن الوظائف الهامة التي يقوم بها هي تنمية الثقة في النفس لدى الطفل، وتقبله لذاته كما هي، فنظرة الطفل لنفسه وثقته بقدراته تتأثر بشكل كبير بعلاقته بوالديه في السنوات الأولى من حياته.

ولما كان الإنسان يولد ضعيفا عاجزا على إشباع احتياجاته الأساسية فإن حاجته للأسرة كبيرة جدا، لذا فهي لها دور في منح الطفل الإحساس بالأمان والطمأنينة، فرعايته خاصة في السنوات الأولى التي تتم بتزويده بالغذاء والشراب وتوفير الحماية والمأوى له تعتبر من ضروريات الحياة الهامة لبقاء الطفل واستمراره، ووجود الطفل في جو أسري مستقر وتعويده على العديد من المهارات والعادات يساعد على تكوين شخصية متزنة للطفل.

أما فيما يخص توفير القدوة فإننا نجد الطفل يميل إلى المحاكاة والتقليد، فهو يقلد والديه في طريقة كلامهم وفي تصرفاتهم ويتخذهم قدوة له، كما أن الطفل يكتسب القيم الأخلاقية من المجتمع الصغير المحيط به ، فهو خير واسطة للسمو بسلوكه وخير ضمان لتهذيب أفعاله ووجدانه وفي هذه النقطة نشير إلى أن الآباء مهما حاولوا غرس قيم الأمانة والصدق والإخلاص في نفوس أبنائهم عن طريق ترديد النصائح مرارا فإنهم لن يطبقوها مالم يلمسوها في سلوك آبائهم الفعلي، لأن الأبناء عادة ما يتخذون والديهم قدوة لهم[2].

أما فيما يتعلق بالعنصر الذي يدور حول حرية النمو نفسيا واجتماعيا وفكريا نشير فيه إلى أن الطفل يكون في مرحلة الصغر متعلقا بشكل كبير بوالديه عاطفيا ووجدانيا ،ولكن مع مرور الزمن يتعلم الطفل كيف يوجه عواطفه واهتماماته خارج الأسرة، ويبدأ بتكوين علاقات اجتماعية مع أقرانه وجيرانه، لذا من الضروري توفير مساحة من الحرية للطفل تسمح له

---

[1] سامية الخشاب :النظرية الاجتماعية ودراسة المجتمع ،دار المعارف ، القاهرة 1982 ص 150

[2] سلوى عبد الحميد الخطب : المرجع السابق ص374-377

بالتعرف على العالم المحيط به بشكل حي وبالتعرف على قدراته وتنميتها، وبإقامة علاقات جيدة مع الآخرين قائمة على التعاون والإحترام وإعطائه الفرصة للتعبير عن ذاته في جو أسري سليم.

فالأسرة لها فضل كبير في تحديد اتجاهات الطفل وتوجيه ميوله واهتماماته في الحياة وهي التي تساعده على نمو قدراته الفكرية والنفسية[1]، أما العنصر الأخير والمتعلق بالإحساس بالمسؤولية، فهو يرتبط بالعامل الذي سبق ذكره، فنمو الطفل العاطفي والإجتماعي والفكري يرتبط باحساسه بالمسؤولية، فوجود واجبات محددة على الطفل أن يقوم بها وتحمله لبعض المسؤوليات في حياته اليومية يولد لديه الإحساس بالثقة بالنفس والقدرة على الإستقلالية في المستقبل، لأنه من أهم مصادر الثقة بالنفس هي إحساس الفرد بقدرته على تحمل المسؤولية ومقدرته على الإعتماد على نفسه في اشباع جميع إحتياجاته.

وهكذا تبرز مكانة وأهمية الأسرة بالنسبة للفرد ، لكونها المصدر الأول للتربية فهي التي تشكل سلوك الفرد من خلال التوجيهات والنماذج التي يتفاعل معها، وبتزويده بمختلف الخبرات أثناء سنواته التكوينية، فحتى المؤسسات الأخرى التي قد ينتقل إليها هذا الأخير كالمدرسة مثلا يتوقف على اتجاهه نحوها بدرجة كبيرة على العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة[2] أي أن الأسرة هي المسؤولة عن التربية السليمة لأبنائها لأن نجاحها في هذه الوظيفة معناه تزويد المجتمع بأفراد أسوياء يساهمون في نموه وتقدمه.

4-4- الوظيفة النفسية

إن الإنسان لايحتاج للغذاء فقط لكي ينمو ويكبر ولكنه بحاجة أيضا إلى إشباع حاجاته النفسية كالحاجة إلى الحب والأمان والتقدير، وهذا كله لايمكن أن يتم إلا من خلال الأسرة، بكونها المكان الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفىء العاطفي[3].

سوف نحاول تحليل الوظيفة النفسية للأسرة في ضوء العملية الحيوية التي تحدث في الجسم، حيث يعتبر الطعام ضرورة فيزيولوجية للنمو الجسمي وحتى يتحقق الحد الأدنى الضروري للنمو لابد من وجود بعض العناصر الغذائية الأساسية من كربوهيدرات، بروتين، دهون، فيتامينات ودسم.

---

[1] احمد الفنيش :أصول التربية ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد ، بيروت .1999 ص42

[2] محمد الجوهري ، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ص67

[3] محمد سعيد فرح : البناء الاجتماعي والشخصية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1998 ص 226

هذه العناصر ينبغي أن تتوفر معا لتوليد الطاقة وبناءالنمو الملائم, وأخيرا لايمكن أن يحدث التفاعل الكيميائي بدون وجود الأكسجين، هذه المكونات الغذائية يمكن مقارنتها بالغذاء الإنفعالي الذي يتلقاه الطفل خلال العلاقات الشخصية المتبادلة بين أبويه وإخوته، والأكسجين الموجود في الهواء يمكن أن يساوي الجو النفسي الذي تصنعه الأسرة، ويعتبر الأكسجين عنصرا أساسيا في العملية الطبيعية اللازمة للحياة، وكما أن الكمية القليلة منه تؤدي على احتراق جزئي، كذلك فإن الطاقة الحيوية النفسية المحدودة أو الناقصة لاتوفر العناصر النفسية الصحية في الجو الأسري، ويؤدي إلى تعثر النضج النفسي.

إن الوحدة الأسرية تلعب دورا بارزا في نمو الذات وتحافظ على قوتها إذ توفر بناء محددا للذات، ومن ثمة تسمح لها بإدراك الواقع والتنبؤ بالسلوك في المواقف المختلفة، بالإضافة إلى أن الأسرة هي بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة لايمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجة في العالم الخارجي، ولما كان الفرد يعتبر جزءا متفاعلا في هذا البناء ويقوم بوظيفته فيه فإنه يمارس امتدادا لذاته الخاصة، فهو ليس مجرد ذاته فحسب بل هو أيضا جزء من كل يرتبط معه بروابط متينة يحصل منه على قوة متزايدة.

فالأسرة هي الإطار النفسي للأفراد الذي يعمل على اشباع حاجاتهم وتحديد سلوكهم مما يساهم في تحقيق الإطمئنان والإستقرار لهم وهذين الأخيرين بدورهما يتحققان عندما تسود الأسرة علاقات مشبعة بالود والتساند وانكار الذات[1]، فالأسرة الخالية من النزاعات والخلافات ويسودها التعاون والإحترام تخلق لنا أفرادا خالين من الأمراض النفسية وتبعد عنهم عوامل القلق والإضطراب، أما إذا وجد العكس ينعكس بالسلب على الفرد فتتولد لديه شخصية عاجزة على التوفيق بين رغباتها وبين مطالب المجتمع[2].

فالوحدة الأسرية هي مصدر الشعور بالأمان والإستقرار النفسي، وتوفر الخبرات التي يمر بها الطفل، باعتباره جزءا من هذه الوحدة شعورا بالإطمئنان في العالم الخارجي، وهذه الوحدة لها دور بارز في نمو الذات وتحافظ على قوتها إذ توفر بناء محددا لها مما يسمح بإدراك الواقع والتنبؤ بالسلوك في المواقف المختلفة.

4-5- الوظيفة الاقتصادية

[1] نوال سليمان رمضان: التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري، دارالنهضة العربية القاهرة 1992 ص 32-33

[2] مواهب ابراهيم ،عياد ليلى، واخرون : ارشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة ، دار المعارف الإسكندرية ، ص184

تتميز الأسرة في المجتمع التقليدي باشتراك جميع أفرادها رجالا ونساء كبارا وصغارا في النشاط الإقتصادي، ففي المجتمعات الريفية كان الرجل والمرأة يعملان جنبا إلى جنب في إعداد التربة وحرثها، وفي جمع المحاصيل وتخزينها وإلى جانب النشاط الزراعي كانت المرأة تعمل في الغزل والنسيج وفي صناعة الكثير من المنتجات المنزلية وغيرها من الأعمال الأخرى.

لقد كانت الأسرة تتمتع بنوع من الإكتفاء الذاتي، حيث توفر جميع احتياجاتها من منتجات أرضها، ولم تكن تنفق إلا القليل في شراء الملح والسكر وبعض الحاجات البسيطة.

أما في الحاضر قد حدثت تغيرات كبيرة للأسرة، فحتى الفلاح أصبح ينتج من أجل المال، أكثر منه من أجل الإستهلاك فهو يحرص على زراعة المحصولات التي تدر عليه الربح الوفير[1].

لقد قضى الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الإقتصادية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ. فالمصانع إجتذبت الرجال والنساء للعمل فيها فلم يعد جميع أفراد الأسرة يعملون معا كوحدة إقتصادية واحدة، بل أصبح كل فرد فيها يعمل وفقا لتخصصاته العلمية والعملية، وبالتالي تحولت الأسرة إلى وحدات إستهلاكية خالصة بدرجة كبيرة، بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات، ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المدربة، فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقدر ملائم من التدريب المهني يمكنهم من منافسة إنتاج الآلات الحديثة، وهكذا أجبرت هذه الحياة الصناعية أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيطها، مما أدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات إقتصادية خارجية، فبعدما كان أفرادها يعملون سويا تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشروا وراء العمل في أماكن متعددة وبالتالي لم تصبح الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع حاجاتهم المادية.

في بداية حديثنا عن هذا العنصر تطرقنا إلى أن المرأة كانت تعمل بجانب زوجها في نشاطه الزراعي أو الحرفي لكن في الوقت الحاضر نتيجة لإستخدام الآلات التي لا تتطلب قوة عضلية كبيرة من جهة، ونتيجة الزيادة المستمرة في نفقات المعيشة من جهة أخرى نزلت المرأة إلى ميدان العمل لتساعد زوجها في تحمل مسؤوليات المعيشة[2].

---

[1] محمود حسن: مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ص 488

[2] محمد الجوهري، وآخرون :دراسة في علم الاجتماع ،الطبعة الأولى ، دار المعارف ،القاهرة 1982 ص318

بعدما تطرقنا إلى ذكر الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة، نود أن نشير أنه بعد التطورات والتغيرات التي شهدها المجتمع خاصة بعد الثورة الصناعية كأهم حدث لما خلفته من أثار قد افتقدت الأسرة بعض وظائفها التي كانت تتمتع بها في السابق، كالوظيفة التربوية والتعليمية مثلا التي تنازلت لجزء منها لمؤسسات أخرى كالمدرسة والحضانة، ونفس الشيء يقال للوظيفة الإقتصادية لتعرضها بدورها إلى تغيرات واضحة.

وأمام هذا التغيير الذي طرأ على وظائف الأسرة نشير أنه بعد التقييم الذي قام به بعض الباحثين في علم الإجتماع حول هذا التغيير انقسموا إلى فريقين أحدهما يرى بأنه أدى إلى سوء التنظيم الأسري والتفكك ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه نجد "**سوروكين**"، "**أجبرن**".

أما الإتجاه الثاني الذي يمثله كل من "**بيرجس**" ،"**لوك**" يرى بأن التغيير جعل الأسرة أكثر مودة وصداقة في علاقاتها مع بعضها البعض، فالأسرة تغيرت نوعا ما في بنائها وقيمها لكي تجاري التغيرات الدائمة والمستمرة التي تحافظ في الأخير على كيانها في المجتمع الذي هي جزء منه.

فمسألة فقدان الوظائف التي تحدث عنها "**أجبرن**" لاتعني في الواقع تفكك الأسرة وسوء تنظيمها، لقد أدى ذلك حسب "**بارسونز**" إلى زيادة تخصصها وجعلها أكثر اهتماما بأهم وظائفها الأساسية ألا وهي التنشئة الإجتماعية.

ونؤكد أنه حين نتكلم عن تقلص وظائف الأسرة، لا يعني هذا أننا ننقص من مكانتها ودورها في المجتمع، فالوظائف التي تقوم بها يجعلها تدعم وجودها كنسق هام من جملة الأنساق الإجتماعية الأخرى[1].

5- عوامل نجاح الأسرة

لقد اهتم أغلب العلماء المنشغلين بقضايا الأسرة وشؤونها بتسليط الضوء على أهم المشكلات التي تصطدم بها الأسرة والتي قد تؤدي بها في النهاية إلى فشلها وانهيارها، في حين لانجد إلا القليل ممن اهتم بدراسة عوامل نجاحها وسعادتها.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن ندرج عنصر عوامل نجاح الأسرة في دراستنا هذه بدل من أن نتحدث عن مشاكلها المختلفة لأن معرفة هذه العوامل قد تجعل الآخرين يتعلمون كيف يحافظون على أسرهم ويصلحون مشاكلهم.

[1] معن خليل عمر : علم الاجتماع الاسرة ، دار الشروق للنشر ، عمان، 1994 ص17-19

فمن أفضل الدراسات الإجتماعية التي عالجت هذه النقطة نجد تلك التي قام بها "ستينت" وزملائه على مدى عشر سنوات (1981-1992) وتركزت على عوامل تماسك الأسرة ونجاحها، وقد جمعت المعلومات الخاصة بهذه الدراسات من 16000 أسرة من جميع الولايات الأمريكية وشملت الأزواج والزوجات والأطفال وإلى جانب هذا قاموا بدراسة خمسة وعشرين دولة أخرى من جميع أنحاء العالم، وكان المحور الأساسي لهذه الدراسات هو: ماهي عوامل نجاح الأسرة ؟ وماهو طريق السعادة في ظل الأسرة ؟

وتوصلت جميع الدراسات إلى وجود ستة عوامل رئيسية تؤدي إلى سعادة الأسرة ونجاحها تكمن فيمايلي :

- الإلتزام.
- التواصل الإيجابي.
- قضاء الوقت سويا.
- التوافق الروحي.
- القدرة على مواجهة الضغوط النفسية.
- التقدير والمحبة[1].

5-1- الالتزام :

أظهر أفراد الأسرة السعيدة إحساسا بالمسؤولية نحو الأسرة وبحقوقها وواجباتها ، فكل فرد فيها يعرف جيدا حقوقه وواجباته ،فهم يضعون أسرتهم في المقام الأول، وهم يوجهون جزءا كبيرا من وقتهم وطاقاتهم لها.

وليس معنى الإلتزام ألا يكون للفرد حرية شخصية بل على العكس، كل فرد يشعر بالحرية وبالثقة وبمحبة الآخرين له، ويشعر في نفس الوقت أن أسرته جزءا هاما من حياته ، وكلمة الإلتزام تشمل العدد من المعاني الأخرى مثل التضحية، الإخلاص، الوفاء، الأمانة والصدق.

5-2- التواصل الإيجابي

من أهم العناصر التي تدعم نجاح الأسرة هي وجود التواصل الإيجابي بين أفرادها، ويقصد به هو القدرة الأفراد على التعبير عن أنفسهم بكل صراحة ووضوح، واحترام الآخرين

---

[1] سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى ،2002. ص 385-387

لها[1]، إذ يميل أفراد هذه الأسر إلى طرح مشكلاتهم بكل صراحة محاولين الوصول إلى حلول عملية لها، فلا يحاول كل فرد منهم إخفاء مشكلاته خوفا من تأنيب الآخرين على عكس ماهو الحال في الأسر المتصدعة التي لا يقضي أفرادها الوقت الكافي معا ولايملك أفرادها القدرة على التعبير عن أنفسهم بصراحة، مما يجعل كل فرد منهم يلجأ إلى خارج الأسرة لطرح مشكلاته لأنه لا يجد أذنا صاغية بداخلها، ومن النقاط الهامة التي أكدت عليها هذه الدراسات أن التحدث وتبادل وجهات النظر بين أفراد الأسرة لايعني بالضرورة وصول أفرادها إلى رأي واحد أو اتفاقهم دائما في الرأي، بل يمكن أن يصلوا إلى رأي واحد لكنهم يحترمون اختلافاتهم، ولايقللون من رأي الآخرين، ولا يحاولون إلقاء اللوم أو التأنيب على بعضهم البعض، فروح المحبة هي الأساس التي تحكم العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة، فلايحاول كل واحد الترصد للأخطاء التي تصدر من غيره بل يشجعون بعضهم البعض، ويعتبرون نجاح كل فرد منهم نجاح لهم جميعا.

وقد أوضح علماء الإجتماع أهم وسائل التواصل الإيجابي بين أفراد الأسرة فيمايلي:

- الإنصات إلى بعضهم البعض فلا يكفي أن يجلس أفراد الأسرة معا ويتحدثوا بل لابد من أن ينصت كل منهم إلى آراء الآخرين ويحاول فهمها واستيعابها.

- احترام آراء الآخرين.

-توفر روح الدعابة والفكاهة بين أفراد الأسرة، فقد لاحظ العلماء أن وجود روح الدعابة والمزاح يخفف من وقع المشكلات عليها، وقد أبدت إحدى الدراسات التي أجريت على 304 أسرة في الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود المزاح بين أفراد الأسرة مهم جدا لتدعيم التضامن والتماسك فيها، فكثيرا ما يبدي الوالدان توجيههم لأولادهما بروح الدعابة فيتقبلها الأبناء أكثر، فالمزاح يقلل من ضغوط الحياة اليومية، ويؤدي إلى بث الدفء والحنان بين الأفراد ويذيب الحواجز بين الآباء والأبناء على عكس الحال في الأسر التي تعرف التعاسة التي قلما تستخدم المزاح بين أفرادها بل تتسم العلاقة فيها بالصلابة والقساوة وكأنها علاقات عمل لاعلاقات أسرية حميمية.

5-3- قضاء الوقت سويا :

تشير العديد من الدراسات الإجتماعية على أهمية قضاء أفراد الأسرة الواحدة الوقت الكافي في الإجازات وفي عطلة نهاية الأسبوع والمناسبات والإستمتاع بالوقت معا، ففي دراسة

---

[1] احمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1988 ، ص54

أجريت على 1500 طالب وطالبة في المدارس الأمريكية لمعرفة ماهي العوامل التي تجعل الأسرة سعيدة ؟ أجاب البعض بوجود المسكن الجميل والبعض الآخر اختار السيارة الفاخرة ولكن معظم الإجابات أشارت للأسرة التي يقضي أفرادها الوقت معا ويستمتعون بالحياة معا.

وقد أكد هذا الرأي الإخصائيون الإجتماعيون الذين وجدوا أن أكثر أفراد الأسر المتصدعة يتذمرون من أنهم لايجدون الوقت الكافي للجلوس مع أبنائهم، فوجود أفراد الأسرة معا واجتماعهم في أوقات المناسبات سويا يخفف من ضغوط الحياة، ويمكننا القول أن من أهم عوامل التضامن قضاء افراد الأسرة الوقت الكافي معا من خلال تناول الوجبات وقضاء العطلات ووقت الفراغ معا، وغيرها من المواقف التي تدعم أواصر المحبة بينهم.

فالأسرة السعيدة تسودها علاقات مباشرة ومستمرة وتتضمن شعورا قويا بالإنتماء والإرتباط الجماعي.

5-4- التوافق الروحي :

من النقاط الهامة التي لاحظ علماء الإجتماع أنها تدعم الروابط الأسرية هي وجود قيم روحية مشتركة بكونها تجعل ترابط الأفراد ليس ترابطا ماديا فقط بل هو ترابط روحي ومعنوي يجعل هؤلاء الأفراد يعملون معا كسمفونية واحدة ليس بها نشاز أو تضارب في المبادىء والأهداف.

5-5- القدرة على مواجهة الضغوط النفسية :

إن أهم مايميز الأسر الناجحة قدرتها على مواجهة الصعاب والأزمات، فالأسرة السعيدة لا يعني أنها ليس لديها مشكلات أوصعاب، ولكنها تمتلك القدرة على مواجهة هذه الصعاب ، ولديها القدرة على منع المشكلات قبل حدوثها،وحتى إن حدثت المشكلات فهي تحاول التخفيف من وقعها ومن الأخطار المترتبة عنها، لأنها تواجه الصعاب بصبر وهدوء دون توتر وقلق ودون تحميل الآخرين المسؤولية.

فأفراد الأسرة الناجحة أكدوا أنهم يتكاثفون معا لمواجهة المشكلات والصعاب، فكل فرد فيها له دور يؤديه لمواجهة المشكلة، وقد تلجأ الأسرة أحيانا للآخرين بحثا عن المساعدة، إذا لم يكن في بمقدورهم حلها بمفردهم، وقد توقع البعض أن الأسرة السعيدة يجب أن تكون قوية لدرجة لا تبحث عن المساعدة في الخارج، ولكن الحقيقة هي أن الأسرة القوية تكون من

الصراحة والوضوح لدرجة تجعلها تسهل المشورة والخبرة من ذويها ولا تشعر بالخجل من ذلك، فهي تؤمن بأن لكل إنسان مجاله ومعرفته، وأن وجود المشكلة لايقلل من شأن الأسرة.

5-6- المحبة و التقدير

تؤكد هذه الدراسات على أهمية إظهار التقدير والمحبة بين أفراد الأسرة فكل فرد يشعر فيها بتقدير أسرته له، كما يحرص بدوره على إظهار التقدير للآخرين على أنه في الكثير من الأحيان ينشغل أفراد الأسرة في حياتهم بمشكلاتهم اليومية، فلا يظهرون أي نوع من التقدير للآخرين، فنجد الزوجة مستغرقة في أعمالها الروتينية اليومية ولا تجد كلمة تقدير واحدة من زوجها وأبنائها فتشعر بالضجروالملل، وكذلك الشأن بالنسبة للزوللا يجد نفسه يكد ويمل يوم من الصباح إلى المساء ولا يجد كلمة تقدير واحدة من زوجته وأبنائه فيشعر أن عمله اليومي كالطاحونة لانهاية له، فيصيبه الإكتئاب، وهكذا نجد الملل والإكتئاب والضجر يعم جميع أفراد الأسرة، لكن ما يخفف من روتين الحياة وصلابتها كلمات الحب والتقدير التي يتبادلها أفراد الأسرة من وقت لآخر، مما يشعر كل فرد منهم بأهميته، فأفراد الأسر السعيدة أكدوا على ضرورة إبداء كلمات التقدير فيما بينهم من وقت لآخر، فالأب والأبناء يبدون كلمات الشكر والتقدير لربة الأسرة والأم والأبناء يبدون حبهم وتقديرهم لرب الأسرة، والآباء يبدون حبهم وتشجيعهم المستمرلأبنائهم، ولا يحاول أي منهم التقليل من عمل الآخر أو السخرية منه، بل إن بعض هذه الأسر تتبع استراتيجية معينة عند إبداء النقد، تتمثل في ضرورة ذكر عشر محاسن للفرد قبل توجيه نقد واحد له وأي نقد يوجه لابد أن يكون نقدا بناء يطرح بطريقة ودية[1]، وقد لاحظ علماء الإجتماع، إن من أهم ما يميز العلاقة بين الأفراد الأسرالمتصدعة أنها علاقة عدائية تتسم بالتسلط والسخرية، فكل فرد منهم يحاول أن يقلل من جهد الآخرين، ويحاول أن يظهر نفسه على حساب هدم الآخرين، والأفراد في هذه الأسر عادة ما يركزون على السلبيات لاعلى الإيجابيات وإلى جانب هذا يسود هذه الأسر نوع من التباين والكراهية والإستقلال المتبادل وعدم الإتفاق.

6- الأسرة الجزائرية " [illegible] العامة":

[1] سلوى عبد الحميد الخطيب ، المرجع السابق ص391

بما أن الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها، ستطبق على الأسرة الجزائرية، ارتأينا أن نعالج هذا المبحث بالتطرق إلى أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الأسرة، واقتصارنا على هذا العنصر بالدراسة فقط، لم يأت من فراغ ولم يكن عفويا أيضا، بل لأنه يتسع ليشمل نقاط أخرى، كأنماط الأسرة الجزائرية وأشكالها وإلى بعض التغيرات التي طرأت عليها كالتحضر مثلا وما ينجم عنه من آثار.

قبل الخوض في الحديث عن هذه الخصائص نشير أن الأسرة الجزائرية هي مثل باقي الأسر العربية الإسلامية التي لاتزال من النظم الأساسية التي لها تأثير فعال في حياة أفرادها.

كشفت الدراسات التي اهتمت بشؤون الأسرة الجزائرية على أنها أسرة ممتدة ،يكون النسب فيها أبويا وسلطة الاب مطلقة، فهو يتمتع بسلطات واسعة داخل الأسرة، فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها وبعد وفاته يرث الولد الأكبر سلطته، فيصبح هو المسؤول عن إخوته وأخواته[1].

أما الأم رغم دورها الهام فإنها تحتل مركزا ثانويا، وتكمن سلطتها في إدارة شؤون بيتها وتربية أطفالها فقط، أما فيما يتعلق ماعدا ذلك ما عليها إلا الطاعة والإحترام.

والأسرة الجزائرية الممتدة تتميز بأنها أسر موسعة تعيش في أحضانها عدة أسر زواجية تحت سقف واحد، كما تتميز بالبطريقية حيث أن الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية[2]، وله مكانة خاصة تسمح له بالسيطرة والتحكم في المحافظة على تماسك هذه الجماعة، كما أنها اكنانية بمعنى أن النسب فيها ذكوري والإنتماء أبوي، فهي إذن تختلف عما هو موجود في بعض المجتمعات الأخرى التي يكون فيها النسب في خط الإناث وذلك ما يعرف بالنسب الأموي، فالانتساب له دور كبير في حياة المجتمعات لكونه يحدد علاقات الفرد الإجتماعية.

وإذا انتقلنا إلى تمركز هذه الأسر الممتدة نجدها تتموقع في الريف الجزائري مشكلة بذلك وحدة إجتماعية أساسية تدور فيها حياة الفرد الريفي. أي أن العلاقات بداخلها هي علاقات أسرية قرابية،ويتم هذا بفعل في عملية التنشئة الإجتماعية، حيث يتعلم الفرد كيف يخضع لرأي من هو أكبر منه أو لرب الأسرة، لذا كانت كل جهوده وجميع أنشطته لا تتخذ طابعا فرديا فهو يعمل لصالح الأسرة الكبيرة.

---

1 Moustafa Boutafnouche: la famille Algérienne son évolution et ses caractéristiques récentes Alger.2eme édition 1982.p-223

2 Moustafa Boutafnouche: système social et changement social en Algérie (O.P.U) Alger,P 36

وتتميز هذه الأخيرة بكونها مكتفية ذاتيا، إقتصاديا واجتماعيا، فالفرد يعيش في إطار أسرته كل حياته لايخرللا عن عالمه الضيق المنحصر بين الحقل والأسرة الكبيرة واعتماده على خارللا منها يكون ضيقا جدا ، والشيء الذي يضبط علاقات الأفراد بين هذه الأسر هي تلك المعتقدات والأعراف والتقاليد المستمدة أساسا من الدين الحنيف، ونشير في هذه المناسبة أن التعليم كان بعيد المنال، وهذا طبعا بناء على الظروف التي لم تكن تسمح لأبناء الأسرة الريفية بالتعليم ، لذا كان الاهتمام منصبا حول الزوايا بالخصوص التي يشكل حفظ القرآن الكريم المحور الأساسي فيها، إلى جانب تعلم العلوم الأخرى التي تتعلق بالدين، فاهتمام الأسرة الجزائرية بالدين كان مقياسا للشرف وسمعة الأسرة الصالحة التي يزيد احترامها ودورها في المجتمع[1].

إن هذا النمط من الأسرة شهد تغييرا ملموسا متأثرا بالتطورات التي مر بها المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر.

فانتشار المصانع أدى بانتقال سكان الريف إلى المدن وهو ما انعكس على بناء الأسرة بانتقاله من النمط الممتد إلى النمط النووي. وتنطبق هذه الحالة على كل المجنمعات التي شهدت التحضر، فالأسرة الحضرية يتعين عليها أن تتكيف مع الوسط الجديد حتى تكتسب طبائع وعادات وطرق معيشة هذا الأخير.

فالدراسات التي تناولت الأسرة الحضرية، تؤكد بأن دخول الأسرة إلى المدينة يجعلها تتحرر من الضغوط وتتغير العلاقات القرابية، فتسمح الحياة الحضرية لأفرادها بالتخلي عن الإلتزامات والضوابط التقليدية.

وباسقاط هذه الدراسات على الأسرة الجزائرية نجدها بدورها اكتسبت نمطا جديدا، يتصف بتقلص حجمها، وهو أول تغيير أصاب الأسرة هذا إلى جانب تغيرات أخرى طرأت عليها فيما بعد كضعف السلطة الأبوية وتمتع أفرادها بنوع من الحرية والديمقراطية، وبنزوح الأسرة الجزائرية إلى المدينة تحولت من نمط اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة إلى نمط إجتماعي فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي والتجاري[2].

---

[1] عبد القادر حمر الرأس: الأسرة وتعاطي المخذرات (رسالة لنيل شهادة الماجستير) معهد علم الاجتماع –جامعة الجزائر،1993،ص23.

[2] محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية 1990، ص 88

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة التحضر بلغت 45 % عام 1985 وهو ما يعني أن قرابة نصف السكان يقطنون مراكز حضارية ، وكانت هناك توقعات في تلك السنوات على أن نسبة التحضر ستصل مستقبلا إلى أرقام أعلى وفعلا تحقق ذلك ودليل ذلك أن النسبة وصلت إلى 61% عام 1990[1] ، وعملية النزوح الريفي التي شهدته الأسرة الجزائرية نحو المدن عرفت تزايد مستمر خاصة في سنوات التسعينيات كنتيجة لتدهور الوضع الأمني التي تمر به البلاد.

ونؤكد هنا رغم ان الأسرة الجزائرية تتجه في تطورها نحو الأسرة النواة أو الزواجية إلا أنها لا تزال تحتفظ بالكثير من المظاهر التي كانت تتميز بها في الأسرة الممتدة ويتجلى لنا ذلك في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والنظرة الجمعية للسلوك الفردي الذي يتمثل في رقابة وضبط كل فرد داخل الأسرة، وتوجيهه الوجهة التي ترفع مركز الأسرة في المجتمع وتحافظ على شرفها، وهذا كله يرجع إلى قوة التقاليد التي اكتسبتها وتمسكها الشديد بمبادئ الإسلام.

---

[1] عائشة بن قضيب: التحضير وتغيير بناء الأسرة الجزائرية (رسالة لنيل شهادة الماجستير) رسالة غير منشورة ، معهد علم الاجتماع جامعة الجزائر 1993 ص56-58

الفصل الثالث

1- انعكاسات الإرهاب على الجانب الاجتماعي للأسرة.

2- انعكاسات الإرهاب على الجانب الاقتصادي للأسرة.

3- انعكاسات الإرهاب على الجانب النفسي للأسرة.

سنحاول أن نعالج في هذا الفصل أهم ما يطرأ على الأسرة من تغيرات في مختلف جوانبها الثلاثة : الإجتماعي والإقتصادي والنفسي، كنتيجة لتلك الآثار والمخلفات التي سببها الإرهاب لها.

فالجانب الإجتماعي سنكشف عنه من خلال مؤشرات ثلاث هي التفكك الأسري، عرقلة الأداء التربوي للأسرة، هجرة الأسرة وانتقالها الجغرافي، وكل مؤشر من هذه الثلاثة قمنا بتحليله إلى عناصر لحصره وضبطه حتى لاتتسع دائرة الدراسة أكثر.

أما الجانب الاقتصادي سنكشف عنه من خلال مؤشرين اثنين هما : تدني وتدهور المستوى المعيشي ، والتأثير على عمل أفرادها، وكل مؤشر من هذا أيضا حللناه إلى عناصر ونقاط محددة.

أما الجانب الأخير في دراستنا هو الجانب النفسي الذي تتمحور دراسته في مؤشرين اثنين هما : فقدان إشباع حاجات أفراد الأسرة، وتأثيرالإرهاب على الصحة النفسية لأفرادها.

1- انعكاسات الإرهاب على الجانب الاجتماعي للأسرة

1-1- تفكك الأسرة

قبل البدء بالحديث عن كيفية تأثير الإرهاب على التفكك الأسري يجدر بنا أن نشير إلى مفهوم هذا التفكك، لكي نستمر في معالجة هذا العنصر بالدراسة بدون غموض.

إن التفكك لغة يعني تفكك وانفصال بعض الأجزاء عن البعض الآخر، أما اصطلاحا فيراد منه انهيار وحدة وتداعي بنائها واختلال وظائفها، وتدهور نظامها سواء كانت هذه الوحدة شخصا أو جماعة أو مؤسسة أو أمة بأسرها، وهو عكس الترابط والتماسك[1]، ويعرف "عاطف غيث" التفكك الأسري بأنه يشير إلى وهن أو أوسوء تكيف أو انحلال يصيب الروابط، والتي تربط الجماعة الأسرية، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على علاقة الرجل بزوجته، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائها، ومايترتب على ذلك من نفور أو تباعد يؤدي إلى الهجرة أوالإنفصال أو الطلاق[2].

أما "سناء الخولي" فتعرفه بأنه "انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الإجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضوا أو أكثر في القيام بالتزمات دوره بصورة مرضية[3].

أما "خليل" عرف التفكك أنه "كل ماحدث داخل الأسرة من اضطراب وانفصال في العلاقات الداخلية بين أفراده، وأشكاله كثيرة قد يكون عدم التفاهم، الطلاق أو الموت أحد الوالدين أو غياب أو هجر[4].

لقد صور علماء الإجتماع الأسرة بأنها تشبه الجهاز العضوي في تكامله وأداء وظائفه، وإن الحياة بداخلها تمثل الفردوس الأرضي خالية من الإنكسارات الذاتية والصراعات الشخصية، و كما أنها منظمة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد يرتبطون ببعضهم البعض بمجموعة من الروابط الإجتماعية والأخلاقية والروحية والنفسية وهذه الروابط هي التي تميزها عن غيرها[5] ، وما يميز الأسرة أن لكل فرد فيها دورا يؤديه حسب المركز الذي يشغله بداخلها، فهي تشكل بحق بناء فرعيا من البناء الإجتماعي ككل

---

[1] إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية ,الهيئة المصرية للكتاب مصر.1975 ص168

2 محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988 ص161

[3] سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 271

[4] خليل وديع شكور: الطفولة المنحرفة، الطبعة الرابعة، الدار العربية للعلوم مصر1998 . ص38

[5] فهمي سليم الغزوي ،عبد العزيز خزاعلة وآخرون:المدخل إلى علم الاجتماع. الطبعة الثالثة دار الشروق، عمان، 1997. ص111

ونشير بالبناء الأسري إلى الطريقة التي تنظم بها الوحدات الإجتماعية والعلاقات المتبادلة داخل الأجزاء، ونشير به كذلك إلى أنماط التنظيم.

إن مثل هذا الحديث لايصلح أن نعممه على الدوام، لأن الواقع يمدنا بحقائق تكشف لنا أن الأسرة قد تتعرض لانهيار بنائها وتماسكها، وتشهد حالات انحلال في الأدوار المنوطة بها والتي تتمثل بفشل فرد أو أكثر في القيام بالتزامات دوره، هذه الهزات التي تلحق الأسرة تجعل من بنائها يتفكك ويجعل من وحدتها تتجزأ.

وبما أننا سنعالج ظاهرة التفكك الأسري من منظور أحد مسبباتها ودوافعها والذي نقصد به الإرهاب كان لزاما علينا مسبقا أن نقف عند مؤشرات التفكك لتجنب العمومية في التحليل بفعل الإفتقار لموجهات وضوابط محددة، لكون أن أشكال وأنماط التفكك قد تعددت وتباينت لدى الباحثين، سنقتصر في هذا المقام على أبرز التصنيفات في هذا الشأن ألا وهو تصنيف " **وليام جود**" بحكم أنه تصنيف ملم لعناصر التفكك التي أشار إليها الآخرين.

لقد صنف "**وليام**" التفكك الأسري كما يلي :

- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق الإنفصال أو الطلاق أو الهجرة، وفي بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الإنشغال الكبير بالعمل ليبقى بعيدا عن البيت وبالتالي عن شريكه لأطول فترة.

- التغيرات في تعريف الدور الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية وهذه قد تؤثر في مدى ونوعية العلاقات بين الزوج والزوجة، إلا أن الصورة أو النتيجة الأكثر وضوحا في هذا المجال تكمن في صراع الآباء مع أبنائهم الذين يكونون في سن الشباب.

- أسرة القوقعة الفارغة وفيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد، ولكن علاقاتهم في الحد الأدنى، وكذلك في اتصالاتهم ببعضهم البعض، ويفشلون في علاقاتهم معا وخاصة من حيث الإلتزام بتبادل العواطف فيما بينهم.

- يمكن أن تحل الأزمة الأسرية بسبب أحداث خارجية وذلك مثل الغياب الإضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو أية كوارث أخرى كالحرب مثلا .

- الكوارث الداخلية التي تسبب فشل لا إرادي في أداء الدور نتيجة الأمراض النفسية أو العقلية، مثل التخلف العقلي لأحد الزوجين أو لأحد الأبناء، والظروف المرضية الجسمانية المزمنة والخطيرة التي يكون من الصعب علاجها[1].

ومما سبق سننطلق في دراستنا للتفكك الأسري من خلال بعض هذه المؤشرات التي اخترناها أن تكون محور المعالجة في هذا العنصر.

بما أن الأسرة وحدة إجتماعية ونسقا من بناء المجتمع، فإنه على هذا الأساس تتأثر بما يحيط من حولها من تغيرات تطرأ عليها.

إن مصطلح التغيير نستخدمه للحديث عن تطور المجتمع وما يمر به من تغيرات بطيئة أو سريعة شاملة أو جزئية، فهو يعبر عن تغير وتحول في بناء المجتمع بأوسع معانيه، وانتقاله من وضع قديم إلى وضع إجتماعي جديد.

وبإعتبار الإرهاب أحد التغيرات التي شهدها المجتمع، فإنه يولد مشكلات جديدة في نوعها وطبيعتها ومداها، التي تؤدي إلى تغيير الظروف والأوضاع التي أقيمت عليها النظم الإجتماعية لإشباع الحاجات في ظلها[2].

إن معايشة الأسرة للإرهاب يجعلها تخضع لضغوطات على نطاق واسع كرد فعل لعوامل التهديد والخوف وغيرها من الأساليب الأخرى.

إن الحديث عن الأساليب قد يدفعنا إلى أن نشير إلى القتل كأحد العمليات التي يمارسها الإرهابيون لتحقيق غاياتهم وأهدافهم ، فهذا الأسلوب يؤثر على تماسك الأسرة وبنائها مما يخلق لها حالة التفكك التي تتجلى بكونها لم تعد مكتملة الوحدة والبناء وذلك لفقدان عضو من أعضائها، والذي قد يكون الزوج أو الزوجة أو الأبناء، وعليه تدخل الأسرة في أزمة حقيقية بوادرها هذا التفكك في البناء، كما أشار العالم "**زايل**" إلى ذلك، حيث صنف أزماتها إلى ثلاث فئات والتي من بينها التفكك وفقدان الأعضاء نتيجة الموت[3].

---

[1] سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية ، مرجع سابق ، ص 269

[2] هناء حافظ بدوي ، محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية لتنظيم المجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر، الإسكندرية، 1992 .ص15

[3] سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية, مرجع سابق ، ص254-256

ولكون أن الأسرة الجزائرية بدورها تشهد الإرهاب، فإنها فقدت أكثر من 100000 فرد موزعة بين آباء وأمهات وأبناء*، ففي السنوات الأولى من الإرهاب أشار الخبير في شؤون العالم العربي في المركز القومي الفرنسي للبحث العلمي "**غسان سلامة**" أن أكثر من 300 فرد يلقون حتفهم أسبوعيا في الجزائر[1]، وهناك بعض الملاحظين يستدلون بوجود أكثر من 40 ألف قتيل ، وقد تصل -على حد قولهم- إلى 60 ألف قتيل ، وذلك إبتداءا من توقيف المسار الانتخابي إلى نهاية سنة 1995 ، ويضيفون أن العدد قد بلغ 80 ألف في عام 1998[2]

وبناء على هذا فإن موت أحد أفراد الأسرة نتيجة العمليات الإرهابية فإنه يخل من توازنها لفقدانها لبنى من لبنات قيامها.

وإلى جانب هذا نجد أنه في وسط جو من الإرهاب الذي يحيط بالأسرة قد يدفع بأحد أفرادها لمغادرة البيت بسبب الضغوطات الممارسة عليهم كالتهديد مثلا، كما قد يكون أسلوب الاختطاف** الذي يتبعه الإرهابيون سببا آخر في هذا الغياب. فكلا النمطين المذكورين يساهمان في تفكك وحدة وبناء الأسرة ، وقد أشرنا هذا عندما تطرقنا إلى مؤشرات التفكك عند " **وليام جود** ".

إن ما يسببه الإرهاب لا يتوقف عند هذا الحد فقط، بل يتعدى ذلك بكثير، لأن هذا التفكك الدي يلحق بالأسرة يرتبط معه انعكاسات وخيمة عليها، ولعل من أبرزها هي إحداث تغييرات في الأدوار التي يشغلها أفرادها ، لأن لكل فرد داخل الأسرة دور يتوقع القيام به بناءا على المركز الذي يشغله ، وذلك حسب ما عبر عليه **تالكوت بارسونز**[3] ، فرب الأسرة مثلا ينتظر منه أن يذهب لعمله لسد مطالب وحاجات أسرته، هذا إلى جانب المهام الأخرى المنوطة به، فوفاة أحد الزوجين بفعل العمل الإرهابي يؤدي إلى تغيير الدور للشريك الباقي على قيد الحياة.

---

* ما تشهده الساحة الوطنية هو ضبابية لغة الأرقام والإحصاءات المتعلقة بضحايا أزمة الإرهاب ، وهذه الضبابية وصلت إلى حد تضارب الأرقام ، فوزارة الدفاع مثلا على لسان ممثلها قائد الأركان محمد العماري صرح في صحيفة الأهرام بأن العدد يصل إلى 100 ألف فرد ، في حين يصرح مرصد حقوق الإنسان بهذا العدد وزيادة تقدر بـ 20 ألف ، أما الأمينة العامة للمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب تصر على وجود أكثر من 150 ألف ضحية ، وهذا التضارب لم يقتصر على هذه المؤسسات فقط بل تعداه إلى أكثر من ذلك ، وسبب هذا الغموض يرجع إلى أن ظاهرة الإرهاب طغى عليها الجانب لسياسي أكثر من أي جانب آخر، وسنشير في **الملحق** رقم(01) بعض الأرقام المتعلقة بعدد ضحايا الأزمة.

[1] عبد الباسط دردور: مرجع سبق ذكره, ص149

[2] Mohamed Charif : L'Islam et Liberté «le malentendu historique » Casbah édition Alger, 2000, P23

** لقد أشار رئيس الرابطة الوطنية الجزائرية لحقوق الإنسان السيد : على يحي بن نور أن عدد المفقودين في الجزائر من جراء الأزمة يفوق 7200 مفقود ، أنظر جريدة الخبر العدد 4156 ، بتاريخ 2004/08/04، وسنعرض بعض الأرقام المتعلقة بهذا الشأن في **الملحق** رقم (02).

[3] Jaque lautman, éliane coiffier et autres, sociologie Basique. Natham édition, France 1997. P 84

فالأرملة تتحمل دور الزوجة ودور الزوڃ بعد وفاته، خاصة إذا كان لديها أبناء، فالدراسات تشير أن الأسرة يتفكك بناؤها بعد وفاة الزوڃ لكونه المتكفل بشؤونها، لأن الزوجة وجدت في حالات كثيرة لا تستطيع تلبية حاجات أبنائها المتنوعة، وهذا لإزدواجية الدور الذي تقوم به، فالأرملة تواجه في حياتها قيودا أكثر مما يواجهه الأرمل، ويرجع ذلك أساسا إلى الإختلافات الجنسية في المحل الأول، ولكونهما أكثر استسلاما للظروف الجديدة.

وفي هذا السياق يتƙثر بناء الأسرة بفقدان الزوجة أيضا مما يجعل الزوڃ يضيف لدوره دور زوجته، وبذلك يواجه صعوبات متعددة، منها أنه لا يستطيع أن يعوƯ دور الأم في حياة أبنائه في أكثر من موضع.

وعلى ضوء ما قلناه نستشف أن أزمة الإرهاب تهدد أقوى سلاθ تمتلكه الأسرة في مواجهة الحياة، ألا وهو بنائها واكتمال وحدتها مما يفقدها توازنها وتماسكها.

وبانتقالنا إلى الشق الثالث من معالجة التفكك سنشير إلى تلك العلاقات الأسرية التي تتميز بها أفرادها.

إن العلاقات الأسرية يقصد بها درجة وطبيعة الإتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، كتلك العلاقة التي تتربط بين الزوڃ والزوجة وبين الوالدين وأبنائهما وبين الأبناء أنفسهم.

وما يميز هذه العلاقات أنها تتƙثر بدرجة كبيرة بما يحيط من حولها من أحداث وخبرات لأنها تؤثر فيها وتتƙثر بها.

إن غياب الأمن وانتشار الفوضى في المجتمع من أهم الدوافع التي تسهم في اضطراب العلاقات الأسرية، ويبدو هذا واضحا عند مقارنة هذه العلاقات في مراحل قبل حدوث هذه التغيرات والمراحل اللاحقة لندرك بعدها ما أصابها من خلل واضطراب.

إن انتشار الإرهاب يخلق لدى الأسرة العديد من الحالات، كالعجز الذي يجعلها تتوقع أنها لاتستطيع تحقيق ما تريده، لأنها لم تتمكن من تحديد مسار الأحداث، فتقع ضحية حالة اللامعنى، فتصبƟ بذلك غير قادرة على التنبؤ بالنتائƛ المستقبلية، لكونها ترى الحياة وفق منطق غير معقول وأن مستقبلها عبارة عن سلسلة من الألغاز، فتحيا بمشاعر اللامبالاة والفراƷ الوجودي، وتصبƟ لا تمتلك قيمة ثابتة للموضوع الواحد، بل تتواجد لديها القيمة ونقيضها.

ويمكن إدراك واقع هذه الأسرة في ظل الأزمة بما يعرف باللامعيارية والتي تستخدم للدلالة على حالة إجتماعية تتميز بالتخبط وفقدان المعايير، ويتسع انتشارها أثناء حدوث تغييرات بالمجتمع[1].

وعليه يتفكك البناء المعياري للأسرة وتضعف قوة الربط التي يتمتع بها، وهو ما يجعل الفرد بداخلها يجد نفسه أمام إختيارات عديمة المعنى، وحكم ذلك أن استقرار العلاقات الأسرية وتوازنها يعتمد على وجود بناء معياري مرتبط بسلوك يحظى باتفاق وقبول يكون بمثابة قوة ملزمة للضبط بداخلها[2].

من الأمور الهامة التي لاحظ علماء الإجتماع أنها تدعم الروابط بين أفراد الأسرة هي وجود قيم وأهداف مشتركة فيما بينهم، لأن بوجودها يصبحوا جزءا من المجتمع الكبير المحيط بهم، مما يجعلهما لا يشعرون بالعزلة والوحدة.

إن العمل الإرهابي يؤثر على العلاقات الأسرية إلى درجة أنه يجعلها تسوء بسبب الشحنات التي ضختها مواقف الأفراد نتيجة للظروف التي يمرون بها بين رافض ومؤيد، فتنشأ مبررات قوية للصراع والعداوة، وهو الشيء الذي يسبب التعاسة للأسرة ويفقدها سعادتها، لكون أن هذه الأخيرة تتحقق بتوفر عوامل تساعد ذلك كقوة التماسك بين أفرادها، وسيادة الأمن والطمأنينة.

فالإرهاب يجعل علاقات أفراد الأسرة في الحد الأدنى خاصة فيما يتعلق بالإشباع العاطفي لأنه ببساطة، قد استبدلت بمشاعر أخرى هي مشاعر الخوف والرعب والإنطواء وغيرها.

ففي هذه النقطة يشير العديد من العلماء أن من أسباب التفكك الأسري هو تغيير نظرتها بحيث أنها لم تصبح مكانا لممارسة العلاقات العاطفية بين أعضائها، فضلا إلى تلك العوامل التي تدعم التضامن والتماسك الأسري، وتقلل من ضغوط الحياة اليومية كالمزاح والمداعبة وجلوس أفراد الأسرة مع بعضهم لتبادل العواطف والمشاعر قد غابت في فترة الإرهاب وهذا بسبب واحد هو أنها أصبحت تعيش حالات القلق والتوتر، ومايؤكد هذا نستدل بما قالته عالمة النفس **مارغريت ميد [illegible]** " أن الأفراد يفضلون البقاء بمفردهم وبعيدين عن الآخرين حينما يراودهم شعورا بالقلق"، وتضيف في دراستها أن هؤلاء الأفراد يختلفون في

1 عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية للكتاب, 1979 ص33

2 نبيل رمزي: الأمن الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2000، ص110-111

مدى وكيفية رغبتهم للانتماء، فعلى سبيل المثال ترى أن احتياج النساء للاتصال أكثر من إحتياج الرجال له.

وعليه فإن الأسرة في الظروف الطبيعية أي في حالات الأمن والإستقرار يمكن أن تمارس وظائفها، ويتحرر الأفراد نسبيا من التوترات، ويشكل هؤلاء الذين يشتركون في عملية التفاعل وحدة وظيفية متكاملة، ومن ثمة عندما تتوفر جميع هذه الشروط يكون للأسرة تنظيم معين، أي يتم التعاون في عملية بقاء اتجاهات منظمة يوافق عليها الأعضاء، هذه المجموعة من الإتجاهات المتبادلة المشتركة أو التوقعات تكون ما نطلق عليه تنظيم أو بناء الأسرة أو شبكة علاقات المراكز والأدوار والأهداف التي يقوم عليها نسق العلاقات الأسرية، لأن باشتراك أعضاء الأسرة في نفس التوقعات والأهداف يستطيعون العمل والتوافق معها أو بمعنى يستطيعون في ظلها إشباع حاجاتهم اليومية.

ومن مجمل ما تطرقنا إليه في هذا العنصر نستشف كيف أن الإرهاب يعد من أبرز العوامل المساهمة في تفكك الأسرة في مختلف جوانبها سواء تعلق ببنائها أو أدوارها أو علاقاتها.

1-2- عرقلة الأداء التربوي للأسرة:

إن التربية هي عملية تشكيل وإعداد أفراد انسانيين في مجتمع معين في زمان ومكان معينين ، حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشأ الأفراد فيها[1].

فالتربية إذن تبدأ بقصة تشكيل الفرد الانسانية والانتقال به من فرد بيولوجي إلى فرد له شخصية يستطيع أن يسهم في مجتمعه وأن ينقل ثقافته[2].

وبما أن المؤسسات الاجتماعية التي أسند اليها المجتمع مهمة التربية كثيرة ومتعددة سنقتصر في معالجتنا لهذا العنصرعلى أهم وأبرز هذه المؤسسات على الاطلاق ألا وهي مؤسسة الأسرة.

إن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي ينشأ فيها الطفل ويتفاعل مع أعضائها، وهي التي تسهم بالقدر الأكبر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه بما لها من قدرة على السيطرة

---

[1] سهير كامل: اساليب تربية الطفل بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب 2000. ص20-21

[2] سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر دار النهضة العربية، بيروت1989.ص 210

والاشراف المباشر الدقيق[1] ، وفي نطاق الأسرة يتم تنمية الفضائل الانسانية ويتعلم الفرد فيها معاني التعاطف والحب والتضحية والايثار، كما أنها تعتبر النظام الأساسي الذي يستمد منها الفرد أدواره الاجتماعية[2].

وكل هذه العمليات نطلق عليها في علم الاجتماع مصطلح التطبيع الاجتماعي الذي عن طريقه يكتسب الفرد ثقافة مجتمعه ولغته وعاداته ورموزه وقيمه، حيث يولد هذا الأخير عاجزا معتمدا على غيره وما يميز هذه العملية أنها تتعلق بالانسان وحده فقط ، فهي التي تمكنه من مسايرة الجماعة وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية[3].

إن مجمل ما يكتسبه الفرد حسب "**إميل دوركايم**" تثير لديه شحنة انفعالية تضع فيه روح الانتماء عبر تحرك عقلي ومنطقي, وكذا ارتباط عاطفي وجداني وعن طريقها نكون ما أطلق عليه "**الوعي الجمعي**" بالاجماع الاجتماعي وعبر عنه دور كايم بالتضامن الاجتماعي

لقد أدرك التربويون أهمية الأسرة في التربية وتدريب الفرد ولعل التربوي "**بستالوزي**" كان أوضحهم رأيا عندما نادى بأن تكون الاسرة هي المركز الرئيسي للتربية وان تصبح المؤسسات الاخرى في خدمة التربية الأسرية.

إن الحديث عن التربية يقودنا إلى شيء آخر وهو لزوم توفر مقومات مسبقة لنجاح وسلامة هذه العملية كالانسجام بين الوالدين والسير الحسن للعلاقة فيما بينهما، فهذان العاملان يساعدان على نمو الفرد بشخصية كاملة ومتزنة لأن العديد من الدراسات تشير إلى أن الأسر التي تفتقد لهذه الخاصية كتلك الأسر المتصدعة والتي تسودها الخلافات والتشاحنات بين الوالدين تؤثر بدرجة بليغة على تربية أبنائها[4].

وما دامت الأسرة تتأثر بالمحيط الخارجي كما أشرنا إلى ذلك في العنصر السابق فإن التربية التي هي من بين مسؤولياتها لا يمكن أن تكون بمعزل عن هذا المحيط.

إن سمتي التغيير السريع وعدم الاستقرار التي تتسم به المجتمعات الحديثة خلف ارتباكا على العملية التربوية وأصبحت مشكلتها بل محنتها في الدرجة الأولى حيال هذا التغير هي كيفية التوفيق بين احترام التقاليد ومختلف القيم والمعايير والحاجة الى التكيف مع

---

[1] منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، الطبعة الثالثة، الدار النهضة العربية بيروت 1981 ص181

[2] عبد الله بن عايض،سالم الثبيتي:علم اجتماع التربية ،الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية2002،ص258

[3] خليل عبدالرحمان المعايضة: علم النفس الاجتماعي ،الطبعة الاولى ،دار الفكر للطباعة. عمان -2000 ص67-68

[4] غريب سيد احمد ،عبد العاطي السيد:علم الاجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية -2001.ص28

المواقف الجديدة والحقائق المستجدة[1] وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر عندما تتسارع وتيرة التغير بحيث يستطيع أن يحدث هزة اجتماعية خلال فترة جيل واحد أو أقل.

والعوامل الكامنة وراء هذا التغير كثيرة ومتنوعة منها العوامل البيئية وما تسببه من كوارث, العوامل السكانية والحراك الاجتماعي وإلى جانب هذا نجد الثورات والحروب الداخلية التي تولد إرهابا حقيقيا على أفراد المجتمع، والتي من خلالها تصبح القيم والمفاهيم في حالة مستمرة من الاضطراب والتحول، وهو ما ينعكس على أنماط السلوك وأساليب التفكير، لأن الفرد من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية في مراحل عمره يكتسب ثقافة مجتمعه ويتعود على أنواع من السلوك وفق معايير محددة، وهو بذلك يتعلم ما يتوقعه الآخرين منه وما يتوقعه منهم من قبول أو نفور وهذه التوقعات هي أساس سلوكه حيث نجد قوائم من المبيحات وأخرى من المحرمات،وبما أن التربية الأسرية تستمد مبادئها وثقافتها من نظام المجتمع فإنها تتأثر بدرجة عالية بهذه الهزات والتغيرات.

وانطلاقا من أن الإرهاب يشكل أحد التغيرات التي تعيشها الأسرة، فإنه يجعلها مهيأة بأن تظهر قيم وأهداف جديدة وبناء أنماط من السلوكات والعلاقات، لأن بوجود هذه الأزمة يغيب جو الاستقرار والأمن، ويحل محلها مصطلحات أخرى هي الرعب وعدم الاستقرار والتي تعتبر من عوائق التربية السليمة[2] ، لأن المناخ الأسري يلعب دورا كبيرا في هذه العملية لأن الفرد يحتاج إلى جو دافئ وهادئ ومستقر، كما يحتاج إلى الرعاية والمساندة والاهتمام خاصة في مراحل النمو المبكرة لأنه ولكي يتم هذا النمو لابد أن يجد الكبار الذين يعتنون به ولا يجب أن يشعر بأنه معزول باهماله من قبل والديه[3].

لقد دلت البحوث أن الحرمان الانفعالي الذي يعاني منه الفرد الذي يعيش بعيدا عن أسرته لأي ظرف من الظروف يؤدي به إلى عدم شعوره بالأمن وتجعله يحس بالوحدة[4].

فالطفل بالخصوص نجده في أسرته يريد التعلم كل ما يحتاج الى معرفته فهو دائم السؤال للبحث والتنقيب، فلذا نجده كثير اللجوء إلى والديه أو من في مقامهما من الكبار ليسألهم ويسترشدهم، فإذا لم يلق الاقبال والاستماع فإن ذلك سيؤثر عليه كثيرا في المستقبل

---

[1] ابو طالب محمد السعيد،رشراش انيس عبد الخالق:عوامل التربية، الطبعة الأولى، دارالنهضة العربية بيروت2001 ص79

[2] خليل معوض ميخائيل:علم النفس الاجتماعي الطبعة الثالثة دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2000.ص 201

[3] محمد احمد الهمشري :التنشئة الاجتماعية للطفل ، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر ، عمان – 2003- ص198

[4] احمد صوالحة ،مصطفى محمود حوامدة :اساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة دار الكندي ، لبنان 1994- ص 89 -90

وينجر عنه آثارا سلبية، لأن الاسرة الى جانب دورها كهيئة تحدد المركز الاجتماعي للفرد نجد وظيفتها تكمن في تحديد خبرات أعضائها، فالبيت هو المكان الذي يعود إليه الطفل ومعه خبراته الخارجية، فهو يمثل له الوسط الذي يلجأ إليه ليضمد جراحه، والمسرح الذي يستعرض فوقه أهمية الأعمال التي أنجزها، ولذا يعتبر تعرض الأسرة لأزمات حادة كمعايشتها للإرهاب يجعلها تفشل عادة في توجيه الطفل نحو الخبرات الملائمة وتجنيبه الضارة منها لأن الآباء يركزون كل اهتماماتهم حول المشكلات التي أثارها الإرهاب لهم ويصبحون في الغالب غير منشغلين بتلك المشكلات التي لها صلة بالنمو الاجتماعي لأطفالهم[1] ، بحكم أن الوالدين يتمكنان من القيام بأدوارهم على أحسن وجه يشترط أن يكونوا وسط محيط يسوده الإستقرار والأمن، لأن شعورهما بالخوف والرعب يؤدي بتبدد طاقتهما ويقلق أمنهما ويقيدهما وجدانيا.

إن الأطفال الذين ينشأون محرومين من دفء الأسرة لفتك الارهاب بأحد الوالدين أو كليهما، لا ينتظر أن يصبحوا أفرادا أسوياء فيما بعد لأن الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال تدل على أن الأطفال الذين يربون في مؤسسات خاصة يعانون من تخلف في النمو الجسمي والإجتماعي.

وزيادة في توضيح دور الأسرة في عملية التربية نتعرض إلى أهمية العلاقات الأسرية وأثرها على نمو الطفل خاصة من الناحية الإجتماعية، وهذه العلاقات تشمل علاقة الوالدين مع بعضهما، الوالدان مع الأبناء، الأبناء أنفسهم.

إن العلاقة بين الوالدين لها دور كبير في التربية ، لأن السعادة الزوجية تحقق تنشئة سليمة، ولكن لسوء حظ الأسرة أن هذه السعادة لم تتمكن من تحقيقها في زمن العنف والإرهاب، لما يسببه هذا الأخير عليها من إحباط ومظاهر اليأس والقنوط الذي يؤثر بدوره على تماسك الأسرة واستقرارها.

بما أن العلاقة الوثيقة بين الطفل وأمه تساعد على النمو السليم له وأية حالة تحرمه من هذه العلاقة كوفاتها، أو أنها تصبح عاجزة عن تكوينها تعطل نموه الجسمي والذهني والإجتماعي، وتؤدي به إلى إضطراب في نموه النفسي أيضا.

فغياب التفاعل بين الوالدين يخلف آثارا سيئة ومؤلمة لدى الأبناء ويصيبهم الإختلال والتوازن الإنفعالي والإضطراب في حياتهم، فالباحثة "**نبيلة حنا**" أجرت دراسة حول الإهمال

---

[1] محمود السيد ابو النبل :علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الثالثة دار النهضة العربية ، بيروت 1984.ص49-50

في تربية الأبناء نتيجة ظروف خاصة، أفضت نتائجها إلى أن هؤلاء يصبحون يعانون من عدم التوافق النفسي والاجتماعي[1].

فحتى عجز الوالدين عن مراقبة وتوجيه سلوك أفرادها قد يؤثر في علاقات الأخوة في ما بينهم ، مما يجعل علاقتهم لاتتسم بالصراحة والوضوح، وتصبح يغلب عليها طابع الأنانية، ومنه نقول أن عدم صلاحية المكان الطبيعي الذي تبدأ فيه هذه التربية ألا وهو المنزل فإنه لا يمكن أن يمد المجتمع بمواطنين صالحين وسعداء أبدا[2].

لقد أشرنا في بداية هذا العنصر أن الأسرة تستمد ثقافتها من المجتمع الذي هي جزء منه، وعليه تعتمد فعالية الضبط الذي تمارسه الثقافة على تصرفات أعضاء المجتمع إلى حد كبيرعلى التساند المتبادل بين جوانبها المختلفة أي على ارتباط المعايير والقيم والعواطف وتأثيرها الكامل على الفرد[3]، ولكن خلال مراحل التحول والتغير تضعف هذه الروابط المتبادلة ومن ثمة قد لاتتلائم العواطف المكتسبة طبيعة الأدوار التي تقوم بها الأسرة وقد تتغير هذه القيم بسرعة فائقة طبقا لما يشهده المجتمع من تغيرات[4].

إن مقومات الإرهاب وأساليبه يجعل الأسرة تتعرض لمواقف وظروف غير طبيعية في مسار حياتها، مما يدفعها إلى إدخال قيم جديدة تتلائم مع الظروف الجديدة التي تمر به والتي تعرف" بقيم الأزمة "، لما له من القدرة على جعل الأسرة تفقد استقرارها وأمنها، مما يولد لديها شعورا جديدا يظهر في انطوائها وانعزالها، يفرض عليها وضع حدود ضيقة للتعامل مع الآخرين، فعدم الإستقرار واللاأمن في المجتمع يعد سببا بارزا في إحداث تغير واضح في تربية الفرد وتنشئته، لأنها تصبح تبنى على قيم جديدة وتقاطع كل ما اكتسبه من قيم ومثل عليا وأخلاقيات نابعة من ثقافتها الأصيلة.

إن الأسرة التي يسودها الخوف والإحباط والقلق من مستقبل غير مستقر ومن مجتمع لا يوفر أدنى ظروف الحياة الآمنة المستقرة سيؤثر حتما على تربية أبنائها تربية سليمة سوية.

---

[1] محمدعطية الابرشي : روح التربية و التعلم ، دار الفكـر العربي ، القاهرة .1993 ص86 – 87

[2] عبد العزيز جادو :علم النفس الطفل والتربية ، المكتبة الجامعية الاسكندرية ،2001 ص 37

[3] فادية عمر الجولاني :التغير الاجتماعي ، مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية 1993 ص28.

[4] سلوى عثمان الصديقي: قضايا الأسرة والسكان، المكتب الجامعي الحديث . الإسكندرية 2001 ص18.

إن معايشة الأسرة للإرهاب يجعل من الوالدين يتبنون أسلوبا معينا في تربية أبنائهم لأن واقع الأزمة تفرض عليهم ذلك، فنجدهم يلجؤون في الغالب إلى اتباع أحد النمطين التالين: إما أسلوب التشدد في الرعاية والإهتمام أو أسلوب التسلط، لإعتقادهم أنه الأنسب والأصلح في مثل هذه الظروف.

إننا لن نتوقف عند حد ذكر هذين النمطين بل سنتطرق إلى ما أكده الكثير من الباحثين والمختصين في قضايا وشؤون التربية من عواقب هذين الأسلوبين لنتعرف بعدها على الآثار غيرالمباشرة للإرهاب، لأن في هذا الظرف تخضع الأسرة لمنطق التوجه نحو الذات لا بمنطق التوجه نحو المجتمع.

ولتجسيد ما تشهده الأسرة من تغير في قيمها ومعايرها سنضرب لكم مثالا حيا لواقع الأسرة في الجزائر باعتبارها أحد الدول التي تعيش ظاهرة الإرهاب.

شهدت الأسرة الجزائرية تغييرا واضحا في الكثير من القيم التي توارثتها واحتفظت بها على مر مراحل حياتها كجزء من ثقافة ضمنية، وهذا لانطفاء الشمعة التي تلهبها في النفوس ووفرت لها أزمة الإرهاب أسباب ذلك.

ولعل أخطر قيمة إجتماعية تحكم المجتمع الجزائري في ظروف الأزمة هي مبدأ سوء الظن، فصار الغريب ليس كما في السابق ضيفا على الكل يتسابقون على ضيافته ومعرفة حالته وسد حاجته بل أصبح شخصا مخيفا ومثيرا للشبهة، من أين جاء؟ ماذا يريد؟ من أرسله؟ إن ما ذكر منطق معقول مفهوم سببه، بل هو ضروري في ظروف كهذه، لكن مكمن خطره أن يصير هو الأصل وأن يحرف طائفة من القيم الإجتماعية عن وضعها الأصلي، من كرم وضيافة وتعاون.

لقد تعمدنا بضرب هذا النموذج من القيم السائدة في مجتمعنا بحكم معايشتنا لهذا الواقع المر لنوضح من خلاله كيف أن الأسرة وقعت ضحية الوضع الأمني المتدهور فاضطرت أمام وقوة وحدة الظرف إلى تغيير الكثير من عاداتها وقيمها، وأصبحت بدل أن تغرس في نفوس أبنائها قيم ومعايير وسلوكات متعارف عليها بحيث يستطعون العيش في مجتمعهم بقدر مناسب من التناسق والنجاح، تجد نفسها في وسط هذه الأزمة مرغمة أن تكسبهم قيما ومعاييرا أخرى لم تألفها من قبل.

إن الإفراط في التدليل والتساهل في تربية الأبناء من جانب الوالدين يؤدي إلى إختلال التوازن في نمط العلاقات الشخصية نتيجة حصولهم على قدر كبير من الإهتمام

وتعطل عملية نموهم ويصبحون لا تتوفر لديهم فرص تحمل المسؤولية والوقوف على قدميهم واختبار الحياة والتعامل معها في المواقف المختلفة ولذلك يعتبر نموهم إلى الرشد من العمليات الشاقة الطويلة، لأنه من الأفضل أن يشعر هؤلاء الأبناء بواقعية الحياة ويواجهونها، ولذلك ما يقوم به الوالدان من اهتمام مفرط يحملون عنهم خبرات الحياة ويتدخلون في عملية تعلمهم عن طريق الخبرة والممارسة بإقحام أنفسهم فيها، ويكون الأثر مباشر عليهم في الأخير باستمرارهم في الإستجابات الطفلية والإعتماد على الآخرين[1].

أما إتباع الأسرة أسلوب التسلط في ظروف الإرهاب لإعتقادهم أنه الأصلح فإنه ينجر عنه عواقب وخيمة على أبنائهم فقد يدفعهم إلى الثورة والتمرد ويخلق منه شخصية عدوانية سيئة التوافق، لديها مشاعر عدم الطمأنينة ويصبحون عاجزين على تكوين شخصية مستقلة في المستقبل.

إلى جانب ما قلنا سنضيف شيئا آخر له علاقة وطيدة بتربية الأبناء ونموهم السليم والذي غاب بدوره أيضا في ظل أزمة الإرهاب، ألا وهو اكتسابهم لخبرات من خلال اختلاطهم برفقاء اللعب، لأن الأزمة تفرض على الأسرة أن يضربوا العزلة على أبنائهم ويحرمونهم من هذه الخبرات نتيجة الخوف عليهم، هذا طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن عندما نتطرق إلى هذه النقطة من زاوية آثارها على تربية الأبناء سنجد أنها تؤثر على نموهم الإجتماعي بشكل واضح، لأن الصغير يكتشف اتجاهاته ويختبرها في اللعب[2]، فقد وجد الباحث "**اوارال**" أن البيئة الغنية بأدوات اللعب توفر أفضل العلاقات الإجتماعية وأكثرها تنظيما، أما إذا توفرت بقدر ضئيل أو لم تتوفر نهائيا تكون النتيجة ظهور سلوك غير مرغوب فيه.

وبناء على هذا نستشف أن أي تغير يحدث في المجتمع سيؤثر لا محالة على الأسرة في مختلف مجالاتها والتي من أهمها التربية.

فمن خلال المعالجة المذكورة آنفا تبين لنا كيف أنه أفقد الأسرة توازنها واستقرارها وكيف تسبب في خلق قيم واتجاهات جديدة والتخلي عن تلك القيم التي تشكل وحدة المجمع وتماسكه.

---

1 محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سبق ذكره . ص344

2 زهير غزاوي: نمو القيم والاتجاهات عند الطفل ما قبل المدرسة،الطبعة الأولى دار المبتدأ للطباعة ،بيروت 1993ص175

وبهذه الآثار وغيرها نستنتج أن الإرهاب يعد من بين أقوى العوامل التي تحدث خللا وظيفيا في التربية ويعيقها.

3-1- علاقة الإرهاب بهجرة الأسرة وانعكاساتها الاجتماعية

إن الأعمال الإرهابية المختلفة التي تستهدف المواطنين، وما تثيرها في نفوسهم من رعب وخوف، قد تجعل العديد منهم يغادرون أماكن إقامتهم بحثا عن الراحة والأمن.

قبل أن نعرج بالحديث عن هذه النقطة سنتطرق إلى مفهوم الهجرة بايجاز، فتعني لغة الترك والمغادرة، أما المفهوم العام فيشير إلى ترك المكان الذي يعيش فيه إلى مكان آخر لتحقيق هدف معين[1].

ويعرفها "**محمد عاطف غيث**" على أنها "الإنتقال الفيزيائي لفرد أو جماعة ما من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة بقصد تغير دائم نسبيا لمكان الإقامة وتتسم بأنها تتخذ نمطين اثنين قد تكون داخلية (داخل نفس البلد) وخارجية (أي خارج حدود الدولة)"[2]

سنحاول في هذا العنصر أن نشير إلى بعض المشكلات التي تواجهها الأسرة على مستوياتها المختلفة من جراء هجرتها ، وذلك لأن هذه الأخيرة تترك جملة من الآثار عليها.

إن تغير محل الإقامة يحدث اضطرابا على الأسرة ويبدو ذلك واضحا في حياتها اليومية خاصة ما يتعلق منها بذكرياتها المادية حين يشعر كل عضو بداخلها أنه فقد شيئا ما من بيئته الأصلية، ويظهر هذا الشعور أكثر عند الأطفال، وهذا ما يؤكده المتخصصون في علم الإجتماع وعلم النفس، حيث يرون بأن الرموز المادية لوحدة الأسرة واستمرارها تعني الكثير لديه من أي عضو آخر لأن الكبار عادة ما يتغاضون عن هذه الحقيقة.

فبدون شك أن المسكن والشارع الذي يعيش فيهما المرء هما كذلك من الرموز الدالة على الاستقرار والإستمرار الذي لايعتريه تغيرات، ويجعل الحياة لديه أكثر يسرا" وسهولة.

فتغيير موطن الإقامة يؤدي بأفرادها إلى تغيير الأصدقاء والعلاقات الإجتماعية، وقد ينشأ عن محاولة المحافظة على الصداقة السابقة عوائق تمنع تكيفهم مع المواقف الجديدة، وقد يتضمن قطع العلاقة خسارة حقيقية بالنسبة لهم، مما يجعلهم يشعرون بالضياع نتيجة خروج بعض الأشخاص الذين يحبونهم من حياتهم.

---

[1] عبد الله أبو عيا ش: إسحاق يعقوب القطب: الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الحضرية ، الطبعة الأولى ، وكالة المطبوعات الجامعية . الكويت 1980ص197

[2] فكرون السعيد: العمل الصناعي والهجرة الريفية (رسالة لنيل شهادة المجستار) علم الاجتماع جامعة قسنطينة 1994 - ص23

لا جدال في أن حركة الإنتقال من مكان إلى آخر تترك آثار هامة في حياة الأسرة ويشبه تغيير محل إقامتها بعملية استنبات شجرة أونبات وزراعتها في بيئة جديدة، إذ أن النقل يتضمن الإنفصال عن البيئة الأصلية وما يصحبه من اضطراب في الجذور، وبالتالي ينعكس على وظائف الكائن العضوي، وما يتبعها من مشكلات التكيف في الوسط الجديد، وفي كلتا الحالتين كذلك تتوقف الحالات المعنية على عوامل مختلفة منها مدى نمو النبات أو الأسرة ومدى امتداد النظام الجذري ومقدار المهارة والكفاءة التي يتم بها هذا الإنتقال وتماثل التربة الجديدة من عدمه (في حالة النبات) أو الثقافة (بالنسبة للأسرة) ويعتبر الإختلاف الثقافي الذي يتضمنه تغيير موطن الأسرة على جانب كبير من الأهمية، فالتي تهاجر مثلا من القرية إلى المدينة تجد نفسها محاطة بإطار ثقافي يختلف كل الإختلاف في جوانبه المادية والمعنوية عما ألفته في الحالات الريفية[1].

ونشير إلى وجود ارتباط قوي بين المستوى الإجتماعي للأسرة المهاجرة واختيارها لمكان إقامتها، فإذا كان المستوى متدنيا مثلا فقد تجد نفسها مرغمة على الإقامة في مناطق وأحياء قديمة ومتخلفة[2].

ولكي نجسد هذا القول ميدانيا بالجزائر نجده يتطابق إلى حد كبيرعلى الأسر التي قدمت من ولايات عديدة تشهد موجة إرهاب حادة (كالجزائر العاصمة، بومرداس، المدية، البليدة) لتستقر في مدينة بسكرة بحكم هدوئها وأمنها، فتواجدهم كان في أحياء تعتبر متخلفة كأحياء قداشة، المسيد، لبشاش ، سيدي غزال.

وإذا انتقلنا إلى دراسة الدور الخاص بتغير محل إقامة الأسرة وأثره على نمو الطفل لكونه يحتل موقعا مميزا بداخله، نشير إلى تلك الدراسات التي انشغلت بآثار ومخلفات هجرة الأسرة وانتقالها الجغرافي من منطقة إلى أخرى التي دلت على أنه توجد الكثير من المظاهر التي نجمت عن هذه العملية سنقتصر على ذكر أهمها فقط.

يؤدي تغير موطن الإقامة عامة إلى تغير المدرسة التي يذهب إليها الطفل والتي يمكن أن تجعلنا نتنبأ بكثير من المشكلات بهذا الخصوص، فالتغيرات التي تحدث له خلال العام الدراسي تسبب له اضطراب في تحصيله الدراسي الذي يميل إلى التفكك وعدم الإنتظام أو الإستمرار، إلى جانب هذا يجد الأطفال صعوبة إضافية تتمحور في أن سكان الحي عادة

---

[1] محمود حسن: الأسرة ومشاكلها ، مرجع سبق ذكره.379

[2] رمسيس بهنام : الوجيز في علم الإجرام ، منشأة المعارف .مصر ص240

ما يعبرون بدورهم عن عدم مخالطة الأطفال الدخلاء، وفي هذا المقابل نجد الأسرة المهاجرة بدورها تحذر أبنائها من اللعب مع أطفال الجيران وهو ماينجم عنه شعور بالنقص.

وعند دراسة مشكلة الطفل المهاجر خلال الجهد الذي يبذله ليجد لنفسه مركزا اجتماعيا ينبغي أن ننظر إلى المشكلة، كما تنعكس في الموقف الأسري، فالأسرة مهاجرة هي الأخرى، ومن أهم النتائج التي تترتب على هذا الموقف، أنها تكون عاجزة كلية عن مساعدة الطفل أو ذات فائدة محدودة بالنسبة له، فالآباء لا يعرفون أساليب التعامل في البيئة الجديدة، كما لايعرفون الأشخاص الملائمين للتعامل معهم، وقد ينصرفون إلى الإهتمام بمشكلاتهم الخاصة[1].

توجد العديد من الأسر التي فرت من أزمة الإرهاب إلى الهجرة والإنتقال، خاصة تلك التي تقيم في مناطق معزولة والبعيدة عن التجمعات السكانية التي لا تتوفر فيها وحدات الأمن بمختلف أسلاكه، قد تخلت عن مناصب عملها والعديد من ممتلكاتها لأنها أصبحت في ظل هذه الظروف الجديدة لا تمثل لهم أهمية كبيرة، بقدر ما يفكرون في إيجاد مكان آمن ومستقر يبعدها عن أجواء الرعب والتهديدات المستمرة.

ومما سبق يتضح لنا أن تأثيرات الإرهاب على الأسرة كان له شقان أحدهما كان مباشرا وآخر غير مباشر، فالأول منه يتمثل في إرغامها على مغادرة إقامتها وأما الشق الثاني يتشكل من مخلفات وآثار هذه المغادرة.

حقا قد تتداخل العديد من النقاط التي أشرنا إليها في معالجتنا لهذا العنصر مع ما تخلفه الهجرة التي تكون دوافعها لا علاقة لها بالإرهاب، ولكن مواطن الإختلاف بينها كثيرة جدا، فانتقال الأسرة بفعل الإرهاب قد لا يكون مبرمجا مسبقا لكونها اضطرت إلى القيام بذلك أمام حدة الأزمة وقوتها، هو مايجعلها لا تفكر في أي شيء حتى ولو كان هذا الإنتقال على حساب توقيف أبنائها من التمدرس، والتخلي عن ممتلكاتها وانقطاع أفرادها عن مناصب عملهم، وهو ما لا نجده في هجرة الأسرة في الظروف الطبيعية التي قد تكون عادة مبرمجة ومخططة قبل تنفيذها.

بالإضافة إلى أن معاملة ونظرة الجيران للأسرة المهاجرة بفعل الإرهاب تختلف عن الأسر الأخرى، لكونهم يتعاملون معها بحذر وحيطة، وبهذا تجد هذه الأسرة صعوبة كبيرة في التأقلم والتكيف معهم.

---

[1] محمود حسن الأسرة ومشكلاتها، مرجع سبق ذكره ص381

2- انعكاسات الإرهاب على الجانب الاقتصادي للأسرة

تعتمد الأسرة على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظائفها كمؤسسة إجتماعية، ويلاحظ أن نجاح الأسرة وتوافقها الإجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، فهي تحتاج إلى سلامة أعضائها الجسمية أو تدبير ما يلزمهم من خدمات صحية كما تحتاج إلى صحة نفسية تساعدها على مواجهة أزمات الحياة والتفاعل الإيجابي مع المواقف المختلفة، وهي تحتاج إلى علاقات إجتماعية سليمة تحقق لها القدرة على تخطي العقبات التي تحول بين إقامة التعاون والود محل الصراع والتوتر، وإلى جانب هذه المقومات نجد من أهمها المقوم الإقتصادي الذي يعتبر من الأمور الحيوية في الحياة الأسرية، لأنه أساس قيامها ، ففكرة الإرتباط وتكوين الأسرة من بدايتها يرتبط بمدى قدرة الزوجين على الإلتزام بالمسؤوليات الإقتصادية الملقاة على عاتقها.

ومما لاشك فيه أن الوظيفة الإقتصادية للأسرة قد تغيرت عما كانت عليه في السابق نتيجة التطورات الهائلة التي لحقت بالمجتمع (كالتطورات الصناعية والتكنولوجية) فبعدما كانت الروابط والعلاقات الإقتصادية ترتبط بمحيط الأسرة، نجد أن هذه الأخيرة قد أخذتها الشركات والمعامل الخاصة بإنتاج كل مايحتاجه أفرادها، وعليه لم تعد هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية لهم، فانتشروا بذلك وراء العمل في أماكن متعددة مما أدى في الاخير إلى نشأة علاقات إقتصادية بخارجها.

وبما أن الأسرة تتأثر بما يجري حولها سنتطرق في معالجتنا لهذا العنصر على أهم ما خلفه الإرهاب عليها انطلاقا من إنعكاساته على عمل أفرادها إلى تدني مستوى معيشتها.

2-1- إنعكاسات الإرهاب على عمل أفراد الأسرة :

إن الإرهاب يعتبر عاملا من العوامل التي تؤثر على العمل ويتضح ذلك عند إسقاط أحد أساليبه في تحقيق أهدافه، والذي نقصد به أسلوب التخريب الذي يلحق بمختلف المنشآت القاعدية منها أو الإدارية، ومن المؤكد أن استهداف هذه المؤسسات سيجعل العديد من الأفراد ينظمون إلى قائمة العاطلين عن العمل، نتيجة فقدانهم لمناصب العمل التي كانوا يشغلونها.

فدراسة نادية رضوان التي انحصرت في فترة 1989-1994 وتضمنت آثار الإرهاب على المجتمع المصري من الناحية الإقتصادية أفرزت نتائجها مايلي :

إن الأفراد بوصفهم جزءا من المجتمع قد تأثروا بأوجه الخلل والصراع من المشكلة الإقتصادية خاصة مايتعلق منها بالبطالة التي تمثل أحد جوانبها البارزة والتي انعكست على

حياتهم اليومية نتيجة الإستغناء عنهم كقوى عاملة بسبب استهداف المؤسسات المختلفة عن طريق العمليات الإرهابية[1].

إن دراسة "**نادية رضوان**" ونتائجها تتطابق إلى حد بعيد مع الواقع المعاش بالجزائر التي تعيش الأزمة نفسها ففي فترة لاتتجاوز السنتين (1994-1996) شملت عمليات التخريب والتدمير ما يقارب 1000 مبنى إداري، 152 مؤسسة صحية بتجهيزاتها، 1040 مؤسسة إقتصادية محطمة.

وقد تسببت هذه العمليات التدميرية التي نفذت باستعمال السيارات المفخخة أو بواسطة القنابل في فقدان حوالي 45.000 منصب عمل[2].

لا يتأثر عمل الأفراد، بعمليات التدمير والتخريب فقط، لأن الإرهاب له تأثيرات أخرى تتمثل في تقلص حجم الإستثمارات أو سحبها نتيجة خوف الشركات الأجنبية على مصالحها.

إلى جانب انعكاسات الإرهاب على الإستثمار نجد قطاع السياحة الذي بدوره أيضا يتضرر من هذه الأزمة لأنه أثناء الظروف المتدهورة لبلد معين بسبب غياب الأمن يؤدي إلى مقاطعة السواح له وهو ما يؤثر على الكثير من الشرائح التي كانت تستفيد من هذا القطاع (فنادق، محلات، مطاعم ..).

كما أن قطاع الزراعة هو الآخر لم يسلم في مثل هذه الظروف غير مستقرة، خاصة عندما نكون على علم بأن الأراضي الزراعية تتواجد غالبا خارج المناطق الحضرية بمعنى أنها تتركز أكثر في القرى والأرياف، فهذا التموقع قد يدفع بالكثير من الذين يمارسون هذا النشاط بالإنقطاع والتخلي عن أراضيهم نتيجة خوفهم من التعرض لهجمات إرهابية، بحكم أن هذه المناطق في الكثير من الحالات تكون بعيدة عن مصالح الأمن المختلفة.

وإلى جانب هذا نشير أنه هناك قطاعات أخرى تجد صعوبة كبيرة في عملية التوظيف بسبب قوة الأزمة، ويقابل هذا ما صرح به المدير العام للأمن الوطني بالجزائر حيث أكد أن مصالحه واجهت صعوبة في التوظيف لكثرة الإغتيالات التي تمس رجال الأمن[3].

---

[1] نادية رضوان : الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997 ،ص328

[2] المرصد الوطني لحقوق الإنسان الجمهورية الجزائرية : التقرير السنوي 1994-1995 ص54-55

[3] علي تونسي : الشرطة الجزائرية في مواجهة الإرهاب الأصولي ، مداخلة في الملتقى الدولي للإرهاب الجزائر يوم 28/26 أكتوبر 2003

ومن هنا نلمس أن تأثير الإرهاب على العديد من القطاعات ينجر عنه توقف الكثير من عملهم.

ونشير في هذا الشأن أن الإرهاب لا يتوقف مداه على ما يلحق بالمنشآت من تخريب وتدمير بل يتعدى أكثر من ذلك ليؤثر حتى على البرامج الإقتصادية على مستوى الساطة، فحجم الخسائر المادية الذي يصل الملايرات من الدولارات كما حدث في الجزائر مثلا[1] أكيد أنه سيجعل الدولة تراجع حساباتها في كثير من الأمور خاصة وأن عمليات التدمير التي تستهدف المنشآت المختلفة الكثير منها لا يمكن إعادة تشغيلها أو ارجاعها إلى حالتها الأولى.

بالإضافة إلى أن العمليات الإرهابية تؤدي إلى توقيف الأفراد من عملهم، نجدها في مقابل ذلك تؤثر على فرص العمل ويجعلها تتضاءل بدرجة كبيرة، لأنه أمام التخريب والتدمير من المستحيل أن يكون فيه برامج مسطرة للتوظيف بقدر ما يكون هناك أفراد يغادرون مناصبهم، وعليه أصبح الفرد في ظل هذه الظروف يواجه صعوبة ايجاد عمل.

2-2- انعكاسات الإرهاب على المستوى المعيشي للأسرة

بعد الوقوف بالدراسة على كيفية مساهمة الإرهاب على خلق البطالة سواء تعلق بأفراد الأسر الذين أرغمتهم الظروف التوقف عن العمل أو أولئك الأفراد الذين لم يستطيعوا الحصول عليه، سنتطرق في هذا العنصر على انعكاسات ما ذكرناه على المستوى المعيشي للأسرة.

إن المركز الإقتصادي للأسرة يتأثر لما يتعرض له من تغيرات وتتوقف النتائج على مقدار هذا التغير ودرجة شموله والسرعة التي يحدث فيها.

إن وجود أفراد بدون عمل ضمن الأسرة أو أنها تعتمد في معيشتها على دخل ضعيف فإن من شأن ذلك أن يعجزها عن إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والإجتماعي، فعدم توفر الدخل الملائم لها قد يجعلها تتبع أسلوبا معينا في حياتها يتجلى في ضعف نفقاتها وإستبعاد العناصر غير الأساسية[1].

فدراسة "**نادية رمضان**" التي تطرقنا إليها في العنصر السابق دلت على أن الأزمة الإقتصادية لمصر بفعل الإرهاب والتي أفضت بانخفاض الدخل القومي قد أثر بدوره على

---

[1] جريـدة الخبـر الجزائر : يوم الاثنين 19 جويلية 2004 الموافق لـ 01 جمادة الثانية 1425هـ، ص05

معدلات الدخل الفردي مما جعل الأسرة غير قادرة على تلبية حاجياتهم الأساسية فتدنى مستوى معيشتها إلى درجة ملحوظة[2].

أما في الجزائر حسب تصنيف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة قد أدرجتها في الرتبة **107** في غضون السنتين الماضيتين، ويصنفها التقرير في الرتبة **42** في مؤشر الفقر، حيث تم إحصاء **22.6%** من السكان أو مايعادل **13** مليون جزائري في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية، ونصيب الفرد من السعيرات الحرارية ومستوى المعيشة، وهناك أكثر من **62 %** يعيشون بأقل من دولار (مايعادل **80** دينار يوميا) بينما هناك **15.1 %** من الجزائرين يعيشون بأقل من دولارين يوميا، ويضيف التقرير أنه حوالي **6 %** يعانون من سوء التغذية[3].

حقا إن هذه الأرقام والنسب تتداخل فيها عوامل أخرى ولكن الجانب الأكبر منها يعود إلى الإرهاب ومخلفاته على القطاعات الإقتصادية، فوجود الآلاف من الأفراد الذين وجدوا أنفسهم فجأة بدون عمل من جهة، والآلاف من فشلوا في ايجاده من جهة أخرى، هو خير ما نستدل به لتوضيح مدى علاقة الإرهاب بتدني المستوى المعيشي للأسرة.

فالأسرة التي تضم أفراد مستهلكين فقط لا منتجين وتعتمد في حياتها على أحادية الدخل والذي قد يكون في كثير من الحالات منخفض، فإنه من غير الممكن أن تستطيع تحقيق إشباع الحاجات المتعددة لأفرادهاوالمتمثلة أساسا في : الغذاء، الصحة، التعليم.

3- انعكاسات الإرهاب على الجانب النفسي للأسرة :

تعتبر الأسرة الإطار النفسي الذي يعمل على إشباع حاجات وتحديد سلوك أعضائها مما يضمن لهم الاطمئنان والاستقرار النفسي وتمثل لهم أصلح مكان يستطيع أن يبعد عنهم مظاهر القلق والإضطراب، ويضمن لهم الحماية والكيان الإجتماعي لتميزه ببعض المقومات النفسية التي تفتقد في أي وسط آخر.

إن ما قلناه لا ينطبق في كل الظروف التي تمر بها الأسرة لأنه هناك ظروف أخرى تقهقرها وتندثر في ظلها العديد من الصور والمقومات التي كانت تتميز بها.

---

[1] محمد علي سلامة : الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة الإسكندرية 2002، ص269

[2] نادية رضوان : مرجع سابق ، ص 330-331

[3] جريدة الخبر الجزائر : يوم الأربعاء 17 مارس 2004 الموافق لـ 25 محرم 1425هـ، ص03

ولما كان الإرهاب أحد العوامل المؤثرة في الأسرة والذي ينعكس بالسلب على جانبها النفسي، سنعالج في هذا العنصر محورين اثنين من هذه الإنعكاسات تتعلق الأولى منها بفقدان اشباع الحاجات وأما الثانية فتتعلق بإنعكاسات الإرهاب على الصحة النفسية لأفراد الأسرة.

3-1- انعكاسات الإرهاب على اشباع حاجات أفراد الأسرة

تؤكد الإتجاهات العامة في وضوح قاطع الأهمية النفسية للأسرة بالنسبة لأفرادها، فعندما نستمع إلى شخص يقول بأن الأسرة اجتمعت بأكملها بمناسبة العيد، لا يرمي إلى الإقتصاد اللفظي في ذكر عدد الأفراد، ولكنه يؤكد فكرة وجود وحدة واحدة يستجيب لها بطريقة ايجابية أو سلبية بحسب خبراته السابقة نحو هذه الوحدة، وعدم قيام هذه الوحدة اوغيابها في حياة الشخص يثير المشاعر حول فقدان شيء معين، وعبارة " أننا لم نشعر أبدا بالحياة الأسرية " تحمل في طياتها رغبة جارفة إلى موضوع، بالإضافة إلى العلاقات الأولية مع الآباء والأخوة، والشخص الوحيد في مدينة غريبة واسعة يشعر بعزلة أكبر في أيام العطل والأعياد بالنسبة لشعور في الأيام العادية، والمناسبات تثير الشوق لشيء معين تصبح الحياة بدونه غير كاملة، وعندما يقول شخص " إن هذا المكان يجعلني أشعر بأنني بين أهلي " إنما يعترف بأنه وجد ماهو أكثر من مجرد مكان للنوم والطعام، وتتضمن هذه العبارة شعورا بالأسرة، وأنه بين "أهله " لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء الروابط الإنفعالية.

إن الوحدة الأسرية تلعب دورا بارزا في نمو الذات وتحافظ على قوتها، إذ توفر بناء محددا للذات ومن ثمة تسمح لها بإدراك الواقع والتنبؤ بالسلوك في المواقف المختلفة.

فالأسرة تعتبر بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة، لايمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجة في العالم الخارجي، ولما كان الفرد يعتبر جزءا متفاعلا في هذا البناء، ويقوم بوظيفته فيه، فإنه يمارس امتدادا لذاته الخاصة، فهو ليس مجرد "ذاته" فحسب بل هو أيضا جزءا من كل يرتبط معه بروابط متينة يحصل منه على قوة متزايدة[1]، ففي الظروف الطبيعية من حياة الأسرة التي تتسم بالإستقرار تقوم الوحدة الأسرية بتزويد أفرادها شعورا بالأمن والإطمئنان، ويعتبر الآباء أول وأهم المانحين لهذه المشاعر[2]، فالعلاقات الأسرية تقوم على أسس شخصية إلى حد كبير، كما أنها علاقات مباشرة ومستمرة

---

[1] محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سبق ذكره

[2] كاملة الفرخ شعبان ، عبد الجبار تيم : الصحة النفسية للطفل ، الطبعة الأولى ، دار قباء للنشر عمان 1999، ص194

وتتضمن شعورا قويا بالإنتماء والإرتباط، ويسود في ظل هذه الوحدة أهم العناصر التي تدعم نجاحها ألا وهو التواصل الإيجابي، الذي يتضمن أشكالا مختلفة من المزاح والدعابة بين أفراد الأسرة فهم يتبادلون العواطف والخدمات والإتجاهات.

وعليه فإن نجاح الأسرة المتمثل في تحقيق اشباع كل هذه الحاجات المذكورة آنفا ينبغي أن يتوفر الجو الأسري على درجة كافية من الإستقرار والأمن، لأن البيئة الإجتماعية التي يسودها الإضطراب والفوضى قد يؤدي إلى تدهور أوضاع الأسرة وتنهار وحدتها أو تتصدع نتيجة عزو القوى الخارجية، وعليه لما يكون الجو مشحون بالتقلبات والتغيرات قد تنبعث مشاعر الإحباط العميقة على الأسرة.

وخلال هذه الأحداث لا مفر أن يمر جميع أفراد الأسرة ببعض مظاهر الفشل ويكون ثمة مثير دائم للخوف والتوتر والصراع، وبذلك تغيب في الأسرة مشاعر الولاء والإنسجام والتجانس، وهذا كله بفعل قوة الأزمة التي يمرون بها[1].

فبدل أن تقوم الأسرة بتزويد أفرادها الشعور بالأمن والعطف والحنان تصبح عاجزة عن ذلك، لبروز شعور من نوع آخر في وسط هذه الأزمة كالتشاؤم الذي ينبع عند إحساس الفرد بعدم الطمأنينة وتوقع الفشل وسوء الحظ.

ولإعطاء صورة عن الجو النفسي للأسرة أثناء الأزمات سنعرض إحدى الدراسات التي تمحورت حول الآثار المترتبة عن إعصار أصاب مدينة "**فيكسبورج**" سنة 1953، والتي تبين مدى التأثير الذي أصاب كثيرا من مظاهر الأدوار المتبادلة بين الآباء والأبناء.

عقب الكارثة كان الأبناء يطالبون آبائهم بحماية أكبر، ولكن الآباء أنفسهم قد أصابهم الهلع والإضطراب من جراء هذه الكارثة، ولذلك لم يستطيعوا توفير القدر الكافي من الحماية لأطفالهم، فهذه التصرفات أدت إلى زيادة مخاوف الأبناء، وأكدت حاجاتهم إلى حماية أبوة زائدة، أما أنماط الإتصال الأسري فكانت من أكثر المظاهر تأثيرا في وقت الكارثة، فكان الآباء يتجنبون النقاش كلية مع أبنائهم حتى لا ينزعج الأطفال، وكان الفشل في عمليات الإتصال والتزام الصمت من العوامل المؤدية إلى زيادة مخاوف الأبناء، والحيلولة دون تبادل المشاعر الطبيعية بين الطرفين والتي تعتبر من أهم مظاهر العلاقات الأولية في الأسرة[2].

---

[1] ليندا دافيدوف ، الفوسن نزام : السلوك الاجتماعي ، ترجمة ، سيد الطواب ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000

[2] محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سبق ذكره

إن اضطراب الوحدة الأسرية بفعل هذا الإعصار يجعلنا أمام تساؤلات غير متناهية خاصة عندما نقوم بإجراء مقارنة بسيطة بين مخلفات الإعصار ومخلفات الإرهاب فنتائج إعصار دام ساعات فقط ترك آثارا بليغة على الأسرة وبالخصوص في محور قيامها ونقصد به العلاقات الأسرية، فماهي إذن مخلفات إرهاب همجي قد يدوم لسنوات عديدة ؟ متبعا في تنفيذ أهدافه مختلف الأساليب من قتل وتخريب وغيرها من الأساليب التي لا تقلق الفرد وتضطربه فقط بل تدمره في بعض الأحيان.

لقد سبق التطرق إلى أن أهم ما يجعل أفراد الأسرة أكثر تماسكا وتضامنا هو تلك الأنشطة الترويحية التي تقوم بها من أجل التخفيف من حدة روتين الحياة اليومية، ولكن بفعل أزمة الإرهاب غابت هذه الأنشطة بسبب الخوف الذي لحق بأفراد الأسرة، لأن القيام بها يعرض حياتهم للخطر، وبهذا تفقد الأسرة عنصرا مهما في حياتها لما له من القدرة على التخفيف من حدة المشاكل التي قد تتعرض لها.

3-2- انعكاسات الإرهاب على الصحة النفسية لأفراد الأسرة

المقصود بالصحة النفسية للفرد هو خلو شخصيته من الإنحرافات والإضطرابات والأمراض النفسية الواضحة، علاوة على قدرته على التوافق والنجاح في علاقته مع الآخرين والتحقيق الإيجابي البناء في عمله وانتاجه، ويضاف إلى ذلك ما قاله **أحمد عزت راجح** بأنها " قدرة الفرد على الصمود حيال الأزمات والشدائد وضروب الإحباط والحرمان دون أن يختل ميزانه فينهار"[1].

كما أنها تعني قدرة الفرد على التوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه وهذا بدوره يؤدي إلى التمتع بحياة خالية من التأزم والإضطراب، مليئة بالحماس.

والصحة النفسية لفظ مرادف لمفهوم السواء، وهو يعني التوافق الإجماعي والنفسي، كما يشير إلى مهارات في مجال تكوين العلاقات الفعالة والإيجابية، والتي تكون مقبولة من الفرد ومن الآخرين، أي أن الصحة النفسية يمكن أن يشار إليها بأنها التوافق والتكامل في الوظائف النفسية المختلفة مع القدرة على مواجهة الأزمات النفسية التي تطرأ عادة على الفرد مع الإحساس الإيجابي بالسعادة[2].

---

[1] فرج عبد القادر طه : أصول علم النفس الحديث دار قباء للنشر عمان 2000، ص 309-310

[2] حنان عبد الحميد العناني : الصحة النفسية ، الطبعة الاولى , دار الفكر للطباعة عمان 2000, ص 24

تعتبر الصحة النفسية جانب هام من جوانب شخصية الفرد بحيث لا تكاد تصف شخصية إنسان دون ذكر أو إشارة لمستوى صحته النفسية ذلك أن مستوى هذه الأخيرة من أشد جوانب الشخصية تأثيرا على سلوكها ونشاطها، وعلا قتها مع محيطها ومجتمعها، فإن اضطربت صحته انعكس ذلك على كل أفعاله ونشاطه وعلى كل علاقاته بما يحيط به، وبذلك تصبح لا تحقق الهدف المرجو منها وهو التوافق الإجتماعي والنجاح الشخصي.

إن الصحة النفسية للفرد قد تتعرض لبعض المظاهر المرضية نتيجة لمعايشته للإرهاب، وهو ما يؤثر على توافقه واتزانه، ومن بين هذه المظاهر نجد الخوف، عدم الإرتياح، الشعور بالإحباط والقلق وغيرها[1].

إن نتيجة فقدان الأمن قد يصيب الأفراد بحالات القلق التي قد تتطور إلى أمراض عقلية وتؤدي بأصحابها إلى الموت، وهو ما يسمى في اختصاص علم النفس بقمة الأحداث المقلقة وهو أقصى حد للقلق الذي من شأنه أن يذهب بعقل صاحبه كأن تتعرض عائلته إلى إبادة جماعية من طرف جماعة إرهابية وينجو فرد واحد منها[2].

فمواقف الخوف والتهديد هي مصدر القلق لكونهما عاملان يعيقان تقدم الفرد ويؤثران في اتزان شخصيته، فالباحث "**موسمان**" يؤكد أن القلق ذو الدرجة العالية يصبح مدمرا للفرد فيقل بذلك اتزانه ويصبح عرضة للأمراض.

و ما يجسد هذا القول هي الدراسة التي أجراها "**فاروق عثمان**" المعنونة بـ" أنماط القلق وعلاقته بالتخصص الدراسي والجنسي والبيئة " والتي طبق فيها مقاييس قلق الحرب الذي هو نتيجة الضغوطات الخارجية المنشأة، واعتمد في دراسته التي طبقها على ثلاثين فردا من طلاب الجامعة أثناء أزمة الخليج على مقاييس مختلفة مثل مقاييس تحليل الذات الذي يطلق عليه القلق العام، كما اعتمد على مقاييس قلق الموت، وأفرزت نتائج الدراسة على أن قلق الحرب، وهو نوع من القلق الصريح الموقفي الذي يظهر في مظاهر السلوك المرتبط بإحساس الفرد بموقف التهديد والخوف من الحرب[3].

وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر الأحداث والمتغيرات النفسية والإجتماعية على صحة الفرد مثل " **الفنون**"، "**سيلز**"، "**دولج مايرز**" "**Rallj**"، "**براون وبولجر**"

---

[1] عبد الرحمان العيسوي : سيكولوجية الجسم والنفس , دار الراتب الجامعية بيروت 1997

[2] جريدة الخبر الجزائر : يوم الأحد 18 أفريل 2004-الموافق لـ 28 صفر 1425هـ، ص12

[3] فاروق السيد عثمان: القلق وإدارة الضغوط النفسية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 2001، ص 17-22

وكانت نتائج أبحاثهم التي أجريت بهدف الكشف على هذه العلاقة تشير إلى أن هذه الأحداث تسهم بدور هام في هذا الصدد سواء كان من حيث التهيؤ أوترسيبها أي ظهورها على نحو مباشر، ومنه يتبين الدور الذي تؤديه هذه الأحداث والمواقف السلبية التي يتعرض لها الأفراد في إثارة المشقة النفسية لديهم، كما تتمثل في أعراض معينة كأعراض القلق والإكتئاب والتي تنعكس أساسا على انخفاض كفاءتهم وفاعليتهم[1].

إن الحرمان من الوالدين بفعل الإرهاب له انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية للأبناء خاصة الصغار منهم، فحرمان الأم يؤدي إلى بعض المظاهر السلوكية كالخوف والعدوان وعدم الشعور بالأمن، ويؤدي إلى التأخر في النمو الحركي وإلى الإنطواء والقلق وقلة التوافق النفسي والإجتماعي، أما الحرمان من الأب يؤدي إلى اللامبالاة وتبليد المشاعر والأحاسيس وعدم القدرة على التفاعل مع الآخرين، كما يصبحون يعانون من آثار سلبية تمتد إلى حياتهم المستقبلية تتمثل في مشاعر عدم الرضا على النفس.

وباسقاط ماقلناه على الجزائر نجد التحقيق الذي قامت به وزارة الصحة حول الصحة العقلية مس 10578 طفل مراهق يتراوح سنه مابين (12-18 سنة) في عشر ولايات كانت أكثر تعرضا للاعتداءات الإرهابية من أجل التعرف على نسبة تفشي أعراض الأمراض والصدمات النفسية قد كشف على النتائج التالية : إن نسبة 29 % من مجموع العينة في أربع ولايات هي الشلف، المدية، السعيدة، تلمسان. في حين تراوحت النسبة بباقي الولايات مابين 9.2 % في العاصمة. و 18,3% بقسنطينة، وذكرت الدراسة أن الفتيات أكثر الفئات معاناة من آثار العنف في سنوات اللاأمن.

ففي الجزائر أكثر من 140 ألف شخص مصاب بصدمات عقلية منهم 20 ألف طفل والتي من بينها 8800 تحت العشرة سنوات وحوالي ربع العينة تمثل فئة المراهقين ونسبة 41 % تخص فئة البالغين ما بين 25-40 سنة[2].

وتشير الدراسة إلى أن من بين الصدمات العقلية التي تصيب الأطفال والمراهقين هناك اضطرابات التعلم، النشاط المفرط مع صعوبة الإنتباه نتيجة الضغوطات والقلق، السلوكات الإنتحارية، اضطرابات الشخصية والانفصام[3].

---

[1] بن درويش زين العابدين: علم النفس الاجتماعي " أسسه وتطبيقاته " ، دار الفكر العربي القاهرة 1999، ص232-233

[2] جريدة الخبر الجزائر: يوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2003-الموافق لـ 18 شعبان 1424هـ، العدد 900

[3] جريدة الخبر الجزائر: يوم الخميس19 فيفري 2003-الموافق لـ 28 ذي الحجة1424هـ، العدد 4013، ص12

وإلى جانب الدراسات التي تم التطرق إليها نضيف دراسة أخرى عرجت نتائجها بوجود العديد من الأسر التي شهدت أزمات الحروب والعنف ، قد أدلت بأن أطفالها أصبحوا تراودهم أحلام مرعبة نتيجة ما يعيشونه طوال يومهم من مواقف مؤلمة[1].

ومن هذا يتضح لنا كيف أن الأسرة تحولت من ذلك النسق الإجتماعي المسؤول عن تربية الأولاد والمؤثرة على نموهم النفسي السوي لتخلق منهم مواطنين صالحين يتمتعون بصحة تجعلهم يعيشون بدون عقدة أو اضطرابات والمشبعة بمعاني العطف والإستقرار والدفء إلى أسرة لا تحمل شيئا إلا اسمها في ظروف أزمة الإرهاب، لأنها حصدت كل شيء وولدت مشكلات جديدة في شيوعها وطبيعتها ومداها، مما جعلها قاصرة عاجزة عن إشباع الحاجات النفسية لأفرادها، ونتيجة لهذا الإفتقار من جهة، وقوة الضغوطات من جهة أخرى تتولد لدى أفراد الأسرة حالات الإختلال في الصحة النفسية.

بعد عرض أهم انعكاسات الإرهاب على الأسرة يتبين لنا كيف أن نسق الأسرة كواحدة من الأنساق الفرعية الكبرى للنسق الإجتماعي شهدت اختلالات ومعوقات وظيفية جراء مواجهتها لظاهرة الإرهاب، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى المتطلبات الوظيفية لنسق الأسرة.

إن كل جزء من النسق الإجتماعي يسهم في بقاء النسق وتوازنه، ولهذا فإن أي بناء اجتماعي أو أي عنصر في تنظيم الجماعة الإجتماعية أو أي قاعدة إجتماعية يمكن تحليلها من ناحية وظيفتها في المحافظة على بقاء النسق وتوازنه.

تشكل المتطلبات الوظيفية والإحتياجات مشاكلا محددة يتعين على الأنساق الإجتماعية بما فيها الأسرة حلها أو أداء أنشطة أساسية معينة من أجل الحفاظ على بقاء المجتمع، ويمكن وضع قائمة للأنشطة التي يجب أن تؤدى قصد الحفاظ على بقائه، وتتضمن أهم عناصر هذه القائمة : منح المكانة للأعضاء، الإمداد بالطعام، المأوى، تدريب الأعضاء الجدد[2] (متمثلة في التنشئة الإجتماعية)، الحماية، العطف وغيرها من الوظائف.

ومن أهم المتطلبات الأكثر تداولا في قاموس علم الإجتماع تلك التي قدمها "**بارسونز**" – التكيف– تحقيق الهدف– التكامل – المحافظة على النمط وامتصاص التوتر[3].

---

[1] Société Algérienne de recherche en psychologie : psychologie (traumatismes, réaction et prises en charge) Revue Annuelle, Alger, 2000 P 05

[2] السيد عبد العاطي ، سامية محمد جابر وآخرون : نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2004، ص 57-62

[3] ابان كريب : النظرية الاجتماعية ""من بارسونز إلى هابرماس ''، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، العدد 244، 1999، ص73-74

فأمام موجة الإرهاب التي تعيشها الأسرة نجد العنصر الأول الذي يشير إلى ضرورة تكيف الأسرة أو تلائمها مع البيئة الإجتماعية والطبيعية التي توجد فيها قد اختل واضطرب في زمن الأزمة لعدم قدرة الأسرة على التكيف مع المستجدات والتحولات الجديدة التي لحقتها، فحتى الصلة التي كانت تربط نسق الأسرة مع النسق الإجتماعي قد ضعفت وتلاشت في ظل هذه الظروف.

أما العنصر الثاني الذي يشير إلى الفهم الأساسي والموافقة العامة على أهداف الأسرة ككل، لأن جميع الأنساق الإجتماعية بحاجة إلى سبب للبقاء أو للوجود، وهو ما يعني وجود أهداف فردية وأخرى جماعية يتعين بلوغها مع إيجاد الوسائل الملائمة لتحقيقها.

فنسق شخصية أفراد الأسرة التي تتشكل عبر عملية التنشئة الإجتماعية حيث يتم فيها تسرب القيم العامة للثقافة والمعايير المجتمعة ليصبح نسق شخصيتهم أداة يحقق النسق العام أهدافه بواسطته، قد تعرضت بدورها إلى خلل واضطراب وظيفي، لأن الأسرة في ظل أزمة الإرهاب أصبحت تزود أفرادها بقيم ومعايير واتجاهات تتلائم مع الأزمة الجديدة : كالشك، الحيطة، عدم التعاون، العزلة وغيرها، أي أنها أحدثت قطيعة بين ثقافتها المكتسبة قبل الأزمة وبعدها.

فهذه القيم والمعايير الجديدة التي اكتسبها أفراد، لايستطيع النسق العام تحقيق أهدافه بواسطتها، لأنها تضره أكثر مما تخدمه لأن الأسرة بدل أن تتوحد مع الأنساق المختلفة للمجتمع أصبحت خلال فترة الإرهاب أكثر انطوائية وانعزالية وغلب عليها طابع المصلحة الخاصة، لا المصلحة المشتركة مع الآخرين لكونها فقدت الثقة في كل شيء، وهو ما جعلها تنغلق على ذاتها وتقطع الصلة مع العالم الخارجي.

أما التكامل الذي يهتم بموضوعات داخل نسق الأسرة، يشير بصفة مبدئية إلى العلاقة بين الوحدات والأجزاء لهذا النسق، ففي ظل الظروف المستقرة الآمنة تقوى روابط التماسك داخل أفراد الأسرة، لأن عوامل التماسك والصلابة والوحدة داخل الأسرة ترجع إلى نمط المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه.

أما في الظروف المضطربة التي تسودها الفوضى والعنف والإرهاب قد تتغير العلاقة بين أفراد الأسرة فيما بينهم، وتنجم صعوبة في التواصل إلى وحدة ثابتة.

ويتركز اهتمام المتطلب الأخير والذي نقصد به المحافظة على بقاء النمط لنسق الأسرة، باهتمامه على توقعات وايديولوجيات أفرادها وبقيمهم، فقد يعاني الفرد من صراع

الدور أو اللامعيارية، فتكون الأسرة في هذه الحالة هي المسؤولة الأولى على مواجهة هذه المتطلبات، حيث تمتص التوتر وتعطي الوقت وتمنح الإهتمام من داخل عملية التنشئة الإجتماعية وبذلك تكون الأسرة أصغر وحدة إجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم.

ولما كان الأطفال يتعلمون هذه القيم داخل محيط الأسرة فإن أزمة الإرهاب وقفت كحاجز أمام هذه الوظيفة حيث أعاقتها، لكون أن العديد من الأسر اضطرت أمام قوة وحدة هذه الظروف إلى تغيير أسلوب تربيتها، والكثير منها من أصبحت عاجزة عن مواكبة تربية أبنائها على الإطلاق لانشغالها بمشكلات الأزمة، ومنه نجد أن الأسرة قصرت في أحد واجباتها والمتمثل في تماثل أعضائها وامتصاص توتراتهم التي قد تلحق بهم من جراء هذه الأزمة، لأن الكثير من الأفراد أثناء ظروف الأزمة يصبحوا يحيون بدون أهداف وعاجزين عن فهم ما يحيط بهم.

فالأسرة في هذه الحالة بدل أن تمتص هذا التوتر وهذا الغموض تجد نفسها هي الأخرى عاجزة عن أداء دورها لأنها تعيش نفس الشعور.

إن معايشة الأسرة للإرهاب جعلها تفشل في انجاز متطلباتها مما أحدث بها اختلالات وظيفية، **بارسونز** نفسه ذهب بالقول إلى أن في كل نسق إجتماعي يكون التوازن دائما محفوفا بالمخاطر، وقد استدل بذلك في تحليلاته للثورة الفاشية والشيوعية، فالتغيير السريع يوجد حالة من عدم الإستقرار وتصبح المعايير غير قادرة على تنظيم المجتمع.

فحتى الأشكال الثلاثة التي تميز الأسرة القادرة على الإستجابة بكفاية للأحداث الضاغطة المتمثلة في الإحتواء، التكامل، التكيف، حسب ما أكده "**جلأسر**" افتقدتها الأسرة، لأن العديد من أفرادها في ظل أزمة الإرهاب يصبحون غير قادرين على الإندماج في الحياة الإجتماعية والمشاركة فيها.

أما تكامل أدوار أفراد الأسرة فقد اختل هو الآخر في مثل هذه الظروف، فأصبح الكثير منهم يمارس أكثر من دور نتيجة وفاة بعض أفرادها، فحتى تكيفهم قد غاب في فترة الإرهاب لعدم مقدرتهم على التوافق لما يواجهونه من أزمات.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول أن فشل نسق الأسرة في أداء متطلباتها ووظائفها سيؤدي إلى تعرض نسقها بل المجتمع بأسره إلى الإنهيار.

الفصـــل الرابع

1- مجال الدراسة

2- منهج الدراسة

3- أدوات جمع البيانات

4- العينة وكيفية اختيارها

1- مجالات الدراسة

1-1- المجال الجغرافي

لقد اقتصرت الدراسة على بلديتين فقط من دائرة براقي*، أي بدون بلدية الكاليتوس التي تشكل البلدية الثالثة للمقاطعة ، وعليه سيتناول هذا العنصر بتقديم تعريف موجز لبلدية براقي وبلدية سيدي موسى اللذان كانا مجال الدراسة.

1-1-1- التعريف ببلدية براقي:

تقع بلدية براقي على سهل متيجة جنوب شرقي الجزائر العاصمة على بعد مسافة 16 كلم، يحدها شرقا الكاليتوس، غربا جسر قسنطينة، شمالا الحراش ، جنوبا سيدي موسى هذا الموقع جعل هذه البلدية تتمتع بمناخ معتدل.

تبلغ مساحتها 3214.74 هكتار ، ويبلغ عدد سكانها 95247 نسمة ، وذلك حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 ، وهم موزعين عبر الأحياء التالية :

اسم الحي	عدد السكان	اسم الحي	عدد السكان
براقي وسط	29620	بن غازي+مرحبا	4858
المرجة	16160	حوش الميهوب	4924
11-ديسمبر –1960	12777	براقي شرق	3586
بن طلحة	11790	حوش مري+لعميري	2937
ديار البراة	7724	مناطق مبعثرة	771

نشير أن عملية الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 أظهرت غياب العديد من السكان عن مساكنهم ، حيث تم تسجيل 2179 مسكن مغلق بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة ، التي عرفتها المنطقة لاسيما أحياء بن طلحة، المرجة، مرحبا.

أما حاليا فيقدر سكان البلدية أكثر من 120000 نسمة ، نتيجة بداية تحسن الوضع الأمني حيث عاد السكان إلى مساكنهم ، وكذلك نتيجة نزوح عدد كبير من المواطنين من مختلف الولايات ، خاصة سكان المناطق المجاورة ، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي.

---

* في سنة 1992 انتقلت بلدية براقي إلى دائرة، ليطلق عليها اسم المقاطعة الإدارية لبراقي، وتضم البلديات الآتية : براقي سيدي موسى ، الكاليتوس.

تبلغ الكثافة السكانية 37.33 نسمة/كلم^2 ، وتبلغ نسمة السكان الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 79.06 % (إحصائيات 1998).

وبعد هذا التقديم سنتطرق إلى عرض بعض قطاعات البلدية الهامة المتواجدة في بلدية براقي :

القطاع الصناعي

القطاع العام

مصفاة الجزائر – مصنع الآجور والقرميد – مصنع الرخام – مصنع المبيدات الحشرية – مصنع المضخات – الوكالة الوطنية للذهب والمعادن الثمينة - وحدة صناعة مواد البناء، وحدة تسويق مواد البناء – مؤسسة الهندسة الحضرية والبناء.

القطاع الخاص : (الوحدات الخاصة) :

مصنع تركيب التجهيزات الإلكترونية – مصنع تركيب الأجهزة التكييف والتبريد – مصنع الشكولاطة – مصنع الياغورت – مصنع المثلجات – مصنع الأسرة والأفرشة – مصنع زجاج السيارات – مصنع البلاستيك.

وننوه أن هذه المصانع والمؤسسات ليست كلها في حالة نشاط لأن العديد منها توقفت بسبب الظروف الأمنية خاصة القطاع الخاص منها.

القطاع الفلاحي :

المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية 1194.44 هكتار.

المساحة المستخدم1475.50 هكتار.

أ- المسقية 402.75 هكتار.

ب-الجافة 664.25 هكتار.

عدد المستثمرات : 93 مستثمرة.

أ-جماعية :46 مستثمرة.

ب- فردية : 47 مشمرة.

وإلى جانب هذا النشاط نجد التربية الحيوانية المتمثلة في تربية الأبقار، تربية الدواجن، تربية الأغنام، تربية النحل.

- وسنكتفي بذكر هذا النشاط دون التطرق للتفاصيل.

قطاع الهياكل التربوية والثقافية والاجتماعية

أ- المؤسسات المدرسية والتكوينية

- المؤسسات المدرسية

- التعليم الإبتدائي : 25 مدرسة – 320 حجرة – 14973 تلميذا.
- التعليم المتوسط : 08 متوسطات –176 حجرة –7924 تلميذا.
- التعليم الثانوي : 03 ثانويات - 85 حجرة –3526 تلميذا.

- المؤسسات التكوينية

- مركز التكوين المهني : 01 –المتربصون 412- الاختصاصات 12، نسبة النجاح 80 %.
- مركز الخياطة :01 –المتربصات 220 – الاختصاصات 05 ، نسبة النجاح 85 % .
- مدرسة صغار الصم البكم : 01 عدد التلاميذ 118 .

ب- الثقافة والشباب والرياضة

المراكز الثقافية: عددها 01 وتمارس فيها النشاطات التالية :

- تعليم الحلاقة : 70 متربصة تحتة اشراف التكوين المهني ببراقي.
- تعليم الخياطة : 200 متربصة.
- الأعمال اليدوية : 230 متربصة.
- الرسم على الحرير: 100 متربصة.
- اقسام خاصة بتعليم الفرنسية والإنجليزية : 165 تلميذا.
- مكتبة : 800 منخرط.

دار الشباب: عددها 01 وتمارس فيها مختلف النشاطات ، وعدد المشاركين حوالي 400 بالإضافة إلى هذا النشاط هناك نشاطات ثقافية تقوم بها جمعيات محلية.

الشباب والرياضة

- المنشآت الرياضية: ملعب لكرة القدم: 02 –قاعة متعددة الرياضات: 03 – قاعة الجيدو: 01 –ملعب الكرة الحديدية : 01 – ملعب جواري: 03 – قاعة متعددة الرياضات في دور الإنجاز : 01.

الجمعيات الرياضية : 12 جمعية تمارس فيها 10 أنشطة رياضية ،وتضم 2285 رياضيا.

قطاع الصحة

الهياكل الصحية:

- عيادة متعددة الاختصاصات :01 ببراقي وسط - مركز صحي ببن طلحة :01.
- مركز صحي بحي 2004 مسكن 01. - وحدات الطب المركزي 03.

يتولى تأطير هذه المراكز تعداد يتكون من :

- طبيب عام 27 – طبيب مختص 03 - تقني سامي في الصحة 25
- طبيب أسنان :07 – طبيبة نفسانية :01 – تقني في الصحة 10 -قابلة 02
– عون متعدد الخدمات : 66 .

العيادات الخاصة

مركز طبي بسيكولوجي يقع في بن طلحة تابع لجمعية FOREM.

- طبيب عام 09 –طبيب مختص 17 في جميع الإختصاصات –طبيب أسنان (13)[1] .

1-2-1 التعريف ببلدية سيدي موسى

نشأت بلدية سيدي موسى عام، 1862 كانت تابعة إداريا إلى ولاية البليدة ثم تحولت إلى ولاية الجزائر بموجب المرسوم رقم:14/97 ، بتاريخ 1995/05/31.

-يحدها شمالا بلدية برقي (ولاية الجزائر). -يحدها شرقا بلدية الأربعاء (ولاية البليدة)

-يحدها بلدية بوقاعة (ولاية البليدة). -يحدها غربا بلديتي الشبلي وبئر توتة.

المساحة والسكان

مساحة سيدي موسى تقدر ب 3770 هكتار ، عدد سكانها يقدر ب27847 ساكن تتكون من 06 تجمعات سكانية بالإضافة إلى وسط البلدية.

وسط البلدية ---> 10250 ساكن	تجمع دهيمات---> 2749 ساكن
تجمع زواوي ---> 3460 ساكن	تجمع رايح ---> 3610 ساكن
تجمع أولاد علال ---> 1517 ساكن	محيط ---> 2005 ساكن
تجمع هوارة ---> 4256 ساكن	

[1] منوغرافيا لبلدية براقي ، الجزائر العاصمة ، جانفي 2003

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية

السكـــن

قطاع السكان يعتبر قطاع هام يساهم في تطور المنطقة حيث عرفت منطقة سيدى موسى تطورا سريعا حتى سنة 1990 ، حيث كان القطاع الخاص هو القطاع المهيمن نظرا للعدد الكبير من تصاريح البناء المقدمة، ففي وسط بلدية سيدى موسى تم بناء حي بوقرة I الذي يتكون من 500 مسكن وحي بوقرةII الذي يتكون من 574 مسكن ، بالإضافة إلى المساكن الوظيفية التي قدرت بـ 44 مسكن ، وكذلك 300 مسكن CNEP، وبالنسبة للبرنامج المسطر هناك 100 مسكن في إطار البناء خاص لأسر ضحايا الإرهاب، حيث نسبة الأشغال فيه تجاوزت 80%.

أما في أولاد علال الذي يبعد بـ:01 كلم على مركز المدينة ، يتم فيه بناء 200 مسكن ، بنسبة أشغال 80%.

وكذلك في حي زواوي يتم بناء 160 مسكن في إطار الاجتماعي ، تم توزيعها عام 2001 ، وبالنسبة للبرامج المستقبلية يوجد مشروع 120 مسكن تساهمي و150 مسكن في أولاد علال تم الشروع فيها.

وبالنسبة للبناءات الفردية تم إعطاء 500 رخصة بناء بين عام 1997 وعام 2002 وأغلبيتهم توجد في مساحة البلدية.

ولكن رغم كل هذا فان البلدية لازالت تعاني من أزمة السكن ، حيث بلغ عدد الطلبات 4400 طلب.

التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب و شبكة الصرف الصحي

تملك البلدية 06 منابع مياه (FORAGE) تشتغل، وتوجد 04 أخرى معطلة وفي مجال تخزين المياه تحصلت البلدية في إطار التنمية المحلية سنة 2002 على خزانين قدرة تخزين تقدر بـ100م^3 ، في إطار البناء الأولي توجد في حي زواوي والثانية في حي المرحبا ، كما يوجد خزانين مياه سعتهما بـ 3000 م^3 في حالة عمل ، الأول في مركز سيدي موسى ، والآخر في حي الرايس ، كما يوجد خزان ثالث في سيدي علال معطل ولكنه قابل للإصلاح.

وفيما يخص قنوات صرف المياه فإنها تغطي 80 % من احتياجات السكان.

العمـــل

باعتبار بلدية سيدي موسى أنها منطقة زراعية وصناعية ، وأن أغلبية سكانها تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة ، ونتيجة لتأثير أحداث السنوات الأخيرة فإن طلبات العمل ارتفعت ، حيث سجلت 1248 مسجل ، بينهم 217 امرأة ، و 1031 رجل ، وهذه الأرقام في حالة ارتفاع ، بالمقابل أن عروض العمل في جميع القطاعات والوحدات الصناعية لا تتماشى مع الطلبات.

قطاع التعليم والتكوين

تفتقر بلدية سيدي موسى إلى المنشآت المدرسية بدرجة كبيرة ، فمن 27847 ساكن توجد بها 13 مدرسة ابتدائية، و04 متوسطات، وثانويتين (متقنة وواحدة عادية).

ونظرا لتزايد عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى سطرت البلدية برنامج بناء مدرسة ابتدائية باولاد علال تحتوي على 12 قسما.

ويتوفر بالبلدية مركز واحد للتكوين المهني ذو قدرة 350 متربص ويحتوي على 16ورشة وقسم واحد.

قطاع الرياضة - الثقافة والشباب

تحتوي البلدية على ملعب كرة القدم يستوعب 2000 متفرج، يمارس فيه فريق البلدية المنتمي إلى القسم الجهوي الأوسط يتكون من 110 لاعب لكل الفئات، في كرة اليد يوجد فريق يتكون من 60 لاعب، كما نسجل عدم وجود مساحات اللعب ماعدا واحدة في مركز المدينة، أما بالنسبة للرياضات الأخرى يوجد بين 24 إلى 30 لاعب في ألعاب القوى.

في المجال الثقافي يوجد مركز ثقافي واحد مساحته 2000م^2 يتضمن 11 نشاط مثل الأعلام الآلي، المسرح، الموسيقى تحت إشراف 14 مشرف، 09 دائمين و05 في اطار تشغيل الشباب.

البنى التحتية الاقتصادية

1- القطاع الصناعي

لقد عرف القطاع الصناعي في سيدي موسى تدهورا ملحوظا في السنوات الأخيرة لكون أن المنطقة قد شهدت ظروف مزرية في سنوات الارهاب، فالمنطقة الصناعية المتواجدة بها أصبحت في السنوات السابقة اشبه بالخراب، جراء ما لحقها من تخريب وحرق، فمن العشرة مؤسسات التي كانت تنشط بالمنطقة توقفت أربعة منها، وتقلص حجم العمال من قرابة الإحدى عشرة ألف عامل إلى نسبة خمسة آلاف عامل فقط، فشركة البناء وحدها كانت توظف أكثر من 1800 عامل، لكن العمل الإرهابي التي تعرضت له اثر الانفجارات العنيفة جعلها تتوقف عن النشاط نهائيا.

2- القطاع الفلاحي

بلدية سيدي موسى تحتوي على مساحة 2955.70 هكتار، منها حوالي 2534.83 هكتار خصصت لزراعة القمح، الشعير وأخرى ،كما توجد حوالي 1867 هكتار مخصصة لزراعة الأشجار المثمرة.

الصحة

عدد قاعات العلاج: 02(رايس ، سيدي موسى)

عدد المخابر:	01	عدد الصيدليات:	06
عدد الأطباء العامون:	09	عدد أطباء الأطفال:	01
عدد أطباء العيون:	01	عدد أطباء التوليد:	05
عدد الأطباء النفسانيين:	02	عدد أطباء الإنسان:	03
عدد تقنيين مرض القلب:	04	عدد سيارات الإسعاف:	01

الطرق

نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به بلدية سيدي موسى فإنها تمر عليها عدة محاور مهمة تربط عدة ولايات :

الطريق الوطني رقم 61 محور شرق غرب تربط ولاية البليدة من الشرق.

الطريق الولائي رقم 14 يمر من الشمال الى الجنوب على مساحة البلدية.

الطريق الولائي رقم 117 محور جنوب شرق يربط سيدي موسى مع الأربعاء

الطريق الولائي رقم 115 يربط براقي وبلدية الأربعاء ويمر على سيدي موسى[1].

---

[1] مصلحة الدراسات التقنية : بلدية سيدي موسى (الجزائر) ، وثائق إدارية خاصة بالبلدية

1-2- المجال الزمني للدراسة

يوجد اختلاف بين الباحثين في شأن هذه النقطة، فهناك من يرى أن المجال الزمني للدراسة يبدأ من اختيار البحث إلى نهايته، وهناك من يرى أن المجال الزمني للدراسة يبدأ من النزول إلى الميدان إلى نهاية استخلاص النتائج.

و في دراستنا هذه اتجهنا إلى أصحاب الرأي الثاني بحكم أنه الأكثر شيوعا والأكثر تداولا بين الباحثين.

لقد استغرقت دراستنا الميدانية فترة امتدت مابين 17 أفريل إلى نهاية 23 أوت 2004، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل أساسسية هي كما يلي :

المرحلة الأولى

لقد تم في هذه المرحلة القيام بزيارة إلى المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب بهدف توضيح الخطوط العريضة للدراسة قصد الإستفادة من المساعدة التي تحقق لنا انجاز البحث، وهذا بحكم العلاقة بين المنظمة ومجتمع دراستنا وكان مابين 17 أفريل إلى 20 أفريل.

المرحلة الثانية

تم في هذه المرحلة تطبيق بعض الإستمارات التجريبية على بعض الأسر المقدر عددهم بـ 15 أسرة. (ببراقي) وامتدت هذه المرحلة مابين 2 ماي إلى 7 ماي.

المرحلة الثالثة

في هذه المرحلة تم توزيع الإستمارات النهائية على المبحوثين، بعد تحكيم الإستمارة من طرف مجموعة من الأساتذة هم "زمام نور الدين، الطاهر ابراهيمي، حسان الجيلاني، العقبي لزهر، بوراكي محمد، جابر نصر الدين دبلة عبد العالي".

ونشير إلى أنه انطلاقا من مناقشتنا المستمرة مع الأساتذة وبعض زملاء الدفعة قد عرفت الإستمارة تعديلات واضحة، مقارنة مع الإستمارة التجريبية وذلك بعد حذف الكثير من الأسئلة وإضافة أخرى، ومن أمثلة ذلك إضافة الأسئلة التي تتعلق بالقسم الأول من البيانات العامة التي لم تكن مذكورة في السابق، إلى جانب حذف العديد من الأسئلة التي رأينا أن المبحوثين قد أجابوا عنها ضمنيا في أسئلة سابقة، وكمثال للأسئلة المحذوفة نذكر مايلي :

في حالة الإجابة بوجود تغيير على مستوى العلاقات الأسرية : ماهي أكثر العلاقات تدهورا، هل هي العلاقات بين الزوجين – بين الآباء والأبناء – بين الأبناء أنفسهم.

وكذلك السؤال المتعلق هل تولد لدى أفراد الأسرة شعورا لم يألفوه من قبل في ظل الأزمة. نعم□ لا □

في حالة الإجابة بنعم ماهو هذا الشعور هل هو : احباط – عجز ....

وسنكتفي بذكر هذين النموذجين فقط، لأنه هناك أكثر من 9 أسئلة أخرى قد تم حذفها ، بعد الاستمارة التجريبية لتأكدنا أنها لا تقيس المؤشر الذي نحن بصدد كشفه ، أو أنها تتشابه مع أسئلة أخرى إلى حد بعيد، وأن المبحوثين أجابوا عنها ضمنيا في أسئلة أخرى.

كما تم تعديل السؤال الأخير الوارد في الاستمارة والذي يتعلق برؤية المبحوثين لواقع أسرهم ومستقبلها، لأننا بعد توزيعنا للاستمارة التجريبية استنتجنا أثناء حواراتنا مع أفراد الأسر، أن هؤلاء كأنهم وضعوا فاصلا بين فترة الإرهاب في سنواته الأولى والفترة الحالية التي بدأت تشهد تحسنا أمنيا، كقولهم : "قبل أو ضرك" ولهذا ارتأينا أن نعدل في السؤال ليصبح "ماهو واقع أسرهم في ظل التحسن الأمني ؟" .

إن فترة مقابلتنا بأسر مجتمع الدراسة قد امتدت ما بين 2004/07/09 إلى نهاية 2004/07/22.

المرحلة الرابعة

تم فيها تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها، لنصل بعدها إلى نتائج الدراسة، وهذه المرحلة كانت مابين 2 أوت إلى 23 أوت 2004 .

1-3- المجال البشري للدراسة

أثناء مقابلتنا بأعضاء جمعية ضحايا الإرهاب* ببراقي تبين لنا أن هذه الجمعية لا تضم كل أسر ضحايا الإرهاب بالمنطقة، وهذا يرجع إلى عوامل منها :

- عدم انخراط بعض الأسر في الجمعية لوجود منظمة أخرى.

* بناء على محضر الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 25-05-2000 المصادق عليه من طرف المنظمة الوطنية تم إنشاء هذه الجمعية، انظر الملحق رقم (3).

- عدد المنخرطين في الجمعية يتم بحساب عدد البطاقات المسجلة وليس بعدد الأسر، والسبب يكمن في جواز انخراط أكثر من فرد للأسرة الواحدة في الجمعية.

- إلى جانب التناقص في عدد المنخرطين في الجمعية من سنة إلى أخرى.

ولكن رغم هذه العوامل المذكورة إلا أن مسؤولي الجمعية بحكم احتكاكهم المتواصل والمستمر بالأحداث الواقعة بالمنطقة قدروا العدد الإجمالي لأسر ضحايا الإرهاب بـ 864 أسرة*.

وعليه لم نتخذ عدد بطاقات الانخراط في الجمعية مرجعا نستمد منه إطار عينتنا، بل كان على ضوء العدد المشار إليه مؤخرا.

ونشير في هذه النقطة أنه توجد الكثير من الأسر التي تعتبر ضحية إرهاب قد هاجرت باتجاه مناطق أخرى، وعليه فإن العدد الذي ذكر قد استثنيت منه هذه الفئة.

2- منهج الدراسة

يعتبر المنهج ضروري في أي بحث علمي، لأنه بمثابة المسار الذي يتوخاه الباحث قصد الوصول إلى نتائج علمية في دراسة موضوع معين[1].

ولقد تعددت المناهج في البحوث الاجتماعية و اختلفت ، ولعل أبرزها و أكثرها شيوعا هو المنهج الوصفي.

هذا الأخير عرفه البعض بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة، حول ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية ، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[2]، كما يتطلب هذا المنهج جمع البيانات حول الظاهرة التي هي محل البحث وفق الملاحظة وإجراء المسوحات الميدانية، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على إختيار عينات مناسبة مع إختبار وتحليل هذه المعطيات[3].

---

* الرقم المشار إليه أعلاه أنبنى أساسا على ضوء الاجتماعات التي كان يحضرها أعضاء الجمعية أثناء مقابلتهم بإطارات البلدية أو الدائرة.

[1] محمد شفيق : البحث العلمي ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1985، ص 65

[2] محمد سليمان المشوخي : تقنيات ومناهج البحث العلمي ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2002، ص 177

[3] محمد عبيدات ، محمد أبو نصار ، وآخرون : منهجية البحث العلمي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، 1999، ص46

إن المنهج المستخدم في دراستنا هو المنهج الوصفي لأنه الأنسب والأصلح للدراسات التي ترمي إلى وصف جوانب الظاهرة والتشخيص والتدقيق لها، بجمع البيانات والحقائق مع محاولة تفسيرها تفسيرا كافيا.

وبما أننا بصدد دراسة انعكاسات الإرهاب على الأسرة ، سنحاول الكشف على أهم وأبرز هذه الإنعكاسات وفق هذا المنهج، بوصف وتشخيص جوانب تأثيرات هذه الظاهرة بجمع البيانات والمعلومات التي تدخل في إطار المشكلة التي نبحث عنها، ولن نتوقف عند حد جمع هذه البيانات ،بل سنقوم بتفسيرها تفسيرا كافيا حتى تمكننا من استخلاص النتائج، لأن الدراسات الوصفية لا تقتصر على معرفة، خصائص الظاهرة ووصفها بل تتجاوز وتتعدى ذلك لكونها تشخيصية أيضا،و لأن المنهج الوصفي فضلا عن كونه إسهام مباشر و حيوي في توفير المعلومات و تصنيفها ، فإنه ينطوي على جوانب من التفسير ، خاصة فيما يتعلق بدلالة و معنى ما يعنى بوصفه،وهو بذلك يقدم لنا تفسيرا معينا للنتائج التي يتوصل إليها الباحث.

3- الأدوات المنهجية المستخدمة في جمع البيانات

تعرف الأدوات المنهجية بأنها وسائل جميع البيانات حول الظاهرة المدروسة، والواقع أن اعتماد الباحث على منهج معين هو الذي يحدد نوع الأدوات التي يستعين بها في جمع هذه البيانات[1].

إن اختيار هذه الأدوات المنهجية لا يتم بشكل عفوي، وإنما يتأتى بمرعاة نقاط من أهمها :

- ميدان أو مجال تخصص الباحث.
- نوعية مجتمع الدراسة.
- الظروف والملابسات التي تحيط بالموضوع[2].
- موضوع البحث وطبيعته[3].

وعليه فالأدوات التي تم الإستعانة بها في بحثنا هذا هي كالآتي :

---

[1] سيد علي شتا : المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، مكتبة الأشعة الفنية ،مصر ، 1997، ص256

[2] محمد مسلم : منهجية البحث العلمي الطبعة الثانية ، دار العرب للنشر والتوزيع وهران الجزائر ، 2004، ص 40

[3] سعيد ناصف : محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها ، مكتبة وهران الشرق 1997 ص 31

3-1- الملاحظة

يجمع الباحثون على أن الملاحظة من أهم الأدوات الي تستخدم في البحث العلمي، ومن المصادر الأساسية للحصول على البيانات والمعلومات، وتعتمد أساسا على حواس الباحث ، ولهذا ينبغي أن يكون هذا الأخير قادرا ومستعدا للملاحظة ، كما يجب عليه تنمية هذا الجانب لأنها تتطلب حسا مرهفا.

ويمكن التفريق والتمييز بين النماذج المختلفة حسب درجة مشاركة الباحث إلى شكلين اثنين هما : الملاحظة البسيطة والتي يلعب الباحث فيها دور المتفرج أو المشاهد بالنسبة للظاهرة أو الحدث موضوع الدراسة، وهذا النوع لا يتضمن سوى النظر أو الإستمتاع إلى موقف اجتماعي معين، دون المشاركة الفعلية فيه.

أما الشكل الثاني فيتعلق بالملاحظة بالمشاركة والتي يقوم فيها الباحث بدور العضو المشارك في حياة الجماعة موضوع الدراسة، ويشاركهم في نشاطهم ومشاعرهم[1].

لقد اقتصرنا في دراستنا على الملاحظة البسيطة، التي يغيب فيها عنصر المشاركة، وبما أن المهم ليس هو ذكر هذه الأداة بقدر أن الأهم هو التطرق إلى كيفية توظيفها في البحث، سنحاول ذكر ذلك.

خلال تواجدنا في براقي كانت لنا وقفة مطولة نوعا ما على بعض مخلفات الإرهاب في المنطقة من تخريب وتدمير المنشآت المختلفة، إلى جانب السكنات المتواجدة بالخصوص في آيت قاسم، وأولاد علال.

فمنطقة آيت قاسم مثلا كان يسكنها أكثر من 1500 فرد قبل فترة الإرهاب، ولكن بعد هذه الفترة خاصة أثناء اشتداد قوة الأزمة، اضطر هؤلاء السكان للهجرة والنزوح إلى المناطق المجاورة ، فاصبحت بذلك خاوية على عروشها ، وأصبح الزائر إليها يقف على الأطلال قد تعيده إلى قرون غابرة.

وإلى جانب هذه الملاحظات كان لنا موعد آخر معها أثناء محادثتنا مع الأسر التي شكلت لنا مجتمع الدراسة.

فالعديد من الآباء والأمهات كانوا يتحدثون معنا وأعينهم تفيض بالدمع-حقا لقد كانت لحظات مؤلمة - لتذكرهم بالأحداث التي عايشوها في ظل الإرهاب.

---

[1] نعيم دهمش ، ريجي الحسن وآخرون : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل عمان 202، ص51-52

إن ملامح مبحوثينا كان يبدو عليها اليأس والإحباط من جراء الواقع الذي قدر لهم أن يعيشوا فيه .

إن ملاحظتنا هذه كانت لنا بمثابة سندا نختبر بها صدق آراء أفراد العينة، لأنها فعلا كانت بمثابة آراء نابعة من شعورهم وأحاسيسهم.

3-2 الاستبيان

هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه لشخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف الحصول على معلومات حول ظاهرة معينة[1]، ويتصف هذا الإستبيان بأنه يمكن الباحث الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات[2].

وقد اعتمدنا على استمارة المقابلة والتي تعد أحد الاستبيانات وهي ما يطلق عليها أصحاب الباحثين باستمارة الإستبار[3] ، بمعنى أننا نحن الذين نقوم بملء الإستمارة من خلال الإجابات المختلقة للمبحوثين.

وتبرير اختيارنا لهذا النوع يعود إلى جملة من الإعتبارات لعل من أبرزها هو المستوى التعليمي المتوقع للمبحوثين ، فطرح السؤال على المبحوثين وكتابة إجابته هو الأسلوب المناسب في مثل هذه المواقف.

نشير في هذه النقطة أن أسئلة استمارتنا قد طرحت مبسطة قريبة جدا من " **العامية** " حتى يتسنى للمبحوث أن يرد على أسئلتنا، بمعنى أن صياغة السؤال الموجود في الإستمارة ليست هي نفسها المطروحة على مبحثينا.

قد احتوت أسئلة الإستمارة على 39 سؤالا كانت كالآتي :

سبعة أسئلة خاصة بالبيانات العامة ، وهذه الأسئلة موزعة إلى قسمين : الأول منها يتعلق بصفة البحوثين أو ما أطلقنا عليه بممثل الأسرة. والقسم الثاني يتضمن أربعة أسئلة تتعلق بوصف عام لأسر بحثنا.

وفيما يخص الأسئلة الأخرى قد توزعت على محاور ثلاثة كبرى هي : الجانب الإجتماعي، الإقتصادي، النفسي.

---

1 خير الله عصار : محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص16

2 حسن منسي : منهاج البحث التربوي ، الطبعة الأولى ، دار الكندي للنشر، الأردن،1999ص56

3 فوزي عبد الله العكش : البحث العلمي المناهج والإجراءات ، مطبعة العين الحديثة، الإمارات العربية ص129

المحور الإجتماعي يتضمن 16 سؤالا موزعة على ثلاثة عناصر فرعية هي: التفكك، التربية، الهجرة.

أما المحور الاقتصادي قد احتوت أسئلته على08 أسئلة مصنفة بدورها إلى عنصرين هما : أثر الإرهاب على عمل أفراد الأسرة وتدني مستوى معيشتها.

وأخيرا المحور النفسي الذي ضم 06 أسئلة مصنفة إلى عنصرين هما: فقدان إشباع الحاجات، وأثر الإرهاب على الصحة النفسية لأفراد الأسرة.

3-3- السجلات والوثائق

تعتبر السجلات والوثائق من بين الأدوات التي يستعين بها الباحث في جمع البيانات التي تعينه في دراسته التي هو بصدد القيام بها.

قد استخدمنا هذه الأداة للاطلاع على الكثير من البيانات والمعلومات التي تدخل في نطاق بحثنا، كتلك التي تتعلق ببعض مخلفات الإرهاب في الجزائر، أو تلك المعلومات التي تخص مجال دراستنا براقي، وغيرها.

3-4- المقابلة

يعرف "**ماكوبي**" المقابلة بأنها "تفاعل لفظي بين فردين في موقف مواجهة يحاول أحدهما استثارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى الآخر".

ويعرفها **انجلش** بأنها "محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر لاستثارة أنواع معينة من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي أو الإستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج"[1].

فالمقابلة تمثل أسلوب التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمبحوث بغرض الحصول على المعلومات والآراء التي تعبر عن الاتجاهات ووجهات نظر الخاصة بالمسائل التي تشغل بال الباحث[2].

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي : البحث الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997، ص345

[2] أحمد بدر: مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998، ص 184

إن هدف الحصول على معلومات موثوقة أوعلى الأقل الحصول على آراء تستند إلى الموضوعية يملي على الباحث أن يكون دقيقا عند اختيار الأشخاص الذين سيقابلهم، ويجب عليه تحديد الذين لهم المعلومات التي يرغب فيها، وفيما إذا كانت لديهم سلطة بتزويده بها، لأن من أسوأ الأخطاء التي يرتكبها الباحث أن لايصيب في تمييز المستجيب الذي قد لا يستطيع إعطاءه ما يريد، ولذا تقع على الباحث مسؤولية استكشاف مدى الصلاحيات المخولة له، وعن آراءه وخبراته وعلاقاته ، وغير ذلك من المعلومات التي تفيده عند إجراء المقابلة.

لقد تم توظيفنا لهذه الأداة في دراستنا عبر محطات مختلفة أولاها كانت تلك التي جمعتنا مع الأمينة العامة للمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب*، وقد دار النقاش في الكثير من النقاط التي خدمت البحث فمن بين أهم المواضيع التي نوقشت هي مخلفات الإرهاب على الأسر المنخرطين في المنظمة.

أما المقابلة الثانية فقد تمت مع بعض أعضاء من جمعية ضحايا الإرهاب المتواجدة بمجال دراستنا، وكانت هذه المقابلة بمثابة الأرضية التي سينجز عليها بناء البحث، ومن بين أهم النقاط التي تناقشنا فيها هي كفية اختيار العينة.

أما المقابلة الثالثة فكانت مع رئيس الإدارة العامة لبلدية براقي حيث تمحور النقاش حول تزويدنا بمعلومات وبيانات عن البلدية.

أما المقابلة الرابعة قد أجريت مع إطار بمصلحة الدراسات التقنية ببلدية سيدي موسى، وهذا من أجل الحصول على معلومات عن البلدية.

وقبل أن ننتقل إلى عنصر آخر نشير أننا لم نعتمد على قائمة الأسئلة أثناء مقابلتنا مع هؤلاء المذكورين لأن مواضيع المناقشة كانت محددة مسبقا وهو ماغلب على هذه الجلسات طابع المقابلة المفتوحة.

---

* هذه المنظمة نشأت في سبتمبر 1993، كانت تحت غطاء جمعية ذات طابع غير سياسي، ولكن فيما بعد تغير نظامها القانوني من جمعية إلى منظمة غير دولية أثناء عقد مؤتمرها الإستثنائي في يوم 11-11-1999. نظرا للمتطلبات السياسية المستجدة. المنظمة ممثلة على المستوى الوطني في 44 ولاية ماعدا ولايات : أدرار، اليزي، تندوف تمنراست، وحسب اتصالنا الأخير مع الأمينة العامة للمنظمة أكدت لنا بأنه هناك بعض الأسر من ولاية تندوف انضموا مؤخرا إلى المنظمة.

مقر المنظمة – الجزائر العاصمة – شعارها –الوفاء – التضحية – الصمود. حكمتها – انقاض الجزائر.

وقد اتبعنا هذه الطريقة عمدا لكي لا نترك من أجرينا معه المقابلة يشعر بأنه أمام أسئلة مطالب بالأجوبة عليها لأنه في الكثير من الحالات تكون المقابلة المفتوحة هي الأنسب في تزويد الباحث ما يريد خاصة إذ تمكن كيف يتحكم في هذه المقابلة لكون أن الطرف الآخر يكون مرتاحا أكثر في هذه الطريقة.

4- العينة وكيفية تحديدها

حينما كان يصعب على الباحث أن يجمع بيانات دراسته عن طريق الحصر الشامل الذي يطبق على جميع أفراد المجتمع الأصلي ، فلا مفر إذن أن يلجأ الباحث إلى أسلوب المعاينة[1] والتي تعني اشتقاق عينة من المجتمع ككل شريطة أن تكون ممثلة له ، وهذا التمثيل لا ينحصر فقط في عدد أفراد العينة ولكن هناك بعد آخر، وهو كيف يمكن للعينة أن تتجسد فيها كل خصوصيات ومواصفات مجتمع الدراسة بنسب متساوية[2].

تعتبر عملية اختيار مجتمع البحث أحد العناصر الجوهرية في بناء البحث وإذا كانت العناية والدقة مطلوبين في عملية التخطيط للبحث وتصميمه من أجل التوصل إلى الهدف المحدد، فإن هذين الشرطين يلزمان أيضا في اختيار جمهور البحث وتمثيل عينته[3].

و بما أن جمعية ضحايا الإرهاب المتواجدة في المنطقة لا تتوفر على قائمة خاصة تضم عدد الأسر بقدر ما تتوفر عدد المنخرطين حسب البطاقات فقط، فإننا أمام هذا الوضع ارتأينا أن نتبع العينة القصدية "العمدية" التي تدخل ضمن العينات غير الاحتمالية من تصنيفات العينة.

شملت عينة دراستنا 120 أسرة ، وهو ما يعني أنها ممثلة للمجتمع الأصلي بـ 13,88 %، و قد تم استنباط ذلك كما يلي: $\frac{100x120}{864}$ = 13.88% ، ولقد تم الاتصال بهؤلاء الأسر عن طريق الأمين العام للجمعية، بالإضافة إلى الأمين البلدي المكلف بالشؤون الإجتماعية، لكونهما يشكلان علاقة طيبة ووثيقة معهم، وهو الشيء الذي ساعدنا كثيرا في تجاوب وتفاعل المبحوثين معنا لوضعهم الثقة فينا.

---

[1] ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم : مناهج وأساليب البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، دار الصفا للنشر ، عمان 2000 ، ص 82

[2] محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2000، ص 71

[3] غريب سيد أحمد ، علي عبد الرزاق حلبي: تنظيم وتنفيذ البحوث الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1999

وللموضوعية نشير أن أصحاب الأسر التي أجرينا معها دراستنا أشارت لنا بأنها كانت سترفض الحديث إطلاقا لو كان مجيئنا بمفردنا أي بدون وساطة أعضاء الجمعية.

ولتبرير تعمدنا أن يكون مجتمع دراستنا هو أسر ضحايا الإرهاب دون الأسر الأخرى، كان لسببين هما : أن الأسر التي لا تعتبر ضحية إرهاب نجد تأثير الإرهاب كان عليها معنويا فقط، ما هو معلوم أن الأسر الجزائرية تأثرت كلها بالأزمة، والشيء الوحيد الذي يميزها عن بعضها البعض هو درجة التأثير وحدته، بمعنى أن الأسر المقيمة في المناطق الشمالية كانت أكثر عرضة للخطر من غيرها وهكذا.

أما أسر ضحايا الإرهاب فهي بالإضافة إلا إنها ضحية هذه الأزمة نجدها أيضا تعيش نفس الشعور والإحساس الموجود لدى الأسر الأخرى، فهذه الأسر علاوة أنها تعيش في وسط مشحون بالرعب والخوف، فهي في الوقت نفسه تعتبر ضحية إرهاب، لتعرضها على مختلف الأنواع والأساليب التي تتبعها الجماعات الإرهابية ، فما قلناه قد يكون مبررا كافيا لنحكم على المجتمع الذي اخترناه أنه ممثل تمثيلا صحيحا وصادقا لدراستنا.

والسبب الثاني يكمن في التسهيلات التي قدمتها لنا المنظمة، خاصة في جعل أسر عينتنا يثقون فينا ويتفاعلون معنا، لأنه من غير المنطقي أن نلجأ إلى أسر لمحاورتها ولا تربطنا معها أية علاقة.

الفصل الخامس

1- تحليل البيانات وتفسيرها

2- نتائج الدراسة

3- التوصيات والاقتراحات

1- تحليل البيانات وتفسيرها

إن تحليل البيانات تدخل ضمن المرحلة النهائية للبحث حيث تسبقه مرحلتان أساسيتان هما: مرحلة الإعداد للبحث ومرحلة جمع البيانات، ولذا فإن مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها ما هي إلا حلقة من حلقات البحث المتصلة التي تتأثر بما سبقها من مراحل وتتصل بها اتصالا وثيقا، وهو ما يجعلنا نؤكد على أن البحث سلسلة متصلة من الخطوات المترابطة والمتكاملة، كل منها تكمل الأخرى وتؤثر فيها وتتأثر بها سلبا وإيجابا.

بعد جمع البيانات تأتي مرحلة تصنيف هذه البيانات وتحليلها إذ لا فائدة من أكوام مكدسة من البيانات الخام، وبالتالي فإنه يجب تصنيفها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثمة عرضها بطريقة يصبح بالإمكان فهمها والاستفادة منها.

وعليه سنحاول في هذا العنصر أن نقوم بتحويل المعلومات والبيانات المحصل عليها من ميدان الدراسة إلى لغة الأرقام للتعليق عليها.

الجدول رقم (1) يوضح صفة المبحوث

النسبة	التكرار	صفة المبحوث
%56.66	68	الأب
%37.5	45	الأم
% 5.83	07	الإبن
%100	120	المجموع

قبل استنطاق الجدول حري بنا أن نقدم تبريرا لإيراده بهذا المسمى "صفة المبحوث" ذلك أنه من المتوقع أن يتم ملء الاستمارة مع فرد واحد ينوب عن كل الأسرة ، خاصة وأن الدراسة تجرى مع أسر جزائرية، والتي تعرف بكونها أسرا محافظة ، ونشير إلى أن اعتماد طريقة مفوض ينوب عن الأسرة لا يفسد ولا يخل بالمسار العام لسير استمارة البحث ، لكون دراستنا لا ترمي إلى دراسة الفرد بذاته منعزلا عن محيطه الأسري ، بقدر ما ترمي إلى تقصي الجو العام السائد داخل الأسرة.

من البيانات الموضحة أعلاه يتبين لنا أن المبحوثين الذين أجريت معهم دراستنا بصفتهم ممثلين لأفراد أسرهم ، كان الأغلبية منهم ممثلة برب الأسرة الأب، وقد تحققت

نسبته بـ:56.66% ، وتأتي في المرتبة الثانية تلك الأسر التي مثلتها الأم بنسبة مقدرة بـ: 37.05 %، في حين نجد نسبة 05.83 % تمثل الأسر التي كان الابن الأكبر ممثلا لها.

ومحاولة منا بجمع النسبة الأولى والثانية نجدها تحقق نسبة عالية جدا مقدرة بـ: 94.16% وعليه يتبين لنا أن الوالدين هما اللذان كانا أكثر تمثيلا لدراستنا.

ولنا أيضا أكثر نشير إلى أن اللقاءات التي جمعتنا بهؤلاء كان يحضرها بعض أبناء الأسرة ، الذين كانوا بين الحين والآخر يتدخلون لإبداء آرائهم وأفكارهم حول بعض النقاط التي أثارتها استمارة المقابلة ، ولقد استفدنا من تدخلاتهم تلك ، حتى أننا وظفنا بعضا منها في تحليلنا للعناصر والتي سنأتي على ذكرها لاحقا.

الجدول رقم (2) يوضح سن المبحوثين

السن	الأب		الأم		الابن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
[28-33]	/	/	/	/	2	%28.57
[34-39]	/	/	/	/	4	%57.14
[40-45]	1	% 1.74	3	%6.66	1	%14.28
[46-51]	18	%26.47	29	%64.44	/	/
[52-57]	36	%52.94	13	%28.88	/	/
[58-63]	11	%16.17	/	/	/	/
أكثر من 63	2	% 2.94	/	/	/	/
المجموع	68	%100	45	%100	7	%100

بتسليط الضوء على نسب الجدول نستشف أن أغلبية الآباء الذين أجرينا معهم الدراسة فاق سنهم الخمس والأربعين سنة(45 سنة) أي ما نسبته 98.52%، والنسبة المتبقية من إجمالي عدد الآباء قدرت بـ:1.47% مثلها أب واحد كان سنه دون 45 سنة وبالتحديد 44 سنة.

وبانتقالنا إلى الأمهات نجد أعمارهن قد انحصرت ما بين 40 و57 سنة، وضمن هذا المجال السني تباين توزيع أعمارهن على فئات ثلاث حققت فئة [46. 51] أعلى النسب وذلك بـ: 64.44 % تلتها فئة [52. 57] بنسبة 28.88 %.

وفيما يخص الأبناء الذين مثلوا أفراد أسرهم نجد أن أعمارهم قد انحصرت ما بين 28 و45 سنة (وبالضبط 41 سنة)، على اعتبار أن أكبر الأبناء من هؤلاء كان عمره41 سنة

ومنه نستطيع القول أن توزيع هذه النسب المتعلقة بسن ممثلي الأسر كان طبيعيا جدا بالمقارنة مع مركز كل واحد منهم.

جدول رقم (3) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	الأب		الأم		الابن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	34	%50	19	%42.22	/	/
ابتدائي	27	%39.70	22	%48.88	01	%14..28
متوسط	06	%08.82	04	% 8.88	02	% 28.57
ثانوي	01	%1.47	/	/	04	%57.14
جامعي	/	/	/	/	/	/
المجموع	68	%100	45	% 100	07	%100

من بيانات الجدول نستشف ملاحظة مؤداها ما يلي: أننا كلما اتجهنا نحو الفئة الأقل سنا كلما تحسن المستوى التعليمي ، والدليل واضح في النسب الموزعة أعلاه ، فالانتقال من فئة الأب إلى فئة الأم ثم الابن نجد أن المستوى بدأ يرتقي ويتحسن نوعا ما ، ومثال ذلك أن الأمية بلغت ذروتها عند الآباء 34 أميا ، أي بنسبة 50%، ثم انخفضت عند الأمهات إلى 19 أمية ممثلة بنسبة تقدر بـ: 42.22% ، في حين انعدمت تماما في فئة الأبناء, والأمر نفسه في باقي المستويات الأخرى والتفسير المعقول لتلك الزيادة التصاعدية في المستوى التعليمي نجده يكمن في تحسن الظروف التعليمية للبلاد في عمومها, إذ لا يمكن إنكار الطفرة التعليمية التي شهدتها الجزائر المستقلة مقارنة بالعهد الاستعماري, على اعتبار أن أغلب الآباء ونسبة كبيرة من الأمهات ولدوا وقضوا نزرا غير يسير من طفولتهم في المرحلة الاستعمارية وصدر الاستقلال (والجدول رقم 02 الذي يمثل سن المبحوث يوضح ذلك) ، وهي المرحلة التي شهدت بدورها صعوبات في مجال التعليم جسدتها استعانة الدولة بالخبرات الأجنبية علاوة على العدد المحدود من المنشآت التعليمية وبالأخص في الأماكن النائية.

إن مغزى إدراجنا هذا السؤال في استمارتنا كان لغرض تحديد الأسلوب الذي سنتبعه في التخاطب مع المبحوثين, وبناءا على ما تم استيفاؤه(85.84 % من أفراد مجتمع الدراسة لا يتعدى مستواهم الابتدائي) هو ما حذا بنا إلى استخدام مصطلحات وألفاظ متداولة وعامية بغية تحقيق قدر معقول من التفاعل والتجاوب.

جدول رقم (04) يوضح مهنة المبحوث

المهنة	الأب		الأم		الابن	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
موظف	04	%5.88	/	/	03	%42.85
فلاح	11	%16.17	/	/	/	/
تاجر	13	%19.11	/	/	/	/
عامل يومي	21	%30.88	/	/	02	%28.75
متقاعد	07	%10.29	/	/	/	/
بدون عمل	12	%17.64	45	%100	02	%28.57
المجموع	68	%100	45	%100	07	%100

بداية من فئة الآباء تبين لنا معطيات الجدول أن هناك 45 رب أسرة مهنته غير تابعة لقطاع الدولة ، أي ما نسبته 66.17%، في حين أننا نجد سوى نسبة 05.88% ممن هم يشتغلون في القطاعات التابعة للدولة، أما النسب المتبقية فهي موزعة بين من هم متقاعدين والذين هم بدون عمل، أما ممثلي الأسر من الأمهات كانوا كلهم بدون عمل أي ما نسبته 100 %، وفيما يتعلق بالأبناء نجد 42.85%، من كانت مهنته موظف لدى الدولة، ونسبة 57.14% موزعة بالتساوي بين من هم بدون عمل ، والذين هم يشتغلون أعمال يومية.

هذا ونشير إلى أن هناك البعض من الآباء من وجد نفسه مضطرا إلى التوقف أو تغيير نشاطه المهني أمام مقومات الإرهاب المختلفة كالتهديدات المستمرة أو العمليات التخريبية التي مست العديد من المنشآت بمختلف نشاطاتها, فعلى سبيل المثال أحاطنا بعض الآباء المشتغلين بقطاع الفلاحة علما بأنهم عادوا إلى مزاولة مهنهم في السنتين الأخيرتين فقط ، نتيجة بداية تحسن الظروف الأمنية (انطلاقا من المقارنة بالسنوات الماضية).

جدول رقم (5) يوضح مدة الإقامة

مدة الإقامة	التكرار	النسبة %
[12-08]	8	%6.66
[17-13]	36	%30
[22-18]	49	%40.83
أكثر من 23 سنة	27	%22.50
المجموع	120	%100

قبل التعليق على الجدول نشير إلى أنه توجد 87 أسرة من مجموع أسر البحث تقيم ببلدية براقي ، محققة بذلك نسبة 72.50%، في حين توجد 33 أسرة تقيم ببلدية سيدي موسى أي ما نسبته 27.50%، ونشير أن هذا التوزيع كان بناءا على توجيه من الأمين العام ونائبه لجمعية ضحايا الإرهاب ، لأن عينة البحث -وكما سبق أن وضحنا- كانت قصدية.

إن إدراك هذا السؤال في الاستمارة كان هدفه الوقوف على مدة معايشة مجتمع الدراسة للأزمة ، لأنه من المؤكد سيكون أثرها أشد وأعنف من تلك التي عايشتها مدة أقصر.

إن بيانات الجدول توضح لنا أن أغلب الأسر قد عايشت الأزمة منذ بدايتها, فحتى الفئة الأولى التي كانت مدة إقامتها من [08. 12] سنة تدخل ضمن هذا السياق, لأن الأسر التي أقامت بالمنطقة ابتداءا من سنة 1996 (والتي عددها 05 أسر) نستطيع أن نقول أنها شهدت أوج الأزمة، فحسب متتبعي الوضع الأمني بالجزائر، فإن الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998، تمثل ذروة الموجة الإرهابية, والمجزرة التي شهدها حي بن طلحة خريف 1997 أكبر شاهد على ذلك.

أما عن الأسر التي قدمت إلى الإقامة ببراقي, رغم وضعها الأمني المتردي والخطير فسنجد سر تنقلها لاحقا, كوننا أدرجنا أسئلة تبحث ذلك.

الجدول رقم (6) يوضح عدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	التكرار	النسبة
[4-2]	16	%13.33
[7-5]	101	%84.16
[10-8]	3	%2.5
المجموع :	120	%100

من بيانات الجدول يتضح لنا أن نسبة 84.16%. من أسر مبحوثينا عدد أبنائها ما بين[5. 7] ونسبة 13.33% تمثل الأسر التي عدد أبنائها ما بين[2. 4] وأما النسبة المتبقية (02.50%) تمثل الأسر التي لها من[08. 10] أبناء.

إن هذه البيانات تتماشى والخصائص الديمغرافية للأسرة الجزائرية, حيث أغلبية الأسر يفوق عدد أفرادها الخمسة أفراد.

وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام, هو أن عدد الأبناء الموضحين في الجدول يمثل الأفراد الذين هم على قيد الحياة, بمعنى أن الأبناء الذين لقوا حتفهم من جراء الإرهاب لم يدرجوا في هذا العدد.

جدول رقم (7) يوضح الضرر اللاحق بالأسرة

نوع الضرر	التكرار		
	الأب	الأم	الأبناء
قتل	43	28	58
اختطاف	/	/	21
إعاقة	04	/	16

تعكس بيانات الجدول أعلاه حجم الأضرار التي لحقت بالأسرة بفعل الإرهاب, فهناك 43 أسرة بدون أب ، أي ما نسبته 35.83% من مجموع الأسر، بينما تعرف 04 أسر أخرى حالات إعاقة الأب نتيجة العمل الإرهابي, في حين هناك 28 أسرة يعيش أفرادها بدون أم أي ما نسبته 24.16% من مجمع الدراسة, وبعملية حسابية يتضح لنا أن71 أسرة تعيش حالة يتم بفقدانها أحد الأبوين ، معنى ذلك أن 59.16% من الأسر تفتقد لأهم ركائز الأسرة, وهو ما يؤثر على مجرى حياتها بدرجة كبيرة.

وبالانتقال إلى فئة الأبناء يبدو الضرر أكثر وضوحا ،سجيل 95 حالة طالت هذه الفئة سواء كانت قتلا, اختطافا أو إعاقة.

عرفت 58 أسرة حالة قتل, وسجلت 21 أسرة حالة اختطاف لأحد أبنائها من الجنسين, وعرفت 16 أسرة حالة إعاقة بفعل العمل الإرهابي.

جدر الإشارة إلى أن جل عمليات القتل كان بسبب المجازر الجماعية أو الاستهداف الشخصي من قبل الجماعات الإرهابية ، بينما تعود أصحاب حالات الإعاقة إلى الانفجارات العنيفة التي شهدتها أسواق ومدارس ومقاهي المنطقة, أما عن الاختطاف فقد اتضح لنا أن جل الفتيات قد اختطفن عقب مجزرة بن طلحة(ثلاثاء 23 سبتمبر 1997) ، في حين أن أصحاب حالات المختطفين من الذكور, كان إما بداعي تصفية حسابات شخصية أو بسبب أداء واجب الخدمة الوطنية, أو عدم تطبيق اللوائح والبيانات التي يصدرها الإرهابيين, كتلك التي تأمر السكان بالامتناع عن الالتحاق بالأعمال التابعة لقطاع الدولة.

<u>جدول رقم (08) يوضح تغيير أدوار الأفراد من عدمه</u>

التغيير من عدمه	التكرار	النسبة %
نعم	86	%71.66
لا	34	% 28.33
المجموع	120	% 100

إن بناء الأسرة يشبه الجهاز العضوي في تكامله وأدائه لوظائفه, فالأسرة تنظيم داخلي خاص يوجب تكاملية خاصة, وهذه التكاملية تفرض بدورها على بناء الأسرة تحديدا معينا لأنماط السلوك يلتزم به كل من الزوج والزوجة والأبناء, لأنه من غير الممكن أن تكتسب الأمومة الأبوة أو النبوة معانيها بعيدا عن بناء متناسق, إلا أن هذا الميكانيزم الأسري قد يتأثر بأحداث المجتمع على وقع الأزمات التي يواجهها.

إن ما قيل آنفا هو ما تجسد لأسر بحثنا ميدانيا, فأزمة الإرهاب التي أصبحت جزءا من حياتهم اليومية, قد كانت عاملا بارزا في إحداث تغييرات واضحة على أدوار كل فرد من أفراد الأسرة, حسب المركز الذي يشغله بداخلها، ولعل النسبة الموضحة في الجدول خير ما نستدل به في هذه النقطة, فقد أكد ما مجموعه 86 أسرة من مجتمع البحث(71.66%) حدوث تغييرات على أدوار الأفراد بداخلها.

وبالمقابل نفى 28.33% من عينتنا حدوث أي تغيير على أدوار أفراد أسرهم, وهذه نقطة تستدعي التوقف عندها.

إن مرد عدم التغيير هذا يكمن في أن بعض هذه الأسر لم تفقد أحد الأبوين" أي انها فقدت أحد الأبناء ، " ومعلوم أن الأسرة التي فقدت الأب أو الأم أكثر عرضة للاختلال وتغيير الأدوار مقارنة بتلك التي لم تفقد إحداهما, وحتى تلك الأسر التي فقدت أحد الأبوين كان فيها من ينوب عنها –ولو جزئيا– أي أنه ضمن هذه الأسر أخ أو أخت يضطلعان بشؤون الأسرة ومسؤولياتها ، وبالرجوع إلى إجابات المبحوثين الذين عبروا بأن أسرهم قد شهدت في توزيع أدوار أفرادها وجدنا أنها لم تخرج عن ثلاثة محاور أساسية سنتعرف عليها في الجدول اللاحق .

الجدول رقم (09) يوضح نوعية طبيعة تغيير الأدوار

النسبة%	التكرار	نوع التغيير
%32.55	28	أخذ دور الأم للأب
%50	43	أخذ دور الأب للأم
%17.44	15	تحمل الأبناء مسؤوليات الأسرة
%100	86	المجموع

إن الدور هو ما يتوقعه المجتمع من الفرد الذي يحتل مركزا معينا داخل جماعة ما, حيث أن كل مجتمع يحدد لأفراده الأدوار التي يقومون بها في حياتهم, وبما أن الأسرة وحدة في التنظيم العام ونسقا بارزا فإن ما يميزها هو تميز دور كل عضو بداخلها – حسب المركز الذي يشغله فيها- .

إلا أن هذه القاعدة تسود فقط في الظروف الطبيعية لحياة الأسرة ، لأن هناك أحداث وتغيرات قد تعيق أفراد الأسرة عن أداء أدوارهم أو تضيف لهم أدوار أخرى , وحيث أن الإرهاب يعتبر من الحالات الاستثنائية فإن تأثيراته قد ألحقت بالأسرة أضرارا وعواقب بارزة تمثلت في تفككها وانهيار وحدتها , هذا التفكك والانهيار تبعه تغير واضح في أدوار أفرادها .

وفي أسر مجتمع دراستنا تجلى هذ الضرر في وجود أسر غير مكتملة الوحدة أو البناء ، مما انجر عنه ظهور أدوار جديدة لكل من الأرمل والأرملة بالدرجة الأولى , فالزوج

بوفاة زوجته تحمل جزءا كبيرا من أدوارها ومسؤولياتها , فقد أصبح أكثر انشغالا بشؤون الأسرة –خاصة التربوية منها– ، بعد أن كان يتقاسمها مع زوجته ، حيث أصبح أكثر تواجدا في البيت وخاصة إلى جانب الأبناء الصغار محاولة منه تعويضهم جزء من حنان الأم ورعايتها , وقد خلق هذا الوضع عندهم حالة من عدم الاطمئنان ، حتى أن بعض الآباء أخبرنا بأنهم أصبحوا يتكفلون بدقائق أمور الأبناء كالنوم ، الاستيقاظ ، الأكل ، وهي أمور لم يكونوا يفكرون فيها إطلاقا في حياة الزوجة أو الأم ، بل وأكثر من ذلك صرح بعضهم الآخر أنهم في كثيرا من الأحيان يضطرون إلى مغادرة العمل باكرا للعودة إلى المنزل ومباشرة شؤون الأبناء , وحتى هذا الدور التعويضي الذين حاولوا القيام به واجهوا أثناءه صعوبات جمة ، إلى الحد الذي حذا ببعضهم إلى القول أنه من الصعب جدا تعويض أبنائهما عن بعض ما فقدوه في جو مشحون بالقتل والاختطافات والانفجارات.

أما نسبة 50 % الموضحة في الجدول فهي تمثل فئة الأمهات اللاتي قلن بأن أدوارهن الأسرية لحقها الكثير من التغيير, وقد عبرن عن ذلك بقولهن أنه ومباشرة بعد وفاة الزوج انتقلت إليهن مسؤولية إعالة الأسرة فوجدن أنفسهن إزاء وضع صعب ، فمن جهة ظروف الرعب والقتل التي خلفها الإرهاب لا تسمح بالعمل وخاصة بالنسبة للمرأة, ومن جهة أخرى فإن ثقافة الكثيرات منهن ومؤهلاتهن لا تسمح لهن بذلك.

إلى جانب هذا فإن غياب الزوج ، جعلهن مسؤولات عن كل شؤون الأسرة من رعاية وعناية ، حتى أن بعضهن أصبحن يقمن باستخراج الوثائق الإدارية المختلفة, وأمام هذا التعدد للأدوار التي أصبحن يقمن بها صرحت الكثيرات منهن ، بأنهن لم تعدن قادرات على متابعة تربية أبنائهن كما في السابق ، حينما كان العمل في هذا المجال يتقاسمنه مع أزواجهن, خاصة ما تعلق بتمدرس الأبناء ومراقبتهم وتوجيههم وغيرها من الأمور التي تدخل في إطار التربية عموما.

أما النسبة الثالثة 17.44% فتمثل تلك الأسر التي أصبح أبناءها يتكفلون بإعالة أسرهم عوضا عن آبائهم الذين فقدوا مناصب عملهم ، أو تعرضوا لإعاقة ما، وبما أن الآباء لا يزالون على قيد الحياة فإن مسؤوليات هؤلاء الأبناء تبقى محدودة, أي أنها لا تتعدى التكفل بمصاريف البيت ، نظرا لعجز آبائهم عن ذلك ، (لكونهم فقدوا مناصب عملهم إما بسبب الخوف والتهديد أو تخريب المؤسسة ، أو تعرضهم لإعاقة بفعل العمل الإرهابي).

جدول رقم (10) يوضح مغادرة أحد أفراد الأسرة البيت وأسبابها

وجود أفراد غادروا البيت	التكرار	النسبة%
نعم	17	% 14.16
لا	103	% 85.83
المجموع	120	% 100

يبين الجدول أن هناك 17 أسرة شهدت حالة مغادرة للبيت من قبل أحد أفرادها, ومن خلال الحديث مع ممثلي هاته الأسر ، اتضح لنا أن بعض الأسر قد غادرها أكثر من فرد وللتحديد أكثر فقد كان عدد المغادرين فيها 21 فردا كلهم من فئة الأبناء (أصغرهم سنا 19 سنة وأكبرهم 28 سنة).

وعند استفسارنا عن سبب المغادرة اتفقت إجابات المبحوثين على أن الأزمة هي السبب الحقيقي في ذلك ، حيث أن الأغلبية من هؤلاء كانوا مهددين بالقتل من طرف الجماعات الإرهابية ، أما أسباب التهديد فقد تعددت واختلفت ، فبعضهم هدد لأنه استمر في العمل بمؤسسة تابعة لقطاع الدولة ، بينما هدد البعض الآخر لأنه أدى واجب الخدمة الوطنية, في حين تعرض بعضهم للتهديد إما لرفضه الانخراط في صفوف الجماعة الإرهابية وإما لشك هذه الجماعة في تعاونه مع رجال الأمن (كمخبر).

إن مناقشتنا مع مبحوثينا لم يتوقف عند حد التعرف عن أسباب المغادرة, بل استمرت إلى حد التعرف عن مصير هؤلاء الأفراد ، فتبين لنا بعدها أن ستة منهم عادوا إلى بيوتهم في السنة الماضية (بعد غياب دام أكثر من أربعة سنوات كحد أدنى)، وهي الفترة التي بدأت المنطقة تشهد فيه تحسنا أمنيا مقارنة مع السابق.

في حين هناك أربعة أفراد لا تعلم أسرهم عنهم أية معلومات إلى حد تواجدنا عندهم أما العدد المتبقي فهم لا يزالون يعيشون في أماكن أخرى خارج منطقتهم, بعضهم مقيم عند أهله والبعض الآخر دون ذلك.

هكذا وعلاوة على ظروف القتل والإعاقة والاختطاف ، يضاف إلى كاهل هذه الأسر عبء مغادرة واحد من أفرادها أو أكثر للبيت, وما يخلفه ذلك من أجواء مشحونة وشعور

بعدم الاستقرار واللاأمن ، كل هذا يعنينا عن عناء الإجهاد في كشف مقدار الدمار الذي ألحقته أزمة الإرهاب إلى الأسرة.

جدول رقم (11) يوضح تغيير العلاقات الداخلية لأفراد الأسرة من عدمه

العلاقات الأسرية	التكرار	النسبة %
نعم	116	% 96,67
لا	04	% 3.33
المجموع	120	% 100

لقد سبق وأن تناولنا في الشق النظري من البحث أن من أبرز مؤشرات التفكك تغير العلاقات داخل الأسرة, وهذا ما لمسنا تجسيده في الدراسة الميدانية وما تكشفه معطيات الجدول أعلاه, حيث تبين نسبة 96.67% بوضوح التغيير الكبير الذي شهدته العلاقات الداخلية للأسرة ، وبالمقابل فإن ضآلة نسبة من نفوا وجود تغيرات داخل أسرهم (03.33%) تصب في ذات المضمار, وسنأتي على تفصيل أنواع التغير التي أصابت العلاقات الأسرية في الجدول اللاحق.

جدول رقم (12) يوضح أشكال التغيير الذي طرأ على الأسرة

نوع التغيير	التكرار	النسبة %
تبدو سطحية وعادية	21	%18.10
تحسنت	17	%14,66
ساءت وتأزمت	78	%67.24
المجموع :	116	%100

تعتبر الأسرة أكثر من مجرد وسيلة لتجديد النسل, إنها جماعة وظيفية تزود أعضاءها بكثير من الإشباعات الأساسية ، كمسالك الحب والود بين الزوجين وبين الآباء والأبناء وبين الأبناء أنفسهم ، إن مثل هذه المشاعر ذات أهمية كبرى في حياة الأسرة , فهي توفر الإحساس بالانتماء ، الذي يعتبر ذروة الروابط الوجدانية للعلاقات الأسرية.

إلا أن هناك بعض المعوقات والحواجز التي تقف حجر عثرة أمام علاقات أسرية ترقى إلى مثل هذا الجو الأسري, إذ قد تتعرض الأسرة لمواقف صعبة, تظهر فيها صراعات وتوترات حادة, ومن أشد وأصعب هذه المواقف نجد ظاهرة الإرهاب, هذه الظاهرة التي

استطاعت وبجدارة –عبر أساليبها المتعددة- أن تخلق نموذجا أسريا مشوها يمكن أن نسميه" أسرة الرباط الفارغ" أو كما أسماه وليام جود " الأسرة ذات القوقعة الفارغة".

وفي هذا السياق أقرت العديد من أسر مجتمع الدراسة بأن دائرة علاقتها الأسرية محدود جدا, بل إنها وصلت درجة الانعدام في أحيان كثيرة, لتصبح أشبه ما تكون بعلاقات الفندقة.

وهكذا فقد كان الإرهاب مصدرا لكثير من التوترات والصراعات التي شهدتها الأسرة, حيث أصبح أفرادها ينفعلون لأتفه الأسباب, فمشاعر الخوف والتهديد التي تحيط بهم من جهة ، وفقدان عضو أو أكثر من الأسرة (سواء بالموت أو الاختطاف) من جهة أخرى كلها عوامل سهلت من وجود أسرة مفككة ومتصدعة، حسب تصريحات مبحوثينا (ولكي لا نسقط في فخ المبالغة نقول أن مشاعر الحب والود التي تفتقدها هذه الأسر هي العتبة الدنيا التي تحتاجها أي أسرة).

وزيادة على معطيات الجدول التي تظهر مدى الشرخ الذي أحدثته أزمة الإرهاب في العلاقات الأسرية, حيث بلغت ذروتها بالسوء والتلاشي بنسبة 67.24 % سنختار أحد المواقف التي عاشها أحد المبحوثين ، والتي تصور الأجواء التي يخلفها الإرهاب ومدى تأثيرها على العلاقات الأسرية ، حيث قال:<< في بعض الأحيان يأتي الإرهابيون إلى بيوتنا طلبا للأكل, فنجد أنفسنا أمام مفترق طرق حقيقي هل نقدم لهم ذلك؟ هل نستطيع أن نقول لا وبأيديهم الرشاش والسكين؟ ماذا سيقول عنا؟ ماذا لو علم رجال الأمن بهذا؟ ولكن هذه التساؤلات سرعان ما تزول بتقديم ما يطلبون كحتمية لا مفر منها " الموت ليس معها لعب " كما قال.

وبعد انتهاء هذا المشهد ننقسم على ذواتنا بين رافض ومؤيد, ولكم أن تتصوروا المشهد الأخير من هذه القصة ، وكيف ستكون النهاية ؟ لقد كنا نعيش توترات حادة وعنيفة.

هذا مشهد واحد فقط من بين المئات المشاهد التي رواها لنا أصحابها إلى جانب هذا نجد صراعات تقع داخل الأسرة ، مردها اختلافا الزوجين حول تربية الأبناء ، والأسلوب الأنسب للتعامل معهم في ظل الأزمة هل هو التشدد أم اللين؟ ومن بين التوترات والصراعات الحادة التي بطلها الآباء والأبناء اختيار الأصدقاء، ووقت دخول المنزل وما شابه ذلك من الموضوعات المتعددة ، كما أن العلاقات بين الأخوة أنفسهم قد تبددت بمظاهر

الصراع والتوتر ، وأصبحت الخلافات تنشب حول أمور تافهة ، كانت من قبل أزمة الإرهاب لا تستدعي حتى مجرد التوقف عندها.

وأمام هذه النماذج لا يمكننا أن نتوقع وجود علاقات أسرية ناجحة ومنسجمة, فحسب **جون ليكي** أن من بين عوامل عدم سعادة الأسرة هو ما يحدث بداخلها من اضطراب وانفعال بين أفرادها باتجاهاتها الثلاث (الزوجين مع بعضهم, الآباء والأبناء, الأبناء أنفسهم) وأثبتت الدراسات أن الأسر التي يسودها الخلافات والكراهية والتشاحن غالبا ما يؤثر على سعادتها وتماسكها.

وبانتقالنا إلى نسبة 18.10 % والتي تمثل تلك الأسر التي عبرت بأن علاقتها اصطبغت بالسطحية أو العادية جدا على حد تعبيرهم, وقد أوضحت أن المقصود بالعادية جدا هو غياب أبسط أنواع الدعابة والمزاح التي كانت تجمع بين أفراد الأسرة, حيث غابت هذه السلوكات وحل محلها مشاعر الخوف والاضطراب وغيرها, وهم يرون بأن الأزمة التي مروا بها وضعت بينهم حواجز وحدود في تعاملاتهم وعلاقاتهم, وأصبح الواحد منهم لا يطيق التحدث مع الآخر لكونه قلقا أو مضطربا أو خائفا, وبالتالي يجد نفسه منعزلا عن أفراد أسرته*.

والعلاقات داخل هاته الأسر محدودة معالمها ، فقلما تجد أفرادها يتحدثون إلى بعضهم, وحتى إن حدث ذلك قد يكون في ظروف استثنائية حسب تعبير بعضهم.

أما النسبة المتبقية (14.66 %) والمتمثلة للأسر التي ترى بأن علاقات أفرادها تحسنت بالمقارنة عما كانت عليه في السابق, لكون أن كل فرد داخل الأسرة أصبح حريصا على الآخر ومستعدا لحمايته في أي لحظة ، فلقد أخبرنا أحد الأفراد بأنهم كانوا قبل الإرهاب نادرا ما يتجمعون مع بعضهم (أيام المناسبات والحفلات وما شابهها من مثل هذه الجلسات) ولكنهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التجمع ولم الشمل في المرحلة الصعبة التي يواجهونها من أجل التخفيف من روع كل فرد منهم والتفكير في البدائل والحلول التي يمكن أن يجسدونها ميدانيا, فحتى الصراعات والمشاجرات التي كانت تحدث داخل بعض أسر هذه النسبة تضاءلت وتلاشت في ظل الأزمة ، لكون أفرادها باتوا مقتنعين بأن القيام بمثل هذه

---

* يقول أحد الآباء : "إن وفاة ابني الأكبر في أحد المجازر جعلني أفقد لذة البيت ، بل أصبحت أفضل البقاء خارجا, لكي لا أصطدم بذكريات الماضي ،إنني أحاول جاهدا على أن أنسى كل شيء، فأصبحت لا أريد الكلام إلا إذا دعتني الظروف لذلك"

السلوكات لا يتلاءم مع الظروف الجديدة, بل رأوا بأن الأجدى أن تتوحد وتتقوى علاقاتهم ببعضهم البعض للتمكن من مواجهة الأزمة ، أو على الأقل التخفيف من وقعها.

على مدى المحطات الثلاث السابقة ، عاينا ثلاثة من أهم مؤشرات التفكك الأسري(تغيير الأدوار, تغيير العلاقات, مغادرة أحد أفراد الأسرة) ، وكشف لنا التحليل كيف ساهمت بالفعل هذه المؤشرات في إحداث وتوسيع رقعة التفكك الأسري, وبهذا فإن نتائج هذا التحليل تنزع إلى التطابق مع ما عرضناه من دراسات في مبحث انعكاسات الإرهاب على التفكك الأسري, حيث أقرت دراسة " **باتريك ميديلبو** " أن أفراد الأسرة في فترات التوتر يفضلون البقاء بمفردهم بعيدين عن الآخرين حينما يراودهم الشعور بالقلق, وذات السلوك لمسناه عند أسر مجتمع الدراسة.

وهكذا فقد حول الإرهاب الأسرة إلى مكان تنعدم فيه الإشباعات العاطفية ، وتغيب فيه عوامل التماسك والتضامن كالمزاح والدعابة وجلوس أفرادها مع بعضهم البعض, وتسوده مشاعر الخوف والانطواء وغيرها.

جدول رقم (13) يوضح حدوث تغيير في أسلوب التربية من عدمه في زمن الإرهاب

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	92	%76,66
لا	28	%23,33
المجموع	120	%100

من خلال النسب المبوبة في الجدول يتضح أن نسبة (76.66 %) من أسر مجتمع البحث ، قد اضطرت إلى أن تغير من أسلوب تربية أبناءها خاصة الصغار منهم , في حين نجد مقابل هذه الأسر فئة أخرى قد عبرت لنا بأن أسلوب تربية أبنائها لم يحدث فيه أي تغيير أي أنها تتبع نفس الأسلوب الذي كانت تعتمده قبل أزمة الإرهاب , وقد قدرت نسبة هذه الفئة بـ: 23.33 % .

جدول رقم (14) يوضح نوع الأسلوب المتبع في التربية

النسبة %	التكرار	نوع الأسلوب
% 18.47	17	التسلط
% 66.30	61	التوجيه والمراقبة دون ممارسة التسلط
% 15.21	14	نوع آخر
% 100	92	المجموع

إن الأسرة هي البيئة الأولى التي ينشأ فيها الفرد ، فهي بالنسبة له مهد التربية وأداة الإبداع للطبيعة البشرية[1] على حد تعبير العالم "[illegible]".

وعليه فكلما كانت هذه البيئة مفعمة بالأساليب التربوية السليمة ، دل ذلك على أرضية ملائمة لخلق فرد سوي له القدرة على المساهمة في أسرته وفي مجتمعه ككل , وأما إذا حدث العكس بفعل أي ظرف من الظروف , فإن ذلك سيؤثر سلبا على عملية التربية .

وباعتبار الإرهاب أحد تلك الظروف , فقد تحقق ذلك التأثير جليا , وهو ما تكشفه بيانات ونسب الجدول , حيث أن العديد من أسر الدراسة أرغمت في ظل الأزمة على إتباع أسلوب أو نمط تربوي معين , فقد عبر ما نسبته (18.47 %) من مجتمع الدراسة أنهم اتبعوا أسلوب التسلط ، لاعتقادهم أنه الأنسب والأصلح في فترة الإرهاب , وحجتهم في ذلك أن عدم إتباعهم لهذا النمط أو الأسلوب قد يجر على أبنائهم عواقب وخيمة .

وقد استشهد العديد من أفراد هذه الأسر ببعض النماذج من فئة الشباب الذين جرفهم تيار التطرف (الجماعات الإرهابية) ، نتيجة لأسلوب اللين المتبع من طرف أسرهم , وهو الشيء الذي جعلهم يلجؤون إلى أنواع مختلفة من الأوامر ذات الصيغ التسلطية من أجل حماية أبنائهم من شر الظرف الذي يعيشونه .

---

[1] عبد المطلب القريطي : سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم ، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2001، ص51

وحسب مبحوثينا فإن هذا الأسلوب يمارس أكثر على الأبناء الصغار ، لكونهم في مرحلة يجد الآخرين (الإرهابيين) سهولة كبيرة في التأثير عليهم واستدراجهم فكريا*، ولهذا فهم يرون بأن هذا الأسلوب الذي يمارسونه على أبنائهم سيمكنهم من التحكم أكثر.

أما النسبة الثانية المدرجة في الجدول ، والتي حققت أعلى نسبة(66.30 %) فإنها تمثل الأسر التي عبر ممثلوها بأنهم أصبحوا أكثر توجيها ومراقبة لأبنائهم, وهذا بالمقارنة مع الفترة التي سبقت أزمة الإرهاب ، فهذه الأسر تقدم بدورها توجيهات مكثفة لأبنائها, خاصة الصغار منهم, ولكن بأسلوب تغيب فيه لغة التسلط واللهجة القاسية ، التي تحمل معاني التهديد والوعيد, ومجمل هذه التوجيهات تدور حول اختيار الأصدقاء ، وأماكن التردد وغيرها من النصائح التي قد تجنبهم العديد من المشاكل.

وحسب هؤلاء فإن أسلوب التسلط غير ملائم لظروف الإرهاب ، لأنه يوقع الأسرة في مأزق أخرى ، إذ أن ممارسة هذا الأسلوب على الأبناء ، قد يدفعهم إلى التفكير في مغادرة البيت وعدم الرجوع إليه.

وقبل الانتقال إلى النسبة الثالثة ، نشير إلى أن هذين المجموعتين من الأسر- التي اعتمدت الأولى منها أسلوب التسلط ، والثانية أسلوب التوجيه والمراقبة- لا يعني أنهما لم يكونا يقدمان توجيهات لأبنائهم قبل فترة الإرهاب ، بل كانا كذلك ، ولكن في ظل فترة الإرهاب أصبحت أكثر تشددا في بعض الأمور، خاصة ما تعلق منها بنوع الأصدقاء, وأماكن التردد, وأوقات الدخول إلى البيت وغيرها، حتى أنها أصبحت توجههم في مضمون الحديث الذي يدور مع أصدقائهم وأمام هذه التغيرات الجديدة ، ارتأت كل أسرة أن تتبنى الأسلوب الملائم لهذه التغيرات ، وهو ما شكل في الأخير النمطين اللذين تطرقنا إليهما آنفا.

وفيما يتعلق بالنسبة الأخيرة المبينة في الجدول(15.21%) فإنها تمثل الأسر التي لم تعتمد أيا من الأسلوبين السابقين في تربية أبنائها, لأن ممثلي هذه النسبة عبروا لنا بكل صراحة بأنهم أصبحوا عاجزين عن مواكبة تربية أبنائها أمام تدهور الوضع الأمني، ويرجع السبب في ذلك إلى كونهم قد فقدوا من كانت له القدرة على ذلك مشيرين إلى الأب والأم, فأثناء الحديث مع هذه الأسر طرح البعض علينا سؤالا عفويا فحواه ما يلي: هل بقيت لنا إلا

* قال أحدهم : "كان يوجد شاب في الحي عمره لا يتجاوز 17 سنة متأثرا بالجماعات الإرهابية مما جعله كثير السؤال عن تواجدهم وكيفية الالتحاق بهم، حتى جاء اليوم الذي غاب فيه نهائيا عن الحي، وبعد شهور سمعنا بأنه أصبح ينشط مع أحد هذه الجماعات "

التربية لنهتم بها في هذا الجو المملوء بالرعب والخوف والتهديد ؟ فقد صرح أفراد هذه النسبة بأن الإرهاب أغلق عليهم منافذ عديدة من التفكير , حتى أنه جعلهم يحيون تحت هم واحد وهو : هل سيموتون أم سيبقون أحياء ؟ ، حتى أن الكثير منهم قال : إن أرواحنا تصعد إلى السماء بالليل وترجع في النهار "، وهو ما جعلهم يعتبرون التربية في مثل هذه الظروف شيئا ثانويا لا يمكن الانشغال به كثيرا.

وهكذا يتضح كيف أن هذه الفئة من الأسر فشلت في توجيه أبنائها نحو الخيارات الملائمة نتيجة قوة الأزمة وحدتها , وهو ما يمكننا أن نستدل في هذا الشأن بأولئك الذين أكدوا بأن المربين والمعلمين الذين هم تحت ضغوطات وتوترات عميقة لا يمكن أن يكونوا مربين ناجحين أبدا .

وخلال هذه الإشارة للنسب الموضحة في الجدول ، نستشف كيف أن الإرهاب يعتبر أحد عوائق التربية السليمة والمؤثرة عليها تأثيرا بليغا ، فقد رأينا كيف أن بعض الأسر تبنت أسلوب التسلط في تربية أبنائها ، وعواقب هذا الأسلوب غير خفية على أحد ، حيث قد يدفعه إلى الثورة والتمرد ، ويخلق منه شخصية عدوانية سيئة التوافق تسيطر عليها مشاعر اللاإطمئنان , كما أن هذا الأسلوب يجعل الفرد عاجزا عن تكوين شخصية مستقلة في المستقبل , بينما بلغت بعض الأسر درجة الإحباط التام فعجزت بذلك عن متابعة أبنائها ، مما جعلها تنظر إلى مصدر النمو السليم للفرد على أنه شيء ثانوي وغير ذات أهمية في ظروف الإرهاب.

جدول رقم (15) يوضح إرسال الأسرة بعض من أبنائها لزيارة الأقارب

الإرسال للأقارب	التكرار	النسبة %
نعم	09	%07.50
لا	111	%92,50
المجموع	120	% 100

من أهم وظائف الأسرة إنجاب الأطفال والإشراف على رعايتهم وتربيتهم , ولذلك فهي مسؤولة مسؤولية تامة عن هذه العملية , فهي التي تكسبهم ثقافة المجتمع وقواعده بصورة تؤهلهم للمشاركة مع غيرهم من أعضاء مجتمعهم بصورة متفاعلة ومتزنة .

وعلى هذا فإن الأبناء بحاجة ماسة للكبار لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم ولكن يتوقف تحقيق هذا الإشباع - خاصة في المراحل المبكرة – على شروط أساسية من بينها اكتمال عنصر الأسرة واستقرارها . وبناءا على افتقاد بعض الأسر التي أجرينا عليها الدراسة إلى هذين الشرطين بفعل أزمة الإرهاب , قد اضطرت – وإن كانت تمثل نسبة ضئيلة قدرت بـ : 07,50 % بالمقارنة مع مجموع أسر البحث – إلى إرسال أحد أبنائها إلى الأهل والأقارب للتكفل بهم , لكونهم أصبحوا عاجزين عن القيام بذلك أمام صعوبة الظروف والأوضاع التي تحيط بهم .

ونشير أن الأبناء (ذكورا وإناثا) ، الذين تم إرسالهم من طرف أسر الدراسة هم من الفئات الصغرى , حيث أن الابن الأكبر من هؤلاء لا يتجاوز 14 سنة , وأما العوامل والأسباب التي أدت بالأسر إلى ذلك فهي تختلف من أسرة إلى أخرى , فمنها من قامت بذلك نتيجة وفاة الأم , فاضطر الأب أمام هذا الظرف إلى إرسال ابن أو أكثر إلى أقاربه , وعدد الأسر التي أرسلت أبناءها لهذا السبب هو ستة (06 أسر) .

أما الأسر المتبقية والتي عددها ثلاثة فقد كان سبب إقدامها على إرسال أبنائها يكمن في درجة تأثير موجة الإرهاب على الأبناء مما جعلها لا تجد حلا سوى إرسالهم إلى بعض الأقارب لرعايتهم والتكفل بهم .

ونشير إلى أن إرسال الأبناء قد اقتصر على الأقارب من جهة الأم فقط ، سواء الخال أو الخالة.

أما إذا انتقلنا إلى النسبة الثانية 92,50 % فنجدها تمثل الأسر التي أبت أن ترسل أبنائها في ظل الظروف التي يعيشونها , ولقد حاولنا الاستفسار عن ذلك , فانقسمت إجابات المبحوثين إلى صنفين اثنين ، الصنف الأول من الإجابات مثلته الأسر التي رفضت رفضا قاطعا أن تقوم بإرسال أبنائها إلى الأقارب , وهؤلاء فضلوا أن يبقى أبناءهم بجانبهم رغم كل الظروف الصعبة والخطيرة التي تحيط بهم , والصنف الثاني مثلته الأسر التي بررت موقفها من أنها لا تريد أن تشرك همومها وآلامها الآخرين , لاعتقادها أن لكل أسرة مشاكلها , لهذا رفضت إرسال أبناءها إلى أحد , حتى ولو كانوا الأهل والأقارب.

إن دراسة مشكلات الأسرة لا يمكن أن تكتمل دون التعرف على عدد كبير من العوامل التي تنشأ عنها نتيجة الضغوطات الخارجة عن إرادتها ، كأزمة الإرهاب مثلا التي

تكون آثارها شاملة ومستمرة , وهو الشيء الذي عايناه لدى بعض أسر مجتمع الدراسة، التي ونتيجة لما تمر به اضطرت إلى إرسال أبنائها إلى الأقارب من أجل رعايتهم .

وهكذا نكون قد أدرجنا في قائمة آثار الإرهاب وانعكاساته ، عنصرا آخرا يتمحور حول أن الظاهرة أرغمت الأسرة على إبعاد أحد أبنائها عنها , وبدل أن تكون لها المسؤولية في التربية والتكفل , اضطرهم الإرهاب إلى البحث عن من ينوب عنهم في ذلك , وقد وجدوا الوسيلة في إرسال بعض الأبناء إلى الأقارب .

جدول رقم (16) يوضح تغيير علاقات الأسر مع محيطها الخارجي

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	120	%100
المجموع	120	%100

من خلال النسبة المبوبة في الجدول يتبين أن مجتمع الدراسة قد عبر بأنه اضطر إلى تغيير علاقاته مع الآخرين (كل من هم خارج محيطها من جيران , أصدقاء ...) , وقد برر أفراد أسر البحث أن هذه التغيرات فرضتها أزمة الإرهاب .

ومن خلال إجابات المبحوثين التي تشير إلى مؤشرات التغير التي لحقت علاقاتهم الخارجية , نلاحظ أن هذه الإجابات قد تعددت واختلفت من أسرة إلى أخرى , ولكن بإمكاننا أن نوجزها في ثلاثة محاور أساسية , وتفصيل ذلك سيأتي في الجدول اللاحق (رقم 17).

جدول رقم (17) يوضح مؤشرات التغيير التي طرأت على العلاقات الخارجية للأسر

المؤشرات	التكرار	النسبة %
التعامل مع الآخرين بحذر و ريبة	57	%47.50
الانغلاق على الذات	49	%40.83
التساند والتعاون	14	%11,67
المجموع	120	%100

لقد عبر علماء الاجتماع بطرق متعددة عن الدور الهام الذي تشغله الأسرة، فاعتبروها أقدم وأهم النظم الاجتماعية , بل ونواة المجتمع وصورته[1] .

إن تربية الفرد وتنشئته تتشكل من خلال اتصالاته الاجتماعية بالآخرين, انطلاقا من عضويته داخل أسرته الصغيرة التي تعتبر أقوى المؤسسات على هذا التشكيل من النظم الأخرى التي يتصل بها. وفي ظل هذه المحطات يكتسب الفرد ثقافة مجتمعه التي تمثل التراث العام الذي ينحدر إليه من أجيال سابقة ومتعاقبة ، وتشمل المعتقدات والقيم والقواعد الأخلاقية والتقاليد وغيرها ، وهو ما يجعل الفرد يتأثر في عملية تربيته وتنشئته بالثقافة العامة في المجتمع[2] .

وبما أن المجتمع يشهد تغيرات على أصعدة مختلفة , والتي تؤدي في الأخير إلى تغيير الظروف والأوضاع التي أقيمت عليها العديد من النظم الاجتماعية لإشباع الحاجات ولأن تماسك المجتمع واستقراره يتوقف إلى حد كبير على اشتراك أعضائه في ثقافة واحدة لكونها تساعدهم على حسن التفاعل ووحدة الشعور , وبما أن الأسرة واحدة من بين الأنساق التي تشكل النسق العام والذي يتخذ صورة المجتمع , فإنه يتعذر علينا أن نقوم بدراسة علاقاتهم بالآخرين ، وهي بمعزل عما يدور خارج محيطها .

لقد اهتم الكثير من الباحثين لا سيما الوظيفيين منهم بالتغير الاجتماعي , واحتل هذا المفهوم مكانة محورية في بناء نظريتهم[3] ، ولعل من بين أهم المواضيع التي شغلت اهتماماتهم بالدراسة في هذا الشأن موضوع التنشئة الاجتماعية[4] , لكون أن هذه الأخيرة (التنشئة) شهدت تحولات واسعة نتيجة التغيرات التي واجهتها الأسرة .

إن التغير الذي تطرقنا إليه آنفا , والذي يحدث في الظروف المختلفة , نجده قد تجسد في دراستنا هاته بفعل ما شهدته عينة الدراسة من ضغط عنيف للإرهاب .

فحسب تصريحات العديد من أسر البحث , تبين لنا أن علاقاتها كانت تتسم وبدرجة كبيرة بالانفتاح على الأصدقاء والجيران , كما كان يطبع على هذه العلاقة الصداقة والإخاء

---

[1] حسن عبد الحميد رشوان : علم الاجتماع وميادينه ، الطبعة الرابعة ،المكتبة الجامعية الحديثة ، الإسكندرية ، 2000، ص 187

[2] سيد خير الله : علم النفس التربوي "أسسه النظرية والتجريبية" ، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 272

[3] على ليله، علياء شكري وآخرون : التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، بيروت 2000، ص05

[4] غريب محمد السيد احمد : علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سبق ذكره ص273

ويسودها التعاون والتكافل في أمور كثيرة , لأنه وببساطة العلاقات تتكون وتتشكل دون أفكار مسبقة , فقد كان الصديق أخا والجار فردا من أفراد الأسرة .

إلا أن هذه العلاقات لم تعد كذلك في زمن الإرهاب , بل تغيرت كثيرا , والنسبة المعبر عنها من طرف أسر البحث (88.33 %) أبلغ حجة نستدل بها حينما نخوض في مثل هذا الحديث , فعلاقات الود والصداقة والعفوية والتلقائية حل محلها علاقات أخرى يسودها الشك وسوء الظن والحذر , وقد عبر المبحوثين بأنهم كانوا لا يريدون ذلك , إلا أن الظروف الجديدة التي مروا بها فرضت عليهم وبقوة أن يكونوا كذلك , فلقد أصبح الجار والصديق أشبه بالعدو , يخافونه ويهابونه , فحتى الحديث معه أصبح يحسب له ألف حساب وأصبح له حدود لا يمكن تجاوز معالمها , فالكل أصبح يشك ولا يرتاح للآخر , ولقد اتسعت دائرة الشك والحذر لتشمل نطاق الأسرة الواحدة , فأصبح الأب يشك في ابنه والأخ يرتاب من أخيه .

وهكذا يتضح كيف أن العديد من الأسر أصبحت تتعامل مع بعضها البعض بحذر وحيطة ، لغياب عنصر الثقة والاطمئنان الذي كان يغمرهم في السابق , وهذا كله بفعل الأزمة , التي ولدت لديهم الخوف والرعب فلجؤوا إلى مثل هذا التعامل –حسب اعتقادهم– قد يجنبهم متاعب ومخاطر هم في غنى عنها .

وبعد الحديث عن الأسر التي اتخذت موقف الحذر والحيطة أثناء تعاملاتهم مع الآخرين , ننتقل إلى فئة أخرى فضلت تطبيق سياسة الانغلاق على نفسها , فأصبحت علاقاتها مع من هم خارج محيطها ، لا نقول محدودة فقط , بل أصبح الاختلاط بالآخرين تمليه الضرورات القصوى , فقد صرح العديد من ممثلي أسر الدراسة أنهم قطعوا علاقاتهم مع الجيران والأصدقاء, وأصبحوا بذلك أكثر انطوائية وانعزالية عن العالم الذي يحيط بهم, وقد اتفق أفراد هذه الأسر على مقولة:<< اللي خاف سلم>>. وهو الشيء الذي دفعهم إلى هذا النوع من الأسلوب ليتجنبوا –حسب رأيهم – أية مشاكل ، لأن الواقع والظروف المعاشة شبيهة بالحقل الملغم*.

---

* يقول أحد الآباء : " أنهم بفعل الإرهاب أصبحوا يغلقون الباب ويطفئون الأضواء ويتموضع كل واحد في زاويته وإننا لن نخرج من بيوتنا حتى لو تنقلب الدنيا في الخارج ونبقى جالسين ننتظر ماذا يخفي لنا القدر ".

ومحاولة منا لمعرفة سبب الشك والحذر بين الأفراد توصلنا أن التجارب هي التي جعلتهم يقومون بذلك فكم من صديق أو جار كانوا يتعاملون معه معاملة عادية فيكتشف في الأخير أنه إرهابي.

ونشير في هذا المقام أن العديد من هاته الأسر تأثرت وبدرجة كبيرة جدا جراء الانطوائية التي سلكتها سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية, وأبسط هذه الآثار الضيق الحاد الذي ينتابهم ، لكونهم وسط عالم من الأوهام والألغاز, والشيء الذي أثر فيهم أكثر هو غياب حل مما هم فيه, طبعا هذا الحل لا يكمن في الانفتاح على الآخرين, لأنهم يرفضون ذلك لقناعتهم التامة بأن هذا الحل لا يجدي نفعا في ظروف الأزمة, بل سيورطهم أكثر في مشاكل ومآزق أخرى.

وإلى جانب هذين المجموعتين من الأسر, نجد مجموعة أخرى انتهجت أسلوبا مغايرا تماما لسابقتيهما, وهو أسلوب التساند والتعاون.(11.67 %). حيث عبرت هذه الأسر بأن علاقاتها بالآخرين وخاصة الجيران منهم, قد توطدت مما كانت عليه, فأصبحت زيارات الأسر مكثفة للاطمئنان على أحوالهم, وشمل التغيير أيضا جلسات الأفراد داخل الحي فأصبحوا يطيلون الجلوس مع بعضهم البعض ، مقارنة بفترة ما قبل الإرهاب, وتبرير لجوء هؤلاء لهذا النوع من العلاقات التساندية ، ينبع أساسا من اعتقادهم بأنهم لا يستطيعون مواجهة ضربات وعمليات الإرهاب التي تستهدفهم إلا بتعاونهم وتكافلهم, لأن الإرهابيين- حسب رأيهم- يجدون الفرص المواتية في شن هجماتهم على الأسر المشتتة لا الموحدة.

وبهذه الإحاطة يتضح كيف أن أزمة الإرهاب عرقلت وظيفة الأسرة في جانبها التربوي, فهي بدل أن تساهم في تربية وتنشئة أفرادها بأن تخلق منهم أفرادا صالحين متفاعلين, يحملون أهداف وطموحات مشتركة تخدم المجتمع في تطوره ونموه, نجدها عجزت عن ذلك جراء الأزمة التي كانت بمثابة حاجزا منيعا صدها عن القيام بواجباتها ووظائفها على أحسن وجه, لفقدانها السيطرة والتحكم في هذه العملية.

وأمام هذا الضعف والقصور نجد أن ما كان يحمله الأفراد من وحدة الشعور والقيم والمعايير, قد تغيرت إلى علاقات أخرى، لا تساهم في بناء صرح المجتمع, بل إنها تهدمه, فالشك وسوء الظن والانعزال والانطواء, الحيطة والحذر، هي في مجملها مؤشرات تجعل الفرد بعيدا كل البعد عن ثقافة مجتمعه.

إن انعكاسات الإرهاب هذه تعيدنا إلى ما ذكره العلماء في العلاقة القائمة بين فساد بيئة المجتمع ، ووظيفة الأسرة في جانبها التربوي.

جدول رقم (18) يوضح ما إذا غير سكان الأسرة مكان إقامتهم بسبب الإرهاب

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	112	% 93.33
لا	08	%6.66
المجموع	120	% 100

لقد عبر أغلب أفراد أسر الدراسة(93.33 %) أن المسكن الذي يقيمون فيه هو نفسه منذ سنين عديدة تتجاوز 13 سنة كحد أدنى, وهذا يعني أنهم لم يغيروا محل إقامتهم خلال موجة الإرهاب التي لحقتهم, وعند استفسارنا إن كانت قد وجدت لديهم نية تغيير الإقامة أمام الظروف التي عايشوها كانت إجاباتهم تصب في اتجاه واحد, وهو عدم وجود أماكن أخرى يقيمون فيها, فهم من جهة لا يستطيعون شراء مسكن آخر ، ومن جهة أخرى لا يستطيعون بيع مساكنهم ، لأنهم يعلمون مسبقا أنه لا يوجد من يشتريها بحكم خطورة المنطقة من الناحية الأمنية.

أما فيما يخص النسبة الثانية في الجدول والمقدرة بـ: 06.66% فهي تمثل الأسر التي انتقلت إلى الإقامة بالمنطقة مجال الدراسة مؤخرا مقارنة بسابقتها, ونشير إلى أن هذه الأسر التي غيرت مكان إقامتها تتواجد كلها حاليا في بلدية براقي.

جدول رقم(19) يوضح علاقة الإرهاب والأخطار المترتبة عنه

السبب	التكرار	نسبة %
نعم	08	% 100
المجموع	08	%100

لقد أجمعت الأسر الثمانية والتي كشف الجدول السابق (رقم18) أنها غيرت مكان إقامتها على أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عامل الإرهاب, بحكم إقامتها في مناطق تتميز بعزلتها وطابعها الزراعي, وبعدها عن المجتمعات السكانية المكثفة, فهذه القرى عرفت بأنها كانت معقلا للإرهاب, خاصة في سنواته الأولى, وهو ما زاد من تأزم وضع قاطنيها.

أما أسباب انتقالهم إلى منطقة تشهد بدورها عدم الاستقرار وانعدام الأمن ، فيكمن في أنهم لم يجدوا مكانا آخر للإقامة فيه ، كما يكمن أيضا في اعتقادهم بأن تواجدهم وسط تجمع

سكاني تتوفر فيه أسلاك الأمن المختلفة , سيوفر لهم على الأقل بعض الأمن مقارنة بمناطقهم المعزولة التي كانوا يقيمون بها.

وفيما يتعلق سؤالنا المطروح على مبحوثينا , والذي يتمحور حول وجود انعكاسات على الأسرة بفعل عملية التنقل والهجرة , كانت إجاباتهم قد اتخذت اتجاها واحدا ، وهو تدني مستوى المعيشة , لكونهم فقدوا مصدر رزقهم , المتمثل في نشاطهم الزراعي , وأن التفكير في مواصلة هذا النشاط المهني بعد الانتقال , أصبح صعبا جدا نظرا لتدهور الوضع الأمني*، و وأمام هذه الظروف وجد أفراد هذه الأسر البديل في ممارسة بعض الأعمال اليومية للتخفيف من حدة المشكل الذي صادفهم , لأنهم أصبحوا مقتنعين تمام الاقتناع أن وجود عمل مستقر في مؤسسة ما من الأمور المستحيلة في مثل الظروف التي يعايشونها.

إن تدني مستوى معيشة هاته الأسر هو الأثر الوحيد الذي لحقهم نتيجة انتقالهم , وقد لمسنا هذا عندما خضنا معهم الحديث في مواضيع أخرى كتفاعلهم وتكيفهم مع جيرانهم من عدمه , أو تلك التي تتعلق بشؤون أبناءهم المدرسية , فقد رأوا أن الجوانب المذكورة غير ذات بال مقارنة بالأثر السابق الذكر ، فالتفاعل والتكيف مع الجيران لا يدخل في دائرة اهتماماتهم , لكونهم متعودين على الحياة الانطوائية (بحكم مقر إقامتهم السابق في المناطق المعزولة)، أما الجانب الثاني فهو لا يعنيهم أيضا لأن أبناءهم توقفوا عن الدراسة قبل انتقالهم إلى المنطقة الحالية.

وهكذا يتبين مدى خطورة الظاهرة الإرهابية على حياة الأسرة لأن انعكاساته المختلفة قد يتولد عنها آثارا أخرى ، تلحق أضرارا مادية ومعنوية على نواة المجتمع وصورته.

* يقول بعضهم : "إن العمل في الأرض يتطلب منا النهوض باكرا والرجوع منها في أوقات متأخرة في كثير من الأحيان، فأمام ظروف الرعب والخوف التي تحيط بنا، لا نستطيع القيام بذلك، وهو ما جعلنا نستغني عن أراضينا وممتلكاتنا".

جدول رقم (20) يوضح بعض أفراد الأسر ممن كانوا يعملون وتوقفوا عن العمل بسبب الإرهاب

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	53	44,17
لا	67	55,83
المجموع	120	100

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتضح أن هناك عددا كبيرا من أبناء أسر مجتمع الدراسة ممن توقفوا عن العمل خاصة في فترة التسعينات , والنسبة الأولى في الجدول (44.17) دالة على ذلك دلالة كاملة على الرغم من أن النسبة التي تليها توحي بغير ذلك ، فالنسبة الثانية (55.83 %) ، والممثلة للأسر التي لا تضم أبناءا توقفوا عن العمل اكتسبت خاصية الارتفاع مقارنة بالأولى , انطلاقا من كونها تتضمن أبناءا لم يلتحقوا بالعمل إطلاقا من جهة , وأبناءا لم يبلغوا سن العمل ، من جهة أخرى ، ولتداخل هذه العوامل جاءت هذه النسبة أعلى من الأولى .

ولكي نبتعد عن العمومية , ونجانب الدقة والوضوح سنكشف أسباب توقف أبناء بعض أسر مجتمع البحث عن العمل ومدى ارتباطها بالإرهاب في الجدول اللاحق.

جدول رقم (21) يوضح أسباب التوقف عن العمل

السبب	التكرار	النسبة %
الزواج والتجنيد	16	%30,19
التعرض لإعاقة	1	%01,89
انتهاء مدة العقد	1	%01,89
تسريح المؤسسة	23	%43,39
الإرهاب	12	%22,64
المجموع	53	%100

من البيانات المبوبة أعلاه يتبين أن أغلب أسباب توقف أبناء أسر الدراسة عن العمل يرجع بالدرجة الأولى للأزمة التي لحقتهم من جراء الإرهاب , فلو استثنينا السبب الوحيد

الخارج عن هذا الإطار وهو انتهاء مدة العقد , نجد أن باقي الأسباب ذات علاقة وطيدة بعامل الإرهاب ، بدءا بالخوف والتهديد ، ثم التعرض إلى إعاقة وانتهاءا بتخريب المؤسسة ولتشكل هذه الأسباب ما مجموعه (75.47) وحتى الاختيار أو السبب الذي انضوى تحت عنوان (شيء آخر) بنسبة (22.64 %) نجده يصب بدوره في خانة الأسباب التي لها علاقة بالإرهاب بصفة مباشرة أو غير مباشرة . ولو أتينا على تحليل هذه النسب كل على حدى ، نجد أن العديد من الأفراد توقفوا عن العمل بسبب التهديدات التي كان يشيعها الإرهابيون من حين لآخر , كمنع الالتحاق بالعمل بالمؤسسات التابعة للدولة أو أي نشاط له علاقة بها لأنهم يرون في عملية الالتحاق تلك ، مساهمة في تقوية الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي , ومحاولة لإضعاف هذه القوة يوجهون بيانات للمواطنين تأمرهم بالتوقف عن العمل , ويتخلل هذه البيانات عبارات التهديد بالموت والتنكيل ، لكل من يتجرأ على مخالفة هذه التعليمات . وأمام هذه الموقف يجد الكثير أنه لا مفر من التوقف عن العمل , خاصة بعد التجسيد الفعلي لما توعد به الإرهابيون في بياناتهم ، حيث نفذوا أحكاما بالموت في حق بعض المواطنين الذين استمروا في مهنهم التابعة لقطاعات الدولة المختلفة*.

وإلى جانب التهديدات التي تلقاها المواطنون ، نجد جانبا آخر لا يقل شأنا عن سابقه ألا وهو عامل الخوف ، والذي كان بدوره وراء توقف الكثيرين من عملهم , فانعدام الأمن وانتشار الرعب في المنطقة جعل الكثيرين يتوقفون عن أعمالهم , خاصة أولئك الذين تتطلب مهنهم العمل ليلا أو في الصباح الباكر كالمشتغلين بالنشاط الزراعي .

وفي حالات كثيرة يتداخل الخوف مع التهديد ليشكلان في الأخير قرارا بالتوقف عن العمل بشكل نهائي , تجنبا للأضرار التي قد تلحق بالفرد في حد ذاته أو أفراد أسرته ككل.

أما التعليق عن أولئك الذين توقفوا عن العمل بفعل التخريب الذي لحق مؤسساتهم التي يعملون فيها , وهو ما تم معاينته ميدانيا أثناء تواجدنا ببلدية سيدي موسى , هذه الأخيرة التي تتواجد بها منطقة صناعية تشمل معظم المؤسسات والمصانع التي تشغل معظم موظفي مقاطعة براقي , ولقد وقفنا على آثار وانعكاسات الإرهاب على هذه المنطقة الصناعية ، التي جعلها الإرهابيون أشبه ما تكون بقرى مهجورة منذ سنين , فحسب أحد إطارات البلدية "

---

* قال أحد الآباء :"جاءنا الإرهابيون في أحد الليالي وأخرجونا من ديارنا عنوة، وبعد هذا الخروج الجماعي قام الجبناء بقطع رأس شابين بالشاقور أمامنا والسبب لأنهم وقعوا في الحرام حسب فتاويهم الزائفة وبعد انتهاء مهامهم القذرة أعلمونا بأن هذا العمل هو إشعار آخر وتهديد لكل من يحاول الذهاب غدا إلى العمل في قطاعات الدولة.

سيدي موسى " هناك أكثر من سبعة مؤسسات توقفت نهائيا عن النشاط , منها من تعرضت للتدمير الكلي كمؤسسة إنجاز البناء , التي كانت تضم أكثر من 1800 عامل من مختلف المناطق المجاورة : كالكاليتوس , براقي ، الأربعاء ، وغيرها . وإلى جانب مؤسسة إنجاز البناء توقف نشاط مؤسسة الخشب ، التي كان منتوجها يصدر إلى نيجيريا ومالي بالخصوص ويضيف المتحدث أن مقر البلدية نفسه تعرض لانفجارات عنيفة أدت إلى ضياع أرشيف البلدية بالكامل من 1992-1996.

إن ما ذكر آنفا يبقى مجرد نموذجا فقط, لوجود مصانع ومؤسسات تعرضت للتخريب أيضا ، والأكيد أن تخريب هذه المؤسسات وغلقها يعني بطالة إجبارية لعمالها.

أما النسبة التي أخذت عبارة " شيء آخر " فهي تمثل أولئك الذين جاء توقفهم نتيجة عوامل مختلفة, كغلق بعض المصانع الصغيرة التابعة للخواص, خاصة المتواجدة ببلدية براقي, وهذا خوفا من أن تتعرض للتخريب أو النهب, وإلى جانب هذا نجد من توقف عن العمل لا بسبب الخوف أو التهديد, غير أنهم فضلوا التوقف عن العمل لتعرض آبائهم للقتل من طرف الإرهابيين, لكونهم وجدوا أنفسهم مرغمين على ذلك, وهو الذي حدث لأحد الأبناء كونه وجد نفسه مضطرا للعودة إلى براقي للتكفل بأسرته, بعدما كان يعمل في مدينة تيارت.(بحكم أنه أكبر الأبناء داخل الأسرة).

وهكذا لا يسعنا إلا أن نقول أن الإرهاب كان من أقوى الدوافع وأبرزها في جعل العديد من أفراد أسر الدراسة يتوقفون عن مهنهم.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل النسب المتبقية نشير أن نسبة(01.89 %) والتي مثلها فرد واحد, كان سبب توقفه عن العمل هو أنه أصبح لا يستطيع القيام بذلك بعدما بترت رجله إثر انفجار قنبلة بسوق بلدية براقي سنة 1997.

جدول رقم (22) يوضح مدى تغير مهن أفراد الأسرة عن العمل

الجواب	التكرار	النسبة%
نعم	67	%69,79
لا	29	%30,21
المجموع	96	%100

تشير بيانات الجدول إلى أن هناك أسرا من مجتمع الدراسة ، وذلك بنسبة(69.79%) لها أبناء قاموا بالبحث عن العمل عدة مرات ولكنهم باؤوا بالفشل في تحقيق ما يطمحون إليه, ولما استفسرنا عن أسباب هذا الإخفاق, اتخذت الأجوبة سياقات متعددة ومختلفة, إلا أن مضمونها كان واحدا, فقد أرجع مبحوثينا ذلك الإخفاق إلى تدهور الوضع الأمني بقولهم: أن غلق المصانع والمؤسسات المتواجدة في مقاطعة براقي سواءا التابعة للدولة أو الخواص, وعجز بعضها الآخر عن فتح مناصب عمل جديدة له علاقة وارتباط وثيق بأزمة الإرهاب, لأنه المتسبب في هذا العجز أو الإغلاق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ونشير إلى أن بحث هؤلاء الأبناء عن العمل قد اقتصر على المقاطعة التي يقيمون التي يقيمون فيها وضواحيها فقط ، وسبب ذلك يرجع إلى اقتناعهم بصعوبة إيجاد عمل في مكان آخر، خاصة أمام الوضع العام الذي يشهده المجتمع ككل في مجال التوظيف , هذا الأخير الذي أصبحت مناصبه محدودة جدا.

ويضيف المبحوثون إلى مجمل تعليلاتهم عن صعوبة إيجاد عمل في مقاطعتهم, استشهادهم بقطاع الزراعة الذي كان في السابق- أي في فترات الأمن- يمتص عددا كبيرا من الأيدي العاملة لكون أن المنطقة هي زراعية بالدرجة الأولى, فهذا القطاع تأثر بظروف الأزمة ، إذ أصبح عاجزا عن امتصاص اليد العاملة ، نتيجة عوامل كثيرة منها: الخوف أو نهب المحصول من طرف الإرهابيين وغيرها. هذه العوامل جعلت أصحاب الأراضي يتوقفون عن ممارسة هذا النشاط ، لأن هذه الأراضي بعدما كانت تشكل لهم مصدر رزق تحولت في فترة الإرهاب إلى مصدر حقيقي لجملة من المجازفات والمخاطر.

وهكذا يتضح أن المجتمع الذي يسوده الإرهاب يواجه أفراده صعوبة في إيجاد عمل لهم, وذلك نظرا لما تفرزه هذه الظاهرة من انعكاسات وخيمة على ميدان فرص العمل ، لا سيما تك القطاعات التي تمتص نسبة عالية من اليد العاملة كالصناعة والزراعة.

أما أفراد النسبة الثانية (31.21 %) فقد عبروا لنا بكل موضوعية أن أبنائهم لم يبذلوا أية محاولة أو جهد يستحق الذكر للبحث عن عمل لهم, لكونهم مصابين بالإحباط منذ البداية وهذا نظرا للأوضاع المزرية والمتدهورة التي تحيط بهم, فهم يرون أنه من الصعب جدا, أو من المستحيل أن يجدون عملا في ظل الظروف التي يعيشونها, فقد عبروا لنا بأن الإرهاب

حصد كل شيء ويضيفون قائلين : كيف نبحث عن عمل وفي داخل أسرنا من اضطرهم الإرهاب عن التوقف عنه*.

وخلال هذه الإحاطة الموجزة نستطيع أن نستنبط أن الإرهاب ليس عاملا يعيق الأفراد عن إيجاد فحسب عمل , بل إنه يجعل الكثير منهم لا يفكرون فيه إطلاقا , وهو ما يجعلهم لا يسمعون في البحث عنه , لكونهم مقتنعين تمام القناعة بأنهم لن يستطيعوا تحقيق ذلك.

جدول رقم (23) يوضح علاقة الإرهاب بتغيير عمل أفراد الأسرة

الجواب	التكرار	النسب%
نعم	47	%39.17
لا	73	%60,83
المجموع	120	% 100

إن الأساليب والمقومات المتعددة الأوجه التي تتبعها الجماعات الإرهابية ميدانيا لها تأثيرات مباشرة على انقطاع بعض الأفراد عن عملهم, فتخريب مؤسسة مثلا كأحد الأساليب المدمرة, من شأنه أن يحول عمالها إلى قائمة العاطلين عن العمل ، وأمام هذا الوضع الصعب قد يضطر هؤلاء إلى البحث عن عمل آخر يسترزقون منه.

وإلى جانب أسلوب التخريب نجد مقوما آخرا من مقومات الإرهاب لا يقل أثره وانعكاساته عن سابقه ، ألا وهو التهديد, فتهديد الإرهابيين ببياناتهم المستمرة من بين العوامل التي تسهم في تخلي عدد كبير من العمال عن مهنهم, وهذا تحت تأثير الخوف الذي ينتابهم, ونتيجة لذلك لا يجدون من مفر إلا الالتحاق بعمل آخر.

إن ما ذكر آنفا قد تجسد ميدانيا لبعض أفراد أسر مجتمع دراستنا, وذلك بنسبة قدرت بـ: 39.17 %, حيث نجد أن العمل السابق للعديد من الآباء والأبناء ليس نفسه الحالي, وهو ما يدل على أن الإرهاب كان سببا مباشرا في عملية تغيير الأفراد لعملهم, وإلى جانب الذين كانوا يشتغلون في المؤسسات والمصانع سواء التابعة للخواص أو للدولة نجد شريحة أخرى تمتهن النشاط الزراعي, وهو النشاط الأكثر انتشارا في المنطقة في سنوات الأمن

* قال أحد الأبناء الذي كان حاضرا أثناء مقابلة والده: أين هو العمل؟ إننا نسمع ونشاهد كل يوم مؤسسة تفجر أو تخرب إن الإرهاب جعلنا لا نفكر في العمل فأصدقائي كلهم بطالون، إننا لن نجد عملا إطلاقا في مثل هذه الظروف.

والاستقرار, قد اضطر العديد منهم أمام الظروف الجديدة إلى البحث عن مناصب عمل في أماكن أخرى لكونهم تعرضوا إما لتهديدات ، أو أنهم وجدوا صعوبات ومخاطر في تنقلهم إلى عملهم لانعدام الأمن.

وهكذا يتضح كيف أن مقومات وأساليب الإرهاب لها علاقة بتغيير الأفراد لمهنهم, ومهما ، تعددت الأسباب في هذا التغيير سواء كانت تهديد أو انعدام للأمن, سنصل في الأخير إلى أن الإرهاب وراء ذلك كله.

بعد الحديث مع أفراد الأسر التي شهدت تغيير في وظائف أفرادها, انتقلنا بهم إلى نقطة أخرى وهي استفسارنا عن انعكاسات هذا التغيير على حالة دخلهم، فباستثناء أسرتين فقط اتخذت الإجابات نحوا واحدا, إذ عبرت الأغلبية بأنه لا مجال للمقارنة بين دخل العمل في مؤسسة ، أو في العمل الزراعي وبين دخلهم الحالي من الأعمال اليومية أو ممارستهم للنشاط التجاري البسيط الذي لا يتعدى العمل في الأسواق ، وبذلك فهم يؤكدون على أن الدخل الأسري حدث فيه تراجع ملحوظ, وإلى جانب آراء هذه الفئة نجد أسرتين قد تحسن دخل أبنائها بالمقارنة مع السابق بسبب حصولهم على عمل جديد*.

جدول رقم (24) يوضح مساهمة الأبناء في دخل الأسرة

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	27	% 22,5
لا	93	% 77,5
المجموع	120	% 100

إن أسرة بها ابن أو أكثر يعملون يعني أن ظروفها الاقتصادية أحسن بكثير من أسرة تعتمد على دخل معيل واحد, وبإسقاط هذا على مجتمع الدراسة يتبين أن الأغلبية تعتمد في تلبية متطلباتها وحاجاتها على دخل وحيد ، إما من جهة الأب أو من جهة الأم، وهو ما يعني أن هذه الأسر لا تضم أبناءا يعملون ليكونوا سندا في الدخل الأسري وعددها 78 أسرة, باستثناء 15 أسرة لا تضم أبناءا في سن العمل أصلا, وحتى إن وجد ضمن بعض الأسر

* الشاب الأول كان يعمل في مصنع الخشب التابع لأحد الخواص أصبح يعمل في شركة سونلغاز بالعاصمة ، والثاني كان يعمل في مؤسسة انجاز البناء التحق بالعمل في أحد فروع الضمان الاجتماعي في الحراش .

أبناءا يمارسون نشاطات معينة, فهي تدخل في إطار العمل اليومي البسيط الذي لا يمكنهم من أن يكونوا مساهمين في دخل الأسرة, ولقد أفادنا العديد من أفراد الأسر بأن أبناءهم كانوا في السابق يساهمون في دخل الأسرة, ولكن البعض منهم تعرضوا للقتل من طرف الجماعات الإرهابية, والبعض الآخر توقف عن العمل من جراء الأزمة.

جدول رقم (25) يوضح تغيير الحالة المعيشية للأسرة بفعل الإرهاب من عدمه

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	96	%80
لا	24	%20
المجموع	120	%100

تؤكد العلاقات المتبادلة بين الأسرة والمجتمع أن الوضعية الاقتصادية يطالها الاضطراب عندما تختل الحياة الطبيعية للمجتمع ، ونستدل على ذلك بتدهور الدخل بصورة واضحة خلال الأزمات، وإلى جانب هذه العلاقة قد نجد عوامل أخرى قد تلحق الضرر والاضطراب بالأسرة في جانبها الاقتصادي ، وبالتحديد على مستواها المعيشي كوفاة رب الأسرة أو عدم وجود أبناء يساهمون في الدخل، وغيرها من المسببات التي تسهم في هذا الاضطراب والتقهقر.

فمن الناحية العملية فإن على الأسرة توفير بعض المطالب المادية لتمكنها من المحافظة على حياة أعضائها وحمايتهم، فقد تستطيع الأسرة تحقيق ذلك بصورة أفضل في الظروف الطبيعية من حياتها، إلا أنها قد تعجز عن القيام بذلك أمام ظروف أخرى.

وبترجمة أو إسقاط هذه العوامل على أسر مجتمع البحث سنجدها تتوافق مع واقعها إلى حد بعيد، لأن العديد منها قد شهدت انخفاضا في مستوى معيشتها.

إن أسباب هذا التراجع تختلف من أسرة إلى أخرى، فمنها من أرجعت ذلك إلى وفاة المعيل الرئيسي للأسرة وهو الزوج ومنها من أرجعت ذلك إلى عدم مقدرة أبنائها على الحصول على عمل بفعل أزمة الإرهاب، هذه الأزمة التي جعلت فرصة إيجاد عمل من الأمور التي تبدو مستحيلة.

بينما أرجعت بعض الأسر الأخرى انخفاض مستواها المعيشي إلى توقف بعض أبنائها عن العمل، وهو الشيء الذي جعلها محدودة الدخل خلافا عما سبق، حيث كان هؤلاء الأبناء يساهمون في دخل الأسرة.

لقد عبر لنا أغلب أفراد أسر البحث أن تأكيدهم على انخفاض مستواهم المعيشي لا يعني أن أسرهم كانت تعيش حياة الرفاهية والرخاء، إلا أنها تعترف بأن مستواها تراجع وتقهقر مقارنة مع ما كانت عليه في السابق.

وبحكم علمنا المسبق أن أسر ضحايا الإرهاب تستفيد من منحة من طرف الدولة، قمنا من باب الاستزادة أثناء الحديث معهم بالاستفسار عن مبلغ التعويض، فكانت إجابتهم لها نفس الاتجاه، حيث أقروا جميعا بأنها لم تنفعهم شيئا أمام غلاء المعيشة، خاصة وأن الدولة قدمت لهم المنحة دفعة واحدة، وهو ما جعلهم- حسب رأيهم- لا يستفيدون منها لمدة أطول، ويضيفون تبريرا ثان إلى تبريراتهم هو أن انعدام الأمن الذي سببه الإرهاب جعلهم يعزفون عن التفكير في تسخير المبلغ في مشروع معين(خوفا من الحرق والنهب....).

ومما سبق يتبن كيف أن الإرهاب تساهم وبدرجة كبيرة في انخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وذلك من أوجه متعددة, فهناك أسر أفقدها الإرهاب معيلها الرئيسي والذي نقصد به الأب، ومنها من بداخلها أبناء توقفوا نهائيا عن العمل بفعل الأزمة، وهناك أسر تضم أبناء بحثوا عن العمل ولم يجدوه أصلا خاصة أمام تفاقم الوضع وتدهوره.

وكل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في الأخير في تدهور أوضاع الأسرة وتراجع مستواها المعيشي.

وبالانتقال إلى النسبة الثانية الموضحة في الجدول(20 %) فسنجدها توضح أن هناك أسرا عبرت بأن مستواها المعيشي لم يحدث عليه تغير واضح أثناء أزمة الإرهاب، لأن أمورها بقت على حالها، حيث لا يزال الأب معيل الأسرة ولا زال أبناءها في مناصب عملهم وهو الشيء الذي جعل هذه الأسر تعبر لنا بأن مستواهم المعيشي لم يتغير.

جدول رقم (26) يوضح [illegible] الأسر لمبلغ المالي [illegible]ة من عدمها

النسبة %	التكرار	الجواب
%07,50	09	نعم
%92,50	111	لا
%100	120	المجموع

من خلال النسب الموضحة في الجدول يتضح أن الأغلبية من أسر مجتمع الدراسة ليست لها أي ممتلكات توفر لها دخل إضافي وقد قدرت نسبتهم بـ:(92.50%) في حين أنه توجد سوى نسبة (07.50%) من مجموع الأسر من لها ممتلكات خاصة.

جدول رقم (27) يوضح توقف الأسر عن ممارسة نشاط الإيجار:

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	07	%77,78
لا	02	% 22.22
المجموع	09	%100

قد يكون للأسرة ممتلكات خاصة تقوم باستئجارها لتحقق بذلك دخل إضافي يسمح بوضع مادي مريح إلى حد ما.

ولكن دراستنا الميدانية هذه قد كشفت لنا بأن الممتلكات الخاصة للأسرة هي أيضا لم تسلم من الأزمة، وذلك لوجود أسر فقدت الاستفادة من الدخول الشهرية أو السنوية التي كانت تعود عليها من إيجار ممتلكاتها المتمثلة إما في محلات تجارية أو أراضي زراعية، ونشير إلى أن أغلبية ممتلكات هذه الأسر تتمثل في أراضي زراعية، حيث أن خمسة من بين السبعة أسر التي توقفت عن الإيجار تمتلك أراضي فلاحية*، والحالتين المتبقيتين يمتلكان محلات تجارية**.

وهكذا فمقومات الإرهاب من عنف وتهديد وترويع إلى جانب أساليب التخريب والقتل وغيرها التي عرفتها منطقة براقي قد أثرت تأثيرا بليغا على حركية العمل فيها، خاصة التجاري والزراعي منه، أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية(02 أسر) والمتمثلة للأسر التي لها ممتلكات لم تتوقف عن استغلالها في ظل الأزمة، فإن ذلك يرجع إلى تواجد هذه الأخيرة خارج المنطقة مجال الدراسة، فأحد هذه المحلات موجود بالحراش والآخر بالبليدة.

---

* يقول أحد الأولياء :" كانت لي أرض زراعية استأجرها كل سنة لبعض الشباب من سيدي غلاس التابعة لولاية تيبازة ولكنهم توقفوا عن استئجارها بعد اشتداد قوة الإرهاب الذي عرفته المنطقة".

** ويقول آخر :" لي محل استأجرته لشاب من بومعطي بالحراش ولكنه اضطر إلى غلق المحل بفعل مجيء الإرهابيين إليه في كل مرة يطلبون المؤونة في كل مرة ".

ومما سبق نقف على مدى درجة المعاناة والمعاناة التي تعيشها أسر مجتمع الدراسة, فالعديد فقدوا ذويهم من الآباء والأمهات وفقدوا أخواتهم وإخوانهم، كما انتزعت منهم حريتهم وتعرضت صحتهم لأمراض مختلفة، بالإضافة إلى هذا كله هناك بعض الأسر أرغمتهم ظروف الأزمة على أن تبقي ممتلكاتهم التي كانوا يستفيدون منها مجمدة مما أدى إلى حرمانهم من مداخيلها التي كانت لهم عونا في حياتهم المعيشية.

جدول رقم (28) يوضح لجوء الأسر إلى الاقتراض

الجواب	التكرار	النسبة%
نعم	28	% 23.33
لا	92	%76.66
المجموع	120	%100

إذا كانت كل الأسر تسعى جاهدة إلى زيادة دخلها حتى تستطيع أن تحافظ على مستوى معيشي معين، فإنه عليها كذلك أن تستبقي جزءا من دخلها على شكل مدخرات باعتبارها الوسيلة الأمثل لرفع مستواها المعيشي.

ولكن في الكثير من الحالات يتعرض الدخل الأسري إلى ضغوط شديدة، كانعكاس الأزمات التي تحيط بالأسرة سواء كانت داخلية أو خارجية، والمقصود بالأزمات الداخلية تلك التي مردها أفراد الأسرة أنفسهم كمرض عائل الأسرة وعجزه عن أداء دوره، أو ضعف الدخل أمام كثرة المصاريف، وغيرها من العوامل التي تتسبب في حدوث مشاكل تعجيز الدخل.

أما الأزمات الخارجية فهي تلك التي تمس المجتمع في مجمله، كالكساد الاقتصادي أو انتشار الحروب....الخ.

وفي تعليقنا على هذا الجدول سنوضح كيف أن العوامل الخارجية تؤثر على المستوى المعيشي للأسرة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض لسد حاجاتها وتغطية عجزها.

لقد أثر الإرهاب على دخل بعض الأسر بشكل كبير, مما دفع ببعضها إلى الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء، ونشير إلى أن الاقتراض كان لسد الحاجات الضرورية(علاج, تمدرس الأبناء....) لأن الظروف والأوضاع التي تعيشها هذه الأسر لا تسمح لها بالتفكير في اللاضروريات أو الكماليات، فالنسبة الموضحة في الجدول والمقدرة ب:23.33% تمثل

الأسر التي عبرت لنا بأن ظروفها قبل الإرهاب كانت عادية وبالتالي فهي لم تكن مجبرة على الاقتراض، ولكن بانتشار موجة العنف والإرهاب تغيرت الأمور، حيث أن العديد منها فقدت مصادر دخلها الأساسية ، كتخليهم الاضطراري عن أراضيهم الزراعية نتيجة الخوف والتهديد، أو فقدان بعضها لمناصب عمل معيلهم ، فأصبحوا بذلك إما بدون عمل أو أنهم انظموا إلى فئة العمال اليوميين، كما أن هناك من بين هذه الأسر من فقدت المعيل الأساسي لها والذي هو الأب ، وفي ظل أسرة تتكون من خمسة أفراد على الأقل ، غالبيتهم عاطلون عن العمل ، فإن منحة الأم المقدرة بـ: 8000دج ، لا تكفي لإعالة هذه الأسر على الإطلاق، وأمام هذا الوضع يجدون أنفسهم مجبرين على الاقتراض لكي يسدون حاجاتهم[1].

أما فيما يخص النسبة التي قدرت بـ: 76.66% والمتمثلة للأسر التي لم تلجأ إلى الاقتراض ، فنجدها تنقسم إلى ثلاث فئات، أولى هذه الفئات تمثلها أسر ميسورة إلى حد ما مما أغناها عن الاقتراض، أما الفئة الثانية فهي تمثل تلك الأسر التي أخبرتنا بأنها لم تلجأ إلى الاقتراض رغم مرورها بظروف صعبة وقاسية، وعند استفسارنا عن ذلك وجدنا أن السبب يكمن في أنها لا تريد أن تخوض هذه التجربة بحكم أنها لم يسبق لها فعل ذلك، بينما تمثل الفئة الثالثة الأسر التي فكرت في الاقتراض ، ولكنها لم تجد من يحقق لها ذلك، خاصة في ظل الظروف الجديدة التي تعيشها والتي شهدت تغيرات واسعة على مستوى العلاقات خاصة ما بين الجيرة والأصدقاء، وقد سبق وأن تناولنا في موضع سابق كيف أثر الإرهاب على العلاقات الخارجية للأسرة، حيث أصبحت تتميز بالهشاشة والسطحية إلى حد كبير.

جدول رقم (29) يمثل إن كان التغيير الذي طرأ على الأسرة

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	120	%100
المجموع	120	% 100

إننا لا نستطيع أن نفهم ونعي ما يدور في الأسرة إلا عندما نقوم بمحاولة البحث عن التأثيرات والتغيرات التي تحدث بين الحين والآخر في محيطها الخارجي ، فهي تحول أو

[1] تقول أحد الأمهات :" إن لدي ستة أبناء ماذا ستفعل لنا منحة8000 دج أمام غلاء المعيشة وأمام فاتورة الغاز والكهرباء بالإضافة إلى فاتورة المرض الذي سببه الإرهاب لنا"

هزة تمس المجتمع إلا وانعكست آثارها على الأسرة لكونها نسق وجزء منه تتأثر به وتؤثر فيه.

وعليه فالمجتمع الذي تنعدم فيه الانكسارات والاختلافات ويعمه الأمن والسلام والاستقرار يساهم في إيجاد أسر تنعكس خصائصه عليها، وأما إذا حدث العكس كتلك المجتمعات التي تشهد الحرب والإرهاب فسيكون التأثير والانعكاس سيئا على الأسرة ، مما يجعلها تفقد توازنها واستقرارها ، وبما أن المنطقة التي أجريت فيها الدراسة تعد من بين أكثر المناطق تضررا من أزمة الإرهاب فإن هذا الجو قد أثر على أسر مجتمع البحث وأحدث بداخلها تغيرات جعلتها تشعر بأن هناك تميزا واضحا بين حياتها قبل سنوات الإرهاب وبعدها، ولعل النسبة الموضحة في الجدول والمقدرة بـ 100% دليل قاطع على هذا التغير.

جدول رقم (30) مواطن التغيير التي طرأت على الأسرة

موطن التغيير	التكرار	النسبة %
عدم الشعور بالأمن	120	%35.92
عدم الشعور بالاستقرار	113	%33.33
زيادة تماسك الأسرة	19	%05.68
أشياء أخرى	82	%24.55
المجموع	334	%100

تختلف المشاعر التي بين أعضاء الأسرة في نوعها وكثافتها وشدتها حسب الظروف التي تواجهها، إن الوحدة الأسرية تتميز بالتيارات المتبادلة ، فثمة فيض لا ينقطع من مشاعر الأمن و العطف و الاطمئنان وفي ظلها تنبثق صور الانسجام والتجانس،ويعتبر الآباء أول ما نحي هذه المشاعر،إن هذه الوحدة في تحقيق إشباع الحاجات التي تطرقنا إليها يتوقف على عدة عوامل من أهمها: توفر الجو النفسي الصحي المشحون بالأحاسيس المتبادلة لكونه عاملا للاتزان الانفعالي للأفراد وعليه فالأجواء المشحونة بالتقلبات و التغيرات المفاجئة التي تفرزها البيئة الاجتماعية،قد تؤدي إلى تدهور أوضاع الأسرة وتصدع وحدتها بفعل هذه القوى الخارجية ، و خلال هذه الأحداث الجارية داخل الأسرة لا مفر من أن يمر أفراد

الأسرة بجملة من الآلام في مواجهتهم للواقع، ونتيجة لذلك يكون ثمة مثير دائم للخوف وعدم الأمن والاستقرار.

وبما أن الإرهاب يعد أهم تلك التغيرات التي لحقت بأسر مجتمع الدراسة فإنه تسبب في إحداث فجوة عميقة بين ماضيها وحاضرها, (أي ما كانت تعيشه قبل هذه الفترة, وما آلت إليه بفعل الأزمة).

لقد عبر أفراد عينتنا بأن الإرهاب أفقدهم الكثير من المشاعر التي كانوا يحبون في ظلها، ولنكون موضوعيين أكثر لابد أن نقر أن أسر البحث لم تكن تملك المشاعر العالية الدرجة ، كتلك التي تتوفر في الأسر المثالية ، بل إنها كانت على الأقل توفر لأفرادها قدرا من مشاعر الراحة و الأمن داخل بيوتهم.

ولعل لغة الأرقام المبينة في الجدول توضح فعلا كيف كان الإرهاب عاملا ذو علاقة قوية بأحداث التغيرات بالوسط الأسري، هذه الأحداث التي جعلت أفراد الأسرة يشرعون بأن هناك قطيعة فعلية بين ماضيهم وحاضرهم، ولعل النسبة المقدرة ب (69.25 %) تدل على ذلك أي أن هؤلاء الأفراد في ظروف الإرهاب تولدت لديهم مشاعر وخبرات جديدة كتلك التي جعلتهم لا يجدون في أسرهم أي جو للأمن و الاستقرار.

و إلى جانب هذا نجد النسبة (24.55 %) والتي تحمل عبارة أشياء أخرى تنزع إلى تأكيد ما قيل آنفا ، حيث عبر أصحاب ممثلي هذه النسبة أنهم أصبحوا أكثر انعزالية وانطوائية ويفتقدون إلى الشعور بالوحدة الأسرية ، نتيجة سيادة التشتت وانعدام التماسك ، فالأبناء مثلا أصبحوا لا يعودون إلى البيت باكرا ، فكل واحد منهم له مكان يختبيء فيه خوفا من القتل أو الاختطاف , و أما الآباء الذين هم مصدر الأمن والاطمئنان فلم يعد بمقدورهم فعل أي شيء لأنهم وببساطة أصبحت تنطبق عليهم مقولة « فاقد الشيء لا يعطيه » .

إن هذه الحالة التي تولدت لدى الآباء في جو العنف والإرهاب تعيدنا إلى ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا وتحديدا المبحث الثالث من الفصل الأخير منه ، الذي توقفنا عنده بذكر نموذجا عن الجو النفسي للأسرة أثناء الأزمات التي تتعرض لها ، والذي نقصد به ذلك الإعصار الذي أصاب مدينة فيكسبورخ عام 1953 ، فحينها عجز الآباء عن توفير حماية أكبر لأبنائهم الذين كانوا يطالبونهم بذلك، لكونهم مصابين أيضا بالهلع والاظطراب من جراء الكارثة.

إن تصاعد العمليات الإرهابية التي تعرض لها سكان منطقة براقي ، خاصة تلك المجازر الشنيعة* التي اقترفت ضدهم , إلى جانب تلك الانفجارات العنيفة التي تقع من يوم لآخر قد شكلت بحق مصدرا للخوف وعدم الأمن , وهو الشيء الذي جعل الأسرة مهددة في كل دقيقة تمر عليها , حتى أن الإرهاب أفقدهم التفكير في أي شيء , وترك لهم شيء واحدا فقط هو انتظارهم للموت وتخيلهم للطريقة التي سيتم بها ذلك.

إن القارئ لعنوان الجدول قد لا يتوقع وجود أسر حققت تماسكها وتلاحمها في ظل الأزمة , إلا أن اختيار « زيادة تماسك أفراد الأسرة » في ذات الجدول يفند هذا التوقع، حيث نجد أن بعض أفراد الأسر قد عبروا عن تزايد تماسك وتلاحم أسرهم وهو ما تعكسه نسبة (05.68 %) , فلقد رأوا أن هذا التماسك والتلاحم هو أقوى سلاح يواجهون به هجمات الإرهاب , وهو يعزى – حسبهم – إلى بقائهم مجتمعين لفترات طويلة تحسبا لأي هجوم أو خطر , وأثناء ذلك يطرحون انشغالاتهم واقتراحاتهم والحلول الملائمة لمواجهة الأزمة , فحسب بعض أفراد هذه الأسر فإن أزمة الإرهاب حولت العلاقات بينهم إلى علاقات انسجام وتلاحم بين أفراد الأسرة , وتحولت معها عضويتهم داخلها من عضوية شكلية إلى عضوية حقيقية .

إن سياق الحديث يقودنا إلى تلك الدراسات التي تؤكد أنه أثناء الأزمات التي تصيب المجتمع تتولد لدى الأسرة نمطين اثنين . الأول انعزال أفرادها وانطوائهم نتيجة الخوف والقلق , والثاني هو زيادة درجة التلاحم والتماسك بين أفرادها لمواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها ، وهو الشيء الذي نجده قد تجسد في بعض أسر الدراسة .

جدول رقم (31) يوضح تأثير الإرهاب على النشاط الترويحي للأسرة

الجواب	التكرار	النسبة %
نعم	120	%100
المجموع	120	%100

*وكشاهد على تلك المجازر نجد مجزرة بن طلحة التي اهتزت على وقعها كل كاميرات العالم التي كانت في سبتمبر 1997 من الساعة : 23:05 إلى غاية 04:30 صباحا والتي راح ضحيتها أكثر من 500 فرد ومست بذلك أكثر من 90 أسرة.

تشير أدبيات علم الإجتماع وعلم النفس إلى أن الأنشطة الترويحية من الأمور الهامة في حياة الأسرة , باعتبارها أحد أبرز عوامل نجاحها وتماسكها ، لكونها تخلق نوعا من الارتباط والتكامل المشترك في الاهتمامات والميولات[1].

إننا لا نجد من ينكر بأن هذه الأنشطة لها من الإمكانية ما يؤهلها لبعث نفس جديد في أفراد الأسرة ويخلصهم من الروتين , ويتخذ النشاط الترويحي للأسرة شكلين اثنين : نشاط ترويحي داخلي وآخر خارجي وهو الذي يقع خارج محيط الأسرة . ويتجسد الشكل الأول في الجلسات واللقاءات التي تتم داخل محيط الأسرة , والتي تعم فيها روح الدعابة والمزاح, وفي هذا الشأن أكد علماء الإجتماع على مثل هذه الجلسات التي تزيد من قوة الأسر لمقدرتها على كسر قيود ومظاهر الروتين الذي يلحق بها من حين إلى آخر, ولتمكينها من إخماد بعض مظاهر المشاكل مهما كانت درجتها.

أما الأنشطة التي تقوم بها خارج المنزل , قد يتخذ شكل الزيارات المختلفة للأصدقاء والأهل الرحلات والنزهات في أيام العطل وأوقات الفراغ.

من خلال المحادثات التي تمت مع أفراد أسر مجتمع الدراسة ، اتضح أن أزمة الإرهاب قد أثرت بشكل قوي على الأنشطة الترويحية المختلفة التي تقوم بها الأسرة, والنسبة المدرجة في الجدول لدليل على ذلك (100 %) , فقد عبر أفراد مجتمع البحث أن الجلسات التي يغمرها المزاح قد غابت نهائيا , إلى جانب انقطاع الزيارات التي كانت تقوم بها الأسرة إلى الجيران والأقارب* , باستثناء بعض الزيارات التي تقوم بها لبعض الأسر المحدودة العدد لجيرانها بهدف تفقد أحوالهم , وسبب هذا الاستثناء يكمن في أن هذه الزيارات لا تدخل ضمن إطار الأنشطة الترويحية التي تهدف إلى كسر الروتين وإدخال البهجة والسرور في نفسية القائمين ، بها بقدر ما تدخل ضمن باب المواساة ومشاركة الأحزان.

وعلاوة على انحسار النشاط الترويحي الداخلي للأسرة (بسبب جو التوتر والخوف ...) فقد غابت كل أنواع الأنشطة الترويحية الأخرى بسبب قائمة المحظورات التي تمليها الجماعات الإرهابية ، فهي تحرم أبسط أنواع الترفيه ، كالنزهة في الحدائق العامة بدعوى الاختلاط , زيادة على التحريم القطعي لارتياد الشواطيء والغابات ، وكسر هذه

---

[1] عطيات محمد خطاب : أوقات الفراغ والترويح ، الطبعة الأولى، القاهرة 1990، ص68

* لقد أخبرنا العديد من المبحوثين أن علاقاتهم بأهلهم خاصة الذين يقيمون خارج مجال الدراسة انقطعت نهائيا طوال سنوات الإرهاب ، لما تعرفه المنطقة من مقومات تمنع الأفراد من التنقل.

المحظورات يعني تنفيذ الأحكام التي تبدأ بالجلد وتصل إلى الإعدام في بعض الأحيان , أما إحياء المناسبات المختلفة ، فتحدده دائرة المحرمات بالنسبة للجماعات الإرهابية التي تجبر الأسر على إتباع طقوس محددة لا ينبغي الخروج عنها , ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فحتى مجرد التفكير في تحضير حفل زفاف أحد أفراد الأسرة قد اندثر من الأذهان في فترة الإرهاب لأن هذه المناسبات أصبحت تشكل مصدرا حقيقيا للخطر**.

انطلاقا مما قلناه في بداية تعليقنا على هذا الجدول من دور الأنشطة الترويحية لأفراد الأسرة لما لها من أبعاد ترجع بالإيجاب على حياتها , يتضح جليا من خلال النسبة (100%) أن هذه الخاصية التي لها من القدرة ما يمكنها أن تخفف من حدة الضغوطات و التوترات التي يعيشونها الأفراد قد انتزعها الإرهاب منهم فأصبحت بذلك تعيش تحت وطأة نارين , نار الرعب و الخوف و التهديد , ونار أخرى بطلها روتين الحياة الذي له من القدرة ما يمكنه من تحطيم الفرد و تدميره.

جدول رقم (32) يوضح الصحة النفسية لأفراد الأسرة

تعرض أفراد الأسرة لأعراض صحية	التكرار	النسبة %
نعم	107	%89,17
لا	13	%10.83
المجموع	120	%100

إن معايشة الأسرة لظروف غير طبيعية من شأنه أن يفقدها الإطار النفسي الذي يعمل على إشباع حاجات أفرادها , وتحديد سلوكهم ليضمن لها استقرارها واتزانها .

إن ما قيل يتطابق مع ما أكدته النظرية البيئية , التي ترى بأن الإضطرابات التي تطرأ على الأسرة لا تحدث من العدم بل هي نتيجة تفاعلها مع بيئتها الخارجية التي تحيط بها[1] لأن البيئة السليمة لا تؤدي إلى مثل هذه الإضطرابات والاختلالات .

وخلال البيانات الموضحة أعلاه يتبين أن أغلبية أسر مجتمع دراستنا قد تعرضت صحتها النفسية لأعراض متباينة (89.17 %) ، ومرد هذه الأعراض – حسب

**يقول أحد الأبناء أثناء مناقشتنا لهذه النقطة :" إنه من بين أسوأ ذكرياته يوم زواجه ، فقد أخبرنا بأنه لم يكن فرحا ، فالإرهابيون أفسدوا عليه نكهة المناسبة ، فجعلوها جنازة حقيقية لتوفر شروط ذلك"

[1] خولة أحمد يحي : الاضطرابات السلوكية والانفعالية، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، 2000، ص 53

مبحوثينا – يرجع على تدهور الوضع الأمني نتيجة الأعمال الإرهابية التي تمارس في المنطقة بشتى الأساليب بغرض تحقيق أهدافها كالقتل , الاختطاف , التدمير والحرق وغيرها من الأساليب .

وأشارت أغلبية أسر البحث إلى أن الشريحة الأكثر تعرضا لهذه الأعراض هم الأطفال والنساء (سواء كانت الأم أو الأخت).

أما النسبة الثانية الموضحة في الجدول (10.83 %) ، فتمثل تلك الأسر التي نفت وجود إعتلالات نفسية بليغة بين أفرادها ، وهي في الوقت نفسه لم تنكر وجود أزمات نفسية عارضة تعرض لها بعض أفراد الأسرة ، إلا أنها غير مستديمة وغير ذات أثر بليغ مقارنة بما تعانيه اسر النسبة الأولى .

وإذا حاولنا تحليل حكم هاته الأسر على اعتبار أنها تمر بنفس ظروف الأسر الأخرى المتواجدة في المنطقة ، سنجد الجواب في تداخل عوامل عدة منها ، غياب شريحة الأطفال في الأسرة أي أن الأغلبية من الراشدين ، إلى جانب عامل آخر لا يقل شأنا من سابقه ، وهو طبيعة الشخصية في حد ذاتها التي تختلف من فرد لآخر .

جدول رقم (33) يوضح طبيعة أعراض الصحة النفسية

نوع العرض	التكرار	النسبة %
القلق والانفعال	92	%46.46
الاكتئاب	28	%14.14
الانطواء	36	%18.18
أخرى	42	%21,22
المجموع	198	%100

إن مظاهر الصحة النفسية حسب المختصين لا تخرلا عن ما يلي :

- تكامل الذات و توازنها للعيش مع الآخرين ، والتواصل معهم و التكيف مع المحيط والعمل والعطاء.

إن ما قلناه قد ينطبق على الحالات النفسية التي يمر بها الأفراد , لأن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تشير إلى أن تعرض أو معايشة الأفراد للحوادث أو الأزمات الشديدة القوة تساهم بدور كبير في نشأة الأعراض النفسية ، سواء من حيث التهيؤ للإصابة

أو ترسيبها كالقلق وعدم الارتياح والضغط الداخلي والخوف الغامض وغيرها من الأعراض[1].

بما أن الإرهاب يعتبر أحد الأزمات التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات فإن الأرقام المخيفة المعبر عنها من طرف مبحوثينا لدليل واضح على درجة هذا التأثير .

إن القلق حسب **فرويد** أساسه أن الإنسان يدرك بأن حياته محدودة و لابد أن تنتهي بالموت , وهو ما يهدد خططه المستقبلية فالقلق انفعال مركب من الخوف وتوقع الشر والخطر[2] , وهو ما يجعل هذا العرض نقطة بداية لكل ألوان سوء التوافق و اضطراب الشخصية في حياة الفرد[3], أما الانفعال فهو نوبة من عارمة و حادة ,وقد تجر إلى حالات من الهيجان و الذهول , و غالبا ما يكون انفعال الفرد بعد فترة من السكينة[4].

أما إذا نظرنا إلى الإكتئاب بمنظار إكلينيكي فإن الأعراض الغالبة التي تمكننا من القيام بتشخيص حالاته هي على النحو الآتي:

تقرير ذاتي للتعاسة , عدم القدرة على مواجهة المستقبل ، نقص في النشاط ، صعوبة في التركيز , انشغال مسبق بأفكار غير سعيدة , هبوط في المعنويات النفسية[5] , فكل هذه الحالات تجعل الفرد لا يبالي بأي شيء لفقدانه الأمل في الوجود و يصبح كأنه يعزي نفسه.

أما الانطواء* فهو حالة نفسية تقضي على الفرد أن ينعزل عن الآخرين حتى عن أقرب الناس إليه.

من بيانات الجدول يتبين أن النسبة العالية تمثل أولئك المصابين بأعراض القلق والانفعال (46,46%)، نتيجة لما يعيشونه من رعب و خوف دائمين , فالقلق حسب العديد من المختصين يعد من الأعراض التي تحدث إخلالا بالصحة النفسية , مما ينجم عنه

---

[1] محمد أحمد النابلسي : معجم علم النفس الدوائي، مكتبة الهلال، بيروت، 2000 ، ص55

[2] ناجي محمد قاسم : محمود عبد الحليم منسي وآخرون ، الصحة النفسية للطفل ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ص34

[3] ميلاني كيلاني:التحليل النفسي للأطفال، ترجمة عبد الغني ديدي، الطبعة1، دار الفكر اللبناني بيروت 1994،ص65-66

[4] جان لابلانش ، ج.ب. بونتاليس : معجم المصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1985ص335

[5] دوجال ماكاي : علم النفس الاكلينيكي" النظرية و العلاج " ترجمة، عباس محمود عوض، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 26-27

* ظهر مصطلح الإنطواء لأول مرة عند يونغ عام1910 في مقاله :حول صراع الروح الطفيلية "ولقد لاقى هذا المصطلح شهرة واسعة منذ ذلك الحين في تصنيفات الأنماط مثل التعارض مابين النمط المنطوي والنمط المنبسط"

اضطراب في السلوك وسوء الاتزان كأهم مظهر له[1] , وهناك من ينوه بأنه إذا زادت حدة القلق إلى درجة تفوق توافقه أصبحت حالات عصابية [2].

كما أن مظاهر الكآبة و الإنطواء التي عبر عنها أفراد البحث والتي تولدت كنتيجة لواقع الإرهاب ، هي من المظاهر التي تؤثر على صحتهم النفسية بشكل قوي ، وقد تتجه به في بعض الأحيان إلى تدميرهم , و أما فيما يخص الأعراض الأخرى التي عبر عنها أفراد البحث , والتي تدخل ضمن عبارة «شيء آخر» (21.22 %) فنجدها تتشكل من حالات ارتفاع ضغط الدم , التشاؤم , مرض السكري , النسيان , اضطراب النوم , وكلها أعراض تؤثر على الصحة النفسية للفرد ، لما تتضمنه من مشاعر ومظاهر سلبية لا تخدمه , كونها تجعله يشعر بعدم الارتياح والتوتر والضيق ، وعدم الطمأنينة وتوقع الفشل , وسوء الحظ , وهو ما يجعله يعيش ناقدا لشخصيته مسلوب الإرادة والاختيار.

وإذا انتقلنا إلى عرض اظطراب النوم باعتباره أحد الأعراض التي لحقت بالصحة النفسية لأفراد مجتمع الدراسة خاصة الأمهات منهم ، سنكشف من خلاله على مدى انعكاس الإرهاب على حياة الفرد , فانعكاسات هذه الظاهرة لم تقتصر على النهار فقط , بل هي تلاحقه وتلازمه حتى في نومه , لأننا عندما نرجع إلى تعريف اضطراب النوم نجده يتميز بأحداث سلوكية أو فسيولوجية شاذة , تحدث مرتبطة أثناء النوم سواء كان بمراحل محددة فيه أو عبر الانتقال من النوم إلى اليقظة[3].

وهذا يتبين كيف أن انعكاسات الإرهاب تحاصر وتلاحق الأفراد في يقظتهم وفي نومهم على حد سواء .

وإلى جانب كل هذه الأعراض نضيف نوعا آخر , يتعلق بالأفراد الذين أصيبوا بمرض السكري نتيجة القلق والضغوطات المرتفعة التي يتعرضون لها يوميا ، وعلاوة على بعض الأعراض الأخرى التي تهدد بصفة خاصة شريحة الأطفال كالهروب والنسيان, فقد

---

[1] جودت عزت عبد الهادي ، سعيد حسني العزة:التوجيه الإرشادي النفسي،الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان 1999،ص21

[2] ماجدة السيد عبيد جمال ، مثقال قاسم ، وآخرون : الاضطرابات السلوكية ، ص 159.

[3] جمعة سيد يوسف : الاضطرابات السلوكية وعلاجها ، دار غريب ، القاهرة 2000 ، ص160

أخبرنا بعض أفراد أسر الدراسة أن الأطفال أصبحوا يعانون من الهروب المفاجيء من البيت وهذا بفعل الخوف المدمر الذي تكون في ظل الأزمة*.

إن هذا السلوك الذي أخبرنا به أفراد البحث , هو من السلوكات التي يلجا إليه الأطفال من وجهة نظر علماء النفس أثناء الأزمات والشدائد , وذلك لاعتقادهم أن الخبرات التي تحيط بهم هي في غاية الصعوبة ولا يمكن حلها[1] .

أما ما تعلق بالعرض الآخر الذي لحق أفراد الأسرة فإنه يتمثل في النسيان , والذي من أسبابه الفشل في تخزين الأثر الذاكري وتثبيته بشكل محكم , أو فشل في استرجاعه بالرغم من تخزينه.

وقبل أن نختم حديثنا هذا سنستعرض تصنيفات الأعراض حسب أحد المختصات النفسانيات التي تعمل بالمركز السيكولوجي المتواجد ب" بن طلحة " ففئة الأطفال شاعت فيها الأمراض التالية : الخوف خاصة في الليل , التبول اللاإرادي , التأتأة , الاضطراب في النوم الهدوء الغير عادي , (العزلة) صدمة انفعالية , النسيان .

أما الأعراض التي لحقت فئة الراشدين فهي : اضطراب في النوم خاصة عند الأمهات , حالات القلق الحاد التي تصل إلى درجة ارتفاع ضغط الدم , مرض السكري .

وبهذه النظرة العامة حول الأعراض التي نجمت بفعل قوة الأزمة نكون قد وضحنا نوعا ما ، كيف تؤثر هذه الأعراض على الصحة النفسية للفرد في صورها المتباينة , ونشير إلى أننا تعمدنا عرض شروحات بسيطة موجزة لبعض الأعراض لنقف من خلالها على مدى خطورتها وانعكاساتها على صحة الفرد.

جدول رقم (34) يوضح متابعة أفراد الأسر المتضررين للعلاج عند الأخصائيين

المتابعة من عدمها	التكرار	النسبة %
نعم	82	%76,64
لا	25	%23.36
المجموع	107	%100

---

* قالت إحدى الأمهات أن ابنها منذ مجزرة بن طلحة:" أصبح يعاني من أزمة الهروب المفاجيء من البيت ، فيتجه نحو الباب ويصرخ بصوت عالي راهم جاوا اهربوا...

[1] شبفر ولمان : سيكولوجية الطفولة والمراهقة "مشكلاتها وأسبابها وطرق علاجها"، ترجمة سعيد حسني عزة، الطبعة 1، دار مكتبة الثقافة للنشر، عمان 1999 ص 214.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول يتبين وجود نسبة عالية (76.64) من أفراد أسر البحث يتلقون متابعة من طرف الأخصائيين النفسانيين بغرض علاج أعراضهم التي أصيبوا بها كنتيجة للأعمال الإرهابية .

ولقد أشار المبحوثين أن متابعة العلاج تتم بالمركز , بدل اللجوء إلى الأخصائيين الخواص لأن وضعهم المادي لا يسمح لهم ذلك .

إن المركز في سنواته الأولى كان مقتصرا على المتابعة النفسية للأطفال فقط*،ثم أصبح فيما بعد يقوم بمتابعة مستمرة لآباء هؤلاء الأطفال , ويبرر القائمين بالعمل داخل المركز ذلك ، بأنه من باب المنطق لا يصح أن نعالج الأطفال وهم يعيشون في مناخ أسري غير سوي , إن هذا التبرير يعود بنا إلى ما قاله عالم النفس الشهير " **ژوستر** " « إن عملية التوجيه والإرشاد تتبين نظرة أكثر شمولية للجو الأسري للمريض » .

ولكن رغم ما يقوم به هؤلاء المختصين من مجهودات لكون علاقاتهم تتميز بالشخصية والممارسة الوجدانية ، التي تعمل على دعم نمو صحتهم وشفائهم بشكل نهائي , إلا أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافهم , ويرجع سبب ذلك – حسب المختصين– إلى قوة الأزمة وحدتها .

حتى أن بعض المبحوثين أدلوا لنا بقولهم : كيف نتفاءل بالشفاء لفرد كان شاهدا على ذبح أو قطع رأس أحد أفراد أسرته*.

ورغم كل الصعوبات فإن المبحوثين أكدوا لنا بأن أفراد أسرهم لا زالوا يتلقون متابعة علاجية بالمركز خاصة فئة الأطفال منهم لكونهم الأكثر ترددا إليه .

أما النسبة الثانية (23.36 %) ، الممثلة لتلك الأسر تمحورت إجاباتهم في عدم متابعتهم العلاج من طرف الأخصائيين النفسانيين , ونشير على أنهم لم يلجأوا إلى أخصائيين خواص نتيجة وضعهم المادي , كما أنهم أيضا رفضوا العلاج بالمركز لما يحملونه من

---

* إن عدد الأطفال المتضررين من الأزمة الذين يتابعون العلاج داخل المركز غير محدد لأن في السنوات الأخيرة أصبح يستقبل الأطفال المتضررين من أزمات أخرى كالفيضانات "باب الواد – الزلزال "بومرداس وضواحيها، أما الأرقام في السنة الأولى والثانية من نشأته كان يستقبل قرابة 1000 طفل من مقاطعة براقي.

* ونحن نتناقش في هذه النقطة مع مبحوثينا قالت لي أحد الأمهات :"إن كلمة الجنون قليل علينا.."وقال أحد الآباء القاطنين بسيدي موسى :"كيف نمتلك أعصابنا وعندما نرجع إلى البيت ونجد زوجتك وأبناءك كلهم مقطعي الرؤوس.."

أفكار مسبقة عن العلاج بالقطاع العمومي ، ويستشهدون في ذلك بقولهم : نعرف أشخاصا كانوا يتابعون علاجهم بالمركز , لكن لا جديد يذكر على صعيد تحسن صحتهم النفسية .

إلا أنه ومن خلال ما سمعناه وما لاحظناه أثناء زيارتنا للمركز السيكولوجي, نستطيع أن نتفاءل خيرا للأفراد الذين يترددون عليه خاصة الأطفال منهم , وهذا انطلاقا من عدة عوامل ، لعل من أبرزها الجهود المبذولة من طرف الأخصائيين والمربين من جهة إلى جانب بعض مؤشرات تحسن الوضع الأمني بالمنطقة من جهة أخرى .

جدول رقم (35) يوضح رأي الأسر حول مدى تحسن الوضع الأمني

الجواب	التكرار	النسبة %
التحسن على العموم	120	%100
المجموع :	120	%100

قبل الخوض في التعليق على هذه النسبة المتفردة , نشير إلى أنه قد تم إدراج هذا السؤال بناءا على الاستمارة التجريبية ، حيث أجمع أغلب من طبقنا عليهم هذه الاستمارة على تحسن الوضع الأمني على العموم , وذلك مقارنة بما كان سائدا من قبل , حيث أن أخبار الموت الانفجارات العنيفة التي كانت تشهدها المنطقة بشكل يومي تقريبا قد قلت وأصبحت نادرة الحدوث , إلا أن هذا التحسن –حسب أسر الدراسة – لا يعني انتفاءا نهائيا لآثار الإرهاب , لأنهم يرون أن جراح الإرهاب من الصعب جدا تضميدها , ففقدانهم لذويهم وأبنائهم وأهاليهم لا يمكن نسيانها لمجرد تحسن الوضع الأمني *.

إن من بين أهم مؤشرات التحسن العام للوضع بالمنطقة تخلي الأسر عن الانطوائية التي لازمتها لمدة طويلة , سواء في شكلها الداخلي أو الخارجي , حيث شهدت علاقات الأسرة الداخلية كسر حواجز الخوف واللاأمن نسبيا , لتسترجع جزئيا جلسات التسامر والتحاور ...الخ , بينما شهدت علاقات الأسرة الخارجية بدورها انفتاحا على الجيران والمحيط القريب بعدما كانت منغلقة , حيث أصبحت بعض الأسر تزور حتى أولئك الأقارب الذين يقيمون خارج المنطقة بعد أن قاطعوهم مجبرين لسنوات عديدة .

---

* يقول أحد الآباء في هذا المقام : "لو تكون الجزائر كلها أفراح لن أستطيع أن أنسى تلك الطريقة التي قتلوا بها ابني الذي نكلوا به أمام مشهد عيني...".

ورغم ذلك بقي هذا الانفتاح حذرا , وتشوبه الحيطة لكون أن الأسر لم تتخلص نهائيا من الخوف , هذا الأخير الذي بقي بعضه قائما في نفوس الأفراد , ولو أنه ليس بنفس الحدة التي كان عليها من قبل .

وحسب مبحوثينا دائما , فإن من بين مؤشرات تحسن الوضع عودة الأنشطة الترويحية والترفيهية , كالاستجمام على الشواطيء والتجول في الحدائق , وإحياء المناسبات المختلفة وهو ما وقفنا عليه ميدانيا حيث حضرنا شخصيا أكثر من حفل زفاف , هذه المناسبات التي افتقدتها أسرنا لمدة طويلة كما عرفت بعض الأسر عودة إلى أراضيهم الفلاحية ومباشرة الأعمال بها ، بعد أن زال العائق الذي كان يصدهم عن ذلك وهو الخوف والتهديد .

ورغم كل مؤشرات التحسن هذه إلا أن أغلب الأسر أكدت بأن صورة المعاناة والآلام لا تزال عالقة بالأذهان , فقد غير الإرهاب مجرى حياتهم تغييرا جذريا بدءا بتغيير أدوار أفراد أسرهم , إلى تدهور مستوى معيشتهم بفقدان مناصب عملهم إلى تدهور صحتهم النفسية, حيث باتوا يعانون القلق والانفعال والاكتئاب وغيرها من الأعراض .

2- نتائج الدراسة

لقد سبق وأن تعرفنا أن قيام الأسرة بوظائفها يتوقف على عدد من المقومات الأساسية التي من بينها المقومات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، فهي تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها المختلفة التي يتوق إليها أفرادها، كما أنها بحاجة إلى صحة نفسية تساعدها على مواجهة أزمات الحياة والتفاعل الإيجابي مع المواقف المختلفة، وتتوفر في ظل الأسرة الحماية والأمن والاستقرار، لأنه لا جدال في أن نعتبرها من أهم المؤسسات التي يشعر فيها الفرد بالأمن والاطمئنان، خاصة فيما يتصل بالجوانب الوجدانية من حياته.

إلى جانب هذا فهي تحتاج إلى علاقات اجتماعية سليمة ، لتضمن لها نجاحها وتوافقها لقدرتها على تخطي العقبات التي تحول بين إقامة التعاون والود محل التوتر والصراع.

إن هذه المقومات بدورها ترتبط بظروف وشروط معينة كالاستقرار والأمن، لأنه دون هذه الظروف ستنعكس على مجرى حياة الأسرة مخلفات وعواقب وخيمة.

إن اقتصارنا على حالات الاستقرار والأمن كعوامل لنجاح الأسرة كان متعمدا لكون النتائج التي سنتطرق إليها تتصل بهما إلى حد بعيد، فأسر مجتمع البحث بحكم معايشتهم للإرهاب ظهرت عليها اختلالات واضطرابات في جوانبها الأساسية ، التي تم الإشارة إليها أثناء مرحلة طرح التساؤلات ، وهذه الاختلالات أدت إلى عجزها في أداء وظائفها كمؤسسة اجتماعية بالمقارنة على ما كانت عليه في فترات قبل الأزمة.

وعليه سنحاول في هذا المبحث أن نكشف عن ما توصلنا إليه من نتائج في كل جانب من جوانب الدراسة.

قبل الخوض في الإجابة عن التساؤلات التي اتخذناها منطلقا لدراستنا ، نود أن نشير إلى أن الإرهاب يعتبر وبحق أحد العوامل والمسببات التي خلفت عواقب وخيمة وشرخا عميقا على حياة الأسرة في جميع مستوياتها ، الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، حتى أن درجة هذا التأثير الذي لحق بالأسرة جعلنا لا نستطيع معه أن نميز أي الجوانب الأكثر تضررا من الإرهاب أو أن نضع حدا فاصلا بينها.

إلا أننا نقف على ملاحظة أخرى غاية في الأهمية ، وهي أن الإرهاب أدى في بعض الأحيان إلى توطيد العلاقات الداخلية للأسرة التي تشمل علاقة أعضائها فيما بينهم

وحتى العلاقات الخارجية كذلك ، والتي تشمل علاقة الأسرة بمحيطها القريب (الجيران) ويمكن أن نستدل في هذا المقام بنسبة 14.66 % والتي تمثل 17 أسرة ، رأت بأن علاقات أفرادها تحسنت مقارنة بفترة ما قبل الإرهاب ، حيث غابت فيها الخلافات والمشاحنات وفسحت المجال للوحدة والتكافل ، كما نستدل أيضا بنسبة 11.67 % ممثلة بـ14 أسرة والتي رأت بأن علاقاتها بجيرانها قد شهدت تحسنا وتوطيدا.

و مرد هذا التحسن المذكور في النسبتين الأخيرتين اقتضته ظروف الأزمة التي شهدوها.

وهذه النسب على الرغم من ضآلتها إلا أنها تستحق الذكر والإشارة، لكونها ذات دلالة سوسيولوجية.

وهكذا يمكننا إدراك هذه الحوصلة تحت إطار المدخل النسقي الذي تطرقنا إليه سابقا.

حيث نجد أن دراستنا تتماشى وتتطابق إلى حد بعيد مع آراء الوظيفيون المعاصرون أمثال "**نيل سميلسر** و **روبرت ميرتون**" ، الذين أكدوا بأن التغيرات الشديدة الوطء التي تواجه الأسرة تجعلها تعجز أداء أدوارها ووظائفها بشكل صحيح لكونها أحدثت فيها إختلالات وظيفية أو ما أطلقوا عليها بالمعوقات الوظيفية.

الإجابة عن التساؤل الأول

تمحور التساؤل الأول من الدراسة على ما يلي: فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب الاجتماعي للأسرة ولقد استنبط هذا التساؤل جملة من المؤشرات نحاول من خلالها الكشف عن هذا الجانب : كالتفكك الأسري، الأداء التربوي للأسرة ، وهجرة الأسرة وانتقالها.

إن أسر مجتمع دراستنا قد تأثرت تأثيرا بليغا في أقوى سلاح تمتلكه في مواجهتها للمواقف المتباينة لهذه الحياة، ألا وهو بناءها واكتمالها ، وذلك بوجود نسبة 59.16% من مجموع الأسر تعيش بدون أب أو أم، وبنسبة 48.33% من الأسر تعرض أبناؤها للقتل مع الإشارة بوجود أسر فقدت أكثر من فرد واحد من أعضاءها قد وصل في بعض منها إلى ثلاثة إلى أربعة أبناء ، ونضيف لما سبق نسبة 17.5% من الأسر التي شهدت حالات اختطاف لأبنائها سواء كانوا ذكورا أو إناثا وعلاوة على هذا كله هناك من الآباء والأبناء من

تعرضوا إلى إعاقات مستديمة. مع وجود نسبة 14.16% من الأسر التي تضم أفراد غادروا أسرهم بفعل الإرهاب.

إن هذا الأضرار التي لحقت بالأسرة قد أفسدت تنظيمها الذي كانت تتسم به، كما أدت إلى انهيار وحدتها وتصدعها، مما أثر على أدوار أفرادها، فبعدما كان لكل فرد بداخلها دور يتوقع الآخرين منه أن يؤديه حسب المركز الذي يشغله، أضيفت لهم أدوار أخرى بفعل هذه الأحداث، لأنه من المؤكد أن حالات الوفاة أو المغادرة أو الإعاقة قد أفرزت أدوار شاغرة، ولكي تستمر الأسرة في الوجود التزم أفرادها بتحمل عبء هذه الأدوار الإضافية إليهم، ونسبة 71.66% التي عبرت بها أسر مجتمع الدراسة لدليل واضح على ذلك.

لا يمكننا أن نغادر هذه النقطة دون الإشارة إلى الخلل في الأداء الوظيفي لأفراد هذه الأسر ، نتيجة ازدواجية الأدوار التي يؤدونها، ويتجلى هذا بصورة أوضح في تلك الأسر التي افتقدت الأب.

وبهذا يكون الإرهاب قد انتزع من الأسرة تلك النماذج العديدة التي ألصقت إليها كتشبيهها بالجهاز العضوي في تكامله وأداء وظائفه، لأن هذا التشبيه أصبح لا ينطبق عليها في زمن الإرهاب.

إلى جانب انحلال الأدوار الأسرية وانهيار تلك الوحدة التي تتميز بالتكامل والانسجام، نجد أن العلاقات الأسرية الداخلية قد تعرضت بدورها هي الأخرى إلى الاضطراب، حيث وجدنا نسبة 85.34% من مجموع الأسر عبرت لنا بأن علاقاتها قد طرأ عليها تغيير واضح أثناء بروز الأزمة.

فبعدما كانت الأسرة توصف بأنها وحدة اجتماعية تتشكل من أفراد يرتبطون ببعضهم البعض بروابط تميزها عن الجماعات الأخرى ، أصبحت غير كذلك أثناء ظروف الإرهاب بحيث انحدرت علاقات أفرادها باتجاهاتها الثلاثة (بين الوالدين- الوالدين والأبناء- الأبناء أنفسهم)، إلى الحد الأدنى. ووصلت في أغلب الأحيان إلى أن تلاشت وساءت، ونسبة 67.24% توضح ذلك.

وبهذا يمكننا أن نستنتج أن غياب الأمن والاستقرار داخل الأسرة لا يمكنها من تحقيق التوافق بين أفرادها، الذي له القدرة على خلق علاقات قوية متماسكة تجعل من الأسرة تحتل مركزا مرموقا في المجتمع.

بالإضافة إلى ما قلناه تبين لنا أنه حتى الأهداف المشتركة التي كانت تربط أبناء الأسرة قد افتقدتها، فأصبح كل فرد بداخلها يعيش كأنه منعزل في عالم منعزل مملوء بالألغاز والأوهام لا يعرف كيف يبدأ ولا يعرف إلى أين سينتهي. فأصبح بذلك عاجزا محبطا، قلقا تغلب عليه بسمة الانطواء والانعزال . وبهذا فقدت الأسرة أحد العوامل التي تساعد على تماسكها ودعمها كما اتضح لنا أنه توجد في مقابل هذه الأسرة التي اضطربت علاقات أفرادها، أسر أخرى اضطر أبناؤها أن يوطدوا علاقاتهم أكثر من السابق ليتمكنوا من مواجهة الأزمة والتخفيف من حدتها وقدرت نسبة هؤلاء بـ 14.16% وبهذا تتأكد الدراسات النظرية التي أثبتت أنه أثناء الأزمات والشدائد يزداد تماسك أعضاء الأسرة وتقوى علاقاتهم فيما بينهم.

انطلاقا من النسب العالية الموضحة في دراستنا بالعناصر التي تم التطرق إليها آنفا يتضح لنا كيف أن الإرهاب يعتبر أهم العوامل المساهمة في التفكك الأسري.

بانتقالنا إلى محور التربية الأسرية يتجلى لنا من خلال دراستنا الميدانية أنها تأثرت هي الأخرى إلى حد بعيد بالإرهاب إلى درجة أنه أعاقها في أداء وظيفتها بالصورة التي حولت إليها من طرف المجتمع.

فغياب الاستقرار داخل الأسرة نتيجة غزو القوى الخارجية المحيطة بها يؤثر على العملية التربوية، لأنها لا تتم بمعزل عن ما يقع حولها من أحداث، باعتبار أن الأسرة تحتاج إلى جو هادئ وآمن كي تؤدي وظيفتها التربوية بنجاح وبطريقة سليمة فإن أجواء الرعب والخوف التي تنجم عن الإرهاب لا تسمح لها ذلك، فالمشكلات الشديدة الوطأة التي تخلفها الظاهرة تجعل الأسرة لا تعير أدنى اهتمام لانشغالات أبناؤها خاصة الصغار منهم، والسبب يرجع إلى فشلها وعجزها عن مواكبتهم ومتابعتهم بفعل قوة الأزمة وحدتها، وهو ما يفسر وجود بعض الأسر التي قامت بإرسال أبنائها للأقارب للتكفل بهم ، وقد قدرت نسبتهم بـ 7.5% على الرغم من ضآلة هذه النسبة بالمقارنة مع مجموع الأسر ككل ، فإنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل أبعاد هذه العملية على حياة الطفل المستقبلية.

في حين وجدنا أن النسبة الأكبر من مجمل النسب تتمثل في تلك الأسر التي يزداد توجيهها ومراقبتها لأبنائها أكثر في ظل الإرهاب، وقد تحققت نسبتها بـ 60.30% ومرد ذلك ارتأت أن هذه الأسلوب هو الأصلح لمثل هذه الأزمات ، ولاعتقادها أيضا أنه بدون ذلك سينجر عنها عواقب ومآزق عديدة، بحكم أن الظروف في فترات الإرهاب تكون مفعمة

بالمخاطر من كل جانب، كما نجد نسبة 18.75% من الأسر التي لجأت إلى أسلوب التسلط والتشدد على أبنائها لكونهم خائفين أن تجلبهم تيارات الأزمة إليها، ولتجنبهم مشاكلها التي تفرزها.

إن هذه الأساليب التي اتبعتها كلا الفئتين من الأسر بفعل الظروف الجديدة لها أبعاد سلبية في حياة الأبناء سواء من ناحية نموهم الاجتماعي أو النفسي.

إنه لا يمكن لنا أن نتصور أن تقدم الأسرة تربية وتنشئة سليمة في أجواء الإرهاب لأنه حتى العلاقات الجيدة التي تعتبر كأحد المعطيات في خلق تنشئة ناجحة قد غابت وساءت لدى الأغلبية الساحقة من أسر مجتمع دراستنا.

لقد تطرقنا في محطات سابقة أن الأسرة علاقتها بالمجتمع المتواجدة فيه هي علاقة حتمية تفاعلية تؤثر فيه وتتأثر به، فعن طريقها يكتسب الفرد المعايير والقيم السائدة في مجتمعه للاندماج فيه والتوافق معه، وهي التي تغرس فيه الاتجاهات اللازمة للحياة المنظمة السوية ليشب محبا للنظام، محترما للتنظيم القائم، حريصا على قواعد المجتمع وأحكامه لكن هذا كله أثناء دراستنا الميدانية اتضح لنا أن الأسرة لم تعد كذلك على الإطلاق إذ الكثير منها من انغلقت على ذاتها وطبقت سياسة العزلة عن العالم المحيط بها (40.83%) والبعض الآخر منها أصبحت تتعامل بحذر وريبة (47.50%) في حين القليل منها فقط من وطدت علاقاتها مع خارج محيطها أكثر (11.60%) ومنه يمكننا القول أن الأسرة قد تمردت على ثقافة المجتمع واتبعت مسالك أخرى تليق بالأزمة وتتلاءم معها، فبعدما كان الفرد ينشأ ويتربى على قيم تسهم في بناء المجتمع وتطوره كالتعاون والإيثار وغيرها قد وجد نفسه مرغما أن يتبنى ويكتسب قيم أخرى من الشك، عدم التعاون، الانغلاق على الذات وغيرها من القيم التي تعد من بين العوامل التي تؤدي بالمجتمع إلى التفكك والانهيار.

إلى جانب هذا كله سنشير إلى نقطة هامة جدا تدخل ضمن هذا المحور، وهي أن العديد من الأسر تضم أبناء لم يلتحقوا بالمدرسة أو انقطعوا عنها لأسباب عديدة، ولكنها تلتقي في الأخير عند سبب واحد ألا وهو الإرهاب كتخريب المؤسسات التعليمية، الإصابة باضطرابات قوية أدت بهم إلى التوقف وغيرها من الأسباب ، إن هذه النقطة تجعلنا أمام قضية شائكة فعلا فحواها ما يلي: ما ذا ننتظر من هؤلاء الشريحة التي افتقدت التربية السليمة الناجحة في ظل الأسرة ← وافتقدوها مرة أخرى في مدرستهم التي لها القدرة على تعويض ثغرات الأسرة ←

أما فيما يخص بمؤشر الهجرة الذي انطلقنا منه في بداية الدراسة ، فإنه لم يتحقق بدرجة عالية حيث قدر عدد الأسر التي انتقلت هو 6.66% وهي نسبة تعتبر ضئيلة جدا بالمقارنة مع العدد الإجمالي، ويرجع السبب في عدم التحقق هذا هو كون منطقة مجال الدراسة تفتقد لعوامل الجذب ، لأن الأزمة التي لحقت بها جعلتها تتوفر على عوامل الطرد أكثر.

وهكذا ومما سبق نستطيع أن نتفق على ما أكدته الدراسات التي أشارت على أن من بين الأسباب التفكك الأسري هو تغيير نظرة الأسرة في كونها لم تعد أنسب مكان لممارسة الإشباعات العاطفية ، وهو الشيء الذي لمسناه في أسر مجتمع الدراسة ، إثر غياب عوامل التماسك والتضامن كالمزاح والدعابة وجلوس أفراد الأسرة مع بعضهم البعض لتبادل المشاعر والعواطف ، فدراسة "**باتريل ميدلبوج**" كإحدى تلك الدراسات التي عبرت نتائجها بأن أفراد الأسرة يفضلون البقاء بمفردهم وبعيدين عن الآخرين ، حينما يراودهم شعور بالقلق والخوف ، قد أكدتها نتائج الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها، حيث أن الإرهاب أفقد الأسرة تنظيمها وبنائها الخاص ، التي في ظلها تشبع الحاجات المختلفة لأفرادها ، فالإرهاب قد جعل ويحق علاقات أفراد الأسرة في الحد الأدنى في الكثير من المحطات والمواقف.

وإذا انتقلنا إلى عمود الأسرة وقوامها ، والذي نعني به أدائها التربوي فإننا سنجد أنه هو الآخر قد لحقه هذا الانعكاس ، لأن الأسرة أمام موجة الإرهاب وجدت نفسها أمام معادلة تشبع الاضطراب ، وهي إما أن تحافظ وتحترم مختلف التقاليد والقيم والمعايير، أو أنها تتكيف مع المواقف الجديدة ، وبناء على علمنا المسبق بأن التربية الأسرية تستمد مبادئها من نظام المجتمع ككل ، فإن أزمة الإرهاب التي شهدتها هذه الأخيرة قد أحدثت بداخلها هزات وتغيرات عنيفة ، لدرجة أنها أرغمتها على تبني قيم ومعايير مغايرة، لأن الإرهاب وببساطة قد هيأ الفرصة إلى ظهور قيم جديد وبناء أنماط معينة من السلوك والعلاقات.

إن انعكاسات الإرهاب على الأداء التربوي للأسرة تجلى واضحا بدءا بمحيطها الداخلي وصولا إلى كل ما له علاقة بخارجا محيطها ، لقد سبق وأن أشرنا في الشق النظري من الدراسة أن العديد من البحوث والدراسات أشارت إلى أن التربية السليمة تنبع وتنطلق أساسا من وجود عوامل عديدة ، أبرزها اكتمال الوحدة الأسرية واهتمام الوالدين المستمر بانشغالات أبنائهم خاصة الصغار منهم .

إن شروط وعوامل التربية السليمة لم تتوفر لدى الحالية من أسر البحث، إذ أن الكثير منها أفتك الإرهاب بأحد الوالدين أو كليهما ، فحتى ذلك الانشغال والاهتمام من طرف الآباء قد غاب في ظل الأزمة ، لفشلهم في توجيه سلوك أبنائهم لكونهم أصبحوا يركزون كل اهتماماتهم حول المشكلات التي أثارتها الأزمة ، وهو الشيء الذي جعل الكثير منهم لا يبالون بأي شيء له صلة بالنمو الاجتماعي لأبنائهم.

كما أن الإرهاب فرض على الأسرة وضع حدود ضيقة عند التعامل مع الآخرين، فقيم الزيارات المتبادلة ، وقيم التعاون والتكافل التي تربط بين الأسرة وجيرانها وأقربائها قد افتقدت في ظل الأزمة واستبدلت بقيم أخرى كالشك والحذر والحيطة ، وهي قيم يمكن أن نصطلح عليها تسمية قيم الأزمة ، وأمام هذا الحصار الذي فرضه الإرهاب على الأسرة يجد الأطفال أنفسهم محرومين من أجمل شيء يتوقون إليه ، وهو اللعب مع أقرانهم ، إذ كيف يمارسونه وهم سجناء جدران بيوتهم ، فحتى إن استطاعوا الخروج إلى الشارع فإنهم سيجدونه مشحون بأجواء الرعب والخوف ، ولقد تطرقنا فيما مضى على أهمية اللعب عند الطفل ، وهو الشيء الذي أكده علماء النفس وعلماء الاجتماع على السواء ، فالباحث **اوارل** مثلا قد أكد في إحدى دراساته بأن اللعب يوفر أفضل العلاقات الاجتماعية للطفل.

وآخر ما يمكن قوله في هذا المقام أن القيم والمعايير التي تنقلها الأسرة لأفرادها بحكم الأزمة التي تعيشها، أن النسق العام لا يستطيع تحقيق أهدافه في ظلها ، لأن ما تنقله إليهم هي في مجملها قيم تضر النسق ولا تخدمه ، فالأسرة إذن بدل أن تتوحد مع الأنساق الأخرى أرغمت على أن تصبح أكثر انعزالية وانطوائية ، وأصبحت بدل أن تساير المجتمع وتتماشى معه انفصلت عنه وشكلت قطيعة حقيقية معه ، وذلك لعدم قدرتها على التكيف مع مستجدات الأزمة وتحولاتها الجديدة.

الإجابة عن التساؤل الثاني

تمحور تساؤلنا الثاني من الدراسة على ما يلي : فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب الاقتصادي الأسرة؟ ، وقد استنهض هذا التساؤل مؤشرين اثنين أحدهما تعلق بانعكاس الإرهاب على عمل أفراد الأسرة ، والآخر يتعلق بمستوى معيشتها.

لقد خلف الإرهاب العديد من المشكلات الاقتصادية للأسرة، لعل من أبرزها هو إدراج أفرادها ضمن قائمة المصنفين بدون عمل ، لأن استهداف المؤسسات سواء القاعدية

أو الإدارية بالتخريب والتدمير من طرف الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافهم المختلفة سينجر عنه توقف الكثير من العمال، وهو ما تجسد في أسر مجتمع دراستنا ، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين توقفوا عن العمل بسبب الإرهاب هي 44.16% ، كما تبين لنا أيضا أن توقف الأفراد عن العمل لم يرتبط بتدمير المؤسسات فقط ، بل قد ارتبط أيضا بأحد مقومات الإرهاب ألا وهو التهديد الذي تتبعه الجماعات الإرهابية ، الذي اتخذ في الغالب شكل البيانات التي يحثون فيها المواطنين على عدم الالتحاق بالعمل في المؤسسات التابعة للدولة وهذا لإضعاف قوتها وسلطتها.

إلى جانب هذين العاملين نجد البعض الآخر وجد نفسه في حالة بطالة نتيجة غلق المصانع والمؤسسات الخاصة التابعة للخواص بالدرجة الأولى ، بسبب خوفهم من استهدافها بالتخريب أو النهب.

كما اتضح لنا أن الإرهاب كان وراء استحالة وجود مناصب عمل لطالبيه، لكونه أثر على تجميد الكثير من المشاريع التي من شأنها أن تمتص البطالة، كما أثر على توقف الاستثمار في جميع القطاعات في المنطقة، لكونها أصبحت تشكل ضربا من المغامرة والمجازفة لمن يفكر في ذلك.

فحتى قطاع الزراعة الذي كان يضم شريحة كبيرة من الأيدي العاملة، لكون أن المنطقة يغلب عليها الطابع الزراعي ، قد أصبح هو الآخر عاجزا أمام هذا الظرف، ويرجع هذا بسبب الخوف في المقام الأول، والنسبة المحققة من خلال الدراسة لأبلغ دليل على هذا حيث قدرت بـ 69.79% .

إن ما تم التطرق إليه قد ساهم بدوره إلى تدني المستوى المعيشي للأسرة بشكل ملحوظ بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الأزمة، وتتداخل في هذا التدني والتدهور عوامل عدة: كوفاة معيل الأسرة، عدم وجود أبناء مساهمين في الدخل، تغيير الأفراد لنشاطهم المهني، تخلي بعض الأسر عن ممتلكاتها التي كانت بمثابة سندا لدخلها، وبلغة الأرقام قدرت نسبة الأسر التي عبرت لنا بأن مستواها تدنى هي 80%.

نتيجة لتدني المستوى المعيشي للأسرة لجأت هذه الأخيرة في إتباع سياسة خاصة تتماشى مع هذا الوضع الاقتصادي، ويكمن في تخليها عن الكثير من حاجات وتركيزها على الحاجات الضرورية جدا وفقط، وبهذا أصبحت الأسرة عاجزة عن إشباع الكثير من متطلبات أفرادها.

وما زاد تأزم هذه الأسر أكثر هو وجود نسبة 84.16% من تضم بداخلها أكثر من خمسة أبناء الأغلبية منهم بدون عمل، أي أنهم مستهلكين فقط.

وبهذه الإشارات التي تم استنباطها من الدراسة يمكننا القول أن ما توصلنا إليه يساير ويتطابق مع نتائج دراسة الباحثة "**نادية رضوان**" التي أجرتها على المجتمع المصري ، حينما أكدت أن ظاهرة الإرهاب أوجدت نسبة كبيرة من البطالة وخلقت صعوبات في مجال التوظيف والعمل ، نتيجة المقومات التي يثيرها الإرهاب من خوف وتهديد وقتل وغيرها وهو الشيء الذي خلف انعكاس على مستوى معيشة الأسرة نتيجة استغناء بعض أعضائها عن مهنهم.

الإجابة عن التساؤل الثالث

تمحور التساؤل الثالث من الدراسة على ما يلي: فيما تمثلت انعكاسات الإرهاب على الجانب النفسي للأسرة ؟ ولقد كانت محاولة الكشف عن هذا التساؤل عبر مؤشرين اثنين هما: فقدان إشباع حاجات أفراد الأسرة ، و الثاني تعلق بانعكاس الإرهاب على الصحة النفسية لأعضائها .

لقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن معاشرة الأسرة للإرهاب يفقدها الإطار النفسي الذي يعمل على إشباع حاجات أفرادها، ويضمن لهم اتزانهم وتوافقهم، وبذلك أصبحت عاجزة على تزويد أعضائها بأدنى شيء من تلك الإشباعات التي كانت توفرها في الظروف الطبيعية لأنه قد حل محل الشعور بالأمن والاستقرار والعطف مصطلحات أخرى هي الخوف، التوتر، عدم الاستقرار وغيرها من المشاعر التي تتولد من الأزمة، فحتى الوالدين أنفسهم بعدما كانوا أول وأهم مانحي هذه المشاعر قد أصبحوا غير كذلك لأنه يفتقدونها، كما غابت في ظل الأسرة تلك العلاقات التي تتسم بالشخصية المباشرة، وتتضمن شعورا بالانتماء والروابط ، فلم تعد الأسرة تزود أبناءها خاصة الصغار منهم بمشاعر الأمن وتوفير الخبرات التي يمرون بها، وهو ما يجعلنا نتساءل عن كيفية نمو هذا الطفل ليساهم في تنمية مجتمعه وهو معلقا بذكريات مؤلمة، لأن الدراسات تؤكد أن ذكريات الطفولة الأولى تلعب دور كبير في شعور الفرد بالأمان في المستقبل، فالأطفال الذين ينشؤون في أسر مفككة وغير سعيدة يعجزون عن تكوين حياة سعيدة لهم.

كما أن الإرهاب جعل الأسرة تفتقر لأهم ما يدعم تماسكها ويقويها أثناء مواجهة الصعاب والمشكلات، ألا وهو التواصل الإيجابي بين أفرادها الذي يمتاز بروح الدعابة والمزاح، وكذلك أصبحت الأسرة ليس بمقدورها أن تمارس العديد من الأنشطة الترويجية لأن الجماعات الإرهابية وضعت لهم قوائم من المحرمات بشأنها، فتنزه أفراد الأسرة في أماكن التي تجلب لهم الراحة والاطمئنان، وإحياء بعض المناسبات وتنظيمها لحفلات معينة قد أصبح من المتعذر جدا القيام بها ، ومن جازف بذلك سيعرض حياته و أمنه للخطر، وبهذا فقدت الأسرة أبرز وأهم مصدر له القدرة على التخفيف من حدة المشكلات التي تواجهها ويخرجها من دائرة الروتين في حياتها اليومية.

كما تبين لنا أن إفرازات الإرهاب المتعددة قد أثرت على الصحة النفسية لأفراد الأسرة بدرجة بليغة، بحيث أصبحت شخصيتهم يعمها الاضطراب وعدم التوافق والاتزان مما انعكس على سلوكهم ونشاطهم، وعليه لم تعد الصحة النفسية تحقق الهدف المرجو منها والذي هو توافق الفرد و اتزانه.

إن الأحداث المؤلمة التي يمر بها الفرد تعتبر من أهم مسببات الأعراض الصحية كالقلق، الانفعال، الضغوطات المرتفعة التي قد تصل بصاحبها إلى الإصابة بالأمراض العقلية وغيرها من الأعراض التي في مجملها تحدث أنواع من الاختلالات والاضطرابات على صحتهم النفسية وإجابات مبحوثينا بنسبة 89,16 % قد عبرت عن ذلك.

وعليه بدل أن تساهم الأسرة في أن تمد المجتمع بأفراد صالحين أسوياء أصبحت عاجزة عن ذلك في فترة الإرهاب.

إن هذا الحكم الذي أطلق على الأسرة قد تماشى مع نتائج دراسات الباحث "**موسمان**" حيث أكد على أن القلق ذو الدرجة العالية يصبح مدمرا ، فيقل اتزان الفرد و يصبح عرضة لجملة من الأعراض في صحته النفسية ، وإلى جانب نتائج دراسات **موسمان** نجد الكثير من الباحثين من تطابقت نتائج دراساتهم مع ما قلناه ، فنجد "**بولجر** و **دولج ماير**" مثلا يؤكدون على وجود علاقة قائمة بين الأحداث المؤلمة و الأعراض التي تلحق بالصحة النفسية للفرد.

فالأسرة بدل أن تكون وظيفتها امتصاص التوتر وإزالة أنواع الغموض الذي يحيط بأفرادها ، أصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها تلك ، لأنها وبعبارة موجزة تعيش الشعور نفسه وهو ما جعلها تفشل في إنجاز متطلباتها ، وأخيرا يمكن أن نستشف بأن الأحداث والمواقف المؤلمة التي تمر بها الأسرة لها علاقة وارتباط وثيق بإثارة المشقة النفسية على أفرادها .

3- التوصيات والاقتراحات

بعد أن تم عرض النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا نحبذ أن نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها حسب اعتقادنا أن تكون عوامل مساهمة في تخفيف من حدة أثار الأزمة التي تواجهها الأسرة في حياتها، فعلا إننا نتفق مع الكثيرين الذين يرون بأن دور الباحث يتوقف عند تشخيص الداء وعرضه ، بحكم وجود مؤسسات وهيئات مختصة ، والتي من شأنها أن تعالج وتحاول تقديم إصلاحات على ما تم تشخيصه من طرف الباحثين ، ولكن ليس هناك أي مانع من أن يقدم الباحث نفسه –أي الذي قام بالتشخيص والكشف- بعض الاقتراحات للجهات الوصية القادرة على معالجة لما شخصه أو على الأقل التخفيف من حدته، وتبرير ذلك يكمن في أن هذه الاقتراحات غالبا ما تكون مستوحاة من واقع الدراسة في حد ذاتها.

ولنكون موضوعيين أكثر يجب الإشارة إلى أن العديد من الاقتراحات التي سيتم ذكرها لاحقا هي في حقيقة الأمر من بين أهم انشغالات الأسر التي أجريت عليها الدراسة كما أنها انشغالات الكثير من شباب المنطقة الذين أسعفنا الحظ بأن كان لنا حديث معهم.

1- أول ما نقترح به هو خلق في المنطقة مراكز صحية أخري متخصصة بالعلاج البسيكولوجي لكون أن المركز الوحيد المتواجد ببن طلحة ، أصبح ليس بمقدوره استيعاب العدد الكبير من المقبلين عليه ، خاصة أنه أصبح في السنوات الأخيرة يستقبل المتضررين نفسيا من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر كزلزال بومرداس وضواحيها، وفيضان باب الوادي.

2 - كما نقترح على الجهات المعنية كوزارة الصحة مثلا أن تعين عدد من الأخصائيين النفسانيين يكمن دورهم في القيام بزيارات منظمة ومستمرة لضحايا الإرهاب, هذا حسب درجة ضرر كل واحد منهما لأن تواجدنا بالمنطقة كشف لنا أنه هناك العديد من الأسر من رفضت أو انقطعت عن متابعة العلاج بالمركز البسيكولوجي لعدة أسباب ، منها أن المركز أصبح عاجزا بأن يؤدي دوره على أحسن وجه، نظرا لعدد الوافدين إليه من جهة، كما أنه هناك العديد من الأسر ليس بمقدورها العلاج عند الخواص من جهة أخرى.

3 - كما نقترح على الدولة على أن ترفع المنحة المخصصة لأسر ضحايا الإرهاب، لأننا لا نظن أن منحة 8000.00 دلا شهريا ستلبي حاجيات الأسرة الضرورية أمام غلاء الأسعار من جهة، وعدد الأبناء من جهة أخرى.

4- على السلطات المحلية أن تبذل جهودا من أجل إنشاء و خلق مرافق ترويحية مختلفة لما لها من القدرة على تنفيس المواطنين خاصة الشباب منهم.

5 - كما نقترح على الدولة أن تسطر في برامجها المستقبلية التفكير في إعداد قانون خاص بأسر ضحايا الإرهاب ، وهذا لضمان حقوقهم، ويعد هذا الاقتراح من الأوليات الرئيسية لكل أسر ضحايا الأزمة.

6 - على الجهات المعنية بالبلاد أن تقدم تسهيلات لتشجيع المستثمرين بالمنطقة، خاصة الخواص الذين أوقفوا استثماراتهم عند إشتداد الأزمة.

7 - على الدولة كذلك أن تخطط لإحياء نشاط العديد من المؤسسات التابعة لها ، والتي توقفت على النشاط بسبب الظروف المتدهورة، وهذا من أجل امتصاص الأيدي العاملة.

8- كما نقترح على السلطات المحلية وحتى العليا منها مد العون لأولئك الأشخاص الذين طردوا من مناصب عملهم، وذلك من اجل إعادة إدماجهم من جديد، خاصة وأن أسباب انقطاعهم المؤقت عن عملهم الذي جاء على أثره الطرد ، كان له علاقة وطيدة بأزمة الإرهاب.

9 - كما أن هناك نقطة هامة يجب أن نشير بها إلى الجهات المعنية بالبلاد، تتعلق بأولئك الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة بسبب تخريب مؤسساتهم أو نتيجة الخوف أو التهديد، فبما أنهم في الوقت الحاضر في سن العمل أو التكوين، على الدولة أن تقدم لهم تسهيلات خاصة للذين يرغبون بالالتحاق بمراكز التكوين المهني، لأن الكثير من الشباب رفضت ملفاتهم، والكثير أيضا لا يفكر في الالتحاق إليها نظرا لمستواهم الدراسي.

10- كما يمكننا أن نقترح على الباحثين بالإقدام على أجراء دراسات في هذا المجال، تكون أكثر تعمقا وأكثر تحديدا، لنقف على أهم انعكاسات الإرهاب، لنتمكن بعدها من وصف الداء لمواجهة الأزمة أو التخفيف من حدتها على الأقل.

الخــاتمــة

أن أزمة الإرهاب التي شهدتها الأسرة الجزائرية كانت عواقبها وخيمة عليها، هذه الأخيرة التي لم يكن لها ذنب إلا وجودها في زمن ومكان اقتراف الجريمة، وكأنه مكتوب عليها ألا تقع في ويلات الكوارث الطبيعية فقط ، بل أيضا وقعت ضحية أخطبوط أعمى لا يبقي ولا يذر.

لقد كانت الأسرة في زمن الإرهاب جسرا تمر عليه الجماعات الإرهابية لبلوغ مراميها وتحقيق أهدافها مخلفة وراءها الآلاف من القتلى والمفقودين, فحتى الذين شاء القدر لهم أن يبقوا أحياء ، الكثير منهم غير أسوياء في جوانبهم الجسمية والنفسية.

إن العمليات الإرهابية التي استهدفت الأسرة جعلها تفقد أقوى سلاح تمتلكه ألا وهو بناءها واكتمال وحدتها ، ناهيك عن الأضرار التي لحقت جانبها الاقتصادي المتمثلة في تدهور مستوى معيشتها، كما أن إطارها النفسي الذي كان يشبع حاجات أفرادها المختلفة من امن واستقرار وعطف وغيرها قد أصابه الخلل والاضطراب.

أمام ما خلصنا إليه من نتائج نجد أنفسنا أمام قضايا مثيرة للتساؤل تكمن فيما يلي:

هل الأسرة التي كانت نموذجا للتكامل والتماسك والاستقرار يمكن أن تبقى كذالك في زمن الإرهاب ؟.

بمعنى هل يمكننا أن نطلق مصطلح الأسرة في ظل هذه الظروف أم لا ؟

وهل إذا أطلقنا عليها هذا المصطلح يعتبر ضربا من المجاز؟

وهل الأسرة التي كانت تمد المجتمع بأفراد صالحين أسوياء يساهمون في بنائه وتطوره ، يمكنها أن تصنع ذلك في وسط أجواء مشحونة بالعنف والدمار؟.

ماذا ينتظر المجتمع من هذه الأسر التي تترعرع أفرادها في كنف الإرهاب محرومين من حنان والديهم، حاملين معهم قيم تتنافى وطموح المجتمع كقيم الخوف والشك وغيرها ؟

المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا : قائمة الكتب

1. أبو طالب محمد السعيد رشراش، السيد عبد الخالق: الطبعة الأولى، عوامل التربية، دار النهضة العربية . بيروت 2001.
2. أبو زايد نبيل: كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، 2002
3. أبو زايد عبد الوهاب: أسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
4. أدونيس العكرة : الإرهاب السياسي ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 .
5. الوحشي أحمد بيري: الأسرة و الزواج ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس / ليبيا ، 1998 .
6. السيد عبد العاطي سامية محمد جابر وآخرون : نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2004 .
7. الحسن بركة : أبعاد الأزمة في الجزائر (المنطلقات و الانعكاسات) الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة ، الجزائر ، 1997
8. أمين يازجي و محمد عزيز شكري : الإرهاب الدولي و النظام العالمي الراهن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر دمشق 2003.
9. إسماعيل الغزال: الإرهاب و القانون الدولي ،الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت .
10. إسماعيل علي سعد : الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .
11. أحمد أبو الروس: العنف و التطرف و الإرهاب الدولي ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، 2001 .

12. محمد الفي... : ...وت التربية ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، 1999.

13. محمد بدر : مبادئ البحث و الأساليب و الرأي العام والإعلام الدولي ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998 .

14. محمد حسين عزالدين : الإرهاب والعنف السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الحرية ، القاهرة ، 1986 .

15. محمد طالب الإبراهيمي : المعضلة الجزائرية الأزمة والحل ، الطبعة الأولى ، دار الأمة ، الجزائر ، 1996 .

16. محمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1988.

17. محمد محمد [illegible] بكر الطيار: الإرهاب الدولي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

18. محمد عطية : القانون السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1963 .

19. محمد [illegible] العموش : أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، 1999.

20. محمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات (القسم الخاص) الطبعة الرابعة ، دار الطباعة الحديثة ، 1985 .

21. محمد [illegible] مصطفى ومحمود حوامدة : أساسيات التنشئة الاجتماعية ، دار الكندي ، 1994 .

22. محمد شلبي : الفتنة الطائفية والتطرف ، الهيئة العربية للكتاب ، القاهرة ، 1993 .

23. بلاشنكو وزدانوف : الإرهاب والقانون الدولي ، ترجمة مبروك محمد العويضي ، الطبعة الأولى ، الجماهيرية للنشر، ليبيا، 1994 .

24. بن دريش زين العابدين : علم النفس الاجتماعي أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2001.

25. بشير صالح الرشيدي : مناهج البحث التربوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، 2000 .

26. جون دكت : علم النفس الاجتماعي ، ترجمة عبد الحميد صفوت ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2000.

27. جون ركس : مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ،ترجمة محمد الحسين ومحمد الجوهري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.

28. جون . ل . أسوزيتو: التهديد الإسلامي (خرافة أم حقيقة) ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 .

29. جودت عزت عبد الهادي وسعيد حسني العزة: التوجيه والإرشاد النفسي ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان ، 1999.

30. جليل معوض ميخائيل : علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2000 .

31. جمعة سيد يوسف : الاضطرابات السلوكية وعلاجها ، دار غريب ، القاهرة ، 2000.

32. جعفر عبد الأمير ياسين: أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، الطبعة الأولى ، عالم الفكر ، بيروت ، 1981.

33. [illegible] حاج بدرة ، محمد عبد الفتاح محمد : الأسس النظرية لتنظيم المجتمع ، المكتب العالمي للكمبيوتر ، الإسكندرية ، 1992.

34. زاير غزاوة : نمو القيم و الاتجاهات عند الطفل ما قبل المدرسة ، الطبعة الأولى ، دار المبتدأ للطباعة ، بيروت ، 1993

35. زيدان عبد الباقي : الأسرة و الطفولة ، الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة العربية ، مصر ،1980 .

36. زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة , القاهرة ،

1984

37. حنان عبد الحميد العناني : الطفل و الأسرة و المجتمع ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء ، عمان 2000 .

38. حنان عبد الحميد العناني : الصحة النفسية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة ، عمان ، 2000 .

39. حسن منسي : مناهج البحث التربوية ، الطبعة الأولى ، دار الكندي ، الأردن ، 1999 .

40. حسين عبد الحميد رشوان : التطرف و الإرهاب من منظور علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 .

41. حسين عبد الحميد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في الطب و الأمراض ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1983 .

42. حسين عبد الحميد رشوان : علم الاجتماع و ميادينه ، الطبعة الرابعة ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الإسكندرية ، 2001 .

43. طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1993 .

44. كاملة الفرخ شعبان ، عبد الجبار تيم : الصحة النفسية للطفولة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، عمان 1999 .

45. *- كمال حماد : الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 2003 .

46. لويس مارتينيز: الحرب الأهلية في الجزائر ، ترجمة محمد بحياتي ، منشورات مرسي، الجزائر للطباعة ، الجزائر ، 1997 .

47. ليندا دافيدوف ، الوسن نزام : السلوك الاجتماعي ، ترجمة السيد الطواب ، الطبعة الاولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000 .

48. ماجدة السيد عبيد ، جمال مثقال قاسم و آخرون : الاضطرابات السلوكية .....

49. مواهب إبراهيم عياد ، ليلى محمد الخضري : إرشاد الطفل و توجيهه في الأسرة و دور الحضانة ، دار المعارف ، الإسكندرية ...

50. محمود السيد أبو النيل : علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 .

51. محمود حسن : الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1981 .

52. محمود حسن : الخدمة الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت .

53. محمود مراد : الظاهرة الإرهابية ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998 .

54. محمود عبد الله العكش ....

55. محمود عبد الحليم منسي : مناهج البحث العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

56. محمود عطية الابرشي : روح التربية و التعليم ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1993

57. محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1988 .

58. محمود صالح العدلي : جرائم الإرهاب , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية 2003 .

59. محمود محمد محي الدين : الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي (دراسة قانونية مقارنة) ، مكتبة الانجلو المصرية , مصر .

60. محمد سعيد فرح : البناء الاجتماعي و الشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 .

61. محمد فتحي عيد , واقع الإرهاب في الوطن العربي , أكاديمية نايف للعلوم الامنية , مركز الدراسات و البحوث , الرياض 1999.

62. محمد على سلامة , الانفتاح الاقتصادي و آثاره الاجتماعية على الأسرة , الطبعة الأولى,دار الوفاء للطباعة , الإسكندرية 2002 .
63. 62-محمد محمد قاسم , المدخل الى مناهج البحث العلمي , الطبعة الأولى, دار النهضة العربية 1999
64. محمد زيان عمر , البحث العلمي (مناهجه و تقنياته) , مطبعة الهيئة المصرية للكتاب , القاهرة
65. 63-محمد سليمان الشوخي , تقنيات و مناهج البحث العلمي , منشأة المعارف , الإسكندرية 2002
66. محمد عبيدان و آخرون , منهجية البحث العلمي , الطبعة الثانية , دار وائل , عمان 1999
67. محمد شفيق , البحث العلمي (الخطوط المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية) , الطبعة الأولى , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية 1985
68. محمد الرابع و عبد العاطي السيد , نظرية علم الاجتماع (المنهج و الموضوع), الطبعة الأولى , دار مجد لاوي للنشر , عمان 1999
69. محمد الغنام , الارهاب و الجريمة المنظمة , الطبعة الأولى, البذور العلمية للإرهاب , الأهرام للصحافة , القاهرة.
70. محمد محي الدين عوض , واقع الإرهاب و اتجاهاته , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض 1999
71. محمد موسى عثمان , الإرهاب أبعاده و علاجه 1996
72. محمد صادق صبور , الإرهاب في العالم , الطبعة الأولى , دار الأمين للنشر و التوزيع , مصر 2002

73. محمد صالح العدلي , الجريمة الدولية (دراسة مقارنة) , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية 2003

74. محمد عبد اللطيف عبد العالي , جريمة الإرهاب , دار النهضة العربية , بيروت القاهرة 1994

75. محمد صبحي نجم , قانون العقوبات الجزائري (القسم الخاص),الطبعة الرابعة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2003

76. محمد أحمد و محمد البيوعي و آخرون , علم الاجتماع العائلي , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية 2003

77. محمد بدوي , المجتمع و المشكلات الاجتماعية , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية

78. محمد الجوهري و محمد الحسيني , مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية

79. محمد السيد الفقي , القانون البحري و الجوي , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت 2001

80. محمد فتحي عيد , الأساليب و الوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون و طرق التصدي لها و مكافحتها , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض2001

81. محمد احمد بيومي: أسس و موضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2001.

82. محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

83. محمد فتحي عكاشة ، محمد شفيق زكي: مدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، دار

المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1997.

84. محمد مسلم : منهجية البحث العلمي الطبعة الثانية ، دار الغرب للنشر و التوزيع وهران ، الجزائر، 2004.

85. محمد لبيب النجيحي : الأسس الاجتماعية للتربية ، الطبعة الثانية دار النهضة للطباعة ، بيروت ، 1981.

86. محمد عبد القادر قوا سمية: جنوح الأحداث في تشريع الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1998.

87. محمد علي محمد: الشباب العربي و التغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت ، 1985.

88. محمد الجوهري وعلياء شكري: علم الاجتماع الريفي و الحضري ،الطبعة الأولى، دار المعرفة ، القاهرة .

89. محمد الجوهري و آخرون: دراسة في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، 1882.

90. محمد حسن: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت

91. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

92. معن خليل عمر: علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق، للنشر، عمان، 1994.

93. مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت ، 1985.

94. منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت ، 1981.

95. مصطفى محمد دبارة : الإرهاب مفهومه و أهم جرائمه في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990.

96. مصطفى العوجي : دروس في العلم الجنائي ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار

الشروق ، بيروت ، 1987.

97. محمد أيوب : الأمن القومي العربي في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2003 .

98. مسعود بوجنوت : الحركة الإسلامية الجزائرية (سنوات المجد و الشؤم) ترجمة عزيزة عبد السلام ، دار مدني ، الجزائر ، 2002.-

99. موسى زيد الكيلاني : الحركة الإسلامية (دراسة وتقييم) مؤسسة الإسراء ، قسنطينة ، الجزائر.-

100. مرجان ماكالي : علم النفس الكلينيكي (النظرية والعلاج) ، ترجمة عباس محمود عوض ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .-

101. ميشال كيلاني : التحليل النفسي للإنسان ، ترجمة عبد الغني ديدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1994-

102. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ،عالم الكتب ،القاهرة .1985-- ،

103. محمد رمضان : جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية و الجرائم في القانون الجنائي الدولي و الداخلي "دراسة مقارنة" دار النهضة العربية ،القاهرة ،1995 .

104. نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدين و البناء العائلي ،الطبعة الأولى ،دار الشروق،بيروت .

105. نبيل احمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقا للقانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

106. نبيل رمزي: الأمن الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2000 .

107. نبيل بشر : المسؤولية الدولية في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، مطبعة عبير ، القاهرة ، 1994.

108. نوال سليمان رمضان: التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992.

109. نعيم دعمس وربحي الحسن وآخرون : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل ، عمان ، 2002.

110. نزيه نعيم شلالا : الإرهاب الدولي و العدالة الجنائية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 .

111. نعوم تشومسكي : القوة و الإرهاب ، ترجمة يحي الشهابي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 .

112. نعوم تشومسكي وآخرون : العولمة و الارهاب (حرب أمريكا) ترجمة حمزة المرسي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2003 .

113. ناجي محمد قاسم ، محمود عبد العليم مرسي و آخرون : الصحة النفسية للطفل ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية .

114. سامية محمد جابر : علم الاجتماع المعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1989.

115. سامية محمد فتحي : المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

116. سامية محمد جابر،علي عبد الرزاق حلبي: علم الاجتماع المعاصر،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1998.

117. سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة المجتمع ، دار المعارف ،القاهرة،1982.

118. سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999

119. سناء الخولي: المدخل إلى علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1998.

120. سناء الخولي:التغير الاجتماعي و التحديث،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2003.

121. سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979

122. سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، مكتبة الشقري، القاهرة، 2002.

123. سيد علي شتا : المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1997 .

124. سعيد ناصف : محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها ، مكتبة زهراء الشرق ، 1997 .

125. سعيد حسني العزة: الإرشاد الأسري و أساليب العلاجية، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، عمان ، 2000

126. سمير كامل : تربية الطفل بين النظرية و التطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000 .

127. سيد خير الله : علم النفس التربوي أسسه النظرية و التجربة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1978

128. سيد عبد العاطي و آخرون : الأسرة و المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1998 .

129. سالم إبراهيم بن عامر : العنف و الإرهاب ، الطبعة الثانية ، المركز العالمي للدراسات و الأبحاث ، الكتاب الأخضر ، طرابلس ، 1998 .

130. سهام درويش أبو عطية : مبادئ الإرشاد النفسي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ،1997.

131. سلوى عثمان الصديقي : قضايا الأسرة و السكان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2001 .

132. عبد الله الأشعل : القانون الدولي لمكافحة الإرهاب ، دار الطوخي ، القاهرة ، 2003 .

133. عبد الناصر حريز : النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي (دراسة مقارنة) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 .

134. عبد الناصر حريز : السياسي الإرهابي الإسرائيلي (دراسة تحليلية) الطبعة الأولى مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 .

135. عبد القادر القصير, الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية , الطبعة الأولى , دار النهضة العربية , بيروت 1999

136. عبد الإله أبو عياش ، اسحاق يعقوب القطب : الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الحضرية ، الطبعة الأولى ، وكالة المطبوعات الجامعية ، الكويت

137. عبد الرحمن العيسوي : سيكولوجية الجسم و النفس ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 1997 .

138. عبد العلي الجسماني : الأمراض النفسية (تاريخها وأنواعها وأعراضها وعلاجها) الطبعة الأولى ، 1998 .

139. عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997.

140. عطيات محمد خطاب: أوقات الفراغ والترويح، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1990 .

141. عبد الباسط دردور : العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، 1996.

142. عنصر العياشي : نحو علم اجتماع نقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

143. عنصر العياشي : سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ، الطبعة الأولى ، دار الأمين للنشر ، القاهرة ، 1999.

144. عبد المالك الجندي : الموسوعة الجنائية ، الجزء الثالث ، دار العلم للجميع ، بيروت .

145. عزا سيد إسماعيل: سيكولوجية الارهاب وجرائم العنفÛ منشورات السلاسلÛ الكويتÛ 1998.

146. عTما عدلي : علم اجتماع الامني والمجتمعÛ دار المعرفة الجامعية Û الاسكندرية Û 2001.

147. عبد الرحمان محمد عبوتة : علم الاجرام Û المكتب الجامعي الحديث Û الاسكندرية Û 1998 .

148. عبد Ŷ بلقريز رضوان الموسمي واخرون : المعارضة والسلطة في الوطن العربي Û الطبعة الاولى Ă Ûمركز دراسات الوحدة العربية Û بيروت Û 2001 .

149. عبد الحى يحي بروم : إمبراطورية الشر الجديد Û الطبعة الاولى Ă Û دار النهضة العربية Û بيروت Û 2003.

150. علي البارودى Ă Û محمد فريد العربي : القانون البحرى Ă والجوى Ă Û الطبعة الاولى Ă Û منشورات الحلبي الحقوقية Û بيروت Û 2001 .

151. علي عبد الرزاق حلبي Û محمد احمد بيومي : نظرية علم الاجتماع Û دار المعرفة الجامعية Û الاسكندرية .

152. عابد فؤاد : الاسرة والطفولة Û الطبعة الاولى Ă Û دار المعرفة الجامعية Û الاسكندرية .

153. علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكانÛ الطبعة الثانيةÛ دار المعرفة الجامعية الاسكندريةÛ 1998.

154. عبد الحليم بركات : المجتمع العربي المعاTر مركز دراسات الوحدة العربية Û لبنان Û 1986 .

155. علي ليلة وعليات شكرى Ă واخرون : التغير الاجتماعي Û دار المعرفة الجامعية Û بيروت Û 2000 .

156. عزيز سمارة Û عTام النمر واخرون : سيكولوجية الطفولة Û الطبعة الثالثة Û دار الفكر للطباعة والنشر Û عمان Û 1999.

157. عبد المطلب القريطي : سيكولوجية ăوP الاحتياجاI الخاTة وتربيتهم Û الطبعة الثانية Û دار الفكر العربي Û القازرة Û 2001 .

158. عبد Ŷ بن عابf سالم الشيني : علم التربية Û الطبعة الأولĂ Û المكتب الجامعي الحديث Û الأسكندرية 2002.

159. عبد العزيز جادو : علم النS الطن والتربية Û المكتبة الجازلية Û الأسكندرية Û 2001.

160. عبد الهادة ăحمد الجوزارةÛ علي عبد الرزا5 إبرازايم: المدخن إلĂ المنازجĂ وتTميم البحوث الاجتماعيةÛ المكتب الجامعي الحديثÛ الأسكندريةÛ 2000.

161. علياb شكرة ă Û ăحمد زايد وĎخرون :الأسرة والطولة Û الطبعة الأولĂ Û دار المعرزة الجامعية Û الأسكندرية .

162. عمر ăحمد الهم شرة ă : التنشئة الاجتماعية للطن Û الطبعة الأولĂ Û دار الTنb Û عمان Û 2003.

163. زادية عمر الجولاني : التغير الاجتماعي Û مDسسة شباب الجامعية Û الأسكندرية Û 1993.

164. زرf عبد القادر طزا : ăTون علم النS الحديث Û دار قباb للنشر Û عمان Û 2000.

165. زارو5 السيد عăمان: القل5 وإدارة الضغوط النسية Û الطبعة الأولĂ Û دار الفكر العربي Û القازرة Û 2001.

166. زكرة ă عطا Ŷ : المتجراI والأرزاب الدوليÛدار المعارفÛمTرÛ1992.

167. زهمي سليم الغزوة ă Û عبد العزيز خزاعلة و Ďخرون :المدخن الĂ علم الاجتماعÛالطبعة الثالثةÛدار الشرو5Ûعمان Û1997.

168. زوزة ă عبد Ŷ العكΣ :البحث العلميÛالمنازجĂ و الأجراIIbÛمطبعة العين الحديثةÛالأماراI العربية.

169. ÑűT الدين عامر: المقاومة الشعبية المسلحة ﻓﻲ القانون الدولي العامÛ دار الفكر العربي القاهرة 1999.

170. رمسيS بهنام:الوجيز ﻓﻲ علم الاجرامÛمنشأة المعارفÛمTر.

171. رسنا دناداف:أسامة بن لادن واحد من مليارÛترجمة ريما السعدăÛالطبعة الأولĂ Ûدار الرشيد Ûدمش5 1999.

172. رؤوف عبيد :جرائم الاعتداء علĂ الأشخاţ و الأموالÛÛالطبعة الثامنةÛدار الفكر العربي Ûبيروا Û1985.

173. ربحي مTطĂ2 ﻋليانÛعثمان محمد ﻏنيم:مناهŇ وأساليب البحث العلميÛالطبعة الأولĂÛدار الTĿbÛ عمانÛ2000.

174. شبل بدران و حسن البيلأăرة:علم اجتماع التربية المعاTرة Ûالطبعة الأولĂÛ دار المعرﻓة الجامعيةÛالاسكندريةÛ1997.

175. شيفر ولمان:سيكولوجية الطĿولة و المراهقة(مشكلاتها وأسبابها وطر5 حلها) Ûترجمة حسني العزة Ûالطبعة الأولĂ Û دار مكتبة الثقاﻓة للنشرÛ عمان Û 1999.

176. تركي رابţ:أTول التربية و التعليمÛالطبعة الثانيةÛديوان الطبوعا ا الجامعيةÛالجزائر1985.

177. خليل وديل شكور:الطĿولة المنحرﻓةÛ الطبعة الرابعةÛ الدار العربية للعلومÛ مTرÛ 1998.

178. خليل وديل شكور: الجريمة و العنفÛ الطبعة الأولĂÛدار العربية للعلومÛبيروا Û1997

179. خليل عبد الرحمان المعايضة : علم النĿS الاجتماعيÛ الطبعة الأولĂÛدار الفكر للطباعة Ûعمان Û2000.

180. خليل وديل شكور: الجريمة و العنفÛ الطبعة الأولĂÛ دار العربية للعلومÛ بيروا Û 1997.

181. خليل المعايطة : علم النĿS التربوي .

182. خولة احمد يحي: الاضطرابات السلوكية و الانفعالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2000.

183. غريب سيد احمد و علي عبد الرزاق حلبي: تصميم و تنفيذ البحوث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1999.

184. غريب سيد احمد و عبد العاطي السيد: علم الاجتماع و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2001.

المجـــلات :

185. اكادمية الشارقة للعلوم الشرطة . مجلة شهرية ، العدد 05، السنة الثانية 1999

186. اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، أبحاث خاصة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ، الرياض ، 1999 .

187. مجلة الجيشي ، مديرية الإعلام والاتصال ، وزارة الدفاع الوطني ، الجزائر ، العدد471 .

188. مجلة الجيشي ، مديرية الإعلام والإتصال ، وزارة الدفاع الوطني ، الجزائر ، العدد476 .

189. مجلة الجيشي ، مديرية الإعلام والإتصال ، وزارة الدفاع الوطني ، الجزائر ، العدد 475 .

190. مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 271 ، بيروت ، 2001 .

191. المستقبل العربي ، العد 207 ، ماي أفريل ، 1996 ، بيروت .

192. مجلة الشارقة للشرطة ، الإمارات العربية المتحدة ، 1999 .

193. مجلة الشارقة للشرطة ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 11 مارس 1999 .

194. جريدة الخبر ، الإثنين 19 جويلية 2004 الموافق لـ 01 جمادى الثانية 1425 . الجزائر .

195. جريدة الخبر ، الأربعاء 19 مارس 2004 الموافق لـ 25 محرم 1425 . الجزائر .

196. جريدة الخبر ، الأحد 18 أفريل 2004 الموافق لـ 28 صفر 1425 . الجزائر .
197. جريدة الخبر، الثلاثاء 14 أكتوبر 2003 الموافق لـ 18 شعبان 1424 . الجزائر.
198. جريدة الخبر، الخميس 19 فيفري 2003 الموافق لـ 28 ذي الحجة 1424.
199. سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت ،العدد 244 ، 1999.
200. مجلة رسالة الأطلس، الجزائر، العدد 205، (7-13) سبتمبر، 1998.
201. جريدة الشروق ، العدد 963 ، الأربعاء ، 31 ديسمبر ، 2003.
202. مجلة البيان، مجلة إسلامية شهرية ، تصدر عن المنتدى الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، العدد 168 ، نوفمبر 2001.
203. مجلة عالم الفكر، مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة، الكويت ، العدد 03 ، مارس 2002 .
204. مجلة العربي ، مجلة شهرية تصدر عن وزارة الإعلام ، الكويت ، العدد 516.
205. مجلة الرافد ، مجلة ثقافية شهرية ، دائرة الإعلام ، الشارقة ، العدد 65 ، جانفي 2003 .
206. مجلة الشارقة للشرطة ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 03 جويلية ، 1998 .
207. المجلة السياسية الدولية ، العدد 85 ، جويلية ، 1986 .

208. مجلة المستقبل العربي ، مجلة شهرية ثقافية ، بيروت ، العدد 101 ، جويلية ، 1987 .

209. مجلة فصلية فكرية ، وحدة المغرب ، العدد الخامس ، المزدوللا ، 22/21 ، 2003 .

210. مجلة المستقبل العربي ، العد 23 .

211. جريدة رسالة الأطلس ، العدد 491، (7-13 مارس) ، 204. الجزائر .

212. السابقة الجزائرية ، مجلة الجيش ، الجزائر ، العدد 474.

213. رسالة الأطلس ، العدد 206 ، الجزائر ، 1998 .

214. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، لندن ، العدد 09 .

215. مجلة الجيش ، العدد 473 ، 2002 .

التقـ ـارير :

216. التقرير السنوي ، المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، الجمهورية الجزائرية ، 1995/94.

217. مشروع قانون خاص بضحايا الإرهاب، المنظمان الوطنية لضحايا الإرهاب، الجزائر.

218. منوغرافيا لبلدية براقي ، الجزائر العاصمة ، جانفي ، 2003 .

219. 4 دراسات في المجتمع العربي ، إتجاهات الجامعات العربية ، المملكة الأردنية ، الطبعة الأولى ،1985 .

المـ ـلتقيا ا :

220. الملتقى الدولي حول الإرهاب، (26-28) أكتوبر 2002 ، الجزائر .

<u>القوامـ ـيس و المعاجـ ـم و المـ ـوسوعا ا :</u>

221. إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1975 .

222. احسان محمد حسن : موسوعة علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999.

223. جان لابلاش ، ج.ب بونتاليس : معجم المصطلحات التحليلية النفسية ، ترجمة مصطفى حجازي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2000.

224. دنكن ميتشل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد حسن ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981 .

225. محمد احمد النابلسي,معجم علم النفس الدوائي , مكتبة الهلال , بيروت . 2000 .

226. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1979 .

227. عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، الجزء الأول , المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1985

228. عبد المالك الجندي : الموسوعة الجنائية ، الجزء الثالث ، دار العلم للجميع ، بيروت .

229. عبد الهادي الجوهري :قاموس علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1998 .

230. فهد الساكت : موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر ، الأردن ، 2000.

المذكرات :

231. فكرون السعيد ، العمل الصناعي والهجرة الريفية (رسالة لنيل شهادة الماجستير ، علم الإجتماع ، جامعة قسنطينة ، 1994) .

232. عبد القادر حمد الرأس ، الأسرة وتعاطي المخدرات (رسالة لنيل شهادة الماجستير ، معهد الألا ، جامعة الجزائر ، 1993 .

233. عائشة بن قضيب ، التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية (رسالة لنيل شهادة الماجستير) ، رسالة غير منشورة ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائرية ، 1993

القرآن الكريم :

1. سورة الأعراف.
2. سورة الأنفال .
3. سورة القصص.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I- LES LIVRES

1. Aissa Khalladi : Le FIS à l'assaut du pouvoir, Mitidja impression Alger, 2002.
2. Alain Beitone : Sciences Sociales, 2eme édition Dalloz édition, Pris, 2000,
3. Ignacio Romonet, Gerre du XXIe siècle, Galilie édition, Paris 2002.
4. Jaque lautman, Éliane coiffier et autres, sociologie Basique. Natham édition, France 1997.
5. Leila Aslaoui : Les Années Rouges , Casbah édition, Alger, 2002
6. Louis Martinaze : La guerre civile. Traduction : Mohamed Yahaten, Marsa Edition, Alger,
7. Mohamed Charif : L'Islam et Liberté «le malentendu historique » Casbah édition Alger, 2000,
8. Mohamed.Issami: le Fis et le terrorisme Au cœur de l'enfer, le matin édition, Algler. 2001.
9. Moustafa Boutafnouche: la famille Algérienne son évolution et ses caractéristiques récentes Alger, 2eme édition .1982
10. Moustafa Boutafnouche: système social et changement social en Algérie (O.P.U) Alger,
11. Nadir Marouf : Religion manichéisme et violence, « l'orient face à l'occident, colloque internationale sur le terrorisme. Alger 26-28/10/2002

II- DICTIONARIES:

1. Cambridge International Dictionary of English, First Published, Cambridge University Press,1995,
2. Charle Debbash, Jaque Bourdon : lexique de politique 7eme édition, Dalloz édition, paris 2001

3. Dictionnaire Encyclopédique, Grand Usuel Larousse, Volume 5 , impression Aubin , France 1997 ,
4. Le dictionnaire Pratique du français, Hachette édition, France, 1989,
5. Madeleine Grawitz : Lexique des Sciences Sociales, 7eme édition, Dalloz édition, Paris,1999
6. Michel Panoff, Pierre triquier : Dictionnaire des Sciences Humaines «Sociologie/anthropologie » Natham édition , Paris , 1994.
7. Oxford. Advanced learners encyclopedia dictionary. fourth impression, Oxford University 1998.
8. Rymond Boudon, François, Bourricaud : Dictionnaire critique de la sociologie, 4eme édition, Presse Universitaires de France, 1994,
9. Rymond Boudon, Philippe Besnard et autres : Dictionnaire de sociologie , Larouse, Paris 1999,

III- LES REVUS :

1. Société Algérienne de recherche en psychologie : psychologie (traumatismes, réaction et prises en charge) Revue Annuelle, Alger, 2000.

فهرس الجداول

الجـــمهورية الجزائـــرية الديمـــقراطية الشعـــبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر
بسكـــرة

كلية الآداب والعلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع
تخصص تنـــمية

استمـــارة بـــحث بعنــــوان

انعكـــــاسات الإرهاب على الأســـرة

دراسـة ميدانيــة لأسـر ضحايا الإرهاب - دائرة براقي – الجزائر – نموذجا –

إعداد الطالب
- حليلو نبيل

إشراف الدكتور
- برقوق عبد الرحمن

في إطار البحث الذي نحن بصدد إعداده والمثبت عنوانه أعلاه ، نرجو من سيادتكم الفاضلة الإجابة على هذه الأسئلة بموضوعية ودقة ، لأن إجابتكم ستكون لنا عونا في إنجاز هذه الدراسة المقدمة لنيل شهادة الماجستير

ملاحظة :

إن هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لأغراض علمية لأن المعلومات التي نحصل عليها ستتحول إلى أرقام

السنة الجامعية : 2003/ 2004

I- بيانات عامة

1- بيانات عن المبحوث

1. صفة المبحوث : أب ☐ أم ☐ ابن ☐
2. السن : ....
3. المستوى التعليمي :...
4. المهنة :...

2- بيانات عن الأسرة

5. مكان الإقامة :..
6. عدد أفراد الأسرة :..
7. نوع الضرر الذي لحق بكم :...

II- الجانب الاجتماعي للأسرة

1- بيانات عن تكيف الأسرة

8. هل طرأ على أفراد الأسرة توزيع جديد لأدوارهم ؟ نعم ☐ لا ☐
9. في حالة الإجابة بنعم ، كيف ذلك ؟: ....
10. هل ضمن الأسرة من غادر البيت؟ نعم ☐ لا ☐
11. في حالة الإجابة بنعم ، ما هي أسباب ذلك ؟ ....
12. هل تأثرت العلاقات الداخلية للأسرة بفعل الإرهاب ؟ نعم ☐ لا ☐
13. في حالة الإجابة بنعم، فيما تكمن هذه التأثيرات...

أصبحت : - حسنة - سطحية وعادية

- ساءت وتلاشت - شيء آخر ....

2- بيانات عن الأداء التربوي للأسرة

14. أثناء أزمة الإرهاب هل اضطررتم إلى اتخاذ أسلوب معين في تربية أبنائكم ؟ نعم ☐ لا ☐
15. في حالة الإجابة بنعم فيما يتمثل هذا النمط ؟..
16. هل سبق لكم وأن قمتم بإرسال أحد أبنائكم للأقارب للتكفل بهم نعم ☐ لا ☐
17. في حالة الإجابة بنعم ما هي الأسباب التي دفعتكم لذلك ؟..
18. هل تغيرت العلاقات الخارجية للأسرة خارج محيطها في ظروف الأزمة ؟ نعم ☐ لا ☐
19. في حالة الإجابة بنعم ما السبب في هذا التغيير ؟، وكيف أصبحت فيما بعد ؟.......................

3- بيانات عن هجرة الأسرة والتنقلات الجغرافية :

20. هل إقامتكم الحالية هي نفسها التي كانت قبل ظهور الإرهاب ؟ نعم ☐ لا ☐
21. في حالة الإجابة بنعم ما هي العوامل التي كانت وراء هذه العملية ؟ ....
22. هل ترتبت على الأسرة الآثار بفعل هذا الانتقال ؟ نعم ☐ لا ☐
23. في حالة الإجابة بنعم ما طبيعة هذه الآثار؟...

III. الجانب الاقتصادي للأسرة

1-بيانات خاصة متعلقة بالعمل

24.هل ضمن الأسرة أفراد توقفوا عن العمل نعم ☐ لا ☐

25. . في حالة الإجابة **بنعم** هل السبب يرجع إلى:

- الخوف والتهديد ☐ - التعرض لإعاقة ☐
- انتهاء مدة العقد ☐ - تخريب المؤسسة ☐
- شيء آخر ....

26.هل يوجد داخل الأسرة من قام بالبحث عن العمل و لم يجده ؟ نعم ☐ لا ☐

27.هل تتوفر الأسرة على أفراد اضطروا إلى تغيير نشاطهم المهني؟ نعم ☐ لا ☐

2- بيانات خاصة تتعلق بالمستوى المعيشي للأسرة

28. هل ضمن الأسرة أبناء يساهمون في الدخل؟ نعم ☐ لا ☐

29. هل هناك تغيرات طرأت على الحالة المعيشية للأسرة بفعل الأزمة ؟ نعم ☐ لا ☐

30. هل لديكم ممتلكات خاصة تعد عونا في الدخل ؟ نعم ☐ لا ☐

31. في حالة وجودها، هل اضطررتم أن تتخلوا عنها في ظروف الإرهاب ؟ نعم ☐ لا ☐

32. هل سبق وأن لجأتم إلى الإقتراض من عند الآخرين ؟ نعم ☐ لا ☐

VI – الجانب النفسي للأسرة :

1- بيانات خاصة تتعلق بحاجات الأسرة (الإطار النفسي)

33. هل تشعرون بوجود تغيرات طرأت على حياة الأسرة تحت تأثير الإرهاب؟ نعم ☐ لا ☐

34. إذا كان الجواب بنعم فيما تتمثل هذه التغيرات ؟

- عدم الشعور بالأمن - عدم الشعور بالإستقرار
- زيادة تماسك أفراد الأسرة - شيء آخر: ....

35. هل الأنشطة الترويحية التي كانت تمارسها الأسرة قد تغيرت بفعل الإرهاب؟ نعم ☐ لا ☐

36. هل ضمن الأسرة أفراد تعرضوا لأعراض في صحتهم النفسية؟ نعم ☐ لا ☐

37. في حالة الإجابة **بنعم** ماهي هذه الأعراض ؟ هل هي :

- قلق وإنفعال ☐ - كآبة ☐
- إنطواء ☐ - شيء آخر: ....

38. هل يوجد من بين الأفراد المصابين بهذه الأعراض من تلقى متابعة من طرف أخصائي نفساني ؟

نعم ☐ لا ☐

39. ماهو واقع أسرتكم في ظل مؤشرات تحسن الظروف الأمنية ؟ ....

....

ملخص الدراسة

يعالج هذا البحث موضوعا من الموضوعات الحيوية و البارزة على الساحة كواقع لابد منه، ولعل أهميته تكمن في أنه يجمع بين موضوعين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر.

الإرهاب الذي يعد أحد الإشكالات التي تعقد لها المؤتمرات و تضرب لها الملتقيات على الصعيد الدولي، أما الموضوع الثاني ألا وهو الأسرة التي تمثل بدورها نواة المجتمع و صورته فهي عماده، إن صلحت صلح المجتمع وإن أصابها أي خلل أو اضطراب فمن المؤكد سينعكس عليه ذلك.

ومما زاد أهمية هذا البحث هو تناوله جانب مهم من الدراسة، وهو ما يتعلق بانعكاسات الإرهاب على الأسرة، فباعتبار المتغير الأول عامل هدم، والمتغير الثاني عامل بناء، حاولنا أن نشخص ونكشف عن جملة من الانعكاسات التي يثيرها الإرهاب على نسق الأسرة في جوانبها الثلاثة الأساسية، والتي نشير بها إلى الجانب الاجتماعي الاقتصادي والنفسي، وكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة انضوت تحته مؤشرات مختلفة كالتفكك الأسري، تدني مستوى المعيشة وظهور أعراض على الصحة النفسية لأفراد الأسرة.

وقد تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول مسبوقة بفصل تمهيدي اتخذناه موضوعا للدراسة بتضمنه إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها، إلى جانب احتوائه على تحديد المفاهيم المحورية لموضوع البحث.

أما الفصول الخمسة فقد قسمناها إلى قسمين اثنين، الثلاثة منها كانت في الجانب النظري و الاثنين الباقية فقد خصصت للجانب الميداني.

فالفصل الأول تناول التعريف بظاهرة الإرهاب من خلال تاريخه وعلاقته بالظواهر الأخرى وأهم أسبابه وبواعثه، إلى جانب ذكر أساليبه وأشكاله وأهدافه، أما الفصل الثاني فكان مقاربة سوسيولوجية لدراسة الأسرة من حيث تطور نطاقها وأهم مداخلها السوسيولوجية ووظائفها، إلى جانب أهم عوامل نجاحها وتصنيفاتها، كما خصصنا

مبحثا خاصا تناولنا فيه الخصائص العامة للأسرة الجزائرية، أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى انعكاسات الإرهاب على جوانب الأسرة التي اتخذناها محورا لدراستنا، والتي شملت الجانب الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.

أما الفصل الرابع والذي يندرج في الجانب الميداني فقد خصصناه للتطرق إلى الإجراءات المنهجية بدءا من مجالات الدراسة المختلفة إلى أدوات جمع البيانات إلى المنهج المتبع ووصولا إلى عينة الدراسة وكيفية اختيارها، في حين أن الفصل الخامس احتوى على تحليل البيانات وتفسيرها إلى جانب نتائج الدراسة، وبعض الاقتراحات والتوصيات.